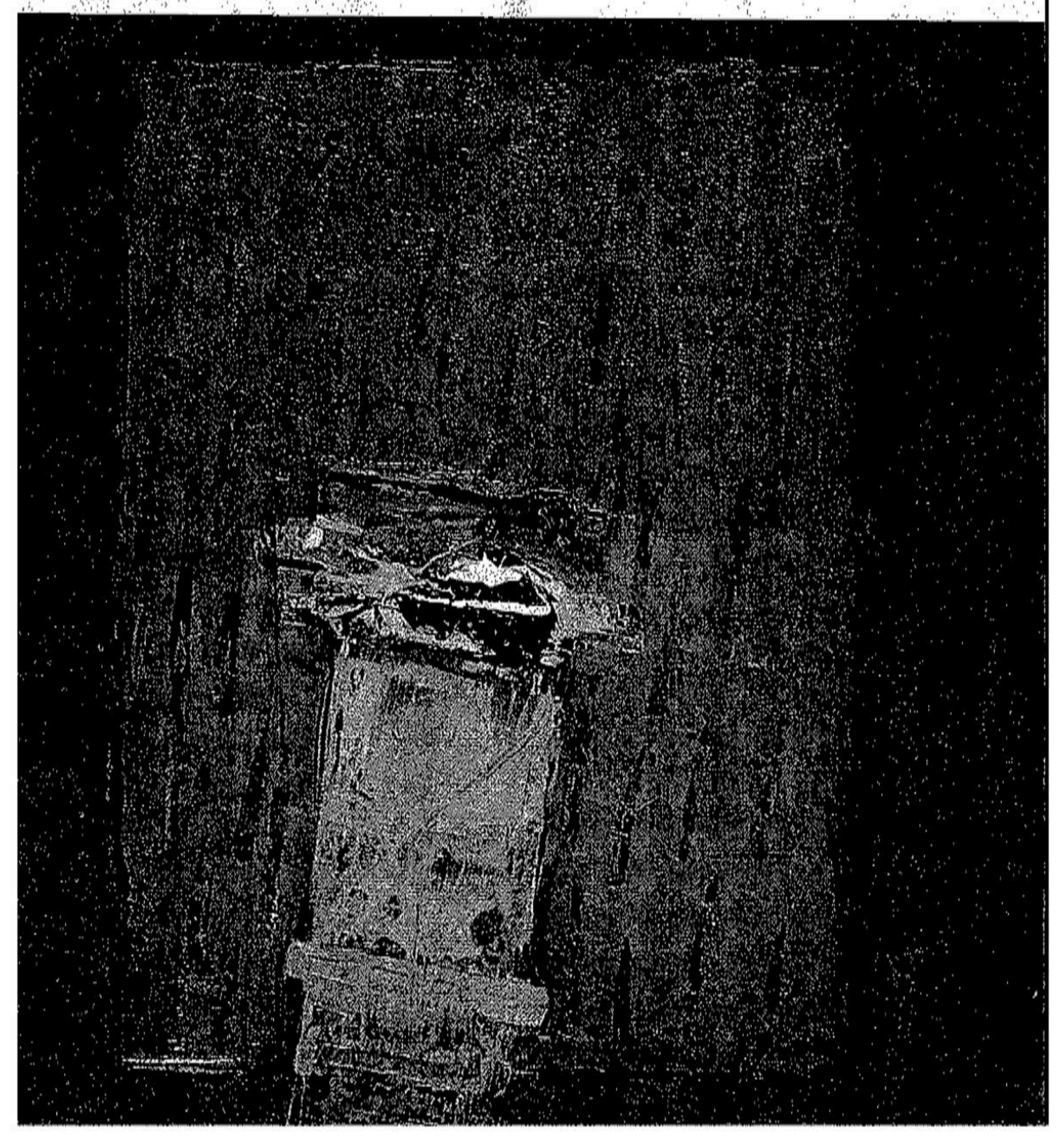
شؤون فلسطينية

٢١٠ أيلول (سبتمبر) ٩٩٠



شؤون فلسطينية

٢١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان ناصر السومي

ISSN 0258-4026

المدير العام : صبري جريس — مدير التحرير : محمود الخطيب

المراسلات
Al-Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي
[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

صراع الارادات على فلسطين

(قراءة في نداءات الانتفاضـــة)

أحمد شاهين

على الرغم من صغر مساحة فلسطين، وقلّة تعداد سكانها، الفلسطينيين واليهود، فمشكلتها من أعقد المشكلات التي شغلت العالم، وانشغل بها طوال أكثر من مئة عام ونيّف. فقد انفجرت تلك المشكلة منذ بدأت الحركة الصهيونية تطالب بتنفيذ «وعد الهي» لليهود في فلسطين، باعتبارها «أرض الميعاد» التي سينتظر اليهود فيها «مسيحهم». وترجمت الحركة الصهيونية هذا «الوعد الالهي» الى شعار سياسي يدعو الى «ضرورة انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين»؛ وذلك في زمن تبلورت فيه الصراعات الكونية على أساس قومي، وكان البحث، في ما بين دول المتروبول الاوروبي، نشطاً حول طريقة اقتسام تركة «الرجل المريض» ـ الامبراطورية العثمانية. ومن باب تقرير الحقائق، انسجمت التطلعات الصهيونية نحو اقامة «وطن» في فلسطين مع التوجّهات الاستعمارية التي سادت في دول المتروبول الاوروبية، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وتقاطعت مع تلك التوجهات في مسألة حماية الطريق الى الشرق الاقصى، سوق الاستعمار الرئيس، آنذاك، ومصدر موادّه الخام. وعزّز من قيمة المشروع الصهيوني، لاحقاً، لدى الدوائر الاستعمارية، اكتشاف النفط في منطقة الشرق الاوسط، وحلوله مصدراً رئيساً للطاقة، منذ أوائل ثلاثينات القرن العشرين.

ومنطقة الشرق الاوسط، كمنطقة تختزن احتمالات حدوث تحوّلات اجتماعية، اذا هي تطوّرت، غير مضمونة العواقب بالنسبة الى دول المتروبول، خاصة انه بدأ، في تلك الفترة، تبلور الحركات الاجتماعية ـ السياسية على صعيد عالمي. وجاء نجاح الثورة الفرنسية آنذاك ليعزّز هذه المخاوف. لذا، بدت مسألة قيام كيان اسرائيلي وكأنها حاجة للغرب الرأسمالي، كي تُبقي المنطقة في حالة ارتباط بدول الغرب؛ كما ان وجود تهديد خارجي دائم يستنفد مواردها ويعيق تطوّر تنميتها.

وورثت الامبريالية الاميركية الصاعدة الارث البريطاني في المنطقة، وطوّرت دور اسرائيل بعد ان اثبتت قدرتها العسكرية، لتستخدمها «عصا» لضبط المنطقة أو «دركي» الغرب في منطقة الشرق الاوسط، حسب المصطلحات الصحافية التي درج استخدامها للتعريف بدور اسرائيل في اطار الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الاميركية. وقد اثبتت اسرائيل قدرتها، واستعدادها للقيام بهذا الدور في حرب العام ١٩٥٦ وحرب العام ١٩٦٧. وانطلاقاً من أهمية هذا الدور، تضع الاستراتيجيات الغربية في حسابها «تفوّق اسرائيل» على مجموع الدول العربية، وكان اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، في العام ١٩٨١، احدث صيغة للتعبير عن مكانة اسرائيل في تلك الاستراتيجية، وذلك كجزء عضوي من الغرب، وفي اطار سياسة الاستقطاب الدولي التي

سادت في زمن الحـرب البـاردة. واسرائيـل، كدولة في طور التكـوين، مهيّـأة لذلك بطبيعة تكوينها كمجموعات مهاجرة ـ استيطانية على غير أرضها، يساعد في ذلك التثقيف والتربية اللذان اعتمدتهما الحركة الصهيونية، ولاحقاً اسرائيل.

وتـركّز التربية، في اسرائيل، على تعميق الشعور اليهودي بالتفوّق كـ «شعب الله المختار»، في مواجهة الآخرين «الغوييم». على سبيل المثال، ذكر الكاتب الاسرائيلي الوف هارئيفين: «لو كان اسمنا مجرّد شعب لما كانت هناك صلة بين هويتنا واسمنا، ولكان اسمنا عفوياً؛ وكما اننا نسمّي أنفسنا اسرائيل، لكان بالامكان ان نسمّي أنفسنا بأي اسم آخر يخطر ببالنا... ان اسمينا هما اسرائيل ويهود؛ ومنهما انبثقت التسمية يهوداً، والمشترك بين الاسمين هو العلاقة بالله... أي مع ما هو أسمى من الانسان... فالشعوب الاخرى تعيش بنفسها، ومن أجل نفسها؛ امّا نحن، الذين اسمنا اسرائيل، فنعيش للكفاح من اجل ما ينشده منّا الآخرون... [لذا،] من الصعب ان يكون الانسان اسرائيلياً، ومن الصعب ان يكون يهودياً، وأكثر صعوبة ان تكون ابناً لشعب آخر»[1]. ونظام الحكم في اسرائيل، كما كتب د. سامي سموحا، «يفهم دوره كمؤسس لدولة شعب، ويضع لنفسه الاهداف والتحديات، ويجنّد المواطنين للتطوّع في تأدية المهام الوطنية. فالمجتمع الاسرائيلي هو مجتمع في حالة تكوين؛ اذ ان تطوّره لم يتمّ بشكل طبيعي، انما تأثّر بتيارات فكرية ورؤيا وتخطيط. فهو ما زال مجتمعاً يقوم على العقيدة... [و] ما زالت اسرائل مجتمعاً في دور التكوين، ينبغي ان يبقى النظام ايديولوجياً»[2].

اضـافـة الى الايديولوجيا الدينية، التي اعتمدتها الحركة الصهيونية، ولاحقاً اسرائيل، لدفع اليهـود الى الهجـرة الى فلسطين والمساهمة في بناء «الوطن القومي اليهودي»، اعتمدت على عنصر التخويف. فاليهود، كونهم يهوداً، حسب الدعاية الصهيونية، مهدّدون بالتعرّض للمذابح، أينما كانوا، من قبل «الغوييم»؛ ويستعرضون، لتأكيد ذلك، دلائل التاريخ اليهودي المصاغة لخدمة هذا الغرض، حيث تُذكّـر بالسبي الاول، وتنتهي بالمـذابح النازية في القرن العشرين. وبعد قيام اسرائيل، صار التخويف يعتمد على ان العرب «يُعدّون، ويستعدّون، لالقاء اليهود في البحر»، دون أي مصداقية لهذا الادعـاء؛ ثمّ توظيف مقـولة «ان منظمة التحرير الفلسطينية تريد تدمير اسرائيل»، وان «قيام دولة فلسطينية يعني تدمير دولة اسرائيل»، الى آخر ذلك من الادعاءات التي تفتقر الى الواقعية والمصداقية. لكن الذهن اليهودي مهيّأ لاستقبال، وتقبّل، مثل هذه الادعاءات، بحكم تربيته.

وعـاملا التخويف والايديولوجيا هما من مقوّمات تماسك الدولة الاسرائيلية ومجتمعها الراهن الاسـاسيـة، وهمـا ركيـزة السياسة الاسرائيلية الداخلية، والخارجية، وترجمتها العملية، في هذه السيـاسـة، مصطلحا «الامن لاسرائيل» و«استمرار تفوّقها العسكري» في منطقة الشرق الاوسط، ورفض أي صيغة من صيغ التعبير عن الكيانية الفلسطينية. ولذا، فان اسرائيل، حسب تعبير بعض الصحفيين الاسرائيليين، «جيش له دولة».

أمّا نظام الحكم في اسرائيل، فهو غير ديمقراطي، على الرغم من مظاهر الديمقراطية الشكلية التي يعبّر عنها وجود أحزاب، واجراء انتخابات دورية، الى آخر تلك المظاهر التي وظفتها الدعاية الاسرائيلية لتؤكد انها جزء من الغرب، ولترسم صورة حسنة لنفسها لديه. فاسرائيل دولة من غير دستور. ذكر د. سموحا «ان عدم وجود دستور [يجعل] الكنيست الاسرائيلي يتمتّع بصلاحيات غير محدودة تمكّنه من سنّ قوانين، أو اتخاذ قرارات، بأغلبية بسيطة، وبدون مراقبة محكمة العدل العليا، من شأنها ان تمسّ حقـوق الاقليـات. وفي غيـاب دستـور، يبقى الفـرد والاقليـة معرّضين للمعاناة من تعسّف

الاغلبية والسلطة»[٣].

عدا غياب الدستور، هناك قوانين الدفاع لأنظمة الطوارىء لعام ١٩٤٥. وهي قوانين بريطانية كان معمولاً بها خلال فترة الحرب العالمية الثانية في فلسطين؛ وهي «تمنح السلطة صلاحيات غير محدودة، تقريباً، للجم، أو قمع، معارضي نظام الحكم»[٤]، وان «احد مميّزات نظام الحكم في اسرائيل هو عدم تمثيله لغالبية الشعب، أي ان الحكّام يأتون... من جماعة الاقلية اليهودية الاشكنازية غير المتدينة والقديمة»[٥].

وتسيطر اسرائيل، الآن، على نحو ٥,٢ ملايين نسمة (احصائيات العام ١٩٨٥)، «ينقسمون بين اسرائيليين يتمتّعون بحقوق المواطن، مقابل فلسطينيين يخضعون لحكم عسكري في المناطق [المحتلة] خلف الخط الاخضر (التوزيع الديمغرافي هو بنسبة ٢٣:٧٧). أمّا السكان الذين يعيشون داخل الخط الاخضر، والذين يبلغ عددهم ٤,١ ملايين، فهم يتوزّعون، حسب القومية، يهوداً وعرباً (بنسبة ١٥:٨٥)، وينقسمون، حسب المنشأ الطائفي، الى غربيين وشرقيين (بنسبة ٥٥:٤٥ مع أغلبية للشرقيين)، وحسب التقليد الديني، غير متديّنين ومتديّنين (بنسبة ٢٥:٧٥)»[٦].

هذه الحالة الصهيونية ـ اليهودية، المدعومة من الغرب الاستعماري، سقطت بلاء على فلسطين والشعب الفلسطيني، وعلى منطقة الشرق الاوسط، منذ نهاية القرن التاسع عشر. فقبل قيام اسرائيل، جعلت الحركة الصهيونية مهمتها وهدفها تهجير اليهود الى فلسطين وتوطينهم فيها. وبعد قيام الدولة الاسرائيلية، صارت مهمة الدولة توسيع جغرافيتها لاستيعاب المهاجرين اليهود، الفعليين والمتوقعين، لأن حدود اسرائيل، حسب تعبير مؤسس الدولة اليهودية، دافيد بن ـ غوريون، «حيث يستطيع الجيش الاسرائيلي ان يكون». وليس أدلّ على الطبيعة التوسّعية لدولة اسرائيل من قانون الكنيست بضمّ هضبة الجولان السورية الى اسرائيل في العام ١٩٨١، علماً بأن تلك المنطقة لا تدخل ضمن التصوّر الايديولوجي الليكودي لـ «أرض ـ اسرائيل التاريخية»، بل تدخل ضمن تطوّر «ارض ـ اسرائيل التوراتية». فلدى الحركات الصهيونية أربعة تصوّرات لخارطة اسرائيل: اسرائيل في حدود قرار التقسيم؛ واسرائيل على كامل فلسطين؛ واسرائيل التاريخية التي تضمّ ضفتي نهر الاردن؛ واسرائيل التوراتية الواقعة في ما بين النهرين الكبيرين، الفرات والنيل.

وقد وقع العسف الصهيوني والاسرائيلي مباشرة على الشعب الفلسطيني، الذي قاوم، منذ البداية، استيطان اليهود في فلسطين، عبر مقاومة بيع الاراضي الفلسطينية للوكالة اليهودية، التي كانت تدفع اسعاراً مغرية، وعبر الضغط على ادارة الانتداب البريطانية للحدّ من تدفّق المهاجرين اليهود الى فلسطين، وعبر جعل حياة هؤلاء المستوطنين غير مريحة في فلسطين كي ينزحوا عنها، وكي لا يكون الوضع مغرياً لآخرين بالقدوم اليها. ولم تكن الحركة الوطنية الفلسطينية، في حينه، في مستوى التحدي الذي فرضته عليها الحركة الصهيونية، المدعومة من بريطانيا، الدولة التي كانت تتحكم في شؤون ادارة فلسطين منذ العام ١٩٢٠، كدولة منتدبة. فالحركة الوطنية الفلسطينية، التي بدأت براعمها الاولى كجزء من الحركة الوطنية العربية، كانت خارجة حديثاً من ظلام العهد العثماني، مقابل حركة صهيونية متنوّرة وبراغماتية، عدا عن ان الحركتين، العربية والفلسطينية، في حينه، راهنتا على بريطانيا، كدولة حليف، لانجاز مشروعهما التحرري والوحدوي (مشروع الشريف حسين). وفي الوقت الذي كانت بريطانيا تقدّم وعوداً شفهية الى الشريف حسين، عبر ضباطها وسفيرها في القاهرة، كانت تقدّم الى الصهيونيين مواثيق مكتوبة، من أشهرها «وعد بلفور»، الذي سمّي باسم مطلقه

الوزير البريطاني آرثر بلفور. ولأسباب كثيرة، لا مجال لذكرها هنا، فشلت الحركة الوطنية الفلسطينية، ومعها الحكومات العربية الخارجة حديثاً من السيطرة الاستعمارية، في منع قيام دولة اسرائيل على جزء من فلسطين. فالطرفان، الصهيوني والفلسطيني - العربي، كانا حليفين لمرجع واحد يتحيّز لصالح الصهيوني؛ كما انه، نفسه، كان المصدر لامتلاك القوة (التسلّح). ولذا، كان طبيعياً نجاح المشروع الصهيوني في اقامة دولته على جزء من فلسطين، كما نصّ قرار التقسيم، في الوقت الذي رأت الحركة الوطنية الفلسطينية ان ما حصل هو غبن ومعادٍ للعدل، وان عليها متابعة النضال لازالة هذا الظلم الذي تمثّل في الاستيلاء على جزء من أرض الشعب الفلسطيني ومنحه لمستعمرين كي يقيموا عليه دولة. ومع ان الحركة الوطنية الفلسطينية قد أعلنت قيام حكومة فلسطينية، عرفت باسم «حكومة عموم فلسطين»، الّا ان تلك الحكومة ولدت ميتة بقوة ظروف تلك المرحلة، ولا مجال، هنا، لاستعراض أسباب ذلك.

ونجم عن ظروف حرب العام ١٩٤٨، وقيام اسرائيل، تشتّت الشعب الفلسطيني، جغرافياً وبشرياً، حيث توزّع بين قسم يخضع للادارة المصرية في قطاع غزة، وقسم أُلحق بالمملكة الاردنية، وقسم بقي في اسرائيل، وقسم توزّع على مخيمات اللاجئين التي أقامتها الامم المتحدة في الاردن وسوريا ولبنان. وتمكّنت اسرائيل، خلال حرب العام ١٩٦٧، من احتلال ما تبقّى من فلسطين، حيث اعتبر بعض الاوساط الاسرائيلية تلك الحرب «حرب تحرير» لما تبقّى من «أرض - اسرائيل». وهكذا صار الفلسطينيون موزّعين بين مواطنين في اسرائيل، وفلسطينيين تحت الاحتلال الاسرائيلي، وفلسطينيين لاجئين؛ يطالب القسم الاول منهم بحقه في «المساواة» كمواطن، ويطالب الثاني بالاستقلال، ويطالب اللاجئون منهم بحقهم في العودة الى وطنهم. وهذه المطالب المتعددة تشكل، في مجموعها، وجوه المشكلة الفلسطينية التي يناضل الفلسطينيون من اجل ايجاد حل لها، ويطالبون العالم بالتضامن معهم، والعمل على تحقيق هذا الحل بما تراه القوانين والعدالة الدولية.

لم يرضخ العرب، ولا الفلسطينيون، لاملاءات المشروع الصهيوني ودولة اسرائيل، فواجهوها بوسائل وأشكال متعددة، عسكرية وسياسية، على جبهات الحرب وفي المحافل الدولية، وفي داخل فلسطين بالتظاهرات ضد بريطانيا، وبالمواجهات المسلّحة مع عصابات المستوطنين. وبعد قيام اسرائيل، برزت ظاهرة الفدائيين الفلسطينيين في الخمسينات، التي تبلورت، لاحقاً، منظمات مقاومة فلسطينية منذ أوائل الستينات، وأعلنت عن وجودها، رسمياً، في الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥؛ كما برز، في الفترة عينها، تعبيراً عن الكيانية الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، التي صارت بمثابة دولة للفلسطينيين، في غياب وجود دولة فعلية على أرض فلسطين، ترعى حقوق الفلسطينيين؛ هذه الصفة التي حملتها منظمة التحرير الفلسطينية (وطن / رمز) جاءت تعبيراً عن بلورت الشعب الفلسطيني لشخصيته الوطنية المتميّزة ولخصوصيتها في الاطار العربي، من جهة، وفي مواجهة المشروع الصهيوني التوسّعي واداته دولة اسرائيل، من جهة أخرى. هذا الوعي شمل الفلسطينيين في أماكن تواجدهم كافة، داخل فلسطين المحتلة وخارجها. ولقي الفلسطينيون دعماً من اشقائهم العرب، على أساس ان المشروع الفلسطيني، الذي رفعت لواءه منظمة التحرير الفلسطينية، يشكّل النقيض للمشروع الصهيوني، وتحقيقه، عملياً، يحدّ من الطبيعة التوسّعية للاخير.

ووضعت اسرائيل على جدول أعمالها، منذ تبلور حركة المقاومة الفلسطينية المسلّحة، ومنظمة التحرير الفلسطينية، أولوية تدمير المشروع السياسي الفلسطيني، عسكرياً وسياسياً. وترجمت ذلك، عملياً، بشنّ حرب متواصلة على كافة أماكن نشاط تلك المقاومة داخل الدول العربية؛ بل ان

احد أسباب حرب العام ١٩٦٧ ضد الدول العربية هو ايواؤها لمنظمات المقاومة الفلسطينية. وكان أكثر تلك الحروب شراسة على الفلسطينيين الغزو الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، وترحيل المقاتلين الفلسطينيين عن بيروت، جرّاء ذلك الغزو. مقابل ذلك، وفي موازاته، روّجت اسرائيل، اعلامياً وسياسياً، لصفة «الارهاب» التي الصقتها بالمنظمات الفلسطينية؛ كما عملت على الفصل بين العرب والفلسطينيين، من خلال اطلاق شعار دعائي حول استعدادها لاقامة سلام مع جيرانها من الدول العربية. وعدم مصداقية هذا الادعاء يدل عليها عدم تقديمها أي مشروع للتسوية. فشعار السلام الاسرائيلي استخدم للتسويق الاعلامي لدى الغرب، ولتبرير عدوانية اسرائيل على الدول العربية، بحجة الدفاع عن النفس، كدولة صغيرة وديمقراطية في وسط محيط عربي كبير غير ديمقراطي. ونذكّر، في هذا السياق، بالاسلوب الذي ادارت اسرائيل به المفاوضات مع مصر حول السلام، بعد زيارة الرئيس المصري الراحل، أنور السادات، للقدس، في العام ١٩٧٧؛ ومن المعروف انه لولا الضغط الاميركي لما تمّ التوصل الى التسوية في كامب ديفيد(٧)، مع ملاحظة ان الخلفية التي حكمت المفاوض الاسرائيلي خلفية عسكرية ترى ان في اخراج مصر من معادلة الحرب هو المكسب الرئيس من كل عملية التسوية معها.

وما كان للمشروع الصهيوني ـ الاسرائيلي ان يحقّق ما أنجزه لولا دعم دول الغرب العظمى له، المادي، والسياسي، والاعلامي (بريطانيا العظمى بداية، ثمّ الولايات المتحدة الاميركية)، سواء في مسائل توفير أسباب الحياة والقوة، أو في الدعم اللامحدود لاقامة «سلام» على الطريقة الاسرائيلية، أو في معارضة، ورفض، قيام كيان فلسطيني. وفي الموضوع الاخير، يكفي التذكير بتصريح مستشار الرئيس الاميركي السابق لشؤون الامن القومي، زبغنيو بريجنسكي، بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد: «باي... باي... منظمة التحرير الفلسطينية»؛ ودعوة وزير الخارجية في عهد الرئيس رونالد ريغان، جورج شولتس، قمّة فاس، في العام ١٩٨٢، الى تصحيح الخلل الذي قامت به القمّة العربية في العام ١٩٧٤ حين قرّرت ان منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في أي تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي.

لا القصف، ولا التدمير، ولا الترحيل، ولا المناورات السياسية، أنهت منظمة التحرير الفلسطينية، أو أوقفت نضال الشعب الفلسطيني. فقد انخرط الفلسطينيون في لبنان ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية الى جانب قوات المقاومة الوطنية اللبنانية، ممّا أجبر اسرائيل على الانسحاب من لبنان في العام ١٩٨٥؛ كما واصلت مجموعات المقاومة الفلسطينية المسلّحة عملياتها ضد اسرائيل عبر البحر. في المقابل، تصاعد النشاط داخل الاراضي المحتلة، وبشكل بارز بعد العام ١٩٨٥، حيث برزت، اضافة الى التظاهرات والرشق بالحجارة، ما عرف، في العام ١٩٨٦، بـ «ثورة السكاكين»؛ واخيراً، حصل الانفجار العظيم، الذي تمثّل في الانتفاضة الفلسطينية، في ١٩٨٧/١٢/٩، معلنة حرب الاستقلال الفلسطيني على طريقتها.

من العرض السريع، آنف الذكر، لمسألة الصراع على فلسطين يتضح ان المسألة أكثر تعقّداً وتشعّباً من البساطة التي يحلو للبعض توصيفها بها. فالصراع على فلسطين هو صراع صهيوني ـ فلسطيني حول مسألة السيادة على فلسطين، أو حول «هوية فلسطين» بين «هوية يهودية» وهوية فلسطينية؛ وهو صراع عربي ـ اسرائيلي بين مشروعين حضاريين؛ وهو مشحون بكل أشكال التنافس الدولي على استقطاب المنطقة. الى كل ذلك تضاف شحنة عاطفية ـ دينية نتيجة القدسية الخاصة التي تحظى بها فلسطين لدى اتباع الديانات السماوية الثلاث، اليهودية والمسيحية والاسلام.

الى ما تقدّم، فان العلاقات بين الجماعات / الشعوب، سلباً أو ايجاباً، تقوم على أساس رؤية كل جماعة / شعب لنفسها وللآخر. هذه الرؤية تكون متحيّزة الى الجماعة نفسها، من خلال ابراز كل ما هو ايجابي لدى الجماعة، بينما تنبني رؤية الآخر على البحث في، والتركيز على، ما هو سلبي لديه. وفي الحالة الاسرائيلية ـ الفلسطينية، تشكّل رؤية كل منهما لنفسه وللآخر موضوعاً قائماً بذاته، من حيث درجة التركيز على ما هو سلبي، ممّا يزيد في تعقيدات التسوية فيما بينهما.

وقد جاءت الانتفاضة الفلسطينية لتقدم الى العالم، والى الاسرائيليين، الشعب الفلسطيني، وتعرّف به كمجتمع له الحق في وطن كغيره من الشعوب، ولتطرح على الاسرائيليين والعالم تصوّر الشعب الفلسطيني لامكانية حل هذا الصراع، وتسوية مشكلة الشرق الاوسط بما يوفّر الأمن والاستقرار لهذا الجزء الهامّ من العالم، بكل ما يعنيه هذا الاستقرار للعالم ككل.

في السياق التالي، سنقصر بحثنا على الانتفاضة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وكيفية ادارتها للصراع ضد عدوّها الاسرائيلي، اعتماداً على نداءاتها[٨] الصادرة عنها خلال ما يزيد على العامين ونصف العام من بدء انفجارها، من خلال عرض طبيعتها وقيادتها وأهدافها، ثمّ مواقفها من مشاريع التسوية لحل القضية الفلسطينية، تلك المشاريع التي طرحت خلال الانتفاضة، وبتأثير منها.

الانتفاضة؛ طبيعتها وقيادتها وأهدافها

ان الانتفاضة في الاراضي الفلسطينية المحتلة بعد العام ١٩٦٧ ليست حدثاً عابراً، أو عرضياً، في تاريخ نضال الشعب الفلسطيني ضد الغزو الصهيوني الاستيطاني لفلسطين؛ كما انها ليست حدثاً مفاجئاً في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة. فهناك تقاليد فلسطينية للتعبير عن احتجاج الشعب الفلسطيني على المأساة التي لحقت به في مناسبات محدّدة، مثل ذكرى «وعد بلفور» (في الثامن من تشرين الاول ـ اكتوبر من كل عام)؛ وذكرى تقسيم فلسطين (في ٢٩ تشرين الثاني ـ نوفمبر من كل عام)؛ وذكرى النكبة (في ١٥ أيار ـ مايو من كل عام)؛ وبعد انطلاقة الثورة الفلسطينية المسلّحة، في العام ١٩٦٥، أُضيفت ذكراها (الاول من كانون الثاني ـ يناير من كل عام)؛ وهناك ذكرى حرب العام ١٩٦٧ (في الخامس من حزيران ـ يونيو من كل عام)؛ وبعد تظاهرة «يوم الارض» الشهيرة، في العام ١٩٧٦، في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨، اصبح ذلك التاريخ يوماً وطنياً (٣٠ آذار ـ مارس من كل عام). وتكاد تكون الاجندة الفلسطينية مليئة بالمناسبات التي تدفع بجماهير الشعب الفلسطيني الى الشارع لمواجهة قوات الاحتلال الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، أو الى التعبير عن احتجاجها في أماكن تواجدها، في الشتات الفلسطيني.

وعلى مدى ما يزيد على العشرين عاماً لاحتلال اسرائيل للضفة الفلسطينية وقطاع غزة، تعلّم الفلسطينيون كيفية التعامل مع قوات الاحتلال ومؤسساته. ولذا، كانت الانتفاضة الاخيرة مفاجئة، فقط، لمن لا يريد ان يعرف ماذا يجرى داخل شعب وقع تحت الاحتلال، وهي صفة السلطات المحتلة عموماً، والسلطات الاسرائيلية لم تكن تريد ان تعرف[٩]، حيث اعتبرت ان احتلالها «احتلال متنوّر»، تحسّنت حالة الشعب الفلسطيني في ظله. والمفاجأة الأكبر، التي قدّمتها الانتفاضة الاخيرة، هي قدرتها على الاحتمال، حيث يكاد يخلو تاريخ الشعوب من نمط شبيه، من حيث الوسائل ونمط المواجهة وطول النَفَس الذي صبغ الانتفاضة والقائمين بها. ولفرادتها، يمكن تصنيفها جدياً كـ «حالة فلسطينية».

ونقل الصحفيان الاسرائيليان زئيف شيف وايهود يعاري عن سلطات التحقيق الاسرائيلية مع أوائل معتقلي الانتفاضة، ان الموقوفين «لم يكونوا خليطاً من المتسكّعين وأمثالهم، بل العكس. فقد أكدت استقصاءات اضافية وموسّعة، أجريت لاحقاً حول نزلاء المعتقلات، ان المقصود عموماً اناس يواظبون على عملهم من الفجر حتى المغيب؛ وجزء كبير منهم يعتبر المعيل الوحيد لعائلة كبيرة؛ ويكاد لا يكون من بينهم طلبة جامعات أو مدارس ثانوية، ممّن كانوا، على الدوام، عنصر الغليان في التظاهرات. كان مركز الثقل هذه المرة الى جانب شبان تجاوزوا العشرين من عمرهم، ليس دون ذلك كما كان سائداً حتى ذلك الوقت؛ شبان ممّن لم يكملوا دراستهم الثانوية ويشتغلون بالاعمال اليدوية والجسمانية، وكانت غالبيتهم ممّن يشاركون في التظاهرات لأول مرة في حياتهم، الأمر الذي يشكل خطراً جدياً على مستقبل عائلاتهم... [و] جميعهم، بلا استثناء تقريباً، عملوا في اسرائيل؛ وغالبيتهم ممّن يتكلمون العبرية بمستوى معقول»[١٠]. فالانتفاضة، كما ورد في النداء الاول الموجّه الى جنود الاحتلال الاسرائيلي في تموز (يوليو) ١٩٩٠، عرّفت بنفسها: «نحن أمّة خرجت في انتفاضة ضد الظلم والطغيان، وأهمّ من ذلك ضد سياسة حكومتكم التي تقتل شعبنا؛ ولن ننظر الى الخلف، لأننا فكّرنا كثيراً قبل ان نخرج لمقاومة الطغيان؛ والنصر لنا بالتأكيد»[١١]. وهذه الانتفاضة، أو كما سمّاها النداء الاول «الثورة الشعبية، العارمة، الشاملة، المتدفقة في كل مدينة ومخيّم وقرية وحارة وشارع ومسجد وكنيسة، وفي كل شبر من وطننا الحر وبقيادة م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد... عبّرت عن تململ المارد الفلسطيني في قمقمه، فهزّت العالم أجمع، من الصديق الى العدو، فماذا سيقول هذا العالم المتحجّر؟ حتماً سيقول نعم لهذا الشعب، ونعم لحقوق هذا الشعب المشروعة والعادلة» (النداء الرقم ١). والانتفاضة ليست مقطوعة عن وجهها الآخر، المقاومة المسلّحة، فـ «الانطلاقة التي تفجّرت في الفاتح من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ لتصنع المعجزات، ولتحوّل جماهير شعبنا من طوابير من اللاجئين الى ارتال من المقاتلين الأشاوس... جاءت لتثبت ان شعبنا... أصبح يمسك بزمام قضيته بنفسه، وقد ولّى زمن الوصايات، وآلت محاولات شطب الشعب حيث آل اصحابها الى مزبلة التاريخ، وبقي شعبنا ليعلن بدء انتفاضته الشعبية الباسلة، وتشكيل قيادته الوطنية الموحّدة، مجسّداً وحدته التي لا تقبل الجدل... مفشلاً كل محاولات الالتفاف على قيادته الشرعية وممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية» (النداء الرقم ٥٠)؛ وهي ثورة «داخل ساحة الصراع الرئيسة، ساحة الارض المحتلة» (النداء الرقم ١)، وتمتلك «قوة داخلية محرّكة لا تنضب، قوة الايمان بالنصر، والصلابة المعنوية، والكرامة الانسانية؛ قوة الشعب التي لا تقهر في سعيه نحو الحياة الحرة الكريمة... [و] ما كان لها ان تستمر، لولا اسناد الشعب، بكل فئاته وطبقاته وشرائحه، ودعمه المطلق لها» (النداء الرقم ٤٤).

والانتفاضة، كما كتب الصحفي الاسرائيلي افرايم دافيدي، «حطّمت نمط التعايش الذي تشكّل على مدى عشرين عاماً»[١٢]؛ نمط التعايش الذي حاول الاحتلال الاسرائيلي ترسيخه وتأييده؛ وبالمقابل، أرست نمط حياة خاصاً بها. فقد «أحدثت الانتفاضة نمطاً جديداً لحياتنا الاقتصادية، والاجتماعية، واليومية؛ نمطاً يستند الى ان الانتفاضة عملية ثورية طويلة ومستمرة لا تخلو من الصعوبات والضحايا وضيق العيش، ولكنها تزخر بالانجازات التي رسّخت الوحدة الوطنية بين قطاعات شعبنا وقواه الوطنية كافة، والتي تتجلّى بالتكاتف الواسع عبر اللجان الشعبية والفرق الضاربة ولجان الحراسة، وفي التوجّه الواسع نحو الارض وتشكيل التعاونيات، وفي التكافل الاجتماعي الذي لم يسبق له مثيل... فشعبنا لم، ولن، يتراجع؛ وهو يبتكر، بطاقاته الخلّاقة،

أساليب المواجهة الجديدة، ردّاً على الاحداث المتصاعدة للمحتلين، مكيّفاً نفسه مع مرحلة طويلة المدى من النضال حتى طرد المحتلين واقامة الدولة المستقلة» (النداء الرقم ١٥). والانتفاضة «اصبحت جزءاً من نظام حياة شعبنا، ونضاله الحضاري المستند الى كل خبرات وامكانات وتجارب الانتصار الوطني لشعوب الارض» (ملحق النداء الرقم ٤٦)؛ اذ ان «معركتنا مع الاحتلال طويلة، وشاقة، وتتطلب درجة عالية من الصمود والتكثيف النضالي» (النداء الرقم ٤٨).

ولأن الانتفاضة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، كما أسلفنا نقلاً عن نداءاتها والمراقبين الاسرائيليين لها، تطلّب استمرارها توفّر قيادة في مستوى الحدث، وذلك لتحديد سبل ادارة الصراع مع الاحتلال، من جهة، وتحديد الاهداف الآنية التكتيكية والاهداف الاستراتيجية لمثل هذا النضال الجليل، من جهة أخرى، شُكّلت القيادة الوطنية الموحّدة التي عرّفت نفسها بأنها «تحالف كفاحي عريض خلقته الانتفاضة، وتتكوّن من القوى الاساسية الفاعلة في المناطق المحتلة، والممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، وهي: فتح، والحزب الشيوعي الفلسطيني، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية، ومن قوى وطنية أخرى، ومن اللجان الوطنية في قطاع غزة، والتي انتشرت في عشرات الاحياء، وفي المخيّمات والقرى والمدن، ومن المؤسسات والشخصيات الوطنية، ومن القوى الوطنية والدينية الملتزمة ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية» (نداء بعنوان «المنظمة ممثلنا الوحيد»)؛ وان «القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة في المناطق المحتلة... تشكّل الامتداد العضوي لمنظمة التحرير الفلسطينية» (النداء الرقم ١٠)، و«ذراعها» (النداء الرقم ٣٥).

وقد شُكّلت هذه القيادة خلال الايام والاسابيع الاولى للانتفاضة؛ اذ ان النداء الرقم ٥، الموقّع باسمها، والمؤرخ في ٢٧/١/١٩٨٨، حيث لم يكن قد مضى على انطلاقة الانتفاضة سوى أسابيع، أورد ان «القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة تعد للمعركة... [وهي] بصدد ترتيب المعركة مع لجانكم في كل موقع من أرضنا المحتلة، وستعلن عن ساعة الصفر في نداء قريب» (النداء الرقم ٥)، حيث ان اللجان الشعبية كانت تتشكّل ميدانياً وحسب الحاجة؛ ثمّ أصبحت، لاحقاً، جزءاً من نظام الحياة الذي خلقته الانتفاضة في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

أمّا مطالب الانتفاضة وأهدافها، فتتلخّص في ثلاثة عناوين رئيسة، هي: انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وكمرحلة انتقالية تطالب قيادة الانتفاضة بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. هذه المطالب تكاد تتكرّر في معظم نداءات الانتفاضة، بدءاً من المذكّرة التي تقدّمت بها الشخصيات الوطنية الفلسطينية الى قناصل الدول المعتمدة في القدس العربية، في ٢٢/١٢/١٩٨٧، الى المطالب الاربعة عشر، التي أعلنها د. سري نسيبة في مؤتمر عقده في القدس، في ١٤/١/١٩٨٨، وتحدث فيه، باسم ممثلي المؤسسات الوطنية الفلسطينية في الاراضي المحتلة. وتعتبر مطالب الانتفاضة الموجّهة الى الامم المتحدة مبلورة ومحددة لتلك التي كانت تتكرّر في نداءاتها، حيث ورد في النداء الرقم ٢٦: «ان القيادة الموحّدة، ومعها جماهير شعبنا، تدعو الجمعية العمومية للامم المتحدة في دورتها الـ ٤٣ [١٩٨٨]، الى اقرار حقوق شعبنا الوطنية، واتخاذ كل الاجراءات الكفيلة بتطبيقها، واجبار اسرائيل على الالتزام بها:

«١ ـ انسحاب اسرائيل من على الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية.

«٢ ـ الغاء جميع اجراءات الالحاق والضمّ وازالة المستوطنات التي أُقيمت في الاراضي المحتلة.

«٣ ـ وضع الاراضي الفلسطينية تحت اشراف الامم المتحدة لتوفير الحماية لجماهير شعبنا لمدة لا تزيد على بضعة اشهر، تمهيداً لممارسة الشعب الفلسطيني، بحرية، لحقه في تقرير مصيره.

«٤ ـ عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات تحت اشراف الامم المتحدة، وعلى قاعدة قراراتها المتعلقة بالقضية الفلسطينية، التي هي لبّ الصراع في الشرق الاوسط.

«وتمهيداً للانسحاب الاسرائيلي الشامل، والكامل، ووضع الاراضي المحتلة تحت اشراف الامم المتحدة، وعقد المؤتمر الدولي، يجب العمل على الزام اسرائيل بما يلي:

«(أ) التنفيذ الفوري لقرارات مجلس الامن الدولي ٦٠٥ و٦٠٧ و٦٠٨.

«(ب) الغاء أنظمة الطوارىء لعام ١٩٤٥ وكافة التشريعات العسكرية للقانون المحلي، والدولي.

«(ج) سحب الجيش [الاسرائيلي] من التجمّعات السكانية الفلسطينية.

«(د) اطلاق سراح معتقلي الانتفاضة واعادة المبعدين.

«(هـ) اجراء انتخابات حرة للمجالس البلدية والقروية تحت اشراف الامم المتحدة.

«(و) تنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، والاتفاقيات كافة التي تنظّم علاقة الاحتلال بالاراضي المحتلة.

«(ز) وقف اجراءات الابادة ضد شعبنا، من حصار اقتصادي وقتل وهدم المنازل والتعذيب والابعاد والاعتقالات الادارية وبناء المستوطنات» (النداء الرقم ٢٦).

هذه المطالب تقتضي، كما أوردت بيانات الانتفاضة، اعداد الارضية المناسبة لوضعها موضع التنفيذ، أي الزام سلطات الاحتلال بتنفيذها. ولذا «يبقى هدفنا الميداني الأساسي وشعار مواجهتنا هو مقاطعة اجهزة الاحتلال، ادارياً واقتصادياً وضرائبياً، والعمل، في الوقت ذاته، على تطوير وتنظيم السلطة الوطنية، علماً بأن العصيان المدني والبنيان هما وجهان لنفس العملة، وعلماً بأنه لا يمكننا التوصّل الى هدفنا، المتمثّل بالعصيان المدني الشامل، ما لم نعمل حثيثاً على تطوير سلطتنا الوطنية. وامّا هدفنا السياسي، فيبقى استنهاض التأييد العالمي لمطالبنا المشروعة في الحرية والاستقلال، وتجذير التناقضات في المجتمع الاسرائيلي، بهدف توسيع دائرة المؤيدين لحق شعبنا في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية، وتفعيل الحركة المؤيدة لهذه الاهداف، بقيادة، وترشيد، قيادتنا الشرعية م.ت.ف.» (النداء الرقم ٥٥).

ادارة الصراع مع سلطة الاحتلال

ليس لدى الانتفاضة الفلسطينية، وقادتها، أي وهم حول قدرتهم وقدرة عدوّهم الاسرائيلي، سواء الاقتصادية أو العسكرية. بمعنى، ان امكانية الحسم ميدانياً بين المنتفضين وقوات الاحتلال وهْم لم يتبادر لذهن قادة الانتفاضة الاشارة اليه. فالانتفاضة، كما قال رئيس جمعية الدراسات العربية في القدس المحتلة، فيصل الحسيني، «تعرف ما هي أهدافها، وما هي قدراتها وحدودها. ونحن ندرك، أيضاً، ضمن الوضع القائم، حالياً، ما هي حدود، وما هي محدودية، وقدرات، منظمة التحرير الفلسطينية»[١٣]؛ ولذا، فان قيادة الانتفاضة ركّزت، منذ نداءاتها الاولى، على مسألة جعل الاحتلال مكلفاً للمحتل، وليس مربحاً له، كما كان الحال قبل الانتفاضة. «لنقاطع اجهزته ومشاريعه

وبضائعه بقدر ما نستطيع؛ لنضاعف خسائره الاقتصادية والسياسية والبشرية والمعنوية؛ لنجعل خسائره أكبر من أرباحه. وبعدها سيشدّ الرحال ويجلو من على أرضنا» (النداء الرقم ٨). فالاحتلال، كحالة استعمارية، يبحث عن مردودية اقتصادية لقيامه بالاحتلال، ولا يلغي ذلك التغليف الايديولوجي للقيام بعملية الاحتلال. فعدا نهب مصادر الثروة الطبيعية للاراضي المحتلة، الذي تمارسه الحكومة الاسرائيلية، هناك نهب مباشر للفرد الفلسطيني، وبشكل خاص العمّال الفلسطينيين الذين يعملون في اسرائيل(١٤). ولا يقتصر الامر على استغلال السلطات الاسرائيلية للمناطق المحتلة؛ فلكي يقبل مجتمع ما قيام دولته وحكومته بعملية استعمارية من الضروري ان لا يكون ذلك على حسابه، أولاً كدافع ضرائب، وان يعود ذلك الاحتلال بمردود مباشر عليه. كتب الصحفي الاسرائيلي افرايم دافيدي: «ان استغلال العمّال الفلسطينيين لم يأت فقط من جانب اصحاب المشاريع الصناعية، أو شركات البناء الكبرى؛ فأصحاب مطاعم ومقاولون صغار، بل وحتى عمّال أفراد ـ وهؤلاء يشكّلون آلاف أرباب العمل الصغار والمتوسطين ـ يدينون بثرائهم لعشرات الآلاف من اولئك العمّال [الفلسطينيين]... وهذا هو احد التفسيرات لازدياد التطرّف اليميني، وبالذات بين أوساط الشرائح التي اعتبرت ضعيفة، والتي تدين بالتغيّر في مكانتها للعمّال الفلسطينيين. فبالنسبة الى هؤلاء، تشكّل دولة اسرائيل، من دون المناطق [المحتلة]، جنباً الى قيام دولة فلسطينية، خطراً على ثرائهم ومكانتهم الاقتصادية»(١٥).

لذا، تركّزت دعوات القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة الى جماهير الفلسطينيين على العمل على الحدّ، قدر الامكان، من تمويل عملية الاحتلال، فطالبت التجّار باقتلاع «احد شرايين الاحتلال الاقتصادية... [تحت شعار] لا للضرائب بكافة أشكالها... [اذ] يجب ان تتوقف اموالنا المسروقة من التدفّق الى خزائن الاحتلال» (النداء الرقم ٩)؛ كما دعت الى عدم «التعاطي مع المنتوجات الاسرائيلية والاجنبية وشراء هذه المنتوجات من المعامل العربية» (النداء الرقم ١٠)؛ وطالبت تجار الخضروات بمقاطعة «المنتجات الزراعية الاسرائيلية وشراء المنتجات الزراعية المحلية، ممّا يضمن صمود زراعتنا» (النداء الرقم ١٠)؛ وطالبت العمّال بـ «المقاطعة الشاملة للعمل في المستوطنات الصهيونية، والتشبّث بالعمل داخل الارض المحتلة، والانتقال الى العمل في الارض، وعدم تفويت أي فرصة للاستعاضة عن العمل وراء الخط الاخضر.. [اذ] ان مقاطعة العمل في المستوطنات الصهيونية ومقاطعة المنتجات الصهيونية سيؤديان، حتماً، الى المزيد من التفتيت للبنية الاقتصادية، والاجتماعية، للكيان الصهيوني» (النداء الرقم ١٥). مقابل سياسة المقاطعة للاقتصاد الاسرائيلي، وفي مجال التعويض عنه، دعت قيادة الانتفاضة الى العودة الى الارض واستزراعها، «فهي مصدر خير للجميع؛ وكثير من المتطلبات الاساسية يمكن توفيرها من قطعة أرض صغيرة أمام المنزل؛ فاقتصاد البيت يرفع مداخيلكم، ويدعم صمودكم، ويخفّف وطأة الحياة تحت الاحتلال؛ والمزارع البيتية، النباتية والحيوانية البسيطة، يمكن توفيرها بسهولة. ولنتذكر ان الفيتناميين انتصروا على جبروت اميركا ليس بالبندقية وحدها، وانما بالاستثمارات الفلاحية أيضاً» (النداء الرقم ٨)؛ «ولندرك، جميعاً، ان مهمة كل جماهير الانتفاضة تكثيف عملها وانتاجها خلال معركتنا الطويلة؛ ولندرك، كذلك، ان الاضراب لا يعني عدم العمل في زراعة أراضينا» (النداء الرقم ١٢). وقد نجحت الانتفاضة، الى حدّ ما، في تحميل الاقتصاد الاسرائيلي عبئاً، وهو ليس قليلاً، وانْ لم يصل، بعد، الحدّ الذي يدفع الاحتلال الى الرحيل. ففي يوم دراسي عقد في القدس العربية، بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٧، ورد في دراسة، أعدّها د. سمير عبدالله، «ان المقاطعة الواسعة للمنتجات الاسرائيلية أفرزت، للمرة الاولى، منذ الاحتلال الاسرائيلي، حماية شعبية حقيقية للمنتجات الوطنية... وتدل المعطيات التي نشرت

عن التبادل التجاري بين المناطق المحتلة واسرائيل على هبوط حادّ في حجم التبادل؛ اذ انخفضت واردات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة من اسرائيل من ٩٢٨ مليون دولار في العام ١٩٨٧، الى ٦٥٠ مليون دولار في العام ١٩٨٨، في حين هبطت صادرات المناطق المحتلة الى اسرائيل (منتجات زراعية في الغالب) من ٣٠٤ ملايين دولار في العام ١٩٨٧، الى ١٧٠ مليون دولار في العام ١٩٨٨، علماً بأن ٨٥ بالمئة من حجم التبادل التجاري مع اسرائيل يشمل سلعاً صناعية... [كما زادت نسبة التشغيل في المؤسسات الوطنية الفلسطينية] بنسبة ٨,٥ بالمئة، علماً بأن ٩٥ بالمئة من المؤسسات تعمل بأقل من طاقتها الانتاجية، خصوصاً في ظروف الانتفاضة التي فرضت أيام عمل محدودة، بسبب الاضرابات ومنع التجوّل، بحيث بلغت نسبة أيام العمل في ٢٤ بالمئة من المؤسسات ١٥ يوماً في الشهر»(١٦).

أمّا أداة ادارة الصراع الميداني مع قوات الاحتلال، وادارة شؤون المواطنين الفلسطينيين، فقد كانت للجان الشعبية، التي بدأت مظاهر تشكّلها تلقائياً منذ الايام الاولى للانتفاضة؛ ثمّ صارت تُشكّل وتدار من قبل قيادة الانتفاضة، التي رأت «أهمية مواصلة بناء اللجان الشعبية وتثبيتها بالالتفاف حولها والتوجّه اليها في حل الاشكالات كافة، ومساندتها في تطبيق برامجها، باعتبارها سلطة الشعب البديلة من أجهزة السلطة المحتلة واللجان المعيّنة» (النداء الرقم ٢٢). وما زالت مسألة بناء اللجان، وتطويرها، هدفاً من أهداف قيادة الانتفاضة، «انطلاقاً من استراتيجيتها الثابتة، والهادفة الى تطوير بنية السلطة الوطنية لدولتنا المحتلة... [لذا] تدعو جماهير شعبنا كافة الى الانهماك الجدّي في بناء اللجان الجماهيرية والمتخصصة؛ كما وتدعو عناصر التنظيمات والقوى الضاربة، أينما كانت مواقعهم، العمل على تشجيع اقامة هذه التشكيلات الجماهيرية الواسعة، واقامة التنسيق معها في جبهة جماهيرية موحّدة، وتدعوهم، جميعاً، الى استلام زمام المبادرة في المشاركة في ترشيد، وتوجيه، العمل الميداني للانتفاضة» (النداء الرقم ٥٩)(١٧).

اضافة الى ذلك، قادت قيادة الانتفاضة صراعاً اخلاقياً مع سلطات الاحتلال، وذلك عبر الاتصال واقامة العلاقات مع الاوساط المؤثرة في الرأي العام الاسرائيلي، احزاباً ومثقفين اسرائيليين، ممّن يعارضون استمرار الاحتلال أولاً، ويؤيدون حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ثانياً، حيث ان «الشارع الاسرائيلي هو ساحة مشروعة ومكمّلة لبرنامج الانتفاضة، ولعملها؛ وعليه، فان النشاط الاعلامي الموجّه الذي تقوم به ق.و.م. والذي يستهدف توسيع دائرة المؤيدين لعدالة نضالنا ضد الاحتلال والمعترفين لشعبنا في تقرير المصير وشرعية تمثيل م.ت.ف. لشعبنا، هو نشاط ضروري، ويشكّل جزءاً لا يتجزأ من نضالنا لتثبيت استقلال دولتنا التي أُعلن قيامها حسب قرارات المجلس الوطني بالجزائر» (النداء الرقم ٤٥)، حيث المطلوب من قوى السلام والديمقراطية في اسرائيل «تكثيف جهودها، من اجل وضع حدّ لهذه السياسة العدوانية التوسّعية، وفتح طريق السلام بالاستجابة للحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلنا الشرعي الوحيد» (النداء الرقم ٥٤)؛ اذ أكدت قيادة الانتفاضة «للشارع الاسرائيلي، ان انتفاضتنا... لم تكن حباً في سفك الدماء الفلسطينية، أو اليهودية، بل كانت ثورة على ظلم الاحتلال، وقمعه، وفاشيته، واصراراً وطنياً على اقامة السلام العادل في منطقتنا، الذي لن يتمّ الاّ ببناء دولتنا الفلسطينية على ترابنا الوطني» (النداء الرقم ٢٨). ودعت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة القوى الديمقراطية الاسرائيلية «الى ممارسة ضغوطها على الحكومة الاسرائيلية، عبر تشكيل معسكر السلام الاسرائيلي على قاعدة الاقرار بحق الشعب الفلسطيني في تجسيد دولته المستقلة، والاعتراف بما تضمّنته القرارات الدولية حول القضية الفلسطينية» (النداء الرقم ٣١). وقال فيصل الحسيني: «علينا

ان نكون اذكياء... فلْنَدَع الاسرائيليين لأن يطبّعوا تفكيرهم تجاه وجود طرف اسمه منظمة التحرير الفلسطينية، ويجب ان يتعاملوا معه... نريد ان نطرح في الشارع الاسرائيلي أسئلة معيّنة يجب ان يُجيب عنها. ودون الاجابة عن هذه الاسئلة، لن يتطوّر الشارع الاسرائيلي، ولن يفهم، ولن يتعامل مع الواقـع. ونحن مستعدون لأن نناقش مع الاسرائيليين أدقّ النقاط وأكثرها بعداً، فقط من أجل ان نوصلهم الى مرحلة التفكير بشكل واقعي؛ ويجب ألاّ نسمح للشارع السياسي الاسرائيلي بعدم الاجابة عن الاسئلة المطروحة»[١٨].

مقـابـل انفتـاح قيادة الانتفاضة على الشارع الاسرائيلي، تشدّدت في مسألة الاتصالات مع الحكومة الاسرائيلية، ذلك ان الاخيرة كانت تحاول استثمار مثل هذه الاتصالات للايحاء بوجود قيادة فلسـطينيـة بديلة من منـظمة التحرير الفلسطينية ومستعدة للتعاون مع اسرائيل حول مشروعها للتسوية. ولذا، أكدت قيادة الانتفاضة «رفضـها اجراء اتصالات مع المسؤولين الرسميين في الحكومة الاسرائيليـة بدون اذن مسبق من القيادة، وحذّرت من منزلق القبول بلقاءات سريّة تحت الضغط، وطالبت بالاعلان عن فحوى أي لقاء سيتمّ تحت الضغط، أو من طريق التحايل» (النداء الرقم ٤٣)؛ اذ ان اسرائيل تسعى الى ترويج «الوهم بامكانية وجود قيادة بديلة من قيادة شعبنا التاريخية، المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية... وذلك حتى [تقول] للعالم وللولايات المتحدة [الاميركية] بشكل خاص: لا تتعجلوا في الاعتراف والتعامل مع منظمة التحرير [الفلسطينية]، فبين ايدينا قيادة بديلة هزيلة. ومن هنا، فان القيادة الوطنية الموحّدة، اذ تدين، وتندّد، وتحذّر مَنْ ساهم في هذه اللقاءات، فانها تعلن قرارها الوطني الحازم في رفض اللقاء مع أي جهة اسرائيلية رسمية لا تؤيد الانسحاب الشامل غير المشروط من [على] الاراضي المحتلة، وحقنا في تقرير المصير واقامة دولتنا المستقلة، وتُعلن خروج كل مَنْ تُسوّل له نفسه بخرق هذا القرار عن الصف الوطني» (النداء الرقم ٤٤)؛ و«تعلن، بوضوح كامل، ان اللقاءات القسرية مع ضباط الاحتلال يجب ألاّ تخرج على مواقف الاجماع الوطني الفلسطيني المتمثلة بحق شعبنا في العودة وتقرير المصير، واقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، تحت رايـة م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني في كافة أماكن تواجده» (النداء الرقم ٣٤).

وقد بدأت قيادة الانتفاضة، مؤخراً، بتوجيه نداءات الى جنود قوات الاحتلال. ففي أوائل تموز (يوليو) ١٩٩٠، وُزِّع النداء الرقم ١ بعنوان «قف لحظة وفكر»، باللغتين الانكليزية والعبرية، ووقّعته لجنـة التـوعية في القيادة الوطنية الموحّدة. وممّا جاء فيه: «لماذا تطلق النار وتقتل نساءنا وأطفالنا وشبابنا؟ لماذا تهدم بيوتنا وتجلعنا بلا مأوى؟ هل تعلم لماذا نرمي الحجارة والقنابل الحارقة عليك؟... هل تعلم ما هو سبب بدء الانتفاضة؟ هل سألت نفسك لماذا نحارب ظلمكم؟... ان قيادتكم السياسية هي التي تلعب بمستقبلكم، ومستقبل اطفالكم وعائلاتكم؛ انهم يخاطرون بحياتكم لأسباب سياسية تخـدمهم، وتخدم احزابهم الخاصة... حكومتكم لا تريد السلام... [و] ترفض المبادرات السلمية الصادرة من الغرب؛ وهذا يضع المنطقة في خطر الحرب والعنف وسفك الدماء»[١٩].

حرب دبلوماسية

ان تشابك المصالح وتداخلها، اضافة الى سرعة المواصلات والاتصالات، جعل من العالم، شعوباً وحكومات وجغرافيا، وكأنه قرية صغيرة، حيث ان الحدث تصل اخباره وصداه في خلال ثوانٍ معدودة الى أرجـاء الكون كافة؛ وتستطيع كل دولة من الدول تهديد استمرار الحياة الطبيعية في أي دولة

أخرى او ارباكها على الاقل؛ هذا عدا عن التهديد الكوني، الذي شكله امتلاك العملاقين للاسلحة النووية؛ اضافة الى التهديدات التي يشكّلها الخلل البيئوي، الذي كثر الحديث عنه في السنوات الاخيرة. ولذا صار اهتمام العالم، ككل، بأي قضية، أو مشكلة، في أي بقعة من بقاع الكرة الارضية ليس انطلاقاً من مواقف انسانية ـ اخلاقية فقط، بقدر ما هو دفاع عن الوجود البشري. وقد عمدت الدول الفاعلة كونياً، أي التي تدور في فلكها مجموعات دولية، الى استخدام نفوذها لدى الدول الاقل شأناً لانهاء ما صار يطلق عليه «بؤر التوتر» في العالم. وفي حين كان حل القضايا الدولية، أو مشاكل التوتر، يتمّ حسب منطق «ميزان القوى» في السابق، صار، بعد التوجّه السوفياتي الاخير (البيريسترويكا) الذي فرض منطقه على العالم، يتمّ، أو يُبحث، حسب منطق «ميزان المصالح»، وساد مبدأ «التعاون» بين الدول العظمى، بدلاً من مبدأ «التصارع». وقد توصّل العالم الى حل مشكلات كانت تبدو معقّدة الى درجة تستعصي على الحل خلال العامين الاخيرين (مشكلتا افغانستان وناميبيا، مثلاً) بموجب نظام العلاقات الدولية الجديد الذي بدأت اسسه ترتسم من خلال القمم بين الدول الكبرى، وليس فقط بين العملاقين، السوفياتي والاميركي.

وقد كانت مشكلة الشرق الاوسط، والقضية الفلسطينية بعد اندلاع الانتفاضة، نقطة ثابتة على جدول أعمال القمم كافة التي عقدتها التجمّعات الدولية، من قمم السوق الاوروبية المشتركة، الى قمّة دول عدم الانحياز، الى قمم العملاقين، السوفياتي والاميركي؛ بل ان وزير الخارجية الاميركية السابق، جورج شولتس، وجد نفسه، بعد شهور قليلة من اندلاع الانتفاضة، مدفوعاً الى المنطقة التي شطبها من جدول اهتماماته بعد فشل اتفاق ١٧/٥/١٩٨٣ بين الحكومة الاسرائيلية ولبنان ـ الذي اعتبر نفسه عرّابه ـ وذلك خوفاً من انفجارها، وممّا سيعكسه هذا الانفجار على العالم. وقام شولتس، في حينه (١٩٨٨)، بأربع جولات مكوكية على دول المنطقة، بحثاً عن صيغة للتوصل الى التفاوض على تسوية لحل المشكلة الفلسطينية، وقدّم مشروعاً محدداً ومبرمجاً زمنياً لانهاء الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني / ا لعربي[٢٠]. الاّ ان تلك المبادرة اعتمدت على ما كان سائداً حتى ذلك الوقت لدى الدبلوماسية الاميركية حول صيغة حل المشكلة الفلسطينية، على أساس ما عرف باسم «الخيار الاردني» الذي يقضي بانسحاب اسرائيل من على مناطق من الاراضي الفلسطينية المحتلة يتولّى التفاوض حولها وفد اردني ـ فلسطيني مشترك، على ان ترتبط تلك الاراضي باتحاد كونفدرالي مع الاردن.

واعتبرت قيادة الانتفاضة «مبادرة شولتس» خطة سياسية لاجهاض الانتفاضة، والالتفاف عن حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة؛ ولذا أعلنت، في نداء لها، الرفض القاطع «لمبادرة شولتس وجولاته في المنطقة، والتي تمثّل حلقة جديدة في محاولاته اليائسة لاجهاض انتفاضتكم المجيدة، ومحاولة اضافية لممارسة الضغوط الاميركية على بعض الاطراف العربية للتأثير في القرارات السياسية للقمة العربية [قمة الجزائر، ١٩٨٨] لترويج مبادرة شولتس والحلول المنفردة، ولتنسجم مع التوجّهات والمخططات الامبريالية الاميركية في المنطقة» (النداء الرقم ١٩). وأعلنت الى جماهير الانتفاضة ان «تمسّككم بحقوق شعبنا الوطنية المشروعة في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة، والتفافكم الراسخ حول ممثلكم الشرعي والوحيد، منظمة التحرير الفلسطينية... [هو] الردّ الحاسم على المؤامرات والمشاريع والخيارات كافة التي تستهدف النيل من حقوقكم الوطنية وتصفية قضيتكم، بدءاً [باتفاقيتي] كامب ديفيد... وانتهاء بخطة وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس» (النداء الرقم ١٩). وأكدت قيادة الانتفاضة للجماهير الفلسطينية «ان استمراركم

في انتفاضتكم الشعبية هو الكفيل بتحطيم عريدة الادارة الاميركية، وسيحملها على التخلّي عن غطرستها وشروطها التعجيزية التي تحاول فرضها على ممثلنا الشرعي والوحيد م.ت.ف. [بينما] هي الملزمة بتقديم التنازلات لشعبنا، وليس العكس، فلتعترف بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وحقه في العودة وتقرير المصير، واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشريف» (النداء الرقم ٢٦). وكانت الادارة الاميركية، قد وضعت عدداً من الشروط من اجل اقامة اتصالات سياسية مع منظمة التحرير الفلسطينية، منها قبول القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ والاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ونبذ الارهاب.

وقادت منظمة التحرير الفلسطينية الحملة الدبلوماسية، معتمدة على دعم الدول العربية لها، حيث عُقدت «قمّة الجزائر»، في حزيران (يونيو) ١٩٨٨. وقد طالبت الانتفاضة تلك القمة بـ «١ ـ اتخاذ موقف سياسي موحّد وواضح أمام العالم أجمع يؤكد دعم م.ت.ف. ووحدانية وشرعية تمثيلها لشعبنا، وتوفير سبل الدعم المختلفة لتمكين شعبنا من مواصلة نضاله؛ ٢ ـ رفض كافة الحلول التصفوية، وفي مقدمها مبادرة شولتس، والتمسّك بضرورة عقد المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات بمشارك م.ت.ف. في وفد مستقل ومتكافىء مع الاطراف الاخرى» (النداء الرقم ١٨)، وجاءت قرارات القمّة مؤيدة للانتفاضة الفلسطينية وداعمة لدبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية[٢١].

ولم يقتصر الامر على جولات شولتس الاربعة في حينه، او على القمة العربية، بل زار المنطقة، أيضاً، وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه. ومن أبرز ما قام به اجتماعه مع وزير خارجية اسرائيل، موشي ارنس، على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية مع اسرائيل، وبرئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، في القاهرة، في يوم واحد.

وأوضحت النشاطات الدبلوماسية المكثّفة، آنذاك، ان الوضع لا يحتمل التلكؤ، وهذا ما أشار اليه شولتس، في تصريح له في أوائل حزيران (يونيو) ١٩٨٨، في مطار اللد، في اسرائيل، حيث قال، ان «أي طرف لا يستطيع ان يسمح لنفسه برفض فرصة التفاوض، [وان] عملية السلام يجب ان ترتكز على قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، وعلى مبدأ السلام في مقابل الارض، [وان] استمرار احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ورفض الحقوق الفلسطينية يؤديان الى طريق مسدود في عملية السلام، ومن الوهم الاعتقاد بأن هذا الوضع يمكن ان يستمر... [و] التحدي، بالنسبة الى الفلسطينيين، هو ان يضعوا برنامجاً سياسياً فاعلاً يحل محل الشعارات والعنف، ذلك ان العنف لا يمكن ان يضع حداً للاحتلال»[٢٢].

وقد قبلت منظمة التحرير الفلسطينية التحدي وأعلنت عن عقد دورة للمجلس الوطني الفلسطيني للبحث في وضع برنامج للسلام، وحل المشكلة الفلسطينية. وتقرّر عقد هذه الدورة في الجزائر، من ١٢ الى ١٥/١١/١٩٨٨. وتوجّهت قيادة الانتفاضة، في نداء لها الى أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، «تدعوهم الى العمل الجادّ من أجل بلورة برنامج سياسي واضح، وحاسم، يضمن حقوق شعبنا الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف، ويتماشى مع متطلبات المرحلة الحالية، وقادر على التعامل مع المجتمع الدولي، ومن منطلق تمسّك شعبنا باحلال السلام القائم على العدل في المنطقة وحل قضيتنا حلاً مشرفاً» (النداء الرقم ٢٦). وبعد اصدار قرارات المجلس الوطني الفلسطيني[٢٣]، حيّت قيادة الانتفاضة، في نداء لها، «المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية... على تفاعلها المسؤول مع انتفاضتنا الباسلة واستثمارها... في ترجمة ذلك، من خلال اقرار وثيقة الاستقلال

والاعلان عن الدولة الفلسطينية المستقلة، واقرار البرنامج السياسي الواضح، تعبيراً عن الضرورة الوطنية لاستثمار الفرصة التاريخية لشعبنا لنيل حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة التي خلقتها الانتفاضة... [فـ] اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة يؤكد الهوية الوطنية لارضنا المحتلة وسيادة شعبنا الفلسطيني على هذه الارض، ويؤكد ان هدف الاستقلال الوطني هو هدف لا رجعة عنه، مهما كانت المصاعب، ومهما غلت التضحيات، ويسد الطريق أمام الخيارات المشبوهة، كافة، التي طرحتها القوى المعادية لشعبنا... وتؤكد التمسّك بخيار واحد لا بديل منه، وهو الخيار الفلسطيني... [و] تأكيد دورة الانتفاضة... على عقد المؤتمر الدولي... على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ مع حق تقرير المصير لشعبنا الفلسطيني... يبرهن على اخلاص، وصدق، شعبنا وطموحه الى اقرار السلام العادل والشامل في ظل حالة الانفراج على الصعيد الدولي، والتوجّه الى حل النزاعات الاقليمية على أساس الشرعية الدولية؛ [و] هذا ليس تنازلاً مجانياً... وانما تعبير واقعي، وثوري، ومسؤول، يضع حدّاً للاكاذيب الصهيونية حول أهداف ثورتنا المظفّرة؛ كما ويضع حدّاً لمعاناة جماهير شعبنا في الداخل، والخارج؛ فدولتنا العتيدة دولة لجميع ابناء شعبنا» (النداء الرقم ٢٩).

وتسارعت الاحداث بعد اعلان برنامج السلام الفلسطيني. فحمل عرفات، زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، مشروعه الى الجمعية العمومية للامم المتحدة، التي انتقلت الى جنيف للاستماع الى خطابه، بعد ان رفضت الادارة الاميركية منحه تأشيرة دخول الى الولايات المتحدة الاميركية. وفي ١٤/١٢/١٩٨٨، عقد عرفات مؤتمراً صحافياً، أكد فيه توجّه منظمة التحرير الفلسطينية نحو السلام، واعلن، موجّهاً حديثه الى من فكّروا بامكانية ايقاف الانتفاضة الفلسطينية «انه: لا عرفات، ولا غيره، يمكن ان يوقف الانتفاضة. ستتوقف الانتفاضة، فقط، عندما تُتخذ خطوات عملية، وملموسة، تجاه حصولنا على أهدافنا الوطنية، واقامة دولة فلسطين المستقلة... اننا نريد السلام، واننا ملتزمون بالسلام، واننا نريد ان نعيش في دولتنا الفلسطينية، وندع الآخرين يعيشون»[٢٤]. وفي ضوء ذلك، قررت الادارة الاميركية اقامة اتصال وفتح حوار سياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية. واعتبرت قيادة الانتفاضة ان الولايات المتحدة الاميركية قد «اضطرتها الانتفاضة والعزلة الدولية وهجوم السلام الفلسطيني، المتمثل بالقرارات الصادرة عن دورة الانتفاضة، الى التراجع عن معاداتها وتنكّرها لحقوق شعبنا، وذلك عندما قرّرت فتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثل شعبنا الشرعي والوحيد» (النداء الرقم ٣١). لكن «هذه الخطوة لا تعتبر سوى حدّ أدنى، ومتواضع، لقبول دورها السياسي كوسيط مقبول؛ وانها اذا أرادت، فعلاً، ان تحظى بهذه المكانة عن جدارة، عليها ان ترفق حوارها بالاعتراف الرسمي بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وحقوقنا الوطنية في العودة وتقرير المصير، وتحقيق سيادتنا ودولتنا المستقلة على ترابنا الوطني، وان ق.و.م. تحذّر من مغبّة ادخال الحوار الى دهاليز التسويف والاستهزاء بالدماء الزكية والتضحيات العظيمة لجماهير شعبنا» (النداء الرقم ٣٢).

كان واضحاً، ان الادارة الاميركية كانت في موقف حرج حين قرّرت فتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية أمام ضغط العالم، من جهة، وتأييده للخطوات الفلسطينية، وتعنّت اسرائيل التي رفضت خطة شولتس، في حينه، ولم تتقدّم بأي مبادرة بديلة، وكانت ذريعة الحكومة الاسرائيلية، آنذاك، انها مقبلة على انتخابات جديدة. وكان واضحاً لجميع المراقبين والدبلوماسيين، بمن فيهم رجال الادارة الاميركية، ان رئيس حكومة اسرائيل يعمل على كسب الوقت لعلّ الانتفاضة تنتهي، فتعفيه من موضوع التفكير في السلام، الذي لا يريده أصلاً. لكن الادارة الاميركية الجديدة، التي حلّت في

البيت الابيض مع بداية العام ١٩٨٩، بدأت تطالب اسرائيل بتقديم مبادرتها للتسوية. وحين زار اسحق شامير واشنطن، في نيسان (ابريل) ١٩٨٩، صرّح بأن لديه مبادرة جديدة لحل مسألة المناطق الفلسطينية المحتلة، وان الحكومة الاسرائيلية بصدد بلورتها، والتصويت عليها، وهو ما تفتّقت عنه، لاحقاً، المبادرة التي عرفت باسمه، والتي أقرّتها الحكومة الاسرائيلية في ١٤/٥/١٩٨٩. وقد تبنّتها الادارة الاميركية فوراً، واعتبرتها الارضية المناسبة للتفاوض، وانّ على الفلسطينيين والعرب ايجاد السبل الى قبول مبادرة شامير[٢٥]. وجاءت المبادرة غامضة وأقلّ شأناً من اتفاقيتي كامب ديفيد، بل ان الحزبين الرئيسين في اسرائيل، الليكود والمعراخ، تحفظا منها؛ فدعا اعضاء الليكود الى اجتماع لمركز الحزب، وقرروا وضع قيود اضافية على خطة شامير[٢٦]؛ بالمقابل، دعا مركز حزب العمل الى اجتماع، وأوضح مفهومه لخطة الحكومة الاسرائيلية للتسوية[٢٧].

وأوضحت قيادة الانتفاضة موقفها من خطة شامير التي ينبغي فهمها على انها «محاولة للالتفاف على الرأي العالمي، وعلى تزايد التأييد لفكرة عقد المؤتمر الدولي، ودعم البرنامج الفلسطيني الجديد، وهي، في الوقت ذاته، محاولة جديدة للقضاء على الانتفاضة. ان خطة شامير، وبالدعم التي حظيت به في الولايات المتحدة [الاميركية] ومحاولة تسويقها، فلسطينياً وعربياً، مرفوضة بشكل قاطع من جانب شعبنا الفلسطيني وقيادته الموحّدة... فخطة شامير تمثّل جزءاً من مشروع الحكم الذاتي الذي يتمسّك به المحتلون... كما انها تستهدف تقسيم شعبنا الفلسطيني بين داخل وخارج... وهي، في التلخيص الاخير، محاولة غير بريئة لتجميل الاحتلال، والقضاء على الانتفاضة بوسيلة سياسية» (النداء الرقم ٣٩). ولذا، فان القيادة الوطنية الموحّدة «تؤكد رفضها القاطع لمؤامرة شامير ولاجراء انتخابات سياسية في المناطق المحتلة في ظلّ الاحتلال؛ وان اجراء أية انتخابات سياسية لن يكون الاّ بعد انهاء الاحتلال، وفي ظل اشراف دولي، كخطوة نحو عقد المؤتمر الدولي، باعتباره الطريق الوحيد الى احلال السلام في المنطقة، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة بقيادة م.ت.ف. كما تؤكد عزم شعبنا، وتصميمه، على قبول المجابهة والتحدي والحاق الهزيمة النهائية بكل المؤامرات» (النداء الرقم ٤٠). فمن أهداف خطة شامير «الهروب من الضغط الدولي المتصاعد على حكومة الاحتلال... وكسب الوقت لاعطاء [اسرائيل] المزيد من الفرص لاغتيال الانتفاضة، أو كبح جماحها، بهدف تكريس سلطة الاحتلال» (النداء الرقم ٤٣).

مقابل الدعم الاميركي، الذي وفّرته ادارة الرئيس جورج بوش لخطة شامير، عملت منظمة التحرير الفلسطينية على توفير دعم عربي، وعالمي، لخطتها، لمجابهة خطة شامير والدعم الاميركي لها، فطالبت بعقد قمة عربية طارئة. وعقدت القمة في الدار البيضاء، في ما بين ٢٣ ـ ٢٦/٥/١٩٨٩، وتبنّت خطة السلام الفلسطينية، كخطة عربية لتحقيق تسوية عادلة للصراع العربي ـ الاسرائيلي[٢٨].

الاّ ان السطوة الاميركية فرضت وجوب ايجاد صيغ للتعامل مع خطة شامير؛ وتقدّمت مصر، في مسعى منها لتحريك عملية السلام، بعشرة استفسارات استيضاحية حول خطة شامير، لكن اسرائيل رفضت الاجابة عن الاستفسارات المصرية[٢٩].

بعد ذلك تقدّم وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية، جيمس بيكر، بخطة مكوّنة من خمسة بنود، وأعلن ان قبولها يجب ان يتمّ ككتلة واحدة، وطالب كلاً من الاسرائيليين والفلسطينيين بمناقشتها وردّ جواب واضح بشأنها؛ تلك الخطة ـ كما أشار الصحفي الاسرائيلي عكيفا الدار، ان نصها كتبه بيكر وموشي ارنس، وزير خارجية اسرائيل، مع ذلك فان شامير رفضها[٣٠]. وقال فيصل الحسيني:

«في الاساس، جاءت خطة بيكر من اجل تطوير مشروع شامير ودفعه الى أمام، وبالتالي، تمّ تفصيل خطة بيكر على مقاييس السيد شامير؛ وشامير لا يريد ان يستمر في هذه العملية»[31]؛ وجاءت خطة بيكر في محاولة للتقليل من دور م.ت.ف. في عملية التسوية، حيث ان اسرائيل ترفض ان تكون منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً مباشراً، أو غير مباشر، في عملية السلام؛ وأعلنت القيادة الموحّدة للانتفاضة رفض «محاولات تهميش دور م.ت.ف. أو اعطائها دوراً غير مرئي في الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي المطروح، [ويتمسّك] شعبنا بقيادته الوحيدة والشرعية م.ت.ف. وبحقها الكامل في تشكيل، واعلان، الوفد الفلسطيني للحوار، ورفض أي وصاية على حقها هذا، ونؤكد... ان احداً من داخل الوطن المحتل لن يشارك في أي وفد لا تشكّله، ولا تعلنه، م.ت.ف.» (النداء الرقم ٥١). وكانت خطة بيكر طرحت تشكيل وفد فلسطيني للحوار مع اسرائيل حول تطبيق بند الانتخابات في خطة شامير. ولم تحاور الادارة الاميركية م.ت.ف. مباشرة في هذا الشأن، كي لا تثير اسرائيل وارضاء لها، بل قامت بذلك من خلال مصر. ومرة أخرى، أفشلت حكومة اسرائيل خطة بيكر كما أفشلت قبلها خطة شولتس. وانقسمت الحكومة الاسرائيلية على نفسها حول خطة بيكر، ممّا أدّى الى حل الائتلاف بين حزبي العمل والليكود. وأوضحت قيادة الانتفاضة «ان الخلاف بين حزبي العمل والليكود، والذي أدّى الى سقوط حكومة الوحدة الوطنية... ما هو الاّ خلاف في التكتيك... اذ ان جوهر استراتيجية هذين الحزبين قد قامت على استراتيجية اللاءات الثلاث: لا للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ ولا للدولة الفلسطينية المستقلة؛ ولا للمؤتمر الدولي... والقيادة الوطنية الموحّدة تؤكد، مجدداً، ان المقياس الحقيقي لجديّة الحكومات الاسرائيلية يكمن في اعترافها بحقوق شعبنا الوطنية الثابتة والمشروعة، والاعتراف بممثلنا الشرعي والوحيد م.ت.ف.» (النداء الرقم ٥٤).

ورأت القيادة الوطنية للانتفاضة «ان القيادة الاسرائيلية ما زالت تواصل تعنّتها ورفضها للسلام، الذي أصبح هدفاً لكل شعوب الارض... تستند في موقفها، هذا، الى دعم الادارة الاميركية اللامحدود، سواء على صعيد تزويد هذه القيادة بأسلحة القتل والدمار، أو على صعيد الدعم السياسي والاقتصادي والاعلامي» (النداء الرقم ٥١).

عدا دعم الولايات المتحدة الاميركية ووقوفها الى جانب خطة اسرائيل للتسوية، وقفت، أيضاً، ضد النشاطات الدبلوماسية الفلسطينية التي سعت منظمة التحرير الفلسطينية، عبرها، الى تكريس وجود دولة فلسطين، كعنوان لوطن محتل في المؤسسات الدولية. فقد وقفت الولايات المتحدة الاميركية معارضة قبول انتساب دولة فلسطين الى أي من مؤسسات الامم المتحدة، وحيث لا توجد امكانية لاستخدام حق «الفيتو»، الذي تتمتّع به اميركا في مجلس الامن الدولي، هدّدت بالتوقف عن دفع حصّتها لتلك المؤسسات، والتي تبلغ ٢٥ بالمئة من موازناتها، وأكرهت م.ت.ف. على قبول تأجيل البحث في طلب عضويتها في تلك المؤسسات، حرصاً منها على استمرار أنشطتها، خاصة ان معظمها ينشط في مجالات ثقافية، وانسانية. كما استخدمت الادارة الاميركية «الفيتو» في مجلس الامن الدولي ضد معظم مشاريع القرارات، انْ لم يكن جميعها، التي كانت تطالب بادانة اسرائيل لانتهاكها حقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة، او تطالب باشراف دولي، أو رقابة دولية، على تطبيق اتفاقية جنيف للعام ١٩٤٩، التي تنظّم علاقات السلطة القائمة بالاحتلال بالسكان الذين وقع عليهم ذلك الاحتلال. وكان أكثرها فجاجة وقوف الولايات المتحدة الاميركية وحيدة ضد مشروع القرار الاخير الذي وافقت عليه ١٤ دولة عضو في مجلس الامن الدولي، واستخدمت اميركا «الفيتو»، فأسقطته؛ ذلك المشروع الذي قُدّم الى مجلس الامن الدولي بعد المجزرة التي وقعت في ٢٠/٥/١٩٩٠، في

ريشون لتسيون، حيث ذهب ضحيتها ثمانية عمّال فلسطينيين، واتبعتها قوات الاحتلال بقتل ٢٢ آخرين، في محاولة قمعها للتظاهرات التي انفجرت اثر تلك المجزرة.

حتى الحوار الذي أقامته الولايات المتحدة الاميركية مع منظمة التحرير الفلسطينية كان ذا طابع منخفض المستوى، أو كما وصفه أحد القياديين الفلسطينيين، ان جلساته كانت تتخذ طابع التحقيق الاميركي مع القادة الفلسطينيين. وحين قام حوار سياسي جدّي حول مسألة تشكيل الوفد الفلسطيني الى الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، رفضت الولايات المتحدة الاميركية ان يتمّ ذلك مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأجرت ذلك الحوار عبر مصر كوسيط، وذلك ارضاء لاسرائيل التي ترفض حتى ذكر أسم م.ت.ف. بل بدا وكأن الولايات المتحدة الاميركية كانت تتصيّد الفرص لايقاف هذا الحوار، وهو مطلب اسرائيلي، فاستغلت أول مناسبة (حادثة الانزال البحري التي قامت بها جبهة التحرير الفلسطينية في ٣٠/٥/١٩٩٠) لتعلن تعليق الحوار مع م.ت.ف. وردّت قيادة الانتفاضة على الخطوة الاميركية بتعليق الحوار مع م.ت.ف. في نداء لها، معلنة «ان الخداع الاميركي والتنكّر لحقوق شعبنا والتغطية على جرائم الاحتلال... يتطلب موقفاً حاسماً ضد الولايات المتحدة [الاميركية] من خلال تهديد مصالحها في الدول العربية، واجبارها على التراجع عن موقفها المعادي لحقوق شعبنا، والتسليم بحقه كسائر شعوب العالم في العيش بحرية وكرامة... [و] القيادة الوطنية الموحّدة... تؤكد ما يلي: ... (أ) مقاطعة الاتصالات الرسمية مع القنصلية الاميركية، وأي مبعوث اميركي رسمي من قبل قطاعات شعبنا كافة؛ (ب) ضرورة فرض مقاطعة على البضائع الاميركية وتفريغ اسواق دولتنا المستقلة منها، كما وتدعو القيادة الوطنية الموحّدة الشعوب العربية الى اتخاذ الخطوات الضاغطة ضد أميركا، والتي من شأنها تهديد المصالح الاميركية في العالم العربي لفرض التراجع على الموقف الاميركي» (النداء الرقم ٥٨). وطالبت «المستوردين الفلسطينيين، فوراً، بايجاد مصادر استيراد بديلة من البضائع الاميركية... [ودعت] الجماهير العربية، في كل الوطن العربي، [الى] أخذ زمام المبادرة بتشكيل لجان شعبية وبرلمانية، لتعمل، بدورها، على مقاطعة المنتوجات الاميركية كافة، وعدم السماح بدخولها الاسواق العربية، والاقتداء، في ذلك، بموقف الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين» (النداء الرقم ٥٩).

من جهتها، عملت منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق توازن دبلوماسي دولي مع الوزن السياسي الاميركي الداعم، بالمطلق، لاسرائيل، فاعتمدت على دعم الدول العربية لها، من جهة، وعلى الاتحاد السوفياتي، ونشطت في ساحة أوروبا الغربية، الحليف الاقرب الى الولايات المتحدة الاميركية، من جهة أخرى. ودعت قيادة الانتفاضة الى «رفض التوجّه الاميركي للانفراد بالحل وفقاً لسياسة الخطوة خطوة، او غيرها، [حيث] ان شعبنا لا يساوي بين دور الولايات المتحدة [الاميركية]، النصير الاساسي لاسرائيل والمدافع الاول عنها في المحافل الدولية، وبين بقية الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، صديق شعبنا الوفي؛ وتُشكك القيادة الوطنية الموحّدة بمصداقية الدور الاميركي وترويجه لخطة شامير» (النداء الرقم ٣٩). ورحّبت ببيانات دول السوق الاوروبية المشتركة، خاصة «قمّة مدريد» التي أيّدت عقد المؤتمر الدولي واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مداولاته. وطالبت قيادة الانتفاضة المجموعة الاوروبية «بممارسة ضغوطها على حكومة الولايات المتحدة الاميركية، وحكومة اسرائيل، حتى تُقرّان بحقوق شعبنا الوطنية الثابتة» (النداء الرقم ٤٢)؛ كما دعتها «الى تطوير موقفها، عبر اعلان الاعتراف بدولة فلسطين، ورفع مستوى تمثيل منظمة التحرير [الفلسطينية] الدبلوماسي في العواصم الاوروبية، وزيادة ضغوطها الاقتصادية، والسياسية، على اسرائيل، وارغامها على الاستجابة للارادة الدولية» (النداء الرقم ٣١). وثمّنت عالياً موقف

فرنسا حين استقبل الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات (النداء الرقم ٤٠). واعتبرت قيادة الانتفاضة موقف اليونان متقدّماً على عداه من الدول الاوروبية، حين نُشر خبر صحافي عن اعتراف اليونان رسمياً بدولة فلسطين؛ اذ ورد في نداء لقيادة الانتفاضة «تُثمّن جماهير شعبنا الفلسطيني، وقيادته الوطنية، موقف دولة اليونان الصديقة باعترافها، رسمياً، بالدولة الفلسطينية المستقلة؛ كما وتتوجّه بالشكر الى شعب اليونان الصديق والمناصر لقضيتنا العادلة؛ وبالمقابل تدعو دول العالم كافة الى الاقتداء بالموقف اليوناني» (النداء الرقم ٤٢). الّا ان ذلك الاعتراف، للأسف، لم يحصل، وكان مجرّد خبر صحافي سبق زيارة عرفات لليونان، التي قام بها في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩.

وهكذا، بقدر ما كان العام الاول للانتفاضة صراعاً بين قوات الاحتلال وقيادة الانتفاضة، لاثبات من يسيطر على الاراضي الفلسطينية المحتلة، دار الصراع، في ما بعد، أي بعد اعلان الاستقلال الفلسطيني وبرنامج السلام الذي تبنّته منظمة التحرير الفلسطينية، على كسب الرأي العام العالمي. وكما اسلفنا في الفقرات السابقة، كان التأييد الكمّي ـ العددي لـ م.ت.ف. كبيراً، لكن تأييد الولايات المتحدة الاميركية لاسرائيل، بوزنها العالمي، عرقل المساعي العربية والدولية كافة لتحريك عملية السلام من منظور عادل، مجمّداً اياها عند وجوب القبول بالتصوّر الاسرائيلي للسلام، الذي صارت اسرائيل نفسها ترفضه. والتعبير عن ذلك، بعد سقوط حكومة الائتلاف في اسرائيل بتشكيل حكومة متطرّفة تضمّ «دعاة ' الترانسفير' [الترحيل] واعداء السلام العادل والشامل» (النداء الرقم ٥٨). وتشكيل هذه الحكومة، يدخل الانتفاضة «في احدى أدق، وأخطر، مراحل الانتفاضة، مرحلة الحسم والوضوح... [فـ] التطرّف الاسرائيلي... بدلاً من ان يقودنا الى الاستنتاج اننا اشرفنا على طريق مسدود، كما يود لنا اعداؤنا ان نتصوّر، انما يعزّز من ثقتنا بنهجنا، ومن مصداقية، وصحة، وقوة، تأثير استراتيجية الانتفاضة؛ كما ويعبّر، حقيقة، عن تفاقم أزمة المشروع الصهيوني الاحتلالي... ولن تسفر المعركة المقبلة مع حكومة العنصرية والفاشست... الّا عن تدمير أساس آخر من أساسات ومرتكزات المشروع الاحتلالي... وليستمر تفجّر لهيب هذا البركان الثائر ضد جنود الاحتلال في شوارع، وأزقة، وحارات، دولتنا الفلسطينية المحتلة» (النداء الرقم ٥٩)؛ فـ «يا شعبنا، [ان] طبيعة عدوك، وطبيعة نضالك، تجعلانك جندي الانسانية الاول في الحرب ضد الوحشية والقمع والصهيونية وسوف يتحقق، ويقتنع، الجزء الباقي من العالم من ذلك، كما تحققت الغالبية العظمى منه... وعلى المؤرخين ان يحكّموا ضمائرهم في أقدام ' دولة' تعيش في القرن العشرين على قتل ما يزيد على ٢٠٠ طفل من مجمل ٩٠٠ شهيد وشهيدة قتلوا بالرصاص، أو اختناقاً بالغاز السام، أو بطريقة دفن الاحياء والحرق المباشر، وفي جرح أكثر من ثمانين ألف فلسطيني بالرصاص وكتل الفولاذ والهراوات والحجارة، وما يزيد على أربعة آلاف منهم [صاروا] ذوي عاهات واعاقات دائمة، بالاضافة الى ٢٠٠ فقدوا بصرهم، معظمهم من الاطفال والنساء، وفي اعتقال عشرات الآلاف من أبناء شعبنا، وفي ابعاد العشرات، ونسف مئات البيوت. على المؤرخين ان يُبدوا رأيهم في ' دولة' تمتلك حكومة قادرة على اصدار أمر باعدام فلسطيني واحد كل يوم، وجرح عشرة فلسطينيين، واعاقة عشرة، وافقاد فلسطيني واحد بصره، واعتقال مئة فلسطيني كل يوم؛ ' دولة' قادرة على قتل طفل وامرأة كل يومين، وعلى ابعاد فلسطيني كل اسبوع، وعلى نسف بيت يوماً بعد يوم... فطوبى لك يا شعبنا المناضل، ودمت للبشرية جمعاء باسلاً، مرسّخاً بنضالك حق الشعوب [في] العيش بحرية وسلام على أرضها؛ ومعك، في هذا النضال، كل الاحرار والشرفاء في العالم» (النداء الرقم ٥٠).

موقع اسرائيل في الاستراتيجية الاميركية

تنبع تعقيدات المشكلة الفلسطينية والوضع في الشرق الاوسط من أهمية هذا الجزء من العالم في استراتيجيات الدول العظمى. وكانت السيطرة على هذا الجزء من العالم هدفاً لكافة الامبراطوريات التي قامت في العصور القديمة، والحديثة، ومحوراً لصراعاتها، من داريوس والاسكندر المقدوني الى ميخائيل غورباتشيوف وجورج بوش. وقد تمسّكت الادارات الاميركية المتعاقبة، منذ أواسط الخمسينات حتى الآن، بموقف داعم، بالمطلق، لبقاء اسرائيل أقوى قوة في المنطقة. وقد تلوّن هذا الموقف بألوان شتّى، أيديولوجية واستراتيجية عسكرية في مرحلة الحرب الباردة. الّا ان في خلفيته حسابات مستقبلية لاستمرار الولايات المتحدة الاميركية كامبراطورية عالمية عظمى وحيدة لا منازع لها. ولم يقلّص هذا التوجّه الاميركي انسحاب الاتحاد السوفياتي من على ساحة الصراع على زعامة العالم، بل تعزّز نتيجة لبروز احتمالات تطوّر اوروبا، بالاتحاد السوفياتي او من دونه، الى كتلة عظمى بعد العام ١٩٩٢، خاصة بعد غياب التهديد العسكري السوفياتي، حيث سيصبح الوضع الاقتصادي مقياساً للقوة، وليس القوة العسكرية؛ كما هناك احتمال بروز قوة اقتصادية في شرق آسيا، بزعامة اليابان، اضافة الى بروز الصين. ومن هذا المنظور، تصبح منطقة الشرق الاوسط أكثر أهمية من ذي قبل، اذا أخذنا في الاعتبار ان الطاقة هي دم الدول الصناعية، وان ٦٠ بالمئة من مصادر الطاقة المستهلكة في أوروبا تأتي من منطقة الشرق الاوسط، وان ٨٠ بالمئة من استهلاك اليابان من الطاقة يأتي من المنطقة ذاتها، اضافة الى ان الولايات المتحدة الاميركية سيزداد اعتمادها على الطاقة المستوردة بعد العام ٢٠٠٠.

ان الوجه الآخر لهذه المعادلة هو ان العالم العربي يختزن، بطبيعته، مشروعه القومي الخاص به، سواء في التنمية والتطوّر أو في لعب دور خاص على الساحة العالمية، أي احتلال مكانه الذي يوازي امكانياته على ساحة العالم. وباعتبار ان هذا الدور غير محدّد المعالم، بعد، لأسباب خاصة بأوضاع العالم العربي، هناك تخوّف اميركي غير معلن من ان ينسجم هذا الدور العربي العتيد مع احدى الكتل الدولية غير الولايات المتحدة الاميركية، ممّا يهدّد دور هذه الاخيرة، الذي تستثمره في هيمنتها العالمية كحامية لموارد النفط وممرّاته الى العالم الصناعي.

تحسّباً من هذين الاعتبارين، واحتياطاً لمواجهة احتمال حدوثهما، تبقى اسرائيل الدولة الوحيدة في الشرق الاوسط التي تستطيع، بقوتها العسكرية المتفوّقة، لعب دور في خلق مناخ متوتر في هذا الجزء من العالم، موفرة بذلك الفرصة للولايات المتحدة الاميركية كي تستمر في استخدام هذه المنطقة ورقة ضغط عالمية لاستمرار هيمنتها، وذلك سواء من خلال قدرتها على ضبط اسرائيل، أو دفعها الى تفجير المنطقة. وتعرف السلطات الاسرائيلية قيمتها في الاستراتيجية الاميركية الكونية. ولذا تتصرّف كالصبي المدلّل، حيث بوّابة دول العالم الى اميركا تمرّ عبر اسرائيل. وعليه لم ينتقص انهاء الحرب الباردة من دور اسرائيل في السياسة الاميركية الكونية؛ اذ ان دورها محدّد ومخصص لمنطقة الشرق الاوسط، للاعتبارات آنفة الذكر.

الانتفاضة والسياسات العربية

في حالة كحالة الصراع الصهيوني ـ الفلسطيني، بتعقيداته الاقليمية والدولية، تحتل مسألة التحالفات موقعاً أساسياً في عملية ادارة الصراع. فالولايات المتحدة الاميركية، حليف اسرائيل في

هذا الصراع، تقدّم اليها كافة أشكال الدعم، المادي والسياسي. وكما قال الرئيس الاميركي السابق، رونالد ريغان، فـ «ان الولايات المتحدة لن تكون مساوماً، أو وسيطاً، عندما يتعلق الامر باسرائيل، بل صديقاً وحليفاً... وان التزامنا بأمن اسرائيل واضح... ولن نترك اسرائيل وحيدة، ولن نقبل بقيام أي تجمّع ضدها... ولن يُدقّ اسفين بين الولايات المتحدة [الاميركية] واسرائيل»(٣٢). وهو موقف أكدته الادارات السابقة لادارة ريغان، واللاحقة لها، عملياً؛ وما المواقف القليلة المتفرقة، التي بدت فيها الادارة الاميركية، خاصة في عصر الانتفاضة، وكأنها تتجه الى اعتماد اسلوب الوساطة بين أطراف الصراع، سوى وسيلة لاحتواء الاحراج الدولي، الذي كانت تسبّبه الممارسات الاسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، من جهة، ولامتصاص ردود الفعل العربية، والدولية، التي تولدها تلك الممارسات، ولعدم احراج حلفائها العرب، تحديداً، من جهة أخرى. وفي المقابل، تعاني القيادة السياسية الفلسطينية من علاقاتها بحلفائها العالميين، وذلك بسبب ان مصالحها، أولاً، ليست ذات وزن يقتضي ثباتاً يوازي ثبات حليف النقيض، ونقصد بذلك الاتحاد السوفياتي؛ كما ان وزن حليف الفلسطينيين العالمي هذا لا يمتلك القوة الموازية لحليف اسرائيل، بل بدا، بعد الغاء الوجه العسكري لمعادلة الصراع الدولية، بحاجة الى دعم الولايات المتحدة الاميركية، حيث انكشفت، مع «البيريسترويكا»، هشاشة نظامه الاقتصادي، والاجتماعي، وأبدى الاستعداد لتقديم تنازلات للعملاق الآخر، مقابل الحصول على مساعدات اقتصادية وتكنولوجية من الغرب الرأسمالي. وفي ما يتعلق بموضوعنا، كان التنازل البارز هو تسهيل هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، دون النظر الى ما قد يسبّبه ذلك من أضرار بالشعب الفلسطيني؛ وهو أمر مفهوم بعد ان استبعد الاتحاد السوفياتي الوجه الايديولوجي للصراع العالمي، ليعتمد مفهوم «توازن المصالح»، ومصالحه في منطقة الشرق الاوسط تكاد تكون معدومة، هذا إنْ لم يكن قد استُغل، في فترة الحرب الباردة، من قبل بعض الأنظمة العربية لمناكدة الولايات المتحدة الاميركية وبهدف تحسين شروط الاتصال معها.

لكن ما هو غير مفهوم، وغير طبيعي، علاقة القيادة السياسية الفلسطينية بالأشقاء العرب، الذين لا يمكن وضعهم، عملياً، في خانة الحلفاء، حيث هم طرف مباشر في معادلة الصراع الذي حمل تسمية «صراع عربي ـ اسرائيلي». فالقادة العرب، دون استثناء، يُقرون بأن الخطر الصهيوني يتهدّدهم جميعاً؛ وتكاد لا تخلو خطبهم وبياناتهم وتصريحاتهم من التذكير بأن قضية فلسطين هي القضية المركزية للدول العربية، مجتمعة ومتفرقة، وشاركت جميعها في معظم الحروب العربية ـ الاسرائيلية. وعلى ذلك تتعامل القيادة السياسية الفلسطينية مع الدول العربية، انطلاقاً من كونها طرفاً، وليست حليفاً للشعب الفلسطيني، وبالتالي تفترض هذه العلاقة توزيع المهام فيما بين الدول العربية بما يجعل كفّة الصراع تميل الى صالح العرب والفلسطينيين.

وقد كشفت انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة هشاشة تماسك الطرف العربي في معادلة الصراع مع اسرائيل وحليفها الولايات المتحدة الاميركية. فدول الطوق، بعد انفجار الانتفاضة، سعت، أول ما سعت اليه، الى ضمان عدم انعكاس تفجّر الانتفاضة على أوضاع اقطارها الداخلية، كل حسب حساباته القطرية الضيقة، سواء خوفاً من احتمال امتداد الانتفاضة الى الجوار العربي، أو من توجّه اسرائيل الى حل مشكلة مواجهتها مع المنتفضين عبر اللجوء الى القيام بحرب خارجية ضد احدى الدول العربية المجاورة. أمّا دول المساندة، فقد لجأ معظمها الى اعتماد سياسة «رفع العتب»، فشارك في أنشطة مؤتمرات القمم العربية الثلاثة التي عقدت تحت ضغط الانتفاضة وبتأثير منها (١٩٨٨ و١٩٨٩ و١٩٩٠، على التوالي)، حيث كانت سمة تلك القمم اتخاذ القرارات

الهامّة، والتهرّب من تنفيذها؛ وتشكيل اللجان لدعم الانتفاضة، وعدم تشغليها.

وفي السياق التالي سنعرض لبعض السياسات العربية تجاه انتفاضة الشعب الفلسطيني، ومواقف قيادة الانتفاضة من تلك السياسات.

مصر: تسويق النموذج

تنطّحت مصر، منذ الايام الاولى للانتفاضة، لتسويق تصوّرها للتسوية السلمية، الذي يقوم على مبدأي التفاوض المباشر مع اسرائيل، والاعتماد الكامل على دور الولايات المتحدة الاميركية. وهذان المبدآن يعتمدان على وجوب استبعاد الخيار العسكري بالمطلق. وهكذا جاءت «مبادرة مبارك» الأولى، في ١٩٨٨/١/٢٢، التي من بين ما دعا فيها الى ايقاف الانتفاضة لمدة ستة شهور[٣٣]. وقد ردّت القيادة الوطنية الموحّدة على تلك المبادرة بالقول: «انتصاراتكم تتصاعد والاحتلال يتعمّق مأزقه... والامبريالية وأعوانها تهبّ لنجدته عبر سلسلة مؤامرات ' المبادرات '، المطروحة، من اميركية ومصرية واردنية... ان القيادة الوطنية الموحّدة تؤكد رفض الشعب الفلسطيني الثائر للمؤامرة الاميركية ـ الاسرائيلية التي يريدون تمريرها بمشاركة بعض الأطراف العربية، وفرضها على شعبنا، في محاولة يائسة لاجهاض الانتفاضة... أو محاولة طرح ايقاف الانتفاضة لبعض الوقت حتى يتسنّى للمتآمرين تحقيق مؤامـرتهم ومصادرة نتائج الانتفاضة الشعبية» (النداء الرقم ٧). وأكدت القيادة الوطنية المـوحّـدة «رفضها القاطع لطريق كامب ديفيد ومبادرة مبارك الرامية الى احباط الانتفاضة» (نداء «المنظمة ممثلنا الوحيد»).

كما وافقت مصر على «مبادرة شولتس» التي اعتمدت ما يعرف باسم «الخيار الاردني». وحين طرح رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، مبادرته، وتبنّتها الولايات المتحدة الاميركية، تحرّكت مصر لتحريك تلك المبادرة، وطرحت عشر نقاط، أوضحت، لاحقاً، بعد احتجاج منظمة التحرير الفلسطينية، انها استفسارات استيضاحية[٣٤] حول خطة شامير، وان المنظمة غير ملزمة بالرد عليها. ورداً على التحرك المصري اياه، دعت قيادة الانتفاضة الى ممارسة الحذر «ازاء ما يدور حولنا من نشاطات وخـطوات تتعلّق بمصـير قضيتنا واستمرار انتفاضتنا. ففي الوقت الذي بدا التخبّط واضحاً على خطوات سلطات العدو، تقدّم الرئيس المصري ببعض المقترحات الاجرائية لتحريك خطة شامير، جاءت على شكل نقاط تعتمد على خطة الانتخابات الاسرائيلية كأساس للتحرّك السياسي، الامر الذي أفقدها [نقاط مبارك] التوازن، وجعلها تأتي خالية من الاشارة الى منظمة التحرير الفلسطينية كشريك للحل السياسي في المنطقة، وخالية من الاشارة الى ضرورة اقامة الدولة الفلسطينية كمحصلة نهائية لعملية المفاوضات... كما ان هذه النقاط تطرّقت الى مسألة تشكيل الوفد الفلسطيني وتحديد ماهية المشتركين به، الامر الذي لا يحق لأي طرف تحديده سوى م.ت.ف... ولذلك... فلا مجال للقبول بالنقاط المصرية العشر، ما لم تتضمّن، وبشكل صريح وواضح، ضرورة مشاركة م.ت.ف. في العملية السياسية، وعلى قدم المساواة مع بقية الاطراف المعنيّة، وطالما لم تحدد الهدف النهائي للعملية السياسية، والذي يتمشى مع مطالب شعبنا العادلة، وحقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة» (النداء الرقم ٤٦). ولم يكن اعتراض قيادة الانتفاضة على دور سياسي قد ترغب هذه الدولة العربية، أو تلك، في لعبه، في ما يخص الموضوع الفلسطيني، بل كان اعتراضها على طبيعة الدور وأهدافه؛ فـ «في الوقت الذي لا نرغب فيه الغاء دور أي طرف عربي في دفع عملية السلام الى أمام، فاننا نؤكد ان أي تحـرّك سيـاسي عربـي، فردي أو جمـاعي، يجب ان يُستمَـد من مقـررات قمّـة الدار

البيضاء»[٣٥]، التي أقرّت، بالاجماع، مبادرة السلام الفلسطينية، وحوّلتها الى مبادرة عربية. وفي هذا الاطار، فان الدول العربية، جميعها، مطالبة بمساندة الانتفاضة وهجوم السلام الفلسطيني، بل العربي» (النداء الرقم ٤٧).

سوريا؛ حماية ما تبقّى

تختلف العلاقة السورية ـ الفلسطينية بطبيعتها عن العلاقة المصرية ـ الفلسطينية. فبلاد الشام، أو ما يدعى سوريا الكبرى، شكّلت، في التاريخ القديم والوسيط والحديث، وحدة جغرافية ـ اجتماعية اقتصادية سياسية متداخلة. وعندما يُطلق شعار «ان فلسطين هي سوريا الجنوبية» أو «سوريا هي شمال فلسطين» انما هو تعبير عن هذا التداخل لدى أبناء هذه الوحدات الجغرافية. ويلاحظ المتتبع ان النزوح الفلسطيني عن فلسطين في حرب العام ١٩٤٨ وحرب العام ١٩٦٧ كانت وجهته نحو امتداده الجغرافي ـ الاجتماعي. ولأن سوريا الحالية هي أقوى قوة عربية في منطقة بلاد الشام، وعاصمتها تعتبر المركز السياسي التقليدي لهذه المنطقة من العالم العربي، ترى أي قيادة سياسية سورية ـ وليس فقط قيادة الرئيس الحالي، حافظ الاسد ـ ان سياسات «دول بلاد الشام»، بل وأحزابها، يجب ان يكون مرجعها دمشق، ومحورها سياسة دمشق، لما فيه «مصلحة المجموع المكلّفة هي برعايتها». وعلى هذا المفهوم، والفهم، تصبح أي سياسة، لأي جهة كانت، دولة أو حزباً، في منطقة بلاد الشام خاطئة، أو صائبة، من منظور دمشق، حسب مدى ابتعادها، أو اقترابها، من السياسة السورية. ولم تغيّر البراغماتية، التي اعتمدها نظام الرئيس حافظ الاسد في هذه المقولة، بل وظّفتها لتعزيز موقع سوريا الصغرى في السياسة الاقليمية، والدولية. وحين يُقرر الرئيس الاسد ان القرار الفلسطيني المستقل ـ حسب فهمه له ـ هو «قرار اداري وليس قراراً سياسياً»، فهو يعني ذلك باعتبار ان القرار السياسي في منطقة بلاد الشام «هو قرار سوري»، بل ويعمل لابقائه كذلك.

المنطق، آنف الذكر، هو الذي حكم العلاقة السورية ـ الفلسطينية، حتى بعد تبلور سياسة منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها وطناً ـ رمزاً للفلسطينيين. والحصار السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، منذ العام ١٩٧٦، يكاد لا يختلف عن نمط تعامل سوريا مع كل من لبنان والاردن، من حيث أهدافه. والدخول السوري الى لبنان، في العام ١٩٧٦، كان محكوماً بهذه الرؤية، بعد الخلاف السوري ـ المصري، في العام ١٩٧٥، حول أسلوب ادارة الصراع الدبلوماسي مع اسرائيل.

ومع انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية داخل فلسطين المحتلة، انحسمت مسألة الحوار غير الودّي، بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية حول استقلال الشخصية الوطنية الفلسطينية وخصوصيتها. وحيث ان الفعل الانتفاضي، بمحدودية أدواته، فرض نفسه في مواجهة المشروع الصهيوني، وجدت سوريا نفسها في مواجهة أحد احتمالين: امّا اعلان خطأ سياستها السابقة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية وحيال الموضوع الفلسطيني عموماً، وتحمّل تبعات مثل هذا الاعلان داخل سوريا وفي محيطها؛ وامّا التراجع الى خندق دفاعي والاحتفاظ بما تبقّى في يدها من أوراق سياسية (لبنان تحديداً) وانتظار ما سيسفر عنه الفعل الانتفاضي من آليات (ميكانيزم). وباعتبار ان المشروع الفلسطيني، شاء الفلسطينيون أم أبوا، لا يقتصر على حل المسألة الفلسطينية بحدود جغرافيا فلسطين، حيث يتضمّن رؤيا أوسع، على الاقل في حدود بلاد الشام، فان خطورة المشروع الفلسطيني لا تطاول اسرائيل فقط، بل والدول المجاورة لفلسطين أيضاً. ولذا جاء الخيار السوري بالقيام بانسحاب سياسي محدود أمام منظمة التحرير الفلسطينية دون تَخْطيء سياسته السابقة. وقد

واتته الظروف لذلك (استشهاد خليل الوزير، حيث آوت دمشق جثمانه، واستقبلت الزعيم الفلسطيني، ياسر عرفات، وأيّدت قرارات مؤتمر قمة الجزائر لدعم الانتفاضة، وشكّلت مع منظمة التحرير الفلسطينية لجنة مشتركة، لم تعمل، للبحث في قضايا الخلاف السياسية). في المقابل، عملت على اخراج روح المشروع الفلسطيني من الورقة اللبنانية، التي كانت، وما زالت، تتقاسم التأثير فيها كل من سوريا واسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد عجّل النظام السوري بحسم مسألة التأثير الفلسطيني في منطقة تواجده العسكري ـ السياسي (بيروت)، مستخدماً أدوات فلسطينية، تدور في فلكه، انْ لم يكن مجرّد أدوات له (المنشقون عن «فتح»)، وحصل ما حصل في حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ولم يكن قد مضى على الاجتماع الودّي بين عرفات والأسد، في الجزائر، سوى أيام قليلة، ولم تقاوم منظمة التحرير الفلسطينية الحصار الاخير لمخيمات بيروت بالطريقة التي قاومت بها فترة الحصار السابقة، لأنها قررت تجنّب معركة ثانوية، قياساً بمعركة الانتفاضة داخل فلسطين، ووافقت على خروج مقاتليها من مخيمات بيروت الى جنوب لبنان[٣٦] باتجاه فلسطين.

هذه العلاقة السورية ـ الفلسطينية، بخصوصيتها، عكستها قيادة الانتفاضة، منذ أوائل نداءاتها. فقد ناشدت «الرئيس حافظ الاسد بضرورة تصحيح العلاقة بين سوريا المناضلة وم.ت.ف. حيث لم يعد أي مبرر لاستمرار القطيعة بين رفاق الخندق الواحد في النضال ضد أعداء أمتنا العربية» (النداء الرقم ١١)؛ وطالبت بضرورة «الاسراع في تصحيح العلاقة النضالية مع منظمة التحرير الفلسطينية، قائدة شعبنا وكفاحه، وعلى قاعدة التصدي للامبريالية ومشاريعها ولخدمة النضال التحرري العربي» (النداء الرقم ١٣)؛ وثمّنت اللقاء السوري ـ الفلسطيني، حيث اعتبرت ان «العلاقة السورية ـ الفلسطينية تسير بالاتجاه الصحيح، الذي توّج في لقاء الوفد الفلسطيني، بقيادة الأخ ابو عمار... والرئيس السوري، حافظ الاسد، [ودعت] سوريا الى تجسيد علاقة تحالف كفاحية مع م.ت.ف. على أرضية احترام استقلالية القرار الوطني الفلسطيني» (النداء الرقم ١٥).

وعلى الرغم من ان قيادة الانتفاضة حمّلت نظام سوريا «مسؤولية عدم منع تدمير مخيم شاتيلا، لأنها الجهة الوحيدة القادرة على ذلك» (النداء الرقم ٢١)، وطالبته «بالوقف الفوري لمخطط التصفية» (النداء الرقم ٢٢)، واعتبرته مسؤولاً عن ارتكاب «الجرائم البشعة بحق أبناء شعبنا في شاتيلا الباسل، الرمز الباقي برغم كل المحاولات السورية البائسة لفرض هيمنتها وسلطتها على أرض وشعب لبنان الشقيق» (نداء «شعبنا براء من المنشقين أصحاب الردّة»)؛ على الرغم من كل ذلك، عادت نداءات قيادة الانتفاضة لتدعو «الى ضرورة تصحيح العلاقات السورية ـ الفلسطينية على أساس التكافؤ واستقلالية القرار الوطني الفلسطيني على قاعدة رفض المشاريع الامبريالية والصهيونية» (النداء الرقم ٣٨)، وذلك «لما فيه مصلحة الشعبين الشقيقين، السوري والفلسطيني، لأن المرحلة التي تمرّ بها انتفاضة شعبنا، والتحديات التي تواجهها أمتنا العربية، تتطلب أكبر قدر ممكن من التكاتف ورصّ الصفوف» (النداء الرقم ٥١).

الاردن؛ سلامة المملكة

ان الضفة الشرقية لنهر الاردن هي بادية فلسطين، الاّ ان الضفة الغربية للنهر شكّلت، بعد قيام المملة الاردنية الهاشمية، العمق الحياتي لها، ومصدر الثروة، وتعويضاً عن حلم الملك عبدالله باقامة مملكة كبيرة في بلاد الشام. واعتبرت المملكة نفسها دولة لكلا الضفتين؛ كما ان بعض الفلسطينيين ساهموا في عملية «أردنة» ما تبقّى من فلسطين بعد حرب العام ١٩٤٨، انطلاقاً من رؤية

عروبيّـة. والاسرائيليـون يعتبرون الاردن جزءاً من فلسطين، حيث يطلقون عليه تسمية «أرض - اسرائيل التاريخية». ويعتبر الجناح اليميني بينهم ان تقسيم فلسطين حصل في العام ١٩٢٢ (تاريخ انشـاء امـارة شرق الاردن)؛ وبـالتـالي، فان الدولة الفلسطينية قائمة شرق نهر الاردن، ومشكلة الفلسطينيين السياسية هي مع النظام الحاكم في شرق الاردن، بل ويدعو بعض زعماء اسرائيل (اريئيل شارون) الى مساعدة الفلسطينيين على بلورة هويتهم الوطنية الفلسطينية بتغيير النظام الاردني.

على ذلك، فان العلاقة الاردنية - الفلسطينية لا تتشابه مع علاقات الفلسطينيين مع أي من الدول العربية؛ كما انها لا تندرج في النسق العام للصراع العربي - الاسرائيلي، الذي تديره كل من سوريا ومصر كدولتي مواجهة رئيستين، سواء في اتفاقهما أو اختلافهما، وغالباً ما تُكرَه المملكة الاردنية على الانسياق للسياسة المصرية، أو السورية، أو لكليتهما؛ بل أحياناً تلجأ المملكة الى اسرائيل(٣٧) للحدّ من التأثير السوري، والمصري، في السياسة الاردنية. ولسنا، هنا، في معرض استعراض تآلف، أو تنـابذ، تلك السياسات. عدا ذلك هناك خوف أردني من احتمال توسّع اسرائيلي نحو المملكة، ومن احتمال «فلسطنتها». وتقع المملكة في منطقة احتكاك المشروع العربي بالمشروع الصهيوني.

تجلّى التعبير عن العلاقة الفلسطينية - الاردنية في مسألة «تمثيل الفلسطينيين»، من جهة، وفي تعريف «من هو الفلسطيني» من جهة أخرى. فمنظمة التحرير الفلسطينية، حسب ميثاقها، ترى ان كل فلسطيني، أينما وجد، هو من الشعب الفلسطيني وعضو في منظمة التحرير الفلسطينية؛ في حين تعتبر المملكة الاردنية ان كل من يحمل جواز سفر أردنياً هو أردني، بغض النظر عن أصوله السابقة. كمـا ان مسألة تمثيل الفلسطينيين، بعد ان ساد التوجّه نحو التسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي، ظلت مدار خلاف بين المملكة الاردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ ولم تحسم قرارات القمة العربية لعام ١٩٧٤ هذا الخلاف، عملياً، بل ظل موضع أخذ وردّ بين الطرفين، حتى جاءت الانتفاضة الفلسطينية، التي حسمت هذا الجدل لصالح منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد قاومت قيادة الانتفاضة كل نشاط لأتباع الاردن داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة في الفترة التي طرح فيها وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية، شولتس، خطة للتسوية، التي قامت على فكرة «الخيار الاردني». ففي النداء الخامس لقيادة الانتفاضة، ورد: «لا يخفى عليكم الدور... الذي يقوم به النظام [الاردني]، وهو يحاول اليوم استغلال الانتفاضة الجامعة، ويسخّر من اجل ذلك أدواته، وعلى رأسها جريدة ' النهار' والمسؤولون فيها؛ ونحن... نطالب أبناء شعبنا البطل بمقاطعة هذه الجريدة العميلة، والتي حاولت تزييف ارادة شعبنا خلال قمة عمّان عبر عرائض الولاء المزعومة [للملك]؛ واننا نهيب بكافة العاملين والمتعاونين مع جريدة ' النهار' قطع كل علاقة لهم بها؛ ونحن على ثقة بأن مؤسساتنا الوطنية لن تتوانى عن استيعابهم في خدمة شعبنا» (النداء الرقم ٥)؛ وان اللقاءات «التي عُقدت، وتُعقد، بين وزير الحرب الصهيوني [اسحق] رابين [وبين] بعض العملاء الخارجين على مسيرة شعبنا المظفّرة وارادته الوطنية [ما هي] الّا محاولة لخلق بدائل هزيلة لتمثيل شعبنا، تستهدف القفز فوق ممثلنا الشرعي والوحيد م.ت.ف. وما النشاط المشبوه لجريدة ' النهار' العميلة... وبثّها السمـوم على صفحاتها، والنشاط المشبوه للقائمين عليها، الّا محاولة لتضليل أبناء شعبنا، وزرع البلبلة والفرقة في صفوفه، لحرفه عن مساره الوطني الصحيح» (النداء الرقم ١٩).

وفي اجتمـاع «قمة الانتفاضة»، في الجزائر، في العام ١٩٨٨، تمّ التأكيد، مجدداً، ان منظمة التحـريـر الفلسـطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وحيث كان الفلسطينيون

داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة، حسموا، على الارض، هذه المسألة. أعلن الملك الاردني حسين قراره فك الارتباط بين ضفتي نهر الاردن، وذلك استجابة للقرارات العربية، وللمطالب الفلسطينية، بهذا الشأن، كما أفاد بذلك قراره[٣٨]. وقد اعتبرت قيادة الانتفاضة قرار الاردن هذا انتصاراً لها، حيث «ان الاجراءات الاردنية بفك الارتباط القانوني والاداري هي أحد أهمّ الانجازات السياسية للانتفاضة، والتي نزعت حقاً فلسطينياً ظل مسلوباً طوال أربعين عاماً من الوصاية والالحاق» (النداء الرقم ٢٤).

وكان في خلفية القرار الاردني ايّاه الخوف من: امّا ان يذهب الاسرائيليون، لحل مشكلتهم مع الانتفاضة، الى استخدام القوة لتنفيذ مقولة «الوطن البديل»؛ وامّا ان تمتد الانتفاضة الى الضفة الشرقية، المشبعة فلسطينياً، بشراً ومشاعر. وفي كلتا الحالتين ضياع الهاشميين، وهو ما حاول الملك تجنّبه في قراره.

خيبة لا تبلغ حدّ اليأس

يتضمّن تعبير «عودة مصر الى العرب»، أو «عودة العرب الى مصر» معنى سياسياً يُحدّد، من بين ما يحدّده، موقفاً عربياً من قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي. فسياسة مصر تجاه هذا الموضوع تبلورت، عملياً، في عهد الرئيس المصري الراحل، أنور السادات، وكان تطبيقها العملي باتفاقيتي كامب ديفيد. وهذه السياسة تعتمد على مبدأ التفاوض السلمي المباشر مع اسرائيل تحت اشراف الولايات المتحدة الاميركية، كشريك كامل الشراكة في التسوية، بما يعنيه ذلك قبول اسرائيل كدولة شرق أوسطية في المنطقة، من جهة، وقبول ادخال المنطقة في النظام العالمي، كطرف داخل الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الاميركية، من جهة أخرى. وتمثّلت الترجمة العملية لهذه السياسة في اتفاق السلام المصري ـ الاسرائيلي، بكل ما احتواه من تفاصيل (تبادل دبلوماسي، وتجاري، وتطبيع علاقات، الخ)، وبالتعاون العسكري المصري ـ الاميركي (مناورات مشتركة) كجزء من تلك التسوية، وكتأكيد شراكة الولايات المتحدة الاميركية فيها، مقابل تقديم مساعدات اقتصادية، وعسكرية، من الولايات المتحدة الاميركية الى مصر.

ومَن يدقّق يرى ان تنفيذ اتفاقيتي كامب ديفيد قد اقتصر على الشق المتعلّق بالسلام بين مصر واسرئيل، في حين تجاهل الطرفان، أو الاطراف الثلاثة، الاقتراب من الشعب الفلسطيني في الاتفاقيتين. وذهب المسؤولون المصريون في تبرير ذلك الى القول بعدم قبول الطرف الفلسطيني بالاتفاقيتين المذكورتين؛ وبالتالي لا يحق لمصر ان تفاوض باسم غيرها على موضوع لا يهمّها؛ لكن هذا التبرير يتناقض وشعار «مركزية القضية الفلسطينية» في السياسة العربية عموماً، ومصر من ضمنها. وفي رأينا، ان القراءة السياسية لتطبيق اتفاقيتي كامب ديفيد انما تفيد بأن معظم أقطار الدول العربية، يتشدّد في كل ما يمسّ أو ما له علاقة بشؤونه القطرية، ويتهاون، أو مستعد للتنازل، في ما يخص «القضية المركزية»، كما يطلقون عليها.

هذه السياسة، كما نفهمها، ليست حكراً على مصر. فمعارضة الدول العربية، في حينه، لها (١٩٧٨)، التي قادتها سوريا، لم تكن معارضة للسياسة، بل معارضة لأسلوب ادارتها، حيث كان مطلب سوريا ادارة جماعية لهذه السياسة، والوصول الى تسوية على كل الجبهات في آن. وحوربت نتائج تلك السياسة المصرية لأنها «صفقة منفردة»، وليس لطبيعتها. ويلاحظ المراقب ان قرار «عودة مصر الى العرب» أو «عودة العرب الى مصر» قد اتخذ في «قمّة عمّان» (١٩٨٧) التي مثّلت

أدنى مستوى للحضور الفلسطيني في القمم العربية؛ او، بتعبير آخر، حين تدنّت فاعلية «الرقم الصعب» الفلسطيني؛ وترافق ذلك بعودة النشاط الاردني المبادر الى احتلال موقع رئيس في التسوية المحتملة مع اسرائيل، كممثل للشعب الفلسطيني؛ على سبيل المثال لا الحصر الغاء الاردن لـ «اتفاق عمّان» (١٩٨٦)، وحملته السياسية على المنظمة، وتوقيعه «اتفاق لندن» بين وزير خارجية اسرائيل، آنذاك، شمعون بيرس، والملك حسين (١٩٨٧)؛ وتردّد الحديث عن سياسة «التقاسم الوظيفي» بين الاردن واسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة؛ بل وتجاهل الاردن لوجود عرفات، بما يمثّله، في القمّة اياها، في اثناء دعوة الملك الاردني الى عشاء لملوك ورؤساء الدول العربية المشاركين في القمة؛ وكانت ذروتها في خلو البيان الختامي للقمة من ذكر ان منظمة التحرير الفلسطينية تشارك في أي مؤتمر دولي كطرف مساوٍ للاطراف الاخرى وكممثل وحيد للشعب الفلسطيني، وقد أُضيف ذلك الى النص العربي للبيان بعد احتجاج المنظمة، مدعوماً من العراق. وشطب المنظمة من معادلة التسوية، كطرف مستقل وكامل الحقوق، هو المطلب الاسرائيلي من «قمّة فاس» (١٩٨٢)، الذي عبّر عنه وزير الخارجية الاميركية، شولتس، بدعوته تلك القمة الى تصحيح الخلل في قرارات «قمّة الرباط» (١٩٧٤) التي منحت المنظمة تلك الصفة.

قصدنا بهذا المدخل حول السياسة العربية تجاه القضية الفلسطينية، والصراع العربي ـ الاسرائيلي، القاء الضوء على السياسات العربية ازاء الموضوع ذاته بعد تفجّر الانتفاضة الفلسطينية، التي جاءت تعبيراً عملياً عن تصريح لعرفات حين سُئل عن موقفه ممّا حصل في «قمّة عمّان»، حيث قال: «سيردّ على ذلك أهلنا في الاراضي المحتلة»؛ وهو ما حدث، فعلاً، بعد شهرين من تلك القمّة؛ تلك السياسة العربية التي لم «تسعفها» شعارات الحرب لتحرير فلسطين، ولم «تنقذها» التسوية التفاوضية من الارتباط بالقضية الفلسطينية، فعادت الى الاختباء ـ أكثر منه الى الفعل ـ خلف مقولة توفير شروط العمل العربي المشترك للتفاوض على «تسوية سلمية عادلة»؛ وليس هناك تسوية عادلة في أي صراع تحكمه القوى. وكان قادة معظم الحكومات العربية هم أكثر من فوجىء بالانتفاضة الفلسطينية.

عدا المفاجأة، أثارت الانتفاضة الفلسطينية لدى عديد من القادة العرب الخوف من امتدادها الى خارج حدود فلسطين، بما للموضوع الفلسطيني من حساسية في الوجدان الشعبي العربي، لاعتبارات قومية ودينية. فالتحرك الشعبي العربي، لو حصل، لن يكتفي بمطالبة الحكام العرب بدعم القضية الفلسطينية، بل سيعمل على تصفية حساباته مع عدد من حكّامه لمصلحته كشعب، ولمصلحة قضية فلسطين. ولذا، كما أسلفنا في الفقرات السابقة، لجأ معظم الدول العربية المتاخمة لفلسطين، كل حسب حساباته القطرية، الى ممارسة «سياسة حماية» لنفسه من احتمال امتداد الانتفاضة اليه، بينما كان على منظمة التحرير الفلسطينية الحدّ من أضرار «سياسة الحماية الذاتية» هذه على الموضوع الفلسطيني. وقد اعتمدت المنظمة سياسة «طمأنة» تلك الاقطار من جهة، و«احراجها» بمواقف جماعية عربية رسمية، لحماية نفسها (المنظمة) من «الابتزاز» السياسي الذي يمكن ان تتعرّض له من هذا البلد العربي، أو ذاك، مستفيدة من الحرج الرسمي العربي من التصريح بـ «التفريط» بالقضية الفلسطينية، منْ جهة أخرى. وقد نجحت المنظمة في عقد ثلاثة مؤتمرات قمة عربية (١٩٨٨ و١٩٨٩ و١٩٩٠) في اطار سياستها، آنفة الذكر. فالدول العربية تستطيع «هجر» القضية الفلسطينية، لكنها لا تستطيع «الطلاق معها»؛ ففلسطين، عدا عروبتها، هي أرض اسلامية مقدسة، اضافة الى ان الحضور البشري الفلسطيني في الدول العربية، خاصة في دول المشرق

العربي والجزيرة العربية، هو حضور فاعل، وليس كمّاً مهملاً؛ وليس هنا مجال عرض أسباب فاعليته.

هذه العلاقة «المحرجة» عموماً لعدد من الدول العربية، كما يلاحظ المتتبع لتاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي، عكست لدى الفلسطينيين مشاعر المرارة والخيبة من الفعل العربي، لكنها لم تصل حدّ «اليأس». ولا يستطيع الفلسطينيون الذهاب الى هذا الحدّ، على الرغم من قسوة الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية والفلسطينيين في بعض الاحيان، ممّا يُلجىء بعضهم الى الصراخ: «يا وحدنا». فالانتفاضة، مثلاً، جاءت «كأقوى صوت احتجاجي ضد العجز الرسمي العربي» (النداء الرقم ٢٦). وفي الذكرى الثانية والعشرين لحرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ورد في نداء من قيادة الانتفاضة: «نستقبل هذه الايام ونحن نسطّر أسمى آيات البطولة، الذكرى الثانية والعشرين لهزيمة الجيوش العربية، هزيمة الأنظمة العربية... وبعدها تجذّرت البندقية الفلسطينية لتشكل البديل الثوري، ولتظل النور الذي يضيء الأمل في ظلام الهزيمة؛ وها نحن نستقبل الذكرى السابعة للغزو الصهيوني للبنان، وذكرى الصمود الاسطوري الذي عمّدته دماء ثوارنا في بيروت البطلة، ونحن نعيش ذكرى الصمت العربي المريع، الذي ظل متفرجاً على الغزو، مراهناً على نهاية م.ت.ف... فدماء شعبنا، وتضحياته، وبطولات الانتفاضة... وجدت صداها، والتضامن معها في كل أرجاء العالم، باستثناء الوطن العربي... فشعوبنا العربية مطالبة، اليوم، بتجاوز حاجز الصمت الرهيب، والاعراب عن تضامنها الفعلي مع شعبنا الاعزل، الذي يخوض حرب استقلاله الوطني» (النداء الرقم ٤٠). فالشعب الفلسطيني، كما قال فيصل الحسيني، «قادر على الاستمرار في رفع الراية الفلسطينية، والضغط من أجل تحقيق أهداف معيّنة؛ ولكن، لكي نحققها، نحن بحاجة الى تغيير في الوضع العربي العام... وهذا يعني تغيير اللعبة الراهنة، والخروج بلعبة جديدة لها قوانينها الجديدة»[٣٩].

وتجلّت طبيعة هذه العلاقة العربية ـ الفلسطينية في نداءات القيادة الموحّدة للانتفاضة، منذ تفجّرها حتى الآن؛ اذ «ان استمرار، وتواصل، الانتفاضة يتطلب جهداً عربياً موحّداً لدعم جماهير شعبنا في مواجهة القوات الصهيونية» (النداء الرقم ١١)؛ فحين وجّه الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، دعوته الى عقد قمّة عربية لدعم الانتفاضة، طالبت القيادة الموحّدة الحكّام العرب بتلبية هذه الدعوة «بالسرعة الممكنة، والخروج بقرارات لدعم نضال شعبنا في سبيل حقوقه الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير واقامة دولتنا المستقلة، بقيادة ممثلنا الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية» (النداء الرقم ١١). ولما تلكأ بعض الدول العربية في تلبية قبول الدعوة للقمة، وبدا، في حينه، انها تنتظر نتائج جولات شولتس المكوكية، والذي طالب بتخفيف مصادر م.ت.ف. المالية، أُصدر نداء عن قيادة الانتفاضة، جاء فيه: «نؤكد للملوك والرؤساء العرب اننا لا نريد أموالاً؛ فسنجوع ونعرى ولن نركع؛ سنموت شهداء ولن نتنازل عن حقوقنا حتى النصر المظفر؛ ولكن نريد من القمة الالتزام العملي بقراراتها السابقة، بالتأكيد على حقوق شعبنا الثابتة باقامة دولتنا المستقلة تحت راية قائد نضالنا وممثلنا الشرعي والوحيد م.ت.ف... وندعو القمة الى اغلاق كل الابواب العربية أمام مؤامرة شولتس الرامية الى تصفية الانتفاضة... وليعرف شولتس، وكل من يتواطأ معه من الانظمة العربية، ان عنوانه الوحيد هو م.ت.ف. فهي صاحبة الشأن» (النداء الرقم ١٢). وبعد ان عقدت قمّة الانتفاضة الاولى (١٩٨٨)، وأصدرت قراراتها[٤٠]، قوّم نداء للقيادة الوطنية الموحّدة تلك القرارات بأنها «جاءت لتؤكد المتغيّرات التي فرضتها الانتفاضة على العالم العربي، والتي أعادت الاعتبار الى شعبنا وقضيته... [حيث] جاءت القرارات السياسية لقمة الجزائر منسجمة مع شعارات الانتفاضة... وأغلقت الطريق أمام محاولات شولتس لتمرير خطته» (النداء الرقم ٢٠). وفي نداء

موجّــه الى المنتفضــين، قالت القيادة الموحّدة: «كرّستم الحقوق الوطنية لشعبنا في قمّة الانتفاضة بالجزائر، بعد ان كادت ان تطمسها ' قمّة عمّان' [١٩٨٧]» (النداء الرقم ٢٣).

وفي ضوء قرارات الدورة التـاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي قُرّر فيها برنامج الســلام الفلسـطيني واعــلان الاستقـلال، والمستجـدات التي أفـرزتهـا تلك الحـركة السياسية الفلسـطينيـة، على الصعيـدين، الاقليمي والعالمي، والتي منها اعتراف ما يقارب المئة دولة بدولة فلسطين، واعلان اسرائيل خطتها للتسوية السلمية، التي تبنّتها الادارة الاميركية، دعا ملك المغرب، الحسن الثاني، الى عقد قمّة عربية طارئة لدرس هذه المستجدات، والخروج بموقف عربي موحّد منها. وعـلى ذلك، عقـدت القمـة العـربيـة الثـانيـة بتـأثير الانتفاضة في الدار البيضاء، في المغرب، في ٢٣/٥/١٩٨٩. وقـد تبنّت تلك القمة، في قراراتها، برنامج السلام الفلسطيني، وباركت قيام دولة فلسطينية، وقررت تشكيل لجنة عربية عليا، برئاسة الملك الحسن الثاني، للتحرك واجراء الاتصالات الدولية المناسبة، بهدف تنشيط عملية السلام[٤١]. وقد ثمّنت قيادة الانتفاضة قرارات القمة العربية تلك، المتعلقــة بالقضيــة الفلســطينيـة، «من خلال التـأكيـد على مقـرّرات دورة المجلس الوطني [الفلسطيني]... وقراراته الخاصة بالبرنامج الوطني، [ودعت] الانظمة العربية الى ترجمة قراراتها الى أفعال، من خلال الالتزام بدعم الانتفاضة، مادياً ومعنوياً... [فـ] القرارات التي خرجت من القمة العربية بصدد قضيتنا لم تخرج على الموقف الفلسطيني، ولكن شعبنا الرازح تحت الاحتلال في حاجة الى أكثر من مجرد المواقف الكلامية المعلنة؛ فما نعاني منه، منذ أكثر من عشرين عاماً، هو نتيجة مباشرة للقصور والعجز العربي المترسّخ؛ فليترجموا قراراتهم الى أفعال، وليرموا بثقلهم السياسي، والاقتصــادي، للضغط على الولايات المتحدة [الاميركية]... للكفّ عن المماطلة... والاقرار بحقوقنا المشروعة كمدخل حقيقي للسلام والأمن في المنطقة» (النداء الرقم ٤١). لكن اللجنة العليا المكلّفة بالتحرك الدبلوماسي لدعم الانتفاضة لم تقم بأي نشاط يُذكر. والاجتماع الوحيد الذي عقدته جاء على هامش اجتماعات «لجنة القدس» (نيسان ـ ابريل ١٩٩٠) المشكّلة من قبل قمّة منظمة دول المؤتمر الاسلامي، حيث يرأسها الملك الحسن الثاني نفسه. وبقي ذلك الاجتماع يتيماً، على الرغم ممّا تردّد، وقتها، عن برمجة جدول نشاط دبلوماسي للجنة العليا ايّاها.

القمة الثالثة، التي عُقدت لدعم القضية الفلسطينية، كانت «قمّة بغداد» (١٩٩٠)، التي دعت الى عقدها دولة فلسطين، وذلك لمواجهة كثافة هجرة اليهود السوفيات الى فلسطين المحتلة، ومدى تهديد تلك الهجرة للأمن القومي العربي. وكانت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة طالبت بـ «ضرورة عقد قمّة عربية عاجلة للبحث في هذا الموضوع» (النداء الرقم ٥٢)، وللخروج «من مرحلة الصمت، أو الرفض اللفظي في أحسن الاحوال، الى اتخاذ خطوات عملية، مستخدمين النفط والنقد العربي لوقف هذه الهجرة المباشرة، وللضغط على الولايات المتحدة الاميركية لفتح أبوابها أمام هؤلاء المهاجرين، ولارغامها على التراجع عن سياستها المعادية لقضيتنا، ولأمتنا العربية، والمنحازة، كلياً، الى اسرائيل» (النداء الرقم ٥٣). وجاءت قرارات القمة العربية، كالعادة، مؤيدة للمطالب الفلسطينية، ومتطابقة معها[٤٢]. وقوّمت قيادة الانتفاضة تلك القرارات ايجابياً، مؤكدة «ان قرارات القمة العربية، في بغداد، التي أكـدت ضرورة مجـابهة المخاطر التي تهدّد الأمن القومي العربي، والذي يمثّل خطر الهجرة اليهودية الى أراضي دولة فلسطين احد عناصره الاساسية، يجب ان تخرج الى حيّز التنفيذ العملي، وان تكرس قمّة بغداد مصداقيتها تجاه هذه القرارات، المتعلقة بدعم الانتفاضة والتحرّك السياسي الفلسـطيني، وتحـديـد علاقة الدول العربية مع دول العالم، حسب موقف هذه الدول من حقوق

شعبنا» (النداء الرقم ٥٨).

وليست مشكلة القيادة السياسية الفلسطينية، وقيادة الانتفاضة ضمنها، مع العمل العربي المشترك مشكلة استصدار قرارات. فالقرارات العربية المؤيدة، والداعمة، للحق الفلسطيني كثيرة؛ لكن الملاحظ ان تلك القرارات تُعاد فتُكرَّر في كل قمة عربية جديدة، بل وفي كل اجتماع لمجلس وزراء الخارجيات العرب، ممّا يعني انها لا تُنفّذ. وقد كُرِّرت المطالبة الفلسطينية بتنفيذ تلك القرارات، أو ما أمكن منها على الاقل، سواء القرارات التي أصدرتها قمم سابقة على الانتفاضة، أو قرارات القمم الاستثنائية الثلاث التي فرضتها ظروف الانتفاضة على العرب؛ اذ «تناشد ق.و.م. الاشقاء العرب بالتضامن الفعّال لدعم الانتفاضة، عبر م.ت.ف. ممثلنا الشرعي والوحيد؛ ونقول لأشقائنا العرب ان نضالنا، وصمودنا، يحتاجان الى دعمكم وتحرككم الفاعل في كل المحافل الدولية، والدول ذات التأثير في الكيان الاسرائيلي» (النداء الرقم ٣٦)؛ لكن قيادة الانتفاضة، أيضاً، «تستهجن مواقف الدول العربية تجاه دعم انتفاضتنا في الارض المحتلة؛ فلا هي تفي بالتزاماتها المادية، ولا هي تتّخذ المواقف الحازمة لدعم الانتفاضة سياسياً. فالانتفاضة لا تحتاج [الى] الدعم الشفوي، بل تحتاج [الى] المواقف الصلبة العنيدة، التي تُعرّي مواقف الولايات المتحدة [الاميركية]، حليف عدونا، وتحملها على الموافقة على عقد المؤتمر الدولي، واقرارها بحقنا في الحرية والاستقلال» (النداء الرقم ٣٧).

خلاصة

ممّا سبق عرضه، وفي سياق العملية السياسية التي ولدتها الانتفاضة الفلسطينية، واعتماداً على تاريخ، وتاريخية، الصراع على فلسطين، وبناء على ما هو قائم حالياً، يمكن استخلاص ما يلي:

١ - يعتمد الفلسطينيون، في ادارتهم للصراع، على تضحياتهم الجسدية، كتعبير عن تمسّكهم المطلق بحقهم في الحياة كشعب، وما قد يثيره استمرار التضحيات من مواقف اخلاقية - انسانية لدى الرأي العام العالمي، والاسرائيلي، ممّا قد يدفع عدوّهم الصهيوني، مع الوقت، الى سلوك سياسة التفاوض معهم، كشعب، توفّر نتائجها لهم تحقيق «هوية وطنية فلسطينية».

٢ - في معادلة التسوية على أساس «تبادل المصالح»، لا يملك الفلسطينيون أوراق مساومة ذات وزن فاعل، على غرار ما يمكن ان يقوم في حال التسوية بين اسرائيل وأي من جاراتها من الدول العربية، لكن وجودهم يمنع قيام أي تسوية دائمة دون قبولهم بها. وكل تسوية لا يقبلها الفلسطينيون هي تسوية مؤقتة، شروط انتكاسها كامنه فيها؛ كما ثبت ان استخدام القوة لا يحدّ، ولن يحدّ، من الدور الفلسطيني في أي تسوية محتملة.

٣ - لذا، فالمساومة الفلسطينية على تسوية تمرّ بالضرورة، عبر العرب، والدعم العربي لها حاجة فلسطينية؛ كما ان أي تسوية عربية - اسرائيلية بحاجة الى مباركة فلسطينية، وهي حاجة متبادلة لتحقيق أي تسوية ومنحها الشرعية والديمومة؛ وهذا يُسقط الرهان الاسرائيلي على احتمال تسوية عربية - اسرائيلية بمعزل عن الفلسطينيين كطرف مستقل.

٤ - لا يستطيع الفلسطينيون قبول أقل من «هوية وطنية فلسطينية» في أي تسوية؛ في حين يرى عدد من الحكام العرب امكانية استيعاب هذه الهوية الوطنية، والاستعاضة عنها بـ «هوية عربية» أشمل تتضمّن الهوية الفلسطينية، وتُقوَّم الحالة الاردنية كنموذج جاهز ومهيّأ لمثل هذا الاستيعاب. هذا التصوّر المختلف عليه بين العرب والفلسطينيين يولد حساسية متبادلة تنعكس على شكل عدم

ثقة بالعرب لدى الفلسطينيين، وشعوراً بالعبء الفلسطيني لدى العرب.

امّا بالنسبة الى الاسرائيليين، فيشكل استمرار الوجود الفلسطيني، البشري والسياسي، نقيضاً لمشروعهم الصهيوني، حيث هو عنصر نفي ذلك المشروع؛ ولذا تركّز اسرائيل ـ كأداة لتحقيق الصهيونية ـ على:

١ ـ الغاء الوجود الفلسطيني كشعب يقتضي التعبير عنه توفير كيان وطني له.

٢ ـ تعتمد اسرائيل، لالغاء الوجود الفلسطيني، على وسائل لاانسانية (القتل والتهجير)، في مقابل استيعاب الذاكرة الفلسطينية كتراث اسرائيلي، وحقن فلسطين بالمهاجرين اليهود وتوطينهم فيها.

٣ ـ تحاول اسرائيل، من بين وسائلها لتنفيذ البند ١، دفع الدول العربية، بالقوة، الى الانسحاب من المشروع الفلسطيني، والقبول بالمساهمة في «تذويب» الفلسطينيين، أي اخفاؤهم من الوجود، في الاطار العربي (التوطين)؛ وتوظّف، في هذا الشأن، علاقاتها مع القوى الدولية والفاعلة التي تدعم المشروع الصهيوني.

٤ ـ ترهن اسرائيل استمرار وجودها، وتطوّرها، كدولة شرق أوسطية بالقبول العربي بها، الذي يعبّر عنه مطلب «الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود»؛ وترى اسرائيل ان هذا المطلب، وتحقيقه، مرهونان باستمرار تفوّق اسرائيل العسكري على الدول العربية كافة، أو كما تسمّيه المصطلحات الاسرائيلية «سلام القوة».

وعلى الصعيد العربي، يمكن ملاحظة ما يلي:

١ ـ لم تتحدّد نهائياً، بعد، الكيانات القطرية العربية كدول / مجتمعات تُدار وفق مصالح محدّدة لكل منها، خاصة في منطقة المشرق العربي المعنيّة مباشرة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، والخارطة السياسية لهذه الكيانات ما زالت مرشّحة للتغيير، طوعاً (حالة اليمنين، والوحدة المصرية ـ السورية سابقاً)، أو بالقوة (حالة سوريا ـ لبنان، ومؤخراً العراق ـ الكويت).

٢ ـ تختزن المنطقة العربية امكانية بلورة مشروع عربي بما هي منطقة تمتلك مقوّمات كافية ـ لو شُغِّلت ـ لوضع مثل هذا المشروع موضع التنفيذ؛ وبالتالي سيبقى المشروع الصهيوني غريباً على مثل هذا الجسد العربي، باعتبار ان المشروع الصهيوني ـ كما يصف نفسه ـ مشروع أوروبي؛ لذا، فان أي تسوية اسرائيلية ـ عربية تقوم على مبدأ «سلام القوة» الاسرائيلي، هي، بالضرورة، تسوية مؤقتة، حيث سينظر اليها كـ «استسلام» في الجانب العربي.

وعلى حيثيات الاستخلاصات، آنفة الذكر، فلسطينياً واسرائيلياً وعربياً، فان الوضع في المنطقة العربية، ومن ضمنها اسرائيل، كمنطقة قلقة، يمكن ادراج الوضع السياسي المستقبلي فيها تحت ما يسمّى «حالة عدم اليقين»؛ اذ انّ:

١ ـ طبيعة تكوين اسرائيل وظروف قيامها تجعل قيادتها السياسية تعاني من حالة عدم اليقين حول مسألة مستقبل المجتمع / الدولة الاسرائيلي، وذلك من منظوري الهجرة والاندماج. فالهجرة القائمة على أساس أيديولوجي باتت شبه معدومة؛ أمّا الهجرة القائمة على أساس النفع الاقتصادي، كما في حالة هجرة اليهود السوفيات الحالية، فانها تقتضي توفير عناصر جذب حياتية لا تمتلك

اسرائيل، بقدراتها الذاتية، توفيرها، بل لا تمتلك القدرة على توفير السكن للمهاجرين دون مساعدات خارجية من الولايات المتحدة الاميركية، ومن يهود العالم؛ وبالتالي، فان المشروع الصهيوني يرتهن استمراره، وتنفيذه، بمصادر حياة اسرائيل الذي هو خارجها؛ كما ان التخلّي عن المشروع الصهيوني سيلغي مبرّرات قيامها كدولة لليهود؛ لكن اسرائيل الحالية ما زالت تعتبر نفسها أداة تحقيق الصهيونية، وبالتالي، فان مثل هذه الدولة / الأداة لن تتطلع الى اي تسوية مع العرب تكون عادلة ودائمة، بل ستنظر الى أي تسوية من منظار القيمة العسكرية ـ الأمنية لها، أي ان أي تسوية لن تكون سوى هدنة تُنْقض متى توفّرت أسباب القوة لتجاوزها.

٢ ـ تشمل حالة عدم اليقين، أيضاً، الدول العربية، مجتمعة ومتفرقة. فمشروع الدولة العربية الواحدة، أو أي شكل من أشكال الكيانية الجمعية للمنطقة العربية، لم ينتف، على الرغم من الشكوك التي تمّت في ظل الكيانات القطرية حول مقوّماته. فقد بدأنا نشهد، منذ الثمانينات، محاولات تجريبية لاقامة تجمّعات عربية على أساس تبادل المنافع والأمن والتجاور. وسواء تبلور الوضع مستقبلاً في المنطقة العربية ككيانات / دول، أو كتجمّعات مصالح، أوكدولة واحدة، سيبقى الموضوع الفلسطيني موضع «حرج» عربي عام، بسبب الانتشار الفلسطيني في الاوساط العربية (نقصد، هنا، الانتشار البشري والقيمي ـ المعنوي)، وسيبقى الموضوع الفلسطيني موضوعاً داخلياً عربياً (مشكلة عربية) نشطاً، لن يهدأ ما لم يوجد حل له يقبل به الفلسطينيون.

٣ ـ المشروع الفلسطيني، عدا ارتباطه العضوي بالمشروع العربي، فان تعدّد وجوه مشكلته يجعل أيّ حل جزئي لجانب من جوانبه حلاً مؤقتاً، وبالتالي غير قابل للديمومة؛ فهناك فلسطينيون تحت الاحتلال يطالبون بالاستقلال، وهناك فلسطينيون لاجئون يطالبون بحق العودة الى وطنهم، وهناك فلسطينيون يحملون جنسيات أماكن اقامتهم (الاردن واسرائيل)؛ وجميع هؤلاء يعتبرون أنفسهم، وتعتبرهم القيادة السياسية الفلسطينية، الشعب الفلسطيني؛ ولا يستطيع المشروع الفلسطيني الاّ ان يلحظ جميع هذه الجوانب للمشكلة الفلسطينية في تطلّعه نحو اقامة كيانه الخاص به. وفي حالة عدم اليقين الفلسطينية تبقى العموميات والغموض، أو عدم التحديد، هي الظاهرة المهيمنة على منطقة المشروع السياسي الفلسطيني (الاستقلال؛ حق العودة؛ حق تقرير المصير؛ اقامة الدولة المستقلة على ترابه الوطني)، وكل فلسطين هي «ترابه الوطني»، وأي جزء منها هو «تراب وطني».

حالة عدم اليقين التي تحكم الاستراتيجيات السياسية العليا للأطراف المعنيّة مباشرة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، العرب والفلسطينيين والاسرائيليين، رشّحت في السابق، وما زالت ترشّح، القوى الدولية الفاعلة للمشاركة في العملية السياسية الهادفة الى تسوية المشكلة الفلسطينية، أو ما يطلق عليه بالمصطلحات الدولية «توفير الاستقرار والامن لمنطقة الشرق الاوسط»، بما يعنيه ذلك من مصالح لهذه الاطراف الدولية الفاعلة، وبما ينسجم مع تحالفاتها، القائمة على تلك المصالح، مع دول المنطقة (قرار التقسيم في العام ١٩٤٧؛ هدنة العام ١٩٤٩؛ وقف اطلاق النار في العام ١٩٦٧؛ مبادرة روجرز في العام ١٩٧٠؛ اتفاقيات فك الارتباط في العام ١٩٧٤؛ اتفاقيتا كامب ديفيد في العام ١٩٧٨). ويلاحظ المتتبع ان النشاط الدولي الفاعل، منذ أوائل السبعينات، يكاد يكون حكراً على الولايات المتحدة الاميركية. وبسبب ذلك انها مصدر حياة، وقوة، اسرائيل اولاً؛ وانها مقبولة من قبل الدول العربية «المعتدلة» ثانياً؛ وبالتالي فان فرص «فرض» تسوية على الاطراف المعنيّة مباشرة بالمشكلة متوفّرة. فالاتحاد السوفياتي،

النقيض الكوني للغرب الرأسمالي، أوقف الحرب الايديولوجية الكونية، واتجه الى التعاون مع الغرب الرأسمالي، بل ان ميخائيل غورباتشيوف أقرّ بحيوية مصالح الغرب في منطقة الشرق الاوسط[٤٣]؛ كما ان الطرف الرافض والنقيض للمشروع الصهيوني (الفلسطينيين) أعلن، في مشروعه للسلام، قبوله بوجود دولة اسرائيل، واستعداده للتوصل الى تسوية على أساس «دولتين لكلا الشعبين على أرض فلسطين»؛ وبالتالي اقامة سلام دائم وتوفير الاستقرار للمنطقة.

فما الذي يمنع من الوصول الى مثل هذه التسوية؟

بالنسبة الى الدول الصغيرة، في عالمنا اليوم، هناك نوعان من التسوية:

(أ) التسوية القائمة على رغبة الاطراف المباشرة في الصراع، وهي ما تعني اقتناع تلك الاطراف بحاجتها الى السلام وانعدام جدوى استمرار العنف؛ وفي حالة الصراع الصهيوني - الفلسطيني ما زالت اسرائيل بعيدة من مثل هذا التوجّه طالما بقيت أداة لمشروع أيديولوجي قيد التحقيق.

(ب) التسوية القائمة على حاجة المجتمع الدولي، وهي «تسوية مفروضة» على الاطراف المباشرة؛ ولم تستطع، في التاريخ الحديث، أي دولة صغيرة رفض تسويات الكبار. وفي موضوعنا، كما يبدو حتى الآن، ان التسويات المفروضة هي الاكثر قبولاً لدى طرفي صراع كالصراع الصهيوني - الفلسطيني الذي تتداخل فيه حدود السياسة بالايديولوجيا والميثولوجيا، وتتحوّل فيه الحرب الى «جهاد مقدّس» لدى الطرفين المتصارعين. والتسويات المفروضة تُعفي قيادات أطراف مثل هذا الصراع من تقديم تفسيرات لأتباعها، بل تساعدها في عرض وجه انساني لها - مصلحة بقاء الكون.

على ذلك، فان تسوية القضية الفلسطينية، التي لم يجد العالم بُدّاً من الاقرار بتقسيم فلسطين في العام ١٩٤٧ لحل مشكلة الصراع عليها بين اليهود والفلسطينيين، لا بدّ له، مرة أخرى، من التدخل في هذه القضية بفعالية لـ «اكراه» الاطراف المباشرة على تنفيذ القرار ذي الرقم ١٨١ والقاضي باقامة دولتين، فلسطينية ويهودية، وذلك منعاً من ابقاء هذه المنطقة كبرميل بارود قد يُفجّر العالم. ولعلّ في الاحداث التي وقعت بين العراق والكويت، في أوائل آب (اغسطس) ١٩٩٠، ما قد يشكل تحذيراً للعالم، ولمن يراهنون على دور اسرائيل في استراتيجيتهم كـ «شرطي» في منطقة الشرق الاوسط، وتحديداً الولايات المتحدة الاميركية التي لا تزال ترى ان حماية آبار النفط وطرق امداده للغرب ممكن باستخدام قوة خارجية (قوات الانتشار السريع الاميركية، أو اسرائيل).

وقد أقدمت منظمة التحرير الفلسطينية، بشجاعة، مستندة الى الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، بمبادرتها للسلام، وقبولها بوجود دولتين على أرض فلسطين، احداهما فلسطينية، مع كل ما تعنيه هذه المبادرة من «التنازل» عن حق تاريخي في كامل جغرافيا فلسطين. وعلى العالم الرأسمالي، تحديداً، الذي رعى قيام اسرائيل، وما زال يرعى استمرارها انطلاقاً من فهمه لمصالحه في المنطقة، وانطلاقاً من تلك المصالح، لا من الاخلاق، ان يُلزم، وهو قادر، امتداده العضوي في الشرق الاوسط بالتحرك والعمل لما فيه مصلحة العالم ككل. فكما أجبرت الدول الغربية نظام جنوب افريقيا، توأم اسرائيل، على التفاوض مع السود، سكان البلاد الاصليين، تستطيع ان تُلزم «دوكليرك» اسرائيل على التفاوض مع «مانديلا» فلسطين. والولايات

المتحدة الاميركية هي الاقدر، في المعادلات الدولية القائمة حالياً، على المبادرة في هذا الاتجاه؛ وجرّ «ولدهـا» المـدلّل اسرائيل الى طاولة المفاوضات. ولا يُقلل ذلك من أدوار الاطراف الدولية الاخرى؛ فمشاركتها في هذه العملية تُسرِّع بها، وتغلق في وجه اسرائيل أبواب المناورة، التي تتقنها، فيما بين الباحثين عن كسب رضى «ربّ اليهود».

---

(١) ألوف هارئيفـين، «هـوية اسرائيل في القرن الواحد والعشرين»، في **الكيان الصهيوني العام ٢٠٠٠**، (مجموعة من المؤلفين)، نيقوسيا: وكالة المنار للصحافة والنشر، ١٩٨٦، ص ٢٦ ـ ٢٧ ـ ٢٨.

(٢) سامي سموحا، «نظام الحكم في اسرائيل بعد جيل؛ كيف سيواجه الجماعات غير المهيمنة؟»، **المصدر نفسه**، ص ٤٨.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٤٩.

(٤) **المصدر نفسه**.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٥٢.

(٦) **المصدر نفسه**.

(٧) راجع، في هذا الخصوص، ايتان هابر وزئيف شيف وايهـود يعاري، **حدث في كامب ديفيد** (ترجمة وتوثيق ابراهيم منصور)، القاهرة: جريدة «الأهالي»، ١٩٨٦؛ حيث عرض المتـرجم في هوامش كل فصـل روايات كل من اسماعيل فهمي، ومحمد ابراهيم كامل، وجيمي كارتـر، ووليـام كوانت، وزبغنيو بريجنسكي، ومـوشي دايـان، وعيزر وايزمان، للوقائع المتعلقة بكل فصل، كشهود عيان على تلك المباحثات وما دار فيها.

(٨) في السيـاق التالي، سنذكر أرقام النداءات التي أصـدرتهـا قيـادة الانتفـاضـة، بعد الاقتباس مباشرة، دون ذكر مراجعها تلافياً للتكرار. وقد اعتمدنا المـراجـع التـاليـة في العودة الى استخدام نصوص النـداءات: **فلسـطين الثـورة** (نيقـوسيـا)، و**النشرة** (اثينـا)، وسلسلة **كتـاب فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، ولطفي الخـولي، **الانتفـاضـة والدولة الفلسـطينية**، القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨، حيث يضمّ، فيمـا بين الصفحات ٢٤٥ ـ ٣٥٢، ٢٨ وثيقة تتعلّق جميعها بالانتفاضة الفلسطينية.

(٩) راجـع، في هذا الخصوص، أحمد شاهين، «اسرائيـل والمنـاطق المحتلة؛ البحث عن مخـرج»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد الرابع، العدد ٣٧/١، نيسان (ابريل) ١٩٨٧، ص ٣ ـ ١٩.

(١٠) هذه الفقرة مقتبسة من كتاب «الانتفاضة» لزئيف شيف وايهود يعاري. أوردها افرايم دافيدي، «سر السيطرة الكولونيالية في المناطق [المحتلة]»، **الملف**، المجلد السـابـع، العـدد ٧٥/٣، حزيـران (يونيو) ١٩٩٠، ص ٢٤٨؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٩٠/٦/١٠.

(١١) «قف لحـظة وفكـر»، عنوان النداء الاول الذي وجّهته لجنة التوعية في قيادة الانتفاضة الى جنود الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة باللغتين، العبرية والانكليـزيـة. فقـرات من البيـان في **القدس العربي** (لندن)، ١٩٩٠/٧/١١، ص ٤.

(١٢) دافيدي، «سر السيطرة...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٩.

(١٣) هشـام ملحم، «مقـابلة مع رئيس جمعية الدراسـات العـربيـة في القـدس، السيـد فيصـل الحسيني»، **القبس** (الكويت)، ١٩٩٠/٥/٧، ص ٣.

(١٤) راجع، في هذا الخصوص، أحمد شاهين، «الانتفـاضـة؛ عودة الى جذور الصراع الصهيوني ـ الفلسطيني»، **الملف**، المجلد الخامس، العدد ٥٣/٥، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٣٩٤ ـ ٣٩٧.

(١٥) دافيدي، «سر السيطرة...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٩.

(١٦) ملخّص عن اليـوم الدراسي في **الحـيـاة** (لندن)، ١٩٩٠/٧/٦، ص ٣.

(١٧) «النـداء الرقم ٥٩»؛ وهـو آخر النداءات التي اعتمدناها، لم يكن قد نشر في الدوريات والمصادر التي ذكـرنـا في الهـامش ٨ كمرجع، وهو في **القدس العربي**، ١٩٩٠/٧/٤، ص ٤.

(١٨) ملحم، **مصدر سبق ذكره**.

(١٩) «قف لحظة وفكر»، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٠) نص مبادرة شولتس في **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨١، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٢١) نص قرارات مؤتمر قمّة الجزائر في **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ١٣٨ - ١٤١.

(٢٢) تصريح شولتس في نبيل حيدري، «المقاومة الفلسطينية - دولياً؛ 'قمّة تورنتو' استراحة لا حلول»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١٢٦.

(٢٣) نصوص قرارات الدورة ١٩ للمجلس الوطني الفلسطيني في **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٣ - ١٢.

(٢٤) نص اعلان ياسر عرفات في جنيف، في **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١٤١ - ١٤٢.

(٢٥) نص مبادرة الحكومة الاسرائيلية، في **الملف**، العدد ٦٣/٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٢٦٠ - ٢٦٢.

(٢٦) نص قيود الليكود، في **الملف**، العدد ٦٤/٤، تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص ٣٥٣ - ٣٥٤.

(٢٧) نص شروط حزب العمل الاسرائيلي، في **الملف**، العدد ٦٥/٥، آب (اغسطس) ١٩٨٩، ص ٤٦٤.

(٢٨) نص قرارات قمة الدار البيضاء، في **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٢٩) نص النقاط المصرية العشر في **الملف**، العدد ٦٦/٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٥٥٥.

(٣٠) عكيفا الدار، **القدس العربي**، ٢٥/٥/١٩٩٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٢٣/٥/١٩٩٠.

(٣١) ملحم، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٢) تصريح الرئيس الاميركي رونالد ريغان، في نبيل حيدري، «المقاومة الفلسطينية - دولياً؛ تكثيف الدبلوماسية الاميركية بانتظار الدخان الابيض»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨١، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١١٧.

(٣٣) راجع نص مبادرة مبارك الأولى، في **الاهرام** (القاهرة)، ٢٣/١/١٩٨٨.

(٣٤) «نص النقاط المصرية العشر»، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٥) «قرارات قمة الدار البيضاء»، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٦) راجع، في شأن نهاية حصار المخيمات، احمد شاهين، «المقاومة الفلسطينية - عربياً؛ سوريا تستكمل حربها على مخيمات بيروت»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٥، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ١١١ - ١١٧.

(٣٧) راجع، في هذا الخصوص، على سبيل المثال، قراءة في **مذكرات كيسنجر - كيسنجر والعرب** (ترجمة محمد موسى)، بيروت: دار المشرق العربي الكبير، ١٩٨٤، ص ١٣٨.

(٣٨) راجع القرارات الاردنية حول فك الارتباط وخطاب الملك الاردني حسين في هذا الشأن، في **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٥، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ١٣٨ و١٣٩؛ ومقابلة وزير الاعلام الاردني عدنان ابو عودة في **المصدر نفسه**، ص ١٤٦ و١٤٧ و١٤٨. وحول ردود الفعل على القرارات الاردنية، راجع احمد شاهين، «المقاومة الفلسطينية - عربياً؛ فك الارتباط، الدوافع والتحديات»، **المصدر نفسه**، العدد ١٨٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ١٠٣ - ١١٢.

(٣٩) ملحم، **مصدر سبق ذكره**.

(٤٠) «قرارات قمّة الجزائر»، **مصدر سبق ذكره**.

(٤١) «قرارات قمة الدار البيضاء»، **مصدر سبق ذكره**.

(٤٢) راجع قرارات «قمّة بغداد» في **الحياة**، ٣١/٥/١٩٩٠، ص ٤.

(٤٣) راجع، في هذا الشأن، م. س. غورباتشيوف، **بيريسترويكا، والتفكير الجديد لبلادنا والعالم أجمع**، (مجموعة من المترجمين)، بيروت: دار الفارابي، الطبعة الاولى، ١٩٨٨، ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

تطوّر وضع المرأة الفلسطينية

زينب الغنيمي

يستمد الاهتمام بالمرأة الفلسطينية وشروط الواقع الذي تعيشه مكانته الخاصة، لما تحتلّه من وزن في الأسرة الفلسطينية. فظروف معاناة شعبنا، عبر مراحل التطور التاريخي للقضية الفلسطينية، وضعت المرأة في مرتبة المسؤولية، وألقت عليها أعباء خاصة.

وفي هذه المرحلة التاريخية الهامّة، مرحلة بناء الدولة المستقلة، واعادة صياغة العلاقات في المجتمع الفلسطيني، وفق مفاهيم تقدمية، تبرز لدينا الأسئلة التالية: الى أي مدى تطوّر واقع المرأة الفلسطينية؟ وهل سينعكس الدور الهام الذي تلعبه الحركة النسائية، في اطار الحركة الوطنية عموماً، على المجتمع الفلسطيني، لجهة تطوير المفاهيم التقليدية السائدة؟ وهل استطاعت الحركة النسائية، عبر جهود عقود طويلة من النضال السياسي، والاجتماعي، ان تتقدم بواقع المرأة الى المستوى المطلوب، وان تضفي على مكانتها، داخل الأسرة، تحسّناً ملموساً؟

ان ما نهتم، هنا، بتسليط الضوء عليه، وابرازه، هو مستوى التطور الفعلي في واقع المرأة، من خلال النظر الى مستوى الجهد المبذول لاحداث ذلك التطور، ونتائجه المباشرة على المجتمع الفلسطيني، من جهة، وحقيقة الواقع المعاش للمرأة وهمومها ومشكلاتها، وآفاق التطور المستقبلي لهذا الواقع، من جهة أخرى.

بطبيعة الحال، ان الاجابة عن الاسئلة مجتمعة مسألة يصعب حصرها بالتفصيل. فهي تحتاج الى قراءة متأنية لواقع المرأة في كل أماكن تواجدها، كي نخرج بفائدة ورؤية حقيقية لمكانة المرأة.

ان ما نهدف اليه هو تحسّس معاناة المرأة ومشكلاتها الواقعية، وحجم التطور الواقعي في تحسين شروطها، وتعديل مكانتها داخل الأسرة والمجتمع؛ كذلك علاقة ذلك التطور بجهود المؤسسات الاجتماعية، والنقابية، ودور الحركة السياسية في احداث هذا التغيير ومستواه.

من البديهي ان تحتل أوضاع المرأة الفلسطينية في الارض المحتلة النصيب الاوفر في هذا البحث، بالنظر الى خضوع النسبة الاكبر من النساء الفلسطينيات لواقع متجانس على أرض الوطن، في الوقت الذي تخضع التجمعات النسائية في بلدان الشتات لنظم اجتماعية، وسياسية، مختلفة، عكست نفسها، بالضرورة، على واقع الشعب الفلسطيني، وولّدت اختلافات ملموسة بين تجمع فلسطيني وآخر، حسب شروط البلد المضيف.

ولا شك في ان قياس تطور واقع المرأة يحتاج الى تركيز على ربع القرن الأخير، حيث ارتبط دور الحركة النسائية المعاصرة بمستوى التطور الذي طرأ على الحركة الوطنية الفلسطينية، في سياق بلورة الهوية الوطنية لشعبنا، واستقلال نضاله في اطار منظمة التحرير الفلسطينية. وهذا الترابط

يفرض نفسه موضوعياً، حيث تتضح السمة الخصوصية التي ميّزت واقع المرأة الفلسطينية في اطار الشروط والظروف السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، التي مرّت بالشعب الفلسطيني؛ اذ تلقّت المرأة التأثيرات المباشرة لتلك الظروف، بايجابياتها وسلبياتها، فكانت حركة نضالها ودورها وتطور ادائها جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية، وكان لتأثير الجانب السياسي بصمات واضحة على المرأة، في ظل غياب وحدة المجتمع واستقراره الطبيعي، كما هو قائم في المجتمعات الأخرى. لذا، تبرز الازدواجية الملموسة في العبء الملقى على عاتق المرأة الفلسطينية، في جانبه السياسي وجانبه الاجتماعي.

واذا كانت هذه الخصوصية، التي وسمت واقع المرأة الفلسطينية، أضافت أعباء جمّة على كاهلها، الاّ أنها، من زاوية أخرى، وفّرت لها شروط النجاح في تحقيق مكتسبات هامة ذاتية، تمّت في تسارع خارج سياق شروط التطور الطبيعي الذي حدث لنظيراتها من النساء في المجتمعات العربية المستقرة.

وعبر السنوات الطويلة الماضية، وحتى الآن، نشأت تحوّلات هامّة في واقع المرأة على الصعد كافة، سواء بحكم الضرورة الموضوعية في مواجهة الشروط القسرية الضاغطة على الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، أو بحكم التطور التلقائي الذاتي ذي الطابع الحضاري الذي تأثر بالتطور العالمي وغزو الأفكار التقدمية لمجتمعاتنا العربية المضيفة.

ان رصد هذه التحوّلات سوف يكشف عن مدى التغيير الناجم في واقع المرأة؛ وبالتالي عن شكل العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع الفلسطيني؛ وهو ما نحاول الوصول اليه، قدر الامكان، في ما يلي.

لمحة تاريخية

ان العودة قليلاً الى وراء ضرورية لرؤية ما كان عليه واقع المرأة في المراحل السابقة؛ ومن ثمّ تتبع الصورة الواقعية التي حاولت المرأة تطويرها، والارتقاء بها.

من العام ١٩٢٠ حتى العام ١٩٤٨

لم يكن واقع المرأة، في تلك الحقبة، يتميز بشيء يثير الاهتمام ويميّزها عن واقع نظيرتها المرأة العربية على المستوى الاجتماعي؛ اذ كانت تخضع لجملة من العادات والتقاليد المتخلّفة، بما هي انعكاس لسمات المجتمع شبه الاقطاعي الذي تسود فيه العلاقات العشائرية والقبلية. وقد كان لقوة الاخلاق الريفية والدينية الهيمنة الكاملة. ولم يكن أمام المرأة سوى الخضوع للمفاهيم السائدة آنذاك، باعتبارها انسان من الدرجة الثانية.

وقد تميّز المجتمع الفلسطيني بعلاقات الانتاج الاقطاعية، التي عكست نفسها على العلاقات الاجتماعية السائدة ونمطها، حيث كان الفلاحون يشكّلون ٨٠ بالمئة من مجموع السكان الاصليين لعام ١٩١٨[(١)]. وحتى العام ١٩٢١، نقصت النسبة حوالى تسعة بالمئة، حيث أصبح سكان القرى يشكلون ٧١ بالمئة من مجموع السكان الاصليين[(٢)]. والسبب في اختلال هذا الوضع الديمغرافي في خلال ثلاثة أعوام هو تأثير الاحتلال البريطاني الذي رافقه بعض التحولات لصالح الهجرة من الريف الى المدن، للعمل في معسكرات الجيش، ومن جهة أخرى مصادرة مساحات من الاراضي الزراعية. وكان هذا الوضع يعتبر ظرفاً طارئاً، ما لبث ان استقر الوضع بعد ذلك، فلم يحدث تغيّر كبير في

البنية الاجتماعية. فعلى مدار ٢٢ عاماً، هبطت النسبة خمسة بالمئة، ليشكل سكان القرى ٦٦ بالمئة في العام ١٩٤٤، من مجموع السكان الاصليين(٣). هذا في الوقت الذي لم تكن تتجاوز الطبقة الاقطاعية نسبة تذكر من مجموع السكان. أمّا سكان المدن، فعملهم ارتكز على الصناعات الزراعية (الصابون، والتبغ، ومعاصر الزيتون)، وأعمال البناء والمحاجر، اضافة الى الكتبة والاداريين والمعلمين الذين، بمجموعهم، يشكلون فئة محدودة. وهذا يكشف عن مدى تدهور الوضع الاقتصادي ومستوى المعيشة لدى الاسرة الفلسطينية. وفي ظله، كانت النظرة الى المرأة متخلّفة، باعتبارها عالة على الاسرة وتتحكم بمكانتها مفاهيم العار والشرف. وقد تميّز هذا الواقع على النحو التالي:

١ ــ الوضع الاجتماعي: عانت المرأة من قوة تسلّط المجتمع عليها، كونها مخلوقاً ثانوياً لا يلتفت الى رغباته وأفراحه وأحزانه، وظلت حبيسة المنزل، معزولة عن المجتمع، غير مسموح لها بالخروج والاتصال الاجتماعي، وعليها من المهمات العديدة ما يحول دون امكانية التفكير بوقت للراحة.

وفي بيت زوجها، وبمجرد الانتقال اليه من بيت أبيها، فان وضعها لا يتغير الى الأفضل، بل قلّما كان يسمح لها بزيارة بيت أبيها، والأمثال الشعبية تعكس هذه الحالة، حتى ان غالبية الازواج لا يفضّلون الاقامة قرب أسرة الزوجة، خشية كثرة الزيارات والرغبة في قطع علاقاتها بأسرتها.

وقد كان من العار ان تحاول المرأة العودة الى بيت أبيها لاجئة، شاكية؛ وفي حال حدث ذلك، كانت المرأة تُجبر على العودة الى بيت زوجها مهما كانت طبيعة المشاكل التي تعاني منها.

واتسمت تلك المرحلة بالزواج المبكر بالنسبة الى الفتاة. وكان يتمّ الزواج بأكثر من واحدة؛ فتعدد الزوجات ظاهرة طبيعية في المجتمع الريفي الفلسطيني، وذلك لزيادة اليد العاملة في الأرض؛ اضافة الى ان هذا الزواج كان يعتبر مصادرة لحق المرأة في الاختيار؛ وكان، أيضاً، شكلاً من اشكال المصادرة لحقوقها القانونية والشرعية. فعلى الرغم من ان الدين يسمح لها بالارث، الّا ان أعراف المجتمع كانت تحرمها من هذا الحق. والزواج غالباً ما كان يتمّ في اطار العائلة، لابقاء السيطرة على الاموال والممتلكات.

وكانت تنشئة الفتاة، في ظل هذه العلاقات الاجتماعية وسيادة المفاهيم التقليدية، موجّهة توجيهاً مباشراً نحو احترام الرجل. أمّا التعليم، فلم يدرج في قائمة وسائل التنشئة بالنسبة الى الفتاة، باعتباره مسألة لا ضرورة لها. ولذلك، كانت نسبة الأمية طاغية في صفوف النساء، بحيث يندر وجود نساء متعلمات، وبالذات في العشرينات؛ وان وجدن، فلم تكن ثقافتهن تتجاوز المرحلة الابتدائية، حيث لم يكن يوجد حافز لدى الأسرة لتعليم المرأة، لجهة كلفته في وقت لم يكن الذكور أنفسهم يتعلمون الّا بشكل محدود.

بشكل عام، كان المجتمع الفلسطيني يعاني من سياسة الاستعمار البريطاني الذي لم يكن يشجع التعليم، وذلك بخفض موازنة الصرف على المدارس. وكانت سياسته تقتضي العمل على وجود عدد محدود من المدارس تتركز في المدن، من أجل تخريج عدد من الكتبة والاداريين، وابقاء الجهل سائداً خشية من تغلغل الوعي، وبالتالي التمرّد. وقد وصلت نسبة الأمية بين البالغين ٨٦ بالمئة في ظل الانتداب البريطاني. أمّا لصغار السن، فقد كان يوجد، في العام ١٩٣٥، ١٥ مدرسة للبنات في ٨٠٠ قرية، و ٢٦٩ مدرسة للذكور، ووصلت ١٥ فتاة قروية فقط الى الصف السابع الابتدائي، اضافة الى ان ٥١٧ قرية لم يكن يوجد فيها مدارس، لا للذكور ولا للاناث، ولم توجد أي مدرسة ثانوية في القرى العربية(٤).

وفي العام الدراسي ١٩٤٤ / ١٩٤٥، لم يصل المرحلة الثانوية العليا الّا ٤٢ طالبة فقط، من أصل ١٠٢٩٣ طالبة. وفي المرحلة الابتدائية، لم يبلغ نهائياتها الّا ٥٣ طالبة فقط، من أصل ٢٩١٢ طالبة في المدن والقرى مجتمعة(٥). حتى ان هذه النسبة، في الصفوف الأولى، كانت تتراجع وتتقلّص، ويجرى التسرّب من المدرسة بسبب تزويج الفتاة، أو عدم الحاقها بالمدرسة الواقعة خارج القرية، أو بسبب الحاجة الى دمجها في العمل المنزلي. والأمر الذي تحكّم في تدنّي الميل الى تعليم المرأة هو عدم اشتراكها في دورة الانتاج، الّا بما تقوم به من أعمال زراعية. وهذا، بحد ذاته، لا يقتضي تعليم المرأة، ولا الرجل أيضاً.

وفي ظل شروط الجهل والفقر والضغط الاجتماعي، كان وضع المرأة الصحي متدنّياً، حيث انعدمت المؤسسات الصحية داخل القرى؛ والعادات والتقاليد لم تسمح بنقل المرأة الى المدينة لعرضها على الأطباء، وكانت المستشفيات قليلة، وتتميز بقلّة الامكانيات.

٢ ـ الوضع الاقتصادي والمشاركة في العمل: في ظل المجتمع شبه الاقطاعي، وتدنّي مستوى الحياة الاجتماعية، كانت غالبية الشعب تعاني من الفقر، وعدم القدرة على تأمين الاحتياجات الأساسية. وعدا طبقة الاقطاعيين المحدودة، والنسبة الضئيلة لمتوسطي الحال من التجار الصغار والموظفين الاداريين، كانت عامة الشعب تعيش على الكفاف. وفي هذا الاطار، كانت المرأة تكتم رغباتها في المأكل والملبس والمشرب وكل تفاصيل الحياة اليومية، وتدفع بها الى الغاء ذاتها، والتفكير بمسائل التدبير المنزلي، وفي مستوى قدرتها على الاقتصاد وتأمين احتياجات الذكور.

وقد شاركت المرأة في عملية الانتاج الزراعي، سواء في اطار الزراعة المنزلية في أرض الزوج والأسرة، أو كعاملة أجيرة في أرض الاقطاعيين. ونستطيع القول، ان غالبية نساء الريف كانت تزاول العمل الزراعي. وهناك نسبة محدودة من النساء دفعتهن الحاجة الى العمل في مصانع فرز التبغ ولفّه، وفي مصانع الصابون، والخزف، وصناعة الحبك، وكان أجر المرأة، في العام ١٩٣٧، لا يتجاوز ٣٥ ـ ٧٠ مليماً يومياً، والعاملات في صناعة الحبك كنّ يتقاضين ٥٠ مليماً يومياً(٦).

أمّا أجور العمال العرب، فكانت تتراوح بين ١٥ و ٢٠ قرشاً يومياً؛ وتختلف النسبة ارتفاعاً، أو هبوطاً، بمقدار ضئيل حسب طبيعة العمل، في الوقت الذي كانت ترتفع تكاليف المعيشة بشكل مستمر، حتى وصلت ٢٥٠ بالمئة في العامين ١٩٤٣ و١٩٤٥، وفقاً للاحصاءات الرسمية(٧).

ان الوضع الاقتصادي المتدنّي ضاعف معاناة المرأة الفلسطينية، ولكنه لم يشكل نقلة نوعية لجهة خروجها من البيت الى العمل، الّا بمقدار محدود لنسبة النساء العاملات في المصانع الصغيرة، كما ذكرنا آنفاً؛ وذلك لأن النساء الريفيات، العاملات بالزراعة، هن النسبة الرئيسة من أصل مجموع النساء العاملات. وارتبط الوضع الاقتصادي عموماً، في تلك المرحلة، بسياسة الانتداب البريطاني، التي عمدت الى اعاقة التطور الاجتماعي، ووضع العراقيل أمام نمو الصناعات الوطنية، في الوقت الذي كان يجرى دعم المؤسسات الاقتصادية اليهودية، وتشجيع هجرة اليهود الى فلسطين، ودعم منشآت الاستيطان الصهيوني.

٣ ـ النشاط السياسي للمرأة: ان الواقع المرير الذي عاشه شعبنا في ظل الانتداب البريطاني، على كل المستويات، أعاق اشكال التطور الاجتماعي، وضرب الأسس البنوية لنمو المجتمع والحياة الاقتصادية. في المقابل، كان السعي حثيثاً الى انشاء دولة اسرائيل، من خلال تشجيع

الاستيطان الصهيوني، وتشكيل التجمّعات الصهيونية المسلّحة، ومصادرة اراضي الفلاحين وتسليمها لليهود، ممّا أوجد القلق لدى الشعب الفلسطيني، وصعّد المقاومة الوطنية، والنضال ضد الانتداب البريطاني والغزو الصهيوني لبلادنا.

وقد تركّز النضال السياسي للأحزاب والنقابات العمالية، في المدن، ضد التمييز بين العرب واليهود، وضد سياسة الانتداب البريطاني، في حين تركّزت الثورة المسلّحة في الريف واعتمدت على أبناء القرى لايواء عناصر الثورة، وأطعامهم، والقتال الى جانبهم.

ولم تتخلف المرأة الفلسطينية عن المشاركة بدورها النضالي، الذي حكمته الضرورة الموضوعية، لجهة تقديم الخدمات التموينية الى الثوار. ولوحظ ان المرأة لم تشترك في الأحزاب والتنظيمات السياسية القائمة آنذاك، باعتبار ان السياسة مهمّة الرجال. وعليه، تشكّلت الاطر النسوية المنظمة ذات الطابع الاجتماعي، ولم تبادر المرأة الى الدخول في العمل السياسي المختلط.

وقد أسّست اميليا السكاكيني وزليخة شهابي أول اتحاد نسائي في العام ١٩٢١؛ ثمّ تتابعت، بعد ذلك، الجمعيات النسائية في مختلف المدن الفلسطينية. وشكّلت جهينة خورشيد وعربية خورشيد فرقة «زهرة الاقحوان» السرية للتمريض والاسعاف، وهي تعتبر التشكيل النسائي الوحيد ذا المهمة الاسنادية للثورة، حيث رافقت الفرقة الثوار، وقامت بدعمهم ومساعدتهم.

واعتمد دور الجمعيات والاتحادات النسائية على النضال السياسي باعلان الاضرابات والاعتصامات، وارسال مذكرات الاحتجاج والبرقيات ضد سياسة الانتداب البريطاني. ومن أبرز هذه النشاطات، اضرابات العامين ١٩٢١ ـ ١٩٢٢، واضراب العام ١٩٢٩، وثورة العام ١٩٣٦، وحرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨. وكذلك مشاركة المرأة الفلسطينية بوفد، برئاسة نبيهة ناصر، في مؤتمر نساء الشرق، الذي عقد في القاهرة، في العام ١٩٣٨؛ ووجه الوفد رسالة الى المؤتمر لشرح المطالب الفلسطينية، وهي: ١ ـ وضع حدّ للهجرة اليهودية الى فلسطين؛ ٢ ـ وضع حدّ للظلم الذي تمارسه قوات الانتداب البريطاني؛ ٣ ـ معالجة الوضع الاقتصادي في البلاد، وتنشيط التجارة والصناعة الوطنية.

وكان العام ١٩٣٨ هو الذي انتظمت فيه الحركة النسائية وتفاعلت بشكل واسع داخل المدن، فؤسِّس الاتحاد النسائي في كل من القدس، ونابلس، وعكا، ورام الله، والبيرة، وبيت لحم، وطولكرم. وكما أشرنا، فان النشاط النسوي، في اطار هذه الاتحادات، توجّه، في الاساس، الى أشكال من العمل الاحتجاجي، اضافة الى فتح المدارس لابناء الشهداء ورعاية أسرهم. والملاحظ ان نشاطات الاتحادات ارتكزت على المدن أولاً، وكانت تضم عدداً محدوداً من النساء الفلسطينيات، خصوصاً النساء البرجوازيات، تأثراً بمشاركة ازواجهن في الحركة السياسية. وقد سُجّل ان اكبر تجمع نسائي تمّ حشده، على مستوى البلاد، كان في مؤتمر القدس، الذي عقد في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٢٩، اثر هبّة البراق، والذي حضرته ٣٠٠ امرأة من جميع المدن الفلسطينية.

أمّا المشاركة النسائية في التظاهرات والاعتصامات، فكانت، أيضاً، محدودة، وتقتصر على عناصر قليلة. ومن أبرز تلك التظاهرات تظاهرة القدس، في العام ١٩٣٣، التي اشتركت فيها نحو ٥٠ امرأة، كنّ يسرن خلف الرجال.

ومن الواضح ان الحركة النسائية المنظمة كانت، منذ انطلاقتها في العام ١٩٢١، شُكّلت لأسباب سياسية من قبل نخبة من النساء المتعلمات في مواجهة الانتداب البريطاني ووعد بلفور

والهجرة اليهودية، حيث لم تطرح الحركة النسائية، في نشاطاتها كافة، قضية المرأة وتحررها من القيود الاجتماعية، بل حتى ان النخبة المشتغلة في اطار العمل النسوي لم تلتفت الى توسيع جمهور النساء الملتفّ حول اتحاداتها، وكانت تتعامل مع الواقع المفروض على المرأة، حيث لم تجرؤ على طرح قضية المرأة، وبالتالي اقتصر دور هذه الاتحادات على الاحتجاج السياسي، وبعض الاعمال ذات الطابع الخيري في مساعدة المعوزين والفقراء، بغض النظر عن شكل الاهتمام بالمرأة في تقديم تلك المعونات.

من العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٦٥

شهدت تلك المرحلة، منذ بدايتها، كارثة على المجتمع الفلسطيني، بسبب الاقتلاع والتشريد، حيث هجّر، في العام ١٩٤٨، الى خارج فلسطين، نحو ١٠٣٩٧٨٤ مواطن، استقروا في لبنان، وسوريا، والاردن، وقطاع غزة، والضفة الفلسطينية، وعدد قليل منهم توزع على الاقطار العربية المختلفة، ومن بقي منهم في فلسطين تأثر بموجة التهجير الواسعة، وبسياسة مصادرة الاراضي والحاقها بالمؤسسة الصهيونية واعادة التوزيع الديمغرافي. وقد أدّى ما حدث الى تغييرات مباشرة في المجتمع الفلسطيني، لجهة خلخلة عوامل الاستقرار، وفقدان الارض التي كانت تشكل عصب الحياة الاقتصادية، فتحطمت الدورة الانتاجية، وتفتّتت، بالتالي، البنية الاقتصادية ــ الاجتماعية.

وفي بلدان اللجوء، بدأ الفلسطيني يشتغل بأعمال هامشية لتحصيل لقمة العيش وابعاد شبح الجوع. ففي لبنان، عانى اللاجئون من القهر والظلم والاضطهاد من قبل الحكومة اللبنانية والقوى الرجعية المحلية، فأُخضعوا للعديد من الشروط التعسّفية، في ما يتعلق بصعوبة الاقامة، وتصاريح العمل. فلقد منع الفلسطينيون من العمل في دوائر الدولة، والمدارس، والجامعات، والقضاء، والمحاماة، والطب، والصيدلة، واقتصرت اعمالهم على مجالات هامشية ذات طابع دوني في الخدمات العامة، أو كباعة متجولين، أو في بعض الاعمال الاخرى، ولكن بدون ترخيص، وبأجور متدنية، استغلالاً لظروفهم. يضاف الى هذا القهر الاجتماعي، معاناة الفلسطينيين من وطأة القهر السياسي الذي فرض عليهم، حيث كان جهاز المخابرات اللبناني يحيط بالمخيمات الفلسطينية، ويتدخّل في تفاصيل حياة الناس. ولم يتوقف هذا القهر الّا بتواجد الثورة الفلسطينية، بعد العام ١٩٦٩.

في سوريا، كانت شروط حياة الفلسطينيين أفضل حالاً، حيث أعطوا حقهم في العمل، والتعليم، والحقوق المدنية الأخرى التي نظّمت، لاحقاً، في اطار القانون اضافة الى منحهم حق التنقّل والسفر. ومع ذلك عانى الفلسطينيون في هذا البلد، في سنوات التهجير الأولى، من فقدان ملكية الارض وموارد الرزق وتشتيت العائلة وعدم القدرة على الحصول على عمل بسهولة.

في الأردن، لم يكن الوضع يختلف كثيراً، ان لم يكن أسوأ، بسبب تدهور البنية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الأردني حديث النشوء. الّا ان الفلسطينيين تمتعوا بمنحهم الجنسية الاردنية، ممّا سهّل لهم التنقّل والسفر والبحث عن عمل في بلدان أخرى. وقد انطبق الحال ذاته على وضع الضفة الفلسطينية، بسبب الحاقها بالنظام الاردني، لجهة الحصول على الجنسية الاردنية. ولكن على المستوى الاجتماعي، ازدادت الكثافة السكانية، فقلّت فرص العمل. والأمر ذاته ينطبق على قطاع غزة، بسبب حدوث تضخم سكاني والافتقار الى المؤسسات والمنشآت التي تتيح استيعاب اللاجئين. ولذلك، اضطر الكثيرون من الفلسطينيين الى الهجرة، للبحث عن فرص عمل في الدول النفطية العربية.

وبسبب التغيير الدراماتيكي الذي حل بالشعب الفلسطيني في تلك الحقبة، شهد المجتمع

تشتّتـاً بنوياً، واجتماعياً، واقتصادياً. وعلى المستوى الوطني، تأثرت الهوية الوطنية بسبب عمليات القمـع السياسي، والالحاق، ومنع نشوء أي حركة سياسية ذات هوية فلسطينية. وفي هذا الاطار، اتّسمت الحركة السياسية، التي تمّت بشكل تدريجي لاحقاً وسط اقسام من الشعب الفلسطيني، بالطابع القومي في اطار حركة القوميين العرب وحزب البعث، وفي ظل تراجع دور عصبة الشيوعيين التي شملها التقسيم، أيضاً، حسب مناطق الشتات.

الانعكاسات على المرأة الفلسطينية

لقد تأثرت المرأة الفلسطينية بشكل مباشر بهذا الواقع الذي نشأ اثر نكبة العام ١٩٤٨، وذلك بسبب تردّي الأوضـاع الاقتصـاديـة، وتشتيت العائلة، وفقدان الأبناء والأزواج في سياق الحرب والهجرة، حيث وجدت المرأة نفسها في مواجهة أوضاع الفقر، واليتْم، والتشرد، وغياب البيت، وكان عليهـا ان تتحمـل عبء حماية الأسرة، ومواجهة المسؤوليات الجديدة كشرط اضطراري ساهم في اخراجها من البيت الى العمل والتعلّم.

١ ـ عمـل المرأة: بانهيار علاقات الانتاج الاقطاعية، ونشوء الوضع الاقتصادي الجديد في تجمّعات التهجير، حدث اهتزاز نسبي في القيم العشائرية والتقليدية التي سادت في المرحلة السابقة. فالحاجة أجبرت الرجل على التنازل عن قيَم القرية، ونمط العلاقات القديمة، ممّا أدى الى تغيير ملامح العلاقات الاجتماعية وسط التجمّعات الفلسطينية، حيث اضطرت المرأة الى طرق ميدان العمل. ولكن دخولها هذا الميدان لم يكن مصحوباً بمستوى من التعلّم، أو اجادة المهن؛ فالغالبية من النساء لم تجد سوى أعمال الفلاحة والأعمال المنزلية؛ ولهذا اضطررن الى مزاولة أعمال هامشية، من أجل الحصول على المال، وبأجر زهيد، كالخدمة في البيوت، وأعمال البناء، كحمل الحجارة، وقطف المواسم الزراعية.

ففي لبنان، من سنة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦، دخلت المرأة سوق العمل، على الرغم من الكره الشديد لخروج المرأة من بيتها. وكانت النساء والبنات يحملن الحجارة على رؤوسهن بأجر ثلاث ليرات لبنانية يوميـاً، وخمس ليرات للرجال، عن ١٢ ساعة عمل، اضافة الى المبيت في العراء في موقع العمل(٨). فالحاجة لم تقتصر على خروج المرأة لمزاولة العمل، بل والنوم خارج البيت مع الغرباء دون ساتر، مما يعدّ اختلالاً جوهرياً في التقاليد والقيَم الريفية.

وفي الضفة الفلسطينية، وبحكم اتساع المساحة نسبياً ووجود القسم الرئيس من السكان في قراهم ومدنهم، تمّ استيعاب اللاجئين حول المدن في المخيمات التي أنشئت لهذا الهدف. وهذا الوضع ساهم في اشتغال النساء بأعمال الخدمة في بيوت المدينة، والمصانع الصغيرة، والورش القائمة، ونسبة أخرى كانت تعمل في الزراعة، في القرى المجاورة، وخصوصاً في قطف المواسم الزراعية. ولذلك، لم يطرأ تطوّر أو تغيّر جوهري على البنية الاقتصادية السائدة قبل العام ١٩٤٨، ولسنوات عدّة بعد ذلك، بسبب الالحـاق بالاردن، والقوانين السائدة التي وضعت عائقاً أمام تطوير الرأسمال الفلسطيني بشكل مستقل.

في قطاع غزة، ونظراً الى الكثافة السكانية، فان المرأة وجدت صعوبة حقيقية في الحصول على عمل. فالرجل نفسه كان يجد صعوبة، في ظل غياب المؤسسات الاقتصادية المحلية وضيق مساحة الأراضي الزراعيـة. وكـان من المعـروف، قبل العام ١٩٤٨، ان الشبان من القطاع كانوا يلجأون

الى المدن الفلسطينية الساحلية للحصول على عمل. وكان العمل في الخدمة المنزلية، وفي الزراعة، هو المجال المتاح بصعوبة للمرأة في القطاع.

وقد أدّى هذا الوضع الى هجرة الشبان الى الاقطار النفطية العربية. وفي مطلع الستينات، جاءت هجرة الفتيات الى البلدان ذاتها، بعد ان حصلن على مستوى من التعلّم. وبهذا اتسم عمل المرأة، عموماً، في الخمسينات، بصعوبته ودونيّته ومحدوديته الانتاجية. ومع بداية الستينات، وتخرّج الدفعات الأولى من المتعلمات، بدأ يتحسن عمل المرأة، فدخلن مجالات أوسع وتحسّن مستوى الدخل والانتاجية.

وقد ساهم هذا التطور في زيادة تحرر المرأة من قيود البيت، وخروجها الى مجتمع ذي علاقات أوسع. بل شهدت مناطق القطاع والضفة الفلسطينية ظاهرة تسفير الفتيات وحدهن الى الاقطار النفطية، للبحث عن العمل، اسوة بالشبان. ففي العام ١٩٦٥، كانت تعمل في الكويت ٢٢٥٨ فتاة فلسطينية، معظمهن عمل في سلك التدريس[٩].

٢ ـ تعليم المرأة: أدركت الأسرة الفلسطينية ان المخرج الرئيس لحل الأزمة الاقتصادية هو تشغيل الفتيات. ولتحقيق هذه المهمة، كان لا بدّ من تعليم الفتاة، كي تتمكن من الحصول على العمل، وهو ما ينطبق على الذكور أيضاً. وبشكل براغماتي، وفي قفزة واضحة عن التقاليد السلفية، بدأ الرجل يتقبّل الأهمية الناشئة لتعليم الفتاة. وقد ساهم في تعزيز ذلك، ودعمه، بشكل واسع، افتتاح المدارس التابعة لوكالة غوث اللاجئين (اونروا) التي اهتمت بالتعليم حتى المرحلة الاعدادية، ولاحقاً، مع نهاية الخمسينات، افتتحت معاهد تخصّصية لاعداد المعلمين، والتدريب المهني، في أكثر من تجمّع فلسطيني. وبذا أصبح تعليم الفتاة مجانياً فلا يكلف الأسرة أعباء اضافية، من جهة، ويساهم في تأهيل الفتاة لعمل يعود بمردود اضافي، واحياناً رئيس، على الأسرة، من جهة أخرى.

وأشارت الاحصاءات الى ازدياد عدد الطالبات في المدارس عمّا كانت عليه الحالة قبل العام ١٩٤٨ بنسبة ملحوظة. فقد بلغ عدد التلاميذ في مدارس الـ «اونروا»، في العام ١٩٥٤، في غزة وشرق الاردن والضفة الفلسطينية وسوريا ولبنان، ٩٠٧٤٨ تلميذاً في المرحلة الابتدائية، منهم ٣٠٤٠١ فتاة، أي ما نسبته ٣٣,٥ بالمئة من مجموع التلاميذ؛ وفي المرحلتين، الاعدادية والثانوية، كان عدد التلاميذ ٣٨٤١ تلميذاً، منهم ٢٣٩ من الاناث فقط، أي ما نسبته ستة بالمئة.

وقد اختلفت هذه النسبة لاحقاً، بعد تخرّج الفتيات في المرحلة الابتدائية. ففي العام ١٩٦٣، بلغ عدد التلاميذ في مدارس الـ «اونروا» في المناطق ذاتها ٣٠٩٣٢ تلميذاً في المرحلتين، الاعدادية والثانوية، كان منهم ١١٣٧٦ فتاة، أي ما نسبته ٣٦,٧٧ بالمئة؛ وفي المرحلة الابتدائية، كانت نسبة الفتيات الى مجموع التلاميذ ٤٤,٨٥ بالمئة حيث بلغ عدد التلاميذ ١١٧٣٠٠ تلميذاً، بينهم ٥٢٤٩٣ من الاناث[١٠]. هذا بالاضافة الى أعداد الملتحقات بالمعاهد التأهيلية واعداد المعلمات.

وفي مطلع الستينات، بدأت النخبة الأولى من الفتيات الفلسطينيات بالالتحاق بالدراسة الجامعية، كالجامعة الأميركية في بيروت ومصر، والجامعات المصرية، ولكن ظلت نسبتهن الى الذكور محدودة، الى ان أخذت في الاتساع بعد العام ١٩٦٧.

وقد كان من أبرز ما ميّز تلك المرحلة، بالنسبة الى واقع المرأة، هو الدخول الى ميدان التعليم بشكل واسع، كنقلة نوعية في تطوير أوضاعها.

٣ ـ الوضع الاجتماعي: ممّا لا شك فيه ان تلك المرحلة، وبسبب المستجدات الطارئة على أوضاع الشعب الفلسطيني، شهدت، خلال حقبتي الخمسينات والستينات، تغيرات موضوعية على المستوى الاجتماعي، طاولت البنية الاجتماعية بكاملها، بدءاً من تكوين الأسرة الحديثة في مواجهة البنيــة العشائرية والعائلة الكبيرة التي كانت سائدة في الماضي، وما يتعلق بها من مفاهيم وأعراف وعادات موروثة انحسرت لمصلحة الوضع الجديد الناشىء. أمّا العلاقات الاجتماعية، التي سادت في ظل الوضع الجديد، فلم تكن مستقرة، بل قابلة للتغيّر، وتخضع للمد والجزر كلما طرأت مستجدات جديدة على بنية التجمع الفلسطيني الواحد، في المكان الواحد، وتختلف، بالتالي، من تجمّع الى آخر، حسب مستوى التطوّر في البلد المضيف، وتطور النظام السياسي، والاجتماعي، القائمين فيه.

ولا نستطيع القول، ان ما حدث على المستوى الاجتماعي، لجهة تبدّل المفاهيم، كان انقلاباً جذرياً فجائياً، بل حدث تدريجياً، بادئاً باهتزاز وخلخلة في العلاقات السائدة.

وكــان ما يربـط الفلسـطينيـين، في هـجـراتهم وأماكن تجمعاتهم، ليس الوحدة الاقتصادية ـ الاجتماعية في المخيّم، بل الوحدة القومية، النابعة من ميل طبيعي الى الاحتماء ببعضهم في مواجهة القمــع السيــاسي والاضطهاد. ولأن العلاقات الاجتماعية السائدة لم تكن وليدة انعكاس لعلاقات انتاج، فقد كانت خليطاً من المفاهيم التقليدية والاستجابة الاجبارية لضرورات الواقع المستجد، وما يفرضه من قيَم حديثة نقيضة لما درج عليه الناس عموماً.

ففي المخيّم الواحد، الذي لم يكن يشكّل سوى وحدة جغرافية للفلسطينيين، يلمس المرء، أحياناً، تبايناً في أنماط العلاقات الاجتماعية والعادات بين بيت وآخر، وبين حيّ وآخر؛ أو التشابه في العادات الذي يمكن ملاحظته بسبب تحدّر التجمع من قرية واحدة، او مدينة واحدة. وقد ساهم هذا الوضع في اكتساب عادات جديدة وزيادة في خلخلة المفاهيم التقليدية. أمّا ما كان يوحّد الفلسطينيين، في شتاتهم، فهو الحرص الوطني على هويتهم والحنين الى الوطن والآمال التي تداعبهم في العودة؛ تلك الآمال التي كانت تنتعش كلما حدث تحرك سياسي على الصعيد العربي، أو الدولي، أو استصدار قرار من الأمم المتحدة. وهذا الحسّ هو الذي انعش، لاحقاً، الحركة السياسية الفلسطينية، وساهم في بلورتها.

ففي سوريا، ساهم تطور النظام الاجتماعي، والسياسي، في تأثر التجمّعات الفلسطينية بالمستوى الحضاري الآخذ في التطور، وخصوصاً في اطار شروط السماح للفلسطينيين بالاندماج في المجتمع السوري. وانعكس هذا التأثر بشكله الايجابي، لاحقاً، في اطار نهوض البرجوازية السورية، واجراء تعـديـلات جوهرية في نمط العلاقات الانتاجية في المجتمع السوري. وهذا، بدوره، أدّى الى تراجع مفاهيم العشيرة وسط التجمع الفلسطيني، وسيادة مفاهيم اكثر تقدمية ووعياً في العائلة الصغيرة والموقف من المرأة.

أمّــا في الاردن، فكــان التفاوت الحضاري واضحاً بين مجتمع البداوة الأردني والفلسطينيين القادمين. وبدل ان يحدث تأثيراً ايجابياً فيهم، كان على الفلسطينيين عبء تطوير المجتمع الاردني، فتأخرت، بشكل ملحوظ، عوامل تطوير المجتمع وارتقائه والتخلّص من العادات والاعراف التقليدية. وعـلى الرغم من المكتسبات الايجابية، على صعيد العمل والتعلّم بالنسبة الى المرأة، الّا ان السمة الغالبة لواقع المرأة الاجتماعي كانت خضوعها لسلطة أعراف وقيَم متخلّفة تحدّ من مكانتها، على الرغم من تطوّر وضعها موضوعياً.

وفي داخل المناطق الفلسطينية، كالقطاع والضفة، حدث تعامل براغماتي مع المرأة، فكان هناك تمايز واضح في التعامل مع المرأة من بيت الى آخر، وحتى ضمن البيت الواحد، وذلك بسبب ان الوضع الجديد، التعليمي والانتاجي، للمرأة، لم يكن نتيجة تطور منطقي في علاقات المجتمع، بقدر ما كان ضرورة قسرية تفرضها الشروط الحياتية بشكل متسارع، بحيث لم تساهم في ترسيخ جذور مفاهيم تقدمية بمستوى القفزة التي حدثت في واقع المرأة.

وبصورة عامة، نستطيع القول ان تلك الحقبة شهدت تراجعاً ملموساً في جملة المفاهيم القديمة ازاء المرأة، لجهة التعلّم والعمل، كما سبق وأشرنا، ولجهة تخفيف سلطة الذكور عن المرأة المنتجة، وتراجع مفهوم تعدّد الزوجات، بسبب الوضع الاقتصادي وفقدان الأرض التي كانت توجب إكثار الأولاد. كذلك تراجع زواج الفتيات قبل سن البلوغ، او السن المبكر؛ بل ان الأهل صاروا يفضلون اتمام تعليم الفتاة وممارستها للعمل للاستفادة منها، من جهة، ولتحسين شروط زواجها، من جهة أخرى. الاّ ان مظاهر ابرام عقد الزواج القديمة لم تكن لتنتهي ببساطة. لذا، استمر عقد الزواج الاجباري، وزواج الاقارب، وتفشّت ظاهرة غلاء المهور، وبالذات بالنسبة الى الفتيات العاملات.

٤ ـ النشاط السياسي والاجتماعي للمرأة: كان على المرأة الفلسطينية ان تواجه الظروف الطارئة، اثر نكبة العام ١٩٤٨، في الحقبة الأولى من الشتات مع بقية الشعب، في ظل تشتت الزعامة السياسية، وتشتت الأحزاب والحركة السياسية التي كانت قائمة، والأهم من هذا كله خضوع التجمّعات الفلسطينية لقوانين ونظم اجتماعية وسياسية مختلفة. وفي ظل هذه الظروف المعقدة، لم يكن دور المرأة السياسي ونشاطها الاجتماعي وحدة واحدة، بل اختلف، أيضاً، من مكان الى آخر، وما زال يترك آثاره في لحظات اشتداد القمع. ففي قطاع غزة، لم يكن مطروحاً على المرأة تحديات سياسية كبرى، حيث أجري الحاق القطاع بالادارة المصرية في ظل صعود البرجوازية المصرية وتبنّيها لقومية القضية الفلسطينية. ولم توجّه الحركة السياسية في القطاع، المتمثلة في الحزب الشيوعي، من جهة، والاخوان المسلمين، من جهة أخرى، عنايتها لاستقطاب النساء. لذلك اقتصر عدد المنضويات في الحزب الشيوعي على عدد محدود، ارتبط بصلة القرابة بالاعضاء الرجال، او الزواج منهم، ولم يشهد القطاع مشاركات واسعة للنساء في اطار الأعمال السياسية، سوى المشاركة المحدودة في الهبّات الجماهيرية الواسعة في الأعوام ١٩٥٣ و١٩٥٤، و١٩٥٥، لاحباط مشروع التوطين في سيناء، وفي السنوات ١٩٦٤ و١٩٦٥ و١٩٦٦، حيث كانت الحركة الاحتجاجية موجهة ضد الاعتداء على قرية السمّوع من قبل اسرائيل، وفي سياق تأييد انشاء منظمة التحرير الفلسطينية. وحتى العمل الاجتماعي اقتصر على تشكيل جمعية المناضل الجريح، والمساهمة في دار الايتام لرعاية ابناء الشهداء.

أمّا النساء اللواتي انتمين الى الأحزاب القومية، كحزب البعث وحركة القوميين العرب، فغالبيتهن، وعددهن محدود، كنّ أخوات أو زوجات لرجال انضووا في اطار تلك الأحزاب، وهنّ من الدارسات في الجامعات خارج القطاع.

أمّا في الضفة الفلسطينية والأردن، فقد كان هنالك تحديات مباشرة فرضها القمع والاضطهاد السياسي، واجهتها المرأة، فشاركت نخبة من النساء في الهبّات الجماهيرية التي كانت تحدث بين الحين والآخر. إلاّ ان العمل السياسي، أيضاً، في اطاره المنظم، اقتصر على نخبة محدودة من المثقفات اللواتي ارتبطن بصلة قرابة بكوادر الأحزاب، سواء القومية أو الحزب الشيوعي الأردني. ولكن

هذه الاحزاب لم تعن بالعمل على تنظيم، وتأطير الحركة السياسية.

وعلى الصعيد الاجتماعي، استمر في العمل، عدد من الهيئات والاتحادات النسائية التي أسست في مدن الضفة قبل العام ١٩٤٨؛ كما اتسع اطار تشكيل الجمعيات النسائية الفلسطينية، وكلها تحمل الطابع الخيري والخدماتي. وقد بلغ مجموع هذه الجمعيات، في محافظة القدس، ٨٩ جمعية، وفي محافظة نابلس ٤٦ جمعية، وفي الخليل ٢٩ جمعية، لعبت المرأة دوراً رئيسياً فيها، لجهة التأسيس والفاعلية، ومنها المنظمات محض النسوية، وأبرزها الاتحادات النسائية في مختلف المدن، وجمعية انعاش الأسرة في البيرة[11].

وقد قادت العمل الاجتماعي، في الضفة الفلسطينية، رموز نسائية معروفة، غالبيتها من الطبقة البرجوازية، ولم تملك الجمعيات تلك اطراً جماهيرية نسائية، واقتصرت على النخبة الفوقية من النساء العاملات فيها.

وقد تطوّر عمل تلك الجمعيات الخيري، بشكل تدريجي، على مدى سنوات ما قبل العام ١٩٦٥، لجهة فتح رياض الأطفال، والمدارس الخاصة، ودورات تأهيل الفنون النسوية، ودورات اسعاف وتمريض، ومحو الأميّة، ثم أضيفت، لاحقاً، دورات السكرتاريا والطباعة، واعداد مربيات الاطفال، والحلاقة النسائية. كما تركّز اهتمام الجمعيات على احياء التراث الفلسطيني، بما هو نشاط اجتماعي ذو مضمون سياسي.

أمّا في لبنان، فقد أُنشىء الاتحاد النسائي العربي من مجموعة من السيدات الفلسطينيات، لم يستطعن ان يصلن، بنشاطهن، الى المخيمات الفلسطينية. وقد تأسست مدرسة لأبناء الشهداء تابعة له. وحاول الاتحاد القيام بأعمال ذات طابع خيري ـ اجتماعي.

أمّا في سوريا، فقد أنشئت جمعية تأمين العمل للاجىء الفلسطيني، ولم تنشأ تشكيلات نسائية فلسطينية خاصة.

أوضاع المرأة الفلسطينية المعاصرة

في اطار النهوض الوطني للشعب الفلسطيني، وتنامي الحركة السياسية على مدى السنوات الماضية، وتنامي الشعور بالقهر السياسي وتذويب الشخصية الفلسطينية المستقلة في اطار طرح الأنظمة العربية لقومية القضية الفلسطينية، أعلنت الحركة السياسية الفلسطينية عن نفسها في انطلاقة الثورة المسلّحة العام ١٩٦٥، التي انتهجت أسلوب الكفاح السري؛ وأخذت التشكيلات التنظيمية تتبلور على هذا الاساس، مع التباينات فيما بينها.

وقد شكّل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، في العام ١٩٦٤، دافعاً قوياً الى اعلان الحركة الوطنية الفلسطينية عن نفسها، في مواجهة محاولات الانظمة العربية الالتفاف حول القضية الفلسطينية، وأعلنت عن برنامجها السياسي في النضال وتحرير فلسطين.

وقد انعكس هذا الوضع على المرأة بشكل واضح، حيث واتتها الفرصة من أجل ابراز دورها على الصعيد الوطني الشامل وتوحيد الجهود المتفرقة، فعقد أول مؤتمر نسائي في مدينة القدس، ما بين ١٥ ـ ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٦٥، بحضور ١٢٩ مندوبة مثّلن الاتحادات والجمعيات والروابط النسائية الفلسطينية في الاقطار العربية والضفة الفلسطينية وغزة، من أجل توحيد نضال المرأة وتوسيع مجالات اشتراكها في معركة التحرير.

وقد اتخذ المؤتمر القدس مقرّاً رئيساً للاتحاد، وانتُخب من بين أعضائه مجلس اداري من ٢٠ عضواً، ومن بين الاعضاء تمّ انتخاب الهيئة التنفيذية للاتحاد، برئاسة عصام عبدالهادي، للاشراف على عمل الاتحاد، ولا تزال عصام عبدالهادي رئيسة للاتحاد منذ خمسة وعشرين عاماً.

وقد اعتبر الاتحاد نفسه تنظيماً نسويّاً شعبيّاً، ديمقراطياً، يمثّل المرأة الفلسطينية أينما وجدت، ويستهدف تنظيمها، وتعبئة طاقاتها، من أجل تحرير الوطن، وتحرير المرأة، نفسها، من كل اشكال الغبن(١٢).

وقد كان لتأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية دور هامّ، وايجابي، على صعيد تطوير العمل النسائي المنظّم، وطرح قضية تحرّر المرأة كمسألة هامة وملحة على الصعيد الاجتماعي، وعلى الحركة السياسية بمختلف تنظيماتها وأحزابها. وتكمن الأهمية في الوعي المتنامي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، الذي تمثّل في توحيد حركة الشعب في الشتات، بدءاً من الوحدة الوطنية السياسية في اطار م.ت.ف. الى وحدة القطاعات الجماهيرية، كالنساء والطلاب والعمال وبقية الفئات، في اتحادات جماهيرية، تحاول جمع شمل الشعب الفلسطيني في مختلف مناطق التهجير.

وفي واقع تشتّت بنية المجتمع الفلسطيني، استطاعت الحركة السياسية جمع شمل الشعب على أساس النضال الوطني. وقد شمل هذا المرأة أيضاً، فتميّز اهتمام الاتحاد بالعمل النضالي، بكل أشكاله، السياسية والصدامية.

وفي تلك الحقبة، وقعت حرب العام ١٩٦٧. وبهزيمة الجيوش العربية في تلك الحرب اتسع انضمام الفلسطينيين الى التنظيمات السياسية الفلسطينية، سواء أكان على صعيد الحركة الشعبية في الارض المحتلة، أو في مناطق الشتات. هذا الواقع بدأ يفرز متغيرات جديدة على صعيد الواقع الاجتماعي داخل التجمّعات الفلسطينية، لارتباطها بالنضال السياسي بشكل مباشر، وهو العنصر الرئيس الذي أحدث أشكالاً هامّة من التطور الاجتماعي في ظل غياب العناصر البنوية الأخرى، كالوحدة الاقتصادية والوحدة الجغرافية والمؤسسات الوطنية المستقلة، نظراً الى الاندماج الذي تمّ في اطار المجتمعات المضيفة، حيث لاملكية مستقلة لأدواته الانتاجية ومؤسساته، والدوران في عجلة اقتصاد تلك البلدان، وبالتالي التأثر بالعلاقات السائدة فيها، سواء سلباً أم ايجاباً. أمّا في الارض المحتلة، فقد اختلف الوضع، حيث نمت، ولو على نحو ضئيل، مؤسسات اقتصادية واجتماعية وطنية.

واقع المرأة الفلسطينية في تجمّعات الشتات

على الرغم من تأثّر المرأة الفلسطينية، في الشتات، بالمجتمعات المضيفة، الاّ ان ثمّة سمات عامّة مشتركة ميّزتها، فشكّلت عنصر تقارب في الواقع بحكم الانتماء الى القضية الوطنية الواحدة. وساهمت وحدة أشكال النضال الوطني في تسريع تطوير المفاهيم الاجتماعية ازاء المرأة.

التعليم: لقد اصبح اللجوء الى تعليم المرأة من السمات البارزة في التجمّعات الفلسطينية كافة، بحيث لم يعد هناك مشكلة اجتماعية ضد تعليم الفتاة، بل باتت ضرورة ملحّة، ومؤشراً الى نضوج المجتمع الفلسطيني، على الرغم من ان هذا الوضع لم يكن لينطبق على المرأة العربية، عامّة، في تلك الاثناء، لأن شروط أوضاع الفلسطينيين وحاجتهم الماسة الى العمل هي التي دفعت الى تعليم المرأة لزيادة انتاجها وتحسينه. وبهذا اصبحت آلية التعليم مسألة طبيعية، خصوصاً بعد ان تطور الوضع داخل المجتمعات العربية، لاحقاً، وأصبح التعليم الزامياً وفق القوانين المعمول بها.

ولم يقتصر التعليم للفتاة على المرحلتين، الابتدائية والاعدادية، بل والثانوية أيضاً؛ ثمّ انتشر التعليم الجامعي، وبالذات منذ أواسط السبعينات. ففي بلد مثل سوريا، حيث التعليم الجامعي فيه مجانياً تقريباً، ازداد انتساب الفتيات الى الجامعات والمعاهد المتوسطة؛ وبنسبة أقل في الاردن، بسبب تكاليف التعليم الجامعي؛ وكذلك في لبنان. أمّا بالنسبة الى أبناء الفلسطينيين المقيمين في الدول النفطية، فقد سمحت الحالة المالية للعائلات بتحمّل أعباء التعليم الجامعي بالنسبة الى الفتيات، في الوقت الذي استقطبت الجامعات المصرية الطالبات من الأرض المحتلة بشكل واسع، اضافة الى التحاق نسبة غير قليلة من الفتيات بالجامعات في الدول الاشتراكية، ضمن بعثات دراسية، من طريق دوائر منظمة التحرير الفلسطينية. وبهذا الانجاز لم تعد مشكلة المرأة الفلسطينية هي تحصيل العلم، بل ارتقى طموحها الى تطوير مستوى وعيها الثقافي، والنضوج الاجتماعي، واختيار حقول العلم المختلفة، تلك المجالات التي كانت مقتصرة على الذكور، كالطب والصيدلة والهندسة وعلوم الكمبيوتر والعلوم المخبرية، وغيرها من حقول العلم الواسعة.

ولا شك في ان تقدم الوعي الثقافي لدى المرأة ساهم في قدرتها على تحسّس المشكلات الاجتماعية لديها، وساهم مساهمة ذاتية في تغيير أوضاعها داخل الأسرة، واثبات كينونتها، وحرية رأيها، واختيارها لمستقبلها العملي، والحياتي.

العمل: كما حدث في مسألة التعليم وتبدل المفهوم الاجتماعي ازاءه، حدث بالقدر عينه تقريباً، تطور على صعيد عمل المرأة، بصفته حاجة اجتماعية ضرورية. وبات من الطبيعي ان يكون العمل هو المسألة المباشرة بعد الحصول على الشهادة التعليمية، سواء الجامعية أو المهنية، أو اللجوء الى التدريب المهني في المعاهد الخاصة، لهدف الحصول على عمل. وباتت المرأة تشكّل عنصراً هاماً في الأسرة، لجهة تحسين الدخل وزيادته. وهذا التطور، لجهة ادماج المرأة كعنصر منتج، غيّر في المفهوم التقليدي لوضعها. ولم يعد اختيار العمل، أو اقتصاره على حقول محددة، مشكلة كما في السابق، بل عملت المرأة في الأعمال الممكنة كافة، سواء الأعمال التخصصية العلمية، أو المهنية اليدوية، أو كعاملة في المصانع والصناعات الزراعية. وبعد ان اصبح العمل بالنسبة الى المرأة أمراً مسلّماً به، تحوّل تطلعها الى معالجة المشكلات الناجمة عن كونها امرأة عاملة، كحضانة الأطفال وأعمال البيت بما هي أعباء مرهقة اضافة الى عملها خارج البيت، الأمر الذي دفع المجتمع الى الاستجابة لتحسين شروط عمل المرأة، حيث نرى ان غالبية المؤسسات، سواء في حقل التعليم أو المصانع أو المستشفيات ومجالات العمل الأخرى، تلجأ الى انشاء دور حضانة، من أجل رعاية أبناء وبنات المستخدمات فيها، كما حدث في سوريا والعراق، وبنسبة أقل في دول الخليج والأردن. كما استفادت المرأة من انضوائها في العمل النقابي، وبدأت بطرح مطالبها لتحسين وضعها كامرأة عاملة، لجهة تأمين الأجر المساوي لحجم العمل، واقتطاع اجازة الأمومة والولادة بأجر مدفوع، وخدمات التأمين الصحي، والضمان الاجتماعي، وهي خدمات ساهمت في دخول المرأة ميدان العمل بشكل واسع.

تطور مكانة المرأة

ان وضع المرأة الفلسطينية المعاصرة، الذي نشير اليه، ينطلق من نقطة أعلى. لم يعد الحديث عن مفاهيم التخلّف الاجتماعي والقهر بالمعنى الفج هو ما يميّز وضع المرأة الاجتماعي، وان كانت لا تزال تعاني من رواسب المفاهيم التقليدية. ولا نستطيع القول، أيضاً، ان هذه المشكلة قد حلّت، وباتت مكانة المرأة الفلسطينية داخل الاسرة في المستوى الذي نطمح اليه. ولكن حجم المشكلات

الاجتماعية التي تعاني منها اختلفت أوزانها عن السابق. فهي لم تعد تلك المرأة الجاهلة، حبيسة المنزل، كما في الماضي؛ بل متعلّمة وعاملة ومنتجة. وهذا، بالضرورة، أحدث تغييراً حقيقياً في مكانتها داخل الأسرة، فأصبحت المرأة تشارك في تقرير شؤون الاسرة، وتقرّر ما يتعلق بها بنفسها.

وساهم انفتاحها على علاقات جديدة خارج البيت، من خلال الدراسة او العمل، في تطوير قدرتها على اختيار شريك حياتها، دون اجبارها قسراً على زوج لا ترغب به؛ وأصبح لها استقلالها المادي، والمالي؛ وتخلّصت من ثقل العلاقات العشائرية ومفهوم الحمولة وزواج الاقارب القسري. وبدأت تتشكل، في المجتمع الفلسطيني، الأسرة الصغيرة. وفي ظل تراجع المفاهيم التقليدية، اصبح المجتمع الفلسطيني منفتحاً على مسألة الاختيار الحر للحياة الزوجية من قبل البنات والأبناء، أو، على الأقل، الاستجابة لضرورة الموافقة الصريحة من الفتاة على الزوج الذي يختاره الأهل لها.

وفي اطار التطور السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية وتنظيماتها السياسية، وخصوصاً بعد حرب العام ١٩٦٧، وخروج العمل الثوري الفلسطيني الى دائرة العلنية، استقطبت المرأة الى دائرة العمل النضالي، سواء على صعيد الأرض المحتلة، أو خارجها، والتحقت نسبة من النساء بالمنظمات السياسية، وأبدين قدرة عالية في مزاولة النشاط السياسي والعمل الاسنادي، خصوصاً في الأردن ابّان الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧١، وفي اثناء الاشتباكات المسلّحة بين الثورة الفلسطينية والجيش الاردني (١٩٧٠ ـ ١٩٧١)، حيث لم تقتصر مشاركة المرأة، هنا، على النخبة النسائية المنضوية في التنظيمات، بل شاركت جموع النساء في المخيمات، أمهات وزوجات وفتيات، في عمليات الدفاع المدني والاسناد والقتال المسلّح.

وهذه المشاركة ساهمت في انتقال نوعي في وضع المرأة، على صعيد اشتراكها في العمل العام، وذلك بكسر الحواجز والتحاقها بالثورة، حيث شهدت التنظيمات اقبالاً واسعاً من النساء. وفي لبنان، كسرت المرأة الفلسطينية الحواجز بشكل فعلي وعام، حيث التحقت جموع النساء، في المخيمات الفلسطينية، بالعمل المسلّح وبالنشاط السياسي، ولعبت دوراً هاماً في العمل في مكاتب الثورة ودوائرها. وتعتبر مشاركة المرأة الفلسطينية في الحرب الأهلية (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦)، وضد الاجتياح الاسرائيلي للجنوب اللبناني، العام ١٩٧٨، وفي حصار بيروت العام ١٩٨٢، وحرب طرابلس والبقاع، العام ١٩٨٣، واستمرار دورها بعد ذلك في مخيمات بيروت والجنوب حتى الآن، من المؤشرات البارزة والمميّزة لتطور وضع المرأة الفلسطينية. واتسمت هذه المشاركة بالفاعلية والتنوع. فالمرأة كانت مقاتلة، ومسعفة، ومشاركة في الدفاع المدني، وفي عمليات الاغاثة ونقل التموين، وفي العمل السياسي، والمكتبي، والاداري، وغير ذلك من اشكال النضال كافة. ولم تقتصر المشاركة على الشابات من النساء، بل ساهمت المرأة عموماً بشكل فعّال، بغض النظر عن مسألة السن، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الجيش المنضوي تحت لواء الثورة، وارتبط وجودها، في العمل النضالي، بالدفاع عن بقائها وبقاء اسرتها.

وفي اطار مشاركة المرأة، الواسعة والمفتوحة، في العمل السياسي في لبنان، اخذت المنظمات السياسية تدرك اهمية تنظيم المرأة وتأطيرها، فأنشئت المكاتب النسوية التابعة للفصائل، واخذت المرأة تحتل مكانة اوسع، بالتدريج، في الأوضاع التنظيمية، ووصلت نخبة من النساء الى الهيئات القيادية في تلك الفصائل.

وقد تميّز اهتمام القوى السياسية بالمرأة بالجانب السياسي بالدرجة الأولى؛ أمّا على

الجانب الاجتماعي العام، فقد استفادت النساء العاملات في اطار مؤسسات الثورة فقط. أمّا عموم النساء المشاركات في التنظيم وغير المحترفات، فكان حظهن أقل على صعيد الاهتمام بأوضاعهن. ولعل تبرير ذلك هو تسارع الاحداث والتطورات السياسية وعدم استقرار الأوضاع الأمنية التي كانت تستنزف الجهد وتعيق تطوير الجانب الاجتماعي.

ومن مظاهر اهتمام المنظمات السياسية بالمرأة اعدادها وتأهيلها عبر دورات تثقيف الكادر، والبعثات التعليمية، والتدريب الفني والمهني، وهو ما كانت تستفيد منه الفتيات الملتزمات في اطار هذه المنظمات، بالدرجة الأولى.

لقد أدّى هذا الوضع الى تعديل جوهري في وضع المرأة الفلسطينية في لبنان، وتثوير واقعها بشكل جدّي. فمشاركتها في العمل السياسي، عكس مستوى النضج والتطور في وعيها؛ واستجابة المجتمع الفلسطيني لهذه المشاركة كشف عن حجم تراجع الموقف الاجتماعي المتخلّف ازاء المرأة الذي كان سائداً في الماضي.

أمّا في سوريا، فقد تأثّرت المرأة الفلسطينية بالأوضاع العلنية للثورة، وهزّتها الأحداث التي وقعت على الساحة الفلسطينية في المحيط القريب منها. الاّ ان حجم المشاركة في العمل السياسي كان أقل، بشكل ملحوظ، من مشاركة المرأة في الاردن ولبنان. فهي لم تواجه ذات التحديات المباشرة التي واجهتها المرأة في تلك المواقع. لذا، اقتصرت المشاركة على نسبة من النساء المنضويات في اطار المنظمات السياسية، وفي المنظمات الجماهيرية التابعة لها.

أما مشاركة المرأة، في بقية البلدان، في اطار العمل السياسي، فاننا نرى تفاوتاً واضحاً بين مساهمة المرأة في البلدان الثلاثة آنفة الذكر، وبقية مناطق التجمّع الفلسطيني، حيث تأتي المرأة الفلسطينية، في العراق، في المرتبة الأولى، على صعيد المشاركة في العمل السياسي، والاجتماعي؛ تليها بقية التجمعات في ليبيا والجزائر وبلدان الخليج. ويتميز نشاط المرأة، في هذه التجمعات، بالمشاركة في اتحاد المرأة الفلسطينية، كشكل رئيس لمظاهر النشاط النسائي، ثمّ بدرجة أقل، الالتزام السياسي بالمنظمات الفلسطينية. ويحدّد من هذه المشاركة عدم الوجود العلني لفصائل الثورة في العديد من البلدان العربية.

ويقتصر دور المرأة، في هذه التجمعات، على العمل الاعلامي المحدود، والعمل ذي الطبيعة الاجتماعية والاسنادية، كجمع التبرعات وحفلات احياء التراث.

وفي هذا المجال، ينبغي التطرق الى الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ودوره، بصفته الهيئة الاجتماعية والسياسية للمرأة، والمعبّر عنها، والممثل لها. فعلى مدى السنوات الخمس والعشرين، استطاع الاتحاد ان يؤسس ثلاثة عشر فرعاً في البلدان العربية، وعدداً من الروابط في البلدان الاوروبية، واستطاع ان يضم نحو ٥٠ ألف منتسبة الى صفوفه. وقد قام الاتحاد بدور هام على صعيد تعزيز مكانة المرأة الفلسطينية على المستوى العربي، والدولي، في سياق المشاركة في المؤتمرات النسائية، وعلى صعيد شرح قضية المرأة الفلسطينية وقضية شعبنا؛ كذلك استطاع ان يوفّر العديد من المساعدات المادية للمرأة، وتوفير بعثات دراسية في البلدان الاشتراكية.

وكان للاتحاد والمنتسبات اليه شرف المشاركة في الدفاع عن الثورة الفلسطينية في الاردن، ولبنان، في الحروب كافة التي خاضتها الثورة. وعلى الصعيد الاجتماعي، ساهم الاتحاد في تأهيل عدد

من النساء في اطار دورات التثقيف واعداد الحلقات الدراسية؛ كما انشأ العديد من دور الحضانة ورياض الاطفال. كذلك تصدى الاتحاد للمحاولة الانشقاقية التي حدثت على الساحة الفلسطينية في العام ١٩٨٣، واستطاع الصمود في مواجهة محاولات شقّه، واستمر الممثل الوحيد للحركة النسائية الفلسطينية.

واذا كان اتحاد المرأة، كهيئة جماهيرية نسائية، تمكّن من العمل في وسط جماهير النساء في تجمّعات الشعب الفلسطيني كافة، وان تلعب الفروع التابعة له دوراً هاماً على الصعيدين، السياسي والاجتماعي، في تطوير مكانة المرأة، فقد نسّق مع بقية المنظمات الشعبية الأخرى كي يضمن للمرأة حقوقها ويحقق لها امتيازات خاصة بها.

ونجح الاتحاد في عقد أواصر العلاقة الوطيدة مع الحركة النسائية داخل الأرض المحتلة بالتنسيق مع الهيئات النسائية العاملة هناك؛ اذ لم يتمكن الاتحاد من العمل بالشكل العلني والشرعي بسبب من شروط القمع الاسرائيلي. وقد برز جهد الاتحاد، في السنوات الثلاث الأخيرة، في مجال دعم الانتفاضة في الارض المحتلة، من خلال الدعم المادي، والاعلامي، للمؤسسات النسائية في الداخل.

واقع المرأة في الضفة والقطاع

منذ وقوع الضفة الفلسطينية وقطاع غزة تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي، في العام ١٩٦٧، وسلطات العدو تعمد الى تدمير البنية الاجتماعية، والاقتصادية، للمجتمع الفلسطيني، عبر سياسة ممنهجة لاقتلاع شعبنا من أرضه، وطمس هويته الوطنية من خلال التهجير ومصادرة الاراضي وتهويدها، وبناء المستوطنات الاسرائيلية، وضرب المؤسسات الوطنية، ونسف وحدة الشعب، وقمع حركته النضالية.

وقد واجه شعبنا هذه السياسة ببطولة وتحدٍّ بالغين، كانت تتصاعد حدّتهما على مدى سنوات الاحتلال الطويلة، كلما اشتدت اشكال القمع الاسرائيلي. وقد طرحت التحديات المباشرة على الشعب، بكافة فئاته وقطاعاته، لتوحيد جهوده في مواجهة الاحتلال واحباط مؤامراته، ضرورة تصعيد اشكال النضال الجماهيري وتوحيد أطره المنظمة وتطويرها.

وفي اطار حركة الشعب الواحدة، برز دور الحركة النسائية الفلسطينية كجزء لا يتجزأ من النضال الوطني، مما عزّز وضع المرأة الفلسطينية في المجتمع، وارتقى بمكانتها الاجتماعية بشكل ملحوظ. وقد تميز هذا الوضع بالتطور النوعي خلال المرحلة الراهنة في اطار النضال الوطني الشامل في الأرض المحتلة، على الصعد كافة.

تعليم المرأة: كما هو شأن المرأة في تجمّعات شعبنا، نالت المرأة في الارض المحتلة حظها من التعلّم، على الرغم من شروط الاحتلال التعسّفية ضد المؤسسات التعليمية، وتعطيل الدراسة، والتدخل في المنهاج الدراسي. وقد سجّلت الاحصاءات التعليمية تقدّماً ملحوظاً في نسبة تعليم المرأة. فقد كانت نسبة الأميّة في صفوف النساء، من سن ١٤ سنة فما فوق في الضفة، ٦٥,١ بالمئة، العام ١٩٧٠، انخفضت الى اقل من ٣٧,٩ بالمئة، العام ١٩٨٤؛ وفي قطاع غزة، انخفضت نسبة الأمية من ٦٥,٣ بالمئة الى ٣٥,١ بالمئة، في الفترة عينها، وللفئة العمرية نفسها[١٣]. واستمر انخفاض نسبة الامية لدى الفتيات في السنوات اللاحقة.

كما ارتفعت نسبة اللواتي انهين تسع سنوات دراسية من تسعة بالمئة، العام ١٩٧٠، الى نحو ٢٦ بالمئة، العام ١٩٨٣، في الضفة؛ ومن ١٩ بالمئة الى ٣٧ بالمئة، خلال الفترة عينها، في قطاع غزة. كذلك ارتفعت نسبة الاناث في الجامعات والمعاهد في الضفة من ٤٠ بالمئة، من مجموع الطلاب، في العام الدراسي ١٩٧٧ / ١٩٧٨، الى ٤٣,٥ بالمئة في العام ١٩٨٤(١٤). هذا في الوقت الذي ازداد عدد الخرّيجات الجامعيات على مستوى التخصصات العلمية كافة، من حملة الماجستير والبكالوريوس والدبلوم. ان تقدم تعليم المرأة ساهم، مساهمة ايجابية، في بلورة وعيها وثقافتها وتحسين شروط عملها، ممّا عزز ثقة المجتمع بها، ورافقه تعديلات هامة على صعيد تحسين مكانتها داخل الاسرة.

عمل المرأة: نتيجة لسياسة الاحتلال القسرية المفروضة على الشعب، ومحاصرة الانتاج الوطني بهدف ضرب البنية الاقتصادية، حوصرت الصناعة الوطنية، والزراعة، وتمّت السيطرة على مصادر المياه، واستقطاب اليد العاملة في مؤسسات الاقتصاد الاسرائيلية، والتوسّع في فرض الضرائب الباهظة على الدخل والانتاج، في الوقت الذي ارتفعت الاسعار وتكاليف المعيشة، الأمر الذي أدّى الى تدهور الوضع المعيشي؛ وقد رافقت ذلك عملية هجرة واسعة في صفوف الرجال، ممّا دفع بالمرأة الى حقل العمل بشكل واسع، في اطار تحمّلها لمسؤولياتها في حماية الاسرة.

لقد عملت المرأة في مختلف المجالات، متجاوزة المهن التقليدية ذات الطبيعة المنزلية. فاضافة الى الحياكة والتطريز والتريكو والتمريض والزراعة المنزلية، عملت المرأة في الصناعات التحويلية، والعمل الزراعي المأجور، وفي المصانع والورش والصناعات الحرفية، كالخزف والقش والفخار؛ كما دخلت ميادين العمل الاداري، والمكتبي، والطب، والمحاماة، والصيدلة، والهندسة، والصحافة.

وشكّلت مشاركة المرأة في العمل قفزة هائلة في سنوات قليلة. ففي العام ١٩٦٧، كان عدد الاناث العاملات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، في مختلف الميادين، ١٣٨٠٠ انثى، ارتفع الى ٣٠٣٠٠ انثى في العام ١٩٧٨، بزيادة بلغت أكثر من ١١٩ بالمئة، دون احتساب العاملات في الزراعة المحلية، حيث تشكّل الاناث نسبة ٧٠ بالمئة من مجموع العاملين، نظراً الى توجّه الرجال الى العمل في المدن، والهجرة الى الخارج. كما تبلغ نسبة العاملات من مخيمات اللاجئين، منذ العام ١٩٤٨، في الضفة والقطاع أعلى نسبة، بحيث تصل ١٦ بالمئة من مجموع الاناث في سن العمل، وذلك بسبب سوء الأحوال المعيشية؛ وتليها نسبة العاملات من القرى التي تصل الى ١٢ بالمئة؛ أمّا في المدن، فتصل النسبة الى ٩,٨ بالمئة من مجموع الاناث في سن العمل(١٥).

وأهم ما يميّز عمل المرأة في الارض المحتلة، انه جاء في اطار حاجة المجتمع الى دورها كمنتجة، وذلك للحد من تفشّي الأزمة المعيشية التي عانت منها الأسرة الفلسطينية في ظل سياسة الاحتلال؛ وبالتالي لم يأت خروجها الى العمل في سياق التطور الطبيعي لدور المرأة ومكانتها الاجتماعية، كما يحدث، عادة، في المجتمعات المستقرة التي يتمّ التطور فيها في سياق تطور البنية الاقتصادية وانخفاض مستوى الولادات ونشر التعليم والثقافة وتوفير الشروط التي تحقق الأعباء المنزلية، وفي سياق المتغيرات الاجتماعية التقدمية ازاء الموقف من المرأة. أمّا ما حدث بالنسبة الى المرأة في الأرض المحتلة، فهو نتاج التأثر بجملة عوامل، ارتبط معظمها بالاحتلال الاسرائيلي. فالبنية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني تعرّضت للتدمير والمحاصرة، ولم تشهد تطوراً موضوعياً يضمن مشاركة المرأة. كما ان مستوى الولادات لم يشهد انخفاضاً كبيراً، في الوقت الذي تخرج المرأة الى العمل دون توفير الشروط التي تخفف من مهامها المنزلية، بل يعتبر عمل المرأة مهمة اضافية؛ كما ان انتشار

مستوى التعليم والثقافة ارتبط تطوره، بالدرجة الاولى، بتحسين عمل المرأة.

على ان ثمة عوامل عدّة حكمت خروج المرأة الى العمل، واندفاعها الذي ادى الى تضاعف عدد العـامـلات في التخصصـات المختلفة، وفي حقبة زمنية تعتبر قصيرة، وهي السنوات العشر الأولى للاحتلال. من هذه العوامل القهر السياسي والقمع، واعتقال وتهجير الشبان، فاضطرت المرأة الى تحمل مسـؤولية مباشرة عن الأسرة. كما ان هجرة الرجال من الريف الى المدينة، والذهاب الى العمل في مؤسسات الاقتصاد الاسرائيلي، اضافا عبئاً جديداً على المرأة، هو الانخراط في العمل الزراعي، وفي المصانع الصغيرة، ومؤسسات الاقتصاد المحلية.

وعلى الرغم من هذا التحوّل الى العمل، لا تزال نسبة كبيرة من الاناث القادرات على الدخول في سوق العمل، سواء المتعلمات أو غير المتعلمات، عاطلة عن العمل، بسبب عدم توفر السوق القادرة على الاستيعاب.

المرأة والنضال السياسي: ربما يأتي الحديث عن المرأة والنضال السياسي، في الأرض المحتلة، من منطلق انه يحتل الاولوية على صعيد وضع المرأة هناك، وذلك بسبب القهر السياسي الذي يعاني منه شعبنا الفلسطيني منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي، وانعكاس هذا القهر على المرأة. فمن الطبيعي، ان المرأة، التي وجدت نفسها في مواجهة التحديات الجديدة المفروضة عليها، على الصعيد السياسي والاجتمـاعي والاقتصـادي، ان تحاول التصدي والوقوف في وجه عملية القهر الواقع عليها، وعلى شعبها. وعلى هذا الصعيد، شاركت المرأة في النضال الوطني والمواجهة المباشرة ضد قوات الاحتلال، وذلك في عمل متواصل دؤوب، بدءاً من اشكال العمل السلبي، والجماهيري، الى الصدام المباشر والمسلّح.

واذا كنّا لمسنا، في بداية سنوات الاحتلال، محدودية مشاركة المرأة في العمل المنظّم ذي الطابع العسكري، والسياسي، الاّ ان الأمر، اليوم، يأخذ منحى آخر تماماً في المشاركة واتساعها.

فحتى العـام ١٩٨٥، دخل نحو ألف امرأة وفتاة السجون الاسرائيلية وأصدرت بحقهن احكام بالسجن تتراوح بين السنة والسجن المؤبد. وخلال السنوات الخمس الأخيرة، اضيف الى هذا العـدد مئـات من النسـاء والفتيات، وعلى وجه الخصوص في العامين الأخيرين، في اطار مشاركتهن في الانتفاضة الشعبية. ويوجد نحو مئتي امرأة وفتاة نفّذن، أو شاركن في، عمليات عسكرية مسلحة ضد القوات الاسرائيلية؛ كما استشهدت نحو ٥١ امرأة، برصاص الاحتلال، في التظاهرات الشعبية والصدام المباشر حتى العام ١٩٨٥، ونحو ١٢٠ امرأة وفتاة في العامين الأخيرين.

واذا كانت هذه الأرقام تشير الى حجم المشاركة النسائية في سياق العمل الصدامي المباشر، فان أعداد النساء المنضويات في اطار العمل المنظّم في صفوف فصائل الثورة الفلسطينية من الصعب حصره والكشف عنه، والذي شهد تنامياً ملحوظاً خلال الأعوام القليلة الماضية. وعلى مستوى أعمال المقـاومة الشعبية، فان مشاركة المرأة في التظاهرات الشعبية اصبحت ظاهرة بارزة ومسألة تروى حولهـا البـطولات المأثورة. وقد اتسمت مشاركة المرأة في الاحتجاجات الجماهيرية الواسعة، حيث انخرطت المرأة فيها على مستوى المدينة والريف والمخيم، وذلك في اطار الانعطافات السياسية التي مرّت بشعبنا، بدءاً من مواجهات ١٩٦٨ / ١٩٦٩ في قطاع غزة، الى الهبّة الجماهيرية في الأعوام ١٩٧٤ و١٩٧٥ و١٩٧٦، الى تأييـد منـظمـة التحرير الفلسطينية في دفاعها عن نفسها في لبنان،

الى التنديد بالغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان في العام ١٩٧٨، واجتياح لبنان العام ١٩٨٢، ثم تأييد م.ت.ف. ضد المحاولات الانشقاقية في الاعوام ١٩٨٣ و١٩٨٤ و ١٩٨٥، وتأييد الوحدة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٨٧. وما زالت المرأة، في الارض المحتلة، تلعب دوراً سياسياً بارزاً وقيادياً على صعيد النضال الشعبي في الوطن المحتل؛ ويعتبر دورها أحد عوامل استمرار الانتفاضة الشعبية وتصعيدها المستمر. كذلك قامت المرأة بتنظيم الاعتصامات النسائية، وتقديم مذكرات الاحتجاج والبيانات السياسية.

ان أهمّ ما يميّز عمل المرأة، حالياً، في النضال السياسي، في الأرض المحتلة انه لم يعد محكوماً بالعفوية والتلقائية، بل اتخذ أشكاله المنظمة، وفق برامج عمل موجّهة. ولا شك في ان الأطر النسائية المنظمة هي التي تلعب دوراً هاماً في هذا المجال، حيث يعكس تطور هذا الأمر مستوى نضج ووعي الحركة النسائية، التي أدركت أهمية التنظيم بما هو الشكل الأرقى في توظيف الجهود لخدمة الهدف. وأشكال العمل المنظم التي تمارسها المرأة في الأرض المحتلة عديدة ومتنوعة، منها في اطار العمل السياسي، ومنها في اطار العمل الاجتماعي، والاقتصادي، الداعم للعمل السياسي، حيث تشارك النساء في اللجان الشعبية في الأحياء، ولجان الحراسة، ولجان توزيع البيانات، والاغاثة، والتموين، والتخزين، ولجان قطف المواسم الزراعية، والتمريض، والاسعاف، والتحريض السياسي؛ كما تشارك في أعلى مستوى للهيئات القيادية، بدءاً من اللجنة القيادية الأولى في الانتفاضة، الى لجان المناطق، ثمّ الأحياء. وقد ساهم هذا العمل المنظّم في توسيع قاعدة المشاركة النسائية بشكل ملحوظ في الاختصاصات العديدة التي أوكلت الى المرأة.

العمل الاجتماعي: ليس العمل الاجتماعي بالجديد على المرأة الفلسطينية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، حيث كان هذا النوع من العمل جوهر نشاط الجمعيات والهيئات النسائية قبل العام ١٩٦٧؛ ثم اتّسع، وتعددت أشكاله، بعد الاحتلال الاسرائيلي.

وقد فرضت سياسة الاحتلال الاسرائيلي توجّهاً جديداً في برامج هذه الجمعيات وأساليب عملها، حيث تمّ توظيف دورها في مجالات مرتبطة بنضال الحركة الشعبية، وقد أشرنا الى العدد الكبير لهذه الجمعيات والاتحادات النسائية المتواجدة في الضفة الفلسطينية، التي تقوم بتوجيه عنايتها نحو المرأة على صعيد التدريب والتأهيل ومحو الأمية، ورياض الأطفال، وتقديم الخدمات والمساعدات الى اسر الشهداء والمعتقلين، والمهجرين. وقد خضع تطور نشاط هذه الجمعيات لمستوى النهوض الحاصل في الحركة الشعبية. ومن أبرز هذه الجمعيات: الاتحاد النسائي العام المتواجد في أكثر من مدينة، وجمعية انعاش الأسرة في البيرة، التي تصاعد دورها على مدى السنوات الثلاث الأخيرة، في اطار توظيف جهودها لخدمة الانتفاضة.

وقد تميّزت هذه الجمعيات بالنشاط في المدن، بالدرجة الأولى، وعدم قدرتها على تنظيم الحركة النسائية بمجموعها، وظلت قاصرة بدورها الاجتماعي دون ان تتمكّن من تحقيق مكتسبات جديدة لعموم النساء.

ونتيجة لتغلغل الحركة السياسية الوطنية في أوساط الشعب، بفصائلها وقواها المتعددة، وبتطور الوعي النضالي، وادراك أهمية دور المرأة في المجتمع الفلسطيني، ساهمت الفصائل هذه في التوسع في تنظيم الحركة النسائية، وذلك بتشجيع تشكيل اللجان النسائية العاملة في الأرض المحتلة. وهي أربع منظمات رئيسة: اتحاد لجان المرأة العاملة، واتحاد لجان العمل النسائي، واتحاد لجان

المرأة الفلسطينية، واتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي.

وقد تأسّست هذه الاتحادات في العامين ١٩٨٠ و١٩٨١؛ وعنيت برامجها بالاهتمام بالمرأة العاملة ومشكلاتها، وبربّة البيت، وبالمرأة الفلاحة. وقد ساهمت هذه الأطر في توسيع مشاركة المرأة في العمل النقابي، والعمل السياسي، وزيادة فاعليتها في العمل الاجتماعي. ففي العام ١٩٨٤، كان مجموع المنتسبات الى هذه الأطر نحو ثلاثة آلاف امرأة وفتاة، وتضاعف، في سياق النضال في الانتفاضة الشعبية، الى اكثر من ثلاث مرات، بعد ان توسع اطار عمل هذه اللجان على اكثر من صعيد، مساهمة في البناء الذاتي في المجتمع، والاقتصاد الوطني، وذلك بانشاء التعاونيات، والعمل في الزراعة، وانشاء الورش والمعامل ومصانع تخزين الأغذية، وصناعة الملابس، وافتتاح المزيد من رياض الأطفال ودور الحضانة، لتسهيل أوضاع النساء العاملات، والمساهمة في التعليم الشعبي، ورعاية أسر المعتقلين والشهداء وزيارة السجون، وتنظيم الاعتصامات ومذكّرات الاحتجاج والبيانات السياسية، الخ. وبهذا، فان صورة العمل الاجتماعي ملتصقة، التصاقاً مباشراً، بالعمل النضالي السياسي، بحكم طبيعة الشروط المفروضة على المرأة في الأرض المحتلة. وأهمّ ما يبرز في نضال المرأة الاجتماعي، هو وعيها لمسألة تحرر المرأة الاجتماعي، ورفع راية تحسين مكانتها داخل الأسرة، بالتعبئة والتحريض والندوات واعداد الدراسات والبحوث بهذا الخصوص.

مكانة المرأة الاجتماعية: لقد حظيت المرأة في الأرض المحتلة بتطور ملموس في واقعها الاجتماعي، بفضل الجهود المبذولة من الحركة النسائية في هذا المجال، وتملّكها الوعي، الأمر الذي سمح للمرأة بأن تتقدم في مجالات العمل المختلفة، بما فيها القيادة السياسية، ممّا ينعكس، بشكل واضح، على مكانتها في الأسرة. وممّا لا شك فيه ان انفتاح آفاق النضال السياسي ساهم، مساهمة مباشرة، في تعديل المفاهيم الاجتماعية ازاء المرأة. فالمرأة، اليوم، تجدها في التظاهرة، والمعتقل، والاعتصام، ولجان الاحياء، وبين الشهداء.

وبخروج المرأة الى الميادين المختلفة، تغيّرت النظرة اليها على نحو ايجابي. ففي الاعوام الثلاثة الأخيرة، مثلاً، أرسيت مفاهيم جديدة في ما يتعلق بتحديد المهور، والغاء احتفالات الزواج، والتعامل مع الزواج باعتباره وظيفة اجتماعية. وهذا امتياز على درجة من الأهمية، لأنه اسهم في تشجيع الاختيار الحر بالنسبة الى الفتاة. كذلك أُرسيت مفاهيم ذات طابع تقدمي، وذلك بتراجع مظاهر الترف، فأصبح مستوى أداء المرأة لعملها يتمّ في اطار مهام العمل الاجتماعي، والسياسي، اليومي، ومشاركة الرجل في الواجبات الوطنية الملقاة على عاتق الفلسطينيين كافة.

خلاصة

ان أهم العلامات البارزة في واقع المرأة الفلسطينية المعاصرة هو ارتباط مستوى التطور الناشىء، في مكانتها الاجتماعية، بدورها السياسي في قضية نضال شعبنا بالدرجة الأولى. وأبرز مثال على هذا هو دور المرأة في الأرض المحتلة، وفي لبنان. وكما نالت المرأة، في هذين الموقعين، ثقة المجتمع، وجدت مباركة لدورها وتأييداً لها من الحركة السياسية الفلسطينية، انعكس مكاسب وامتيازات، استفادت منه الحركة النسائية المنظمة في التجمعات الفلسطينية الأخرى.

ان وزن مساهمة المرأة في العمل الانتاجي لا يعكس حقيقة حجم استعدادها لبذل مزيد من المساهمة، بسبب من المعيقات الموضوعية لجهة عدم توفّر سوق العمل المناسب، مما يجعل جيش

العاطلات عن العمل لا يستفيد من المزايا التي تتمتع بها المرأة العاملة عموماً. وهذا ينعكس، بشكل مباشر، على تطور استقلالية المرأة.

في اطار الواقع الموضوعي لاختلاف البيئة الاجتماعية من تجمّع فلسطيني الى آخر تكمن أهمية الدور الملقى على عاتق الحركة السياسية الفلسطينية، من جهة، وعلى دور الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، من جهة أخرى، لبذل الجهد من أجل تخفيف حدّة التباين القائم في اوضاع المرأة الفلسطينية، وذلك في اطار الجهود الوطنية لتوحيد الشعب الفلسطيني اجتماعياً، كوجه آخر للوحدة السياسية.

---

(١) روز ماري صايغ، **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع الى الثورة**، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٠، ص ٤٩.

(٢) نبيل بدران، **التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني**، الجزء الاول، بيروت: مركز الابحاث - م.ت.ف. ١٩٦٠، ص ١٢٧.

(٣) **المصدر نفسه**.

(٤) غازي الخليلي، **المرأة الفلسطينية والثورة**، بيروت: مركز الابحاث - م.ت.ف. ١٩٧٧، ص ٧٢.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٧٤.

(٦) عبد القادر ياسين، **تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية، ١٩١٨ - ١٩٤٨**، بيروت: مركز الابحاث - م.ت.ف. ١٩٨٠، ص ١٠٨.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ١١١.

(٨) صايغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٢.

(٩) الخليلي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٤.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٩٣.

(١١) راجع، بهذا الخصوص، «الجمعيات واللجان النسائية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، **ندوة ادارة شؤون المرأة والاسرة**، تونس: جامعة الدول العربية، ١٩٨٤.

(١٢) راجع **وثائق الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية**، تونس، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ١٩٨٥.

(١٣) راجع **نشرة احصائية (مناطق عربية محتلة؛ حقائق وارقام)**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٥.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص ١٥٧.

(١٥) راجع ميسون العطاونة الوحيدي، **المرأة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٦.

حكومة اليمين الاسرائيلي والقضيــة الفلســطينيــة

د. علي الجرباوي

منـذ استلامها مقاليد السلطة في اسرائيل، تقوم حكومة اسحق شامير اليمينية بجهد خاص للتعبير عن موقفها من القضية الفلسطينية بمنهجية «الازدواجية التكاملية». وتقوم هذه المنهجية، من الناحية العملية، على أساس تثبيت المرتكزات الصهيونية اليمينية تجاه القضية الفلسطينية، لتصبح القواعد الثابتة للسياسة الاسرائيلية العامة، حاضراً ومستقبلاً؛ ومن الناحية الاعلامية، تقوم هذه المنهجية على اساس عرض الموقف اليميني الاسرائيلي بـ «براغماتية ايجابية» لتزيل صفة «الجمودية» عن حكومة شامير، وتغلّفها باطار مظهري يعطي الانطباع بأنها عاقدة العزم على «دفع» المسيرة السياسية.

ولكي نستوضح، ونوضح، مخطط الحكومة الاسرائيلية الحالية، ونفهم، بشكل دقيق، سياساتها وأهـدافهـا تجاه القضية الفلسطينية، في هذه المرحلة الدقيقة، علينا ان ننطلق من تحليل منهجي للمنـطلقـات العملية والايديولوجية المحرّكة لهذه الحكومة، وتحديد سليم، ودقيق، لسلّم أولوياتها. فبدون فهم السياق الذي تعمل حكومة شامير ضمنه، يصعب علينا، فلسطينيين وعرباً على حدّ سواء، استخـلاص العبـر المفيـدة، وتحـديـد الاستـراتيجية الكفيلة بمواجهة فعّالة ومقتدرة للسياسات الاسرائيلية الحالية.

المنطلقات

تتلخّص المنطلقات العملية التي تحدّد سياسة الفعل لحكومة شامير الحالية بسلسلة من الازمات الحادّة والمترابطة التي تواجهها على مختلف الأصعدة.

فعلى الصعيد الاسرائيلي، تواجه حكومة شامير مجموعة متنامية من الازمات الخانقة. فهناك، أولاً، أزمة سياسية تتمثل بكون الحكومة تتشكّل من أقلية تمتلك ٦٢ صوتاً برلمانياً فقط، الامر الذي يجعل قبضة المعارضة عليها قوية، ويهدّدها، باستمرار، بامكانية حجب الثقة عنها، واسقاطها. واذا ما أُخذ بالاعتبار ازدياد الانفصام الحاصل في اسرائيل بين الساسة، من جهة، وجمهور العامة، من جهة أخرى، وتفاقم انعدام الثقة بين الجانبين، نجد ان الحكومة الاسرائيلية الحالية تواجه وضعاً سياسياً داخلياً أقلّ ما يمكن ان يقال عنه انه وضع صعب.

وهناك، ثانياً، أزمة اقتصادية حادّة تواجه الحكومة الاسرائيلية الحالية. فالوضع الاقتصادي في اسرائيـل مهـزوز، ومرهون بالمساعدات الخارجية؛ وبيروقراطية الدولة مترهّلة، لا تتسم بالفعالية،

او النجاعة، وتعمل على تآكل الميزانية العامة بالرواتب المربوطة بسلّم غلاء المعيشة. والمواجهة بين الهستدروت والحكومة حامية، وتأخذ ابعاداً اضرابية متوالية ومتفاقمة. وجدول غلاء المعيشة في ارتفاع مطرد، ومستويات البطالة في ازدياد مستمر. وفوق هذا كله، يقف في مقدم الجانب الاقتصادي في الحكومة اسحق موداعي، المعروف بتأييده الفعلي لمصالح الاغنياء في اسرائيل، وافتقاره لخطة اقتصادية شاملة لاصلاح الوضع الاقتصادي البائس.

ويجب ألّا يغيب عن التحليل هذا أثر هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي في الوضع الاقتصادي في اسرائيل. فالى جانب الموقف الفلسطيني ـ العربي الرافض للهجرة، لاسباب حقيقية ومصيرية تهدد المستقبل الفلسطيني والمصير العربي، يجب ألّا يغيب عن تحليلنا الموضوعي، أيضاً، فهم ان هذه الهجرة تشكل البوتقة المفجّرة للأزمة الاقتصادية الاسرائيلية، بجوانبها المختلفة. فمن مشاكل اسكان، الى نقص في الوظائف، الى ارتفاع بمستوى البطالة، وشحّ بمستوى برامج الضمانات المعيشية (سيكون الأثر السلبي للهجرة على عرب فلسطين ١٩٤٨ تحديداً، وفلسطينيي ١٩٦٧ لاحقاً، اكبر من أي تصور). وعليه، فان الحكومة الاسرائيلية، على الرغم من ترحيبها الايديولوجي بهذه الهجرة، تواجه، بسببها أيضاً، تحدّيات وأزمات كبيرة، يجب ألّا يهمل أثرها في حساباتنا، لمجرد معارضتنا المبدئية لقضية الهجرة من اساسها.

بطبيعة الحال، تقود الأزمة الاقتصادية الى أزمة ثالثة لا تقل خطورة عن سابقتيها، وهي الازمة الاجتماعية. فالمجتمع الاسرائيلي، حالياً، ولاسباب سياسية واقتصادية مندمجة معاً، يمرّ بمرحلة استقطاب اجتماعي قد تكون الاكثر حدّة منذ قيام اسرائيل. فالاسرائيليون اليهود يتبلورون حالياً، وباسناد من آثار الهجرة من الاتحاد السوفياتي جزئياً، في قطبين متنافرين. وقد بدأت آثار هذا الاستقطاب المتفجر تظهر للعيان بما يسمّى بـ «ثورة المساكن» في اسرائيل، حيث بدأت مجموعات متزايدة من الفقراء والازواج الشابة باقامة «تجمّعات خيامية»، كمدخل للمزاحمة المجتمعية على توفير ظروف حياتية أفضل. وبالطبع، يجب ألّا يغيب عن التحليل، هنا، أثر الدعوة المتنامية داخل تجمّع فلسطينيي ١٩٤٨، والتي تطالب بـ «الحكم الذاتي» للعرب في اسرائيل.

وبالمحصلة، يمكن ان يقال ان الحكومة اليمينية في اسرائيل تواجه وضعاً داخلياً متوتراً من مختلف الجوانب. هذا التوتر يستدعي منها، للحفاظ على بقائها في السلطة، صرف الكثير من الجهد والوقت والموارد على الاهتمام بمعالجة الشؤون الداخلية. ويجب التنويه، هنا، الى ان البحث عن قضية مجمّعة للاسرائيليين، قد تتبلور من خلال افتعال الحكومة الاسرائيلية لأزمة خارجية، تمثّل احد المخارج الاكثر احتمالية امام الحكومة الشاميرية.

على الصعيد الفلسطيني ـ العربي، تواجه الحكومة الاسرائيلية ثلاث قضايا تؤثر في مجرى حساباتها وتحديد سياساتها. فأولاً، هناك الانتفاضة المستمرة داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تحوّلت مع مرور الوقت، الى حرب استنزاف لن تتمكّن اسرائيل، وفقاً لجميع التحليلات الاسرائيلية، من الفوز فيها بالوسائل محض العسكرية. وعلاوة على ان الانتفاضة تستنزف اسرائيل داخلياً، من النواحي الاخلاقية والنفسية والاقتصادية، فان لها آثارها المدوّية على الصعيد الدولي. فالانتفاضة اظهرت للعالم أجمع فظاعة الاحتلال الاسرائيلي، وأبرزت له الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، والتصميم الفلسطيني على احقاق هذه الحقوق، وبيّنت للعالم تعنّت، وصلف، اسرائيل. واصبحت اسرائيل، بالانتفاضة، تواجه، بالاضافة الى معضلتها الداخلية، واقعاً دولياً جديداً

يتّسم بتنامي الازدراء من استمرار الاحتلال وازدياد الممارسات القمعية الاسرائيلية لشعب يطالب بتحقيق التحرر والحرية والاستقلال في وطنه.

وثانياً، هناك، على الساحة العربية، التطوّرات في القدرة العسكرية العربية التي أعلنت عن نفسها جهاراً بالتصريحات العراقية، والى درجة أقل السورية، بامتلاك قدرات هجومية تستطيع احداث الدمار في اسرائيل. والحكومة الاسرائيلية تأخذ مثل هذه التطوّرات بكثير من الاهمية والجدّية؛ اذ ان الاستراتيجية الاسرائيلية ظلت، حتى الآن، قائمة على امتلاك التفوّق العسكري النوعي على كل الدول العربية مجتمعة. والتصريحات الاخيرة في مجال القدرة العسكرية العربية تزعج الحكومة الاسرائيلية، لأنها تخلخل، الى درجة معيّنة، المعادلة الاستراتيجية القائمة حتى الآن، ولكونها تؤكد لاسرائيل ان الحرب المقبلة، انْ وقعت، لن تكون، بأي حال من الاحوال، على الشكل الذي كانت تتفوّق به اسرائيل، وهو شكل المعركة الخاطفة القصيرة. فاستخلاص العبر من التصريحات العربية يؤكد ان الحرب المقبلة ستكون حرباً طويلة الأمد، وشاقة، ومكلفة. وقد ثبت من تجربة حرب الاستنزاف على قناة السويس، وغزو لبنان العام ١٩٨٢، ان طاقة اسرائيل على احتمال حروب طويلة الأمد محدودة.

وثالثاً، هناك على الساحة الفلسطينية ـ العربية، أيضاً، مقترحات جدّية لاحلال تسوية سياسية مقبولة مع اسرائيل. والموقف العربي، اليوم، من هذه المسألة أصبح واضحاً وثابتاً وملموساً. والمسألة التي لا بدّ وأنها تؤرق الحكومة الاسرائيلية الحالية هي أنها لم يعد بمقدورها التعويل على اقناع العالم بأن الطرف الفلسطيني ـ العربي هو المسؤول عن رفض التسوية السياسية. ان الموقف الفلسطيني ـ العربي من مسألة التسوية السياسية يحرج اسرائيل ويزيد في تراكم الضغوط الداخلية، والدولية، عليها، وخاصة من قبل حلفائها الغربيين، وهو أمر لا بدّ وان تأخذه الحكومة الاسرائيلية بالحسبان، عند تحديد سياساتها.

أمّا على الصعيد الدولي، فاسرائيل تمرّ بأقسى مرحلة من مراحل علاقاتها الخارجية، وخاصة مع حلفائها الغربيين، شريان حياتها الحيوي. فالانتفاضة الفلسطينية كان لها أثر فعّال في ايقاظ الرأي العام العالمي على المعاناة الفلسطينية والحقوق الشرعية المسلوبة من الشعب الفلسطيني؛ والانتفاضة الفلسطينية، والموقف الفلسطيني ـ العربي من التسوية السياسية، كان لهما، أيضاً، أثر كبير في كشف النوايا الاسرائيلية، وزيف الادعاءات بالسعي وراء «السلام». ووقعت اسرائيل، تجاه العالم، في معضلة كبيرة تتلخّص بمن يريد «أكل الكعكة والاحتفاظ بها، في آن». وكان للموقف الاسرائيلي المتعنّت، والمسؤول عن «الجمود» الذي حاق بمسيرة التسوية السياسية، أثره في افقاد اسرائيل لنسبة كبيرة من مصداقيتها تجاه حلفائها. وبدأت المجموعة الاوروبية باظهار تبرّمها من الموقف الاسرائيلي، وتتخذ خطوات عملية ذات طابع عقابي لاسرائيل. وبعد استنفاد الولايات المتّحدة الاميركية لكل الوسائل الاقناعية، لحمل الجانب الليكودي في حكومة الائتلاف الاسرائيلية السابقة بقبول «خطة بيكر»، كمنطلق يحقق المصلحة الاسرائيلية في التسوية المأمولة، تبعت الادارة الاميركية المجموعة الاوروبية في اظهار تبرّمها ونفاد صبرها من اليمين الاسرائيلي.

وعلى الرغم من ان السياسة الاميركية في الشرق الاوسط ما زالت تقوم على أساس ضمان أمن اسرائيل والتعاون معها كحليف استراتيجي، الّا انه يجب ألّا تغيب عن البال الاشارات السلبية المتتالية التي ترسلها الادارة الاميركية، وجانب من الطائفة اليهودية صاحبة النفوذ والتأثير في القرار السياسي الاميركي، الى حكومة اسرائيل اليمينية.

يتبلور، حالياً، على الصعيد الدولي، ببطء، ولكن، أيضاً، بثبات، موقف يلقي بالتقصير في دفع المسيرة السياسية في الشرق الاوسط على اسرائيل، ويلومها على التحجّر والجمود في موقفها من القضية الفلسطينية. واكثر من يلام، على هذا الصعيد، هو حزب الليكود، وخاصة شامير الذي يرأس الحكومة الاسرائيلية الحالية. ومن هذا المنطلق، تواجه حكومة اسرائيل الحالية عالماً لا ينظر اليها بعين الرضى، ولا يكنّ لها الكثير من الاحترام، وعليها، شاءت أم أبت، ان تحاول تحسين صورتها في الخارج. فالبعد الدولي، بمنحاه الغربي، كان، ولا يزال، الاساس المتين لقوة، واستمرارية، اسرائيل.

الأولويات

في خضم هذا المحيط الهائج حول حكومة اليمين الاسرائيلي، كان لا بدّ لها من تحديد اولوياتها ورسم سياساتها بدقة متناهية، بهدف رأب الصدوع قدر المستطاع. واختارت هذه الحكومة ان يتصدّر سلّم اولوياتها موضوع استمرار هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي واستيعابهم في اسرائيل. وجاء هذا الاختيار لسببين، لا يقل احدهما اهمية عن الآخر. الأول، تأكيد صحة المنطلقات الايديولوجية لليمين الاسرائيلي. فالهجرة اليهودية الى اسرائيل، ممثلة، حالياً، بهجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي، تستغل من قبل اليمين الاسرائيلي كسبب رئيس للتشبّث بما يسمّيه «ارض ـ اسرائيل»، وتستعمل، في الوقت عينه أيضاً، وسيلة لاحكام السيطرة الاسرائيلية على «ارض ـ اسرائيل». فالجليل والمثلث والنقب مناطق لا زالت مأهولة بما يزيد على، او يقرب من، الاغلبية العربية، والاستيطان الصهيوني في الاراضي الفلسطينية المحتلة لم يحقق الارقام المستهدفة طوال المرحلة السابقة. والآن تأتي فرصة تنسجم مع «الحلم الصهيوني» وتحقق لليمين مآربه واطماعه التوسعية الاستيعابية. أمّا السبب الثاني، فهو عملي، ويتلخّص بأن موضوع الهجرة والاستيعاب يمنح الحكومة الاسرائيلية قضية موحّدة تستطيع الاحتماء خلفها من شبكة الازمات المتعاقبة، وخاصة على الصعيد الداخلي. فكل الازمات تصبح في نظر اليمين هامشية عند رفع الشعار «المقدّس» عن «الهجرة والاستيعاب»؛ وكل المواضيع الخلافية في السياسة الاسرائيلية يمكن حسمها باستغلال هذا الشعار؛ وجميع مناحي الفشل يمكن لليمين تغطيتها تحت هذا الشعار. لقد وجدت حكومة شامير، التي كانت تفتقر، عند استلامها للسلطة، الى برامج وسياسات عملية لمعالجة الازمات الداخلية في موضوع الهجرة ضالّتها ومنقذها.

لكي يتمّ تركيز الجهد، والوقت، على تحقيق رأس الأولويات الاسرائيلية، كان على حكومة شامير ان تختار، كأولوية ثانية، المماطلة لكسب الوقت، في ما يتعلق بالمسيرة السياسية. وجاء هذا الاختيار ليخدم هدفين: الأول، توظيف المماطلة باتجاه التهرّب من تحديد الموقف النهائي للحكومة الاسرائيلية بشأن التسوية السياسية، وذلك في محاولة جادة لعدم اغضاب الاتحاد السوفياتي والحلفاء الغربيين لاسرائيل، ودرءاً لأية امكانية ربط محتمل بين موضوع «الهجرة» ومسألة «التسوية السياسية». فالهدف الاسرائيلي، هنا، هو استمرار التفريق بين الأمرين، وتحصيل الافضلية للاول على الثاني.

أمّا الهدف الثاني من المماطلة لكسب الوقت، فهو محاولة استخدام الفسحة الزمنية لتحسين صورة الحكومة الاسرائيلية على الصعيد الدولي، بشكل عام، ولرأب الصدوع مع الولايات المتحدة الاميركية، بشكل خاص. فالمماطلة في اعلان موقف ثابت من مسألة التسوية السياسية يمكن تفسيرها للخارج، وفي الخارج، بأنها علامة ايجابية على وجود نقاش مستجد داخل اوساط الحكومة الاسرائيلية وبين اقطابها (وكانوا مسؤولين عن عرقلة مسيرة التسوية في حكومة الائتلاف السابقة) حول

هذه المسألة. وبالطبع، يقصد من هذا التفسير اعطاء انطباع، في الخارج، بأن الحكومة اليمينية تختلف، من ناحية فعلية، عن الصورة المطبوعة عنها، وانها ليست «جمودية» كما يتمّ وصفها، بل تحاول العمل باتجاه اعادة الحياة الى مسار التسوية السياسية. وبمقتضى هذا التكتيك الاعلامي، تحاول الحكومة الاسرائيلية الحالية ان توصل العالم الى قناعة بمنحها ما تقرره هي من وقت تدّعي بأنه ضروري لاستكمال استعدادها لاحداث «النقلة» المرتقبة باتجاه «بعث» مسار التسوية السياسية. وعلى هذا الاساس، يصبح تبادل الرسائل، وطلب الايضاحات والاستفسارات، ووضع الملاحظات، والرد على ردود الردود، وسائل اسرائيلية ملائمة لاظهار «تحرك» مظهري، باطنه «سراب». وبهذا تكسب الحكومة الحالية بعض النقاط الدعائية والوقت المريح لتثبيت ذاتها وسياساتها، على مختلف الاصعدة.

السياسات

في هذا السياق، يجدر التأكيد ان «المحرّك» الاساس لعملية المماطلة بهدف كسب الوقت يتعدّى، بالنسبة الى الحكومة الاسرائيلية، ضمان استمرار تدفّق اليهود من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل. فمع ان هذا التدفق هام لاسرائيل ايديولوجياً، واستراتيجياً، وعملياً، الاّ ان المماطلة تستخدم من الحكومة وسيلة لتثبيت «اطواق ارتكازية» على حاضر، ومستقبل، السياسة الاسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية تحديداً، ومسار التسوية السياسية الشرق اوسطية بشكل عام. ويمكن تلخيص «الاطواق» التي تقوم حكومة اليمين الاسرائيلية، حالياً، بالعمل المركّز على تثبيتها بثلاث نقاط رئيسة:

الاولى: اعادة قولبة مسار التسوية السياسية في اطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وتهميش البعد الفلسطيني في هذا الاطار. فالانتفاضة الفلسطينية، وما رافقها من مستجدات وتطوّرات، كفكّ الاردن ارتباطه القانوني والاداري بالضفة الفلسطينية المحتلة، واعلان قيام الدولة الفلسطينية، واطلاق مبادرة السلام الفلسطينية، وفتح الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الاميركية، والتحوّل الايجابي في الرأي العام العالمي حيال القضية الفلسطينية؛ كل ذلك دفع باتجاه ابراز حقيقة ان القضية الفلسطينية تشكّل الاساس للأبعاد المختلفة للصراع الدائر في المنطقة. وبالطبع، يقود هذا التطور، في محصلته النهائية، الى ضرورة معالجة القضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة، كمدخل اساس لمعالجة مختلف جوانب الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ومعالجة القضية الفلسطينية تستوجب من اسرائيل الاعتراف بحقائق اساسية، اهمّها الاعتراف الكامل بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، والدخول، عاجلاً أم آجلاً، في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لهذا الشعب.

من المؤكد ان اليمين الاسرائيلي لا يريد الوصول الى مثل هذا الوضع من الاعتراف والمفاوضات. ولكي تقطع حكومة شامير الطريق على استمرار تطوّر المسار المؤدي الى هذه النتيجة، قامت، منذ استلامها السلطة، بالتركيز على ان الصراع قائم بين اسرائيل والدول العربية، وان المدخل الى التسوية السياسية هو اجراء مفاوضات مع هذه الدول، مجتمعة او منفردة سواء بسواء، وان التباحث بشأن القضية الفلسطينية يجب ان يمرّ عبر مثل هذه المفاوضات. ان الهدف الواضح لحكومة شامير، في هذه المرحلة، هو تطويق الاختراقات الفلسطينية التي تمّت بفعل الانتفاضة، خاصة على الصعيد الدولي، واستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من معادلة التسوية، ومن على مسرح المفاوضات، وذلك كمقدمة لاستبعاد الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، واغلاق مجال المفاوضات لاحقاقها.

من هذا المنطلق، حاولت حكومة اليمين الاسرائيلي، منذ تسلّمها السلطة، تعميم الفكرة القائلة بضرورة اجراء مفاوضات مع الدول العربية. وجاء، في هذا السياق، مسلسل الدعوات المتكررة التي أطلقها شامير، والعديد من اعضاء حكومته، للاردن وسوريا، واية دولة عربية اخرى، الى البدء بمفاوضات مباشرة تنتهي بعقد اتفاقيات ثنائية، تكون على نمط اتفاقيتي كامب ديفيد.

كما وجاء، من هذا المنطلق، تركيز الحكومة الاسرائيلية على القيام بحملة اعلامية واسعة النطاق تتعمّد التهويل والمبالغة في القدرة العسكرية العربية، واستغلال هذا كمدخل للتأكيد ان اسرائيل تواجه خطراً عربياً عاماً وعارماً، وليس فلسطينياً خاصاً فحسب، يهدّد كيانها، ويسعى الى تقويض وجودها. وكان الهدف من هذه الحملة المستعرة، والمستمرة، هو محاولة اسرائيلية لتحديد اولويات الصراع كما يناسب، ويصبّ، في المصالح الاسرائيلية. والمصالح الاسرائيلية حالياً، واسرائيل تواجه الشعب الفلسطيني الاعزل داخل الاراضي المحتلة بأقسى اجراءات القمع والاضطهاد، تتركز على تحويل انظار العالم عمّا تقترفه من اجراءات وممارسات وانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني بأكمله، ومنطقة الشرق الاوسط برمّتها، وذلك من طريق بلورة عدوّ عربي تسقط عليه ادعاءها بأنها هي التي تتعرض لخطر الابادة. ولهذا كانت الحكومة الاسرائيلية سريعة، هادفة، وفعّالة، عندما قامت بتحوير التصريحات العراقية بشأن القدرة العسكرية للعراق، وبدأت بشن حملة تشهير عالمية ضده، تستهدف، ضمن اهدافها، اقناع العالم بأن عليه معالجة «التهديدات العربية لاسرائيل» قبل الاهتمام بمعالجة «الاحتلال الاسرائيلي ومسألة الحقوق العربية والفلسطينية المستلبة».

النقطة الثانية: العمل على تثبيت المنطلقات الايديولوجية لليمين الاسرائيلي من القضية الفلسطينية، لتكون المرتكزات السياسية الاساسية لاسرائيل في اية تسوية سياسية مرتقبة في المستقبل. فبعد التحرر من مشاركة حزب «العمل» في الحكومات الائتلافية السابقة، يقوم تحالف الليكود اليميني، في الحكومة الحالية، باعادة تعريف «الخطوط الحمراء» الاسرائيلية من مسألة تسوية القضية الفلسطينية. وتتلخّص هذه «الخطوط» بثلاثة:

اولاً، التشبث بـ «أرض ـ اسرائيل غرب النهر»، والغاء فكرة الانسحاب الاسرائيلي من المعادلة المقبولة اسرائيلياً للتسوية السياسية. فالحكومة الشاميرية ترفض منطلق «الحل الاقليمي» للتسوية ومبدأ «الارض مقابل السلام». فالصراع الدائر في المنطقة، بالنسبة اليها، هو صراع على الحدود مع الدول العربية المجاورة، وليس صراعاً على حقوق الشعب الفلسطيني. لذا جاء اصرار الحكومة اليمينية على ان المفاوضات يجب ان تتمّ مع الدول العربية لتسوية القضايا الثنائية «العالقة» بين كل دولة عربية واسرائيل، خاصّة وان المفهوم الليكودي ـ اليميني في اسرائيل يستثني الاراضي الفلسطينية المحتلة من مسألة الصراع الحدودي والقضايا «العالقة» مع الدول العربية.

ثانياً، عدم الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وذلك من منطلق عدم الاعتراف، اصلاً، بالفلسطينيين كشعب. فبالنسبة الى التحالف الحكومي اليميني في اسرائيل يعتبر الفلسطينيون «تجمّعات سكانية» تشكّل اغلبية في الاردن وأقلّيات في دول أخرى، منها اسرائيل. ولذلك، فالحقوق الفلسطينية، «انْ وُجدت»، يجب احقاقها، من منطلق اليمين الاسرائيلي، في الاردن، وذلك على اعتبار انه، اصلاً، «جزء تنازلت عنه اسرائيل مسبقاً لمثل هذه الغاية». وبهذه البساطة يلغي اليمين الاسرائيلي حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة على ارض فلسطين. وفي ما يتعلق بالفلسطينيين تحت الاحتلال، فهم، بالنسبة الى الحكومة الحالية، عبارة

عن «اقلّية سكانية عربية»، مسلمة ومسيحية، ويجب التعامل معها على اساس منحها حقوق «الاقلية السكانية» فقط.

ثالثاً، عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ورفض الدخول في مفاوضات معها، او اشراكها في اي جزء من اجزاء التسوية السياسية. فالاعتراف بالمنظمة هو اعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني في فلسطين، وهو اعتراف يقوّض المرتكزات الايديولوجية الاساسية ليس لليمين الاسرائيلي فحسب، وانما للحركة الصهيونية برمّتها. لذا يتحدّد هدف الحكومة اليمينية باختزال المفاوضات حول القضية الفلسطينية بـ «محادثات داخلية» حول «حقوق اقلية سكانية». يكون اساسها التباحث بشأن تصريف شؤونها الحياتية، من طريق منحها حكماً ذاتياً ضيّقاً، لا يشتمل الارض، وانما يقتصر، فقط، على السكان.

لتثبيت «الخطوط الحمراء» مرتكزات اساسية للسياسة الاسرائيلية الحالية والمستقبلية تسير الحكومة الحالية في اتجاهين متكاملين. الاول، تكثيف القيام بخطوات عملية في الاراضي الفلسطينية المحتلة لتعزيز وصول «الامر الواقع» الى نقطة اللاعودة، وغلق الباب، نهائياً، في وجه «الحل الاقليمي» كأساس للتسوية السياسية. وفي هذا الاتجاه، تقوم الحكومة الاسرائيلية، حالياً، بعملية مكثفة لتوسيع المستوطنات وتشجيع الاستيطان في الاراضي المحتلة، ولفّ القدس بحزام من الاحياء الاستيطانية، وتوجيه اليهود من الاتحاد السوفياتي الى الاستيطان فيها، من أجل ضمان قلب المعادلة الديمغرافية للقدس الشرقية نهائياً. امّا الاتجاه الثاني، فهو الدفع باتجاه عقد «اتفاق تفاهم» جديد مع الولايات المتحدة الاميركية ليحل مكان «مبدأ كيسنجر» الذي انهار بفتح الحوار الفلسطيني ـ الاميركي، ويضمن تثبيت «الاطواق الارتكازية» لليمين الاسرائيلي على عنق السياسة الاميركية تجاه المنطقة. فالحكومة الاسرائيلية تريد ان تربط موافقتها على اجراء الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي تحت المظلة الاميركية بالتزام الحكومة الاميركية المسبق بأن الحوار لن يتضمن الدخول في مواضيع جوهرية تتعلق بالحقوق الفلسطينية الشرعية، ولن يقود الى مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولن ينتهي باقامة أي شكل من أشكال الدولة الفلسطينية في فلسطين.

النقطة الثالثة التي تحدّد مسار سياسة حكومة اليمين الاسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، في هذه الآونة، تتعلق بالتصدي للانتفاضة الفلسطينية، من طريق تطويقها، والحدّ من اثارها الداخلية، والخارجية، في اسرائيل. وتقوم السياسة الاسرائيلية، التي يقودها وزير الدفاع، موشي ارنس، في هذا المجال، على اساس اتباع نهج «تذويب» الانتفاضة. ويتحدّد العمل باتجاه «التذويب» بأربعة مبادىء اساسية:

اولاً: التخفيف، قدر الامكان، من النتائج الاعلامية للانتفاضة، وخاصة على الصعيد الدولي. والهدف الاسرائيلي، في هذا المجال، هو الحدّ من التراكمات الايجابية التي تتركها الانتفاضة على المستوى الدولي، وتقليص التحوّلات الايجابية التي تفرزها لصالح القضية الفلسطينية، على صعيد الرأي العام العالمي. ولتحقيق هذا المبدأ، توصّل ارنس، من خلال عمله السابق كوزير للخارجية الاسرائيلية، الى اقتناع بعدم امكانية القضاء على الانتفاضة بشكل كامل، من طريق القمع العسكري الشامل، دون ان يثير لاسرائيل مشاكل كبيرة على الصعيدين، الداخلي والخارجي. ولذلك، فان استراتيجيته الحالية، كوزير للدفاع، تقوم على قبول التعايش الاسرائيلي مع مستوى محدّد، ومحصور، من الانتفاضة، بحيث يمكن تقليص آثارها على الاسرائيليين، من جهة، وتطويق

نتائجها على العالم الخارجي، من جهة اخرى.

للحدّ من النتائج الاعلامية للانتفاضة يتّبع ارنس وسيلتين. فمن جهة، يحاول تقليص المواجهات الدامية بين الجيش الاسرائيلي والمواطنين الفلسطينيين الى ادنى مستوى، كي يحدّ من الاصابات في الصفوف الفلسطينية. فالاصابات القاتلة والجارحة للفلسطينيين، على ايدي الجنود الاسرائيليين، وخاصة بين الاطفال، تثير الرأي العام العالمي وتزيد في امكانات تجنيده ضد اسرائيل. ولهذا يرى أرنس ان تقليص مثل هذه الاصابات يشكل مدخلاً مناسباً الى ايقاف «النزيف الاعلامي» الذي تتعرّض له اسرائيل في الخارج، واكساب الحكومة الاسرائيلية اليمينية بعض النقاط الايجابية، على طريق «التعقّل والانضباط». ومن جهة أخرى، تقوم الحكومة الاسرائيلية بتكثيف حملتها الدعائية في الخارج على ما تسميه «الارهاب الفلسطيني»، وخاصة في ما يتصل بعمليات «تصفية العملاء». فاسرائيل تتخذ من هذه العمليات، وما يرافقها، في بعض الاحيان، من تجاوزات، مدخلاً الى تبرير اجراءاتها وتحويل الانظار الخارجية عن ممارساتها، وذريعة لاتهام الانتفاضة بالتطرّف والاكراه الداخلي والفوضى. ان هدف اسرائيل من استغلال هذا المدخل هو محاولة اظهار منظمة التحرير الفلسطينية على انها منظمة «ارهابية» تعمل على فرض وجودها داخل الاراضي المحتلة، من طريق اتباع اسلوب «التخويف»، وان ما تقوم به من ممارسات واجراءات ضروري لـ «تحرير» فلسطينيي الاراضي المحتلة من «سطوة» المنظمة.

ثانياً، اتّباع سياسة التفريق بين الفلسطينيين داخل الاراضي المحتلة. فبدلاً من الاستمرار في اتّباع سياسة وزير الدفاع السابق، اسحق رابين، التي قامت على التعاقب في توظيف «العصا» و«الجزرة» على مجمل الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، كوسيلة لمحاربة الانتفاضة، فان ارنس، ومن منطلق اعتبار ان سياسة رابين كانت عاملاً موحّداً للفلسطينيين ومصعّداً للانتفاضة، يقوم، حالياً، بانتهاج سياسة تقوم على التزامن في توظيف «العصا» و«الجزرة» على قطاعات مختلفة من الفلسطينيين في الاراضي المحتلة. فمن ناحية، يتبّع ارنس مبدأ «التفريق السكاني» للتعامل مع الفلسطينيين تحت الاحتلال، وذلك من خلال تقسيمهم الى «نشطاء» و «جمهور» الانتفاضة. ومن مدخل ان «النشطاء» يشكّلون الاقلية الفاعلة في الانتفاضة وعصبها الاساسي، بينما «الجمهور» يتشكل من الأكثرية «الصامتة» و«المدفوعة» للمشاركة في الانتفاضة، فان أرنس يبني سياسة الحكومة اليمينية على اساس استخدام «العصا» مع من يعتبره من الفريق الاول و «الجزرة» على من يتمّ اعتباره من الفريق الثاني، وذلك لاحداث الفرقة بين الطرفين واستثمارها للمصلحة الاسرائيلية. فارنس يستهدف تكثيف العمل، بمختلف الوسائل والاتجاهات، لدقّ اسفين داخلي بين النسيج المجتمعي المتين للانتفاضة الفلسطينية. ولذلك، بينما تتصاعد عمليات الملاحقة والدهم والاعتقالات لقسم من الفلسطينيين، فان سياسة «الادارة المدنية» تركز، حالياً، على محاولة «استرضاء» قسم آخر منهم، من طريق المبالغة في توظيف «التخفيفات المظهرية» لبعض القيود الاحتلالية التي فرضت منذ اندلاع الانتفاضة. ويأتي، في هذا السياق، الحديث المتكرر عن النيّة باعادة فتح الجامعات والمعاهد العليا، والسماح بتصدير المنتوجات الزراعية الى الخارج، و«تسهيل» برنامج الزيارات الصيفية للاراضي المحتلة، و«تقليص» احتكاك الجنود الاستفزازي بالمواطنين الفلسطينيين.

ومن ناحية ثانية، يتّبع أرنس، في سياسته الجديدة، أيضاً، مبدأ التفريق الجغرافي في التعامل مع الفلسطينيين تحت الاحتلال. فالسياسة الاسرائيلية المتبّعة لمحاربة الانتفاضة تختلف كمّياً بين وسط الضفة، من جهة، وأطرافها وقطاع غزة، من جهة أخرى. فمحور رام الله ـ القدس ـ بيت لحم

يستأثر باهتمام اسرائيلي خاص، يستهدف، قدر الامكان، اظهار الحياة وكأنها عادت لتسير على طبيعة ما قبل الانتفاضة. فهذا المحور هام لاسرائيل من جوانب مختلفة، يقع في مقدّمها تركز السيّاح الاجانب وتجمّع وسائل الاعلام الأجنبي فيه. والحكومة اليمينية الاسرائيلية تحاول جاهدة نقل صورة الى العالم تظهر وكأن الانتفاضة قد خبت وتمّت السيطرة عليها. ولذلك يتمّ اتبّاع سياسة تعتيم على قطاع غزة ومناطق الأطراف في الضفة، وعزل، وتهميش، المواجهات الانتفاضية التي تتمّ فيها. فالسياسة الاسرائيلية الحالية تستهدف ان تبقى المناطق المنتفضة «بعيدة» من وسائل الاعلام الاجنبي، لكي يتمّ، مع الوقت، «تناسيها».

ومن ناحية ثالثة، ترتكز السياسة الاسرائيلية الجديدة حيال الانتفاضة على مبدأ التفريق المكاني كأساس لتحديد طبيعة، وقوة، الاجراءات الاسرائيلية المستخدمة ضد المواطنين الفلسطينيين. وتبرز في هذا السياق، محاولة واضحة للتفريق، بشكل عام، بين المدن، من جهة، والقرى والمخيمات، من جهة اخرى. فبالنسبة الى المدن الفلسطينية، تحاول السلطات العسكرية الاسرائيلية، ضمن السياسة الجديدة، ترك انطباع عام بعودة الحياة الى مجراها السابق لاندلاع الانتفاضة. ولذلك، فقد عمدت هذه السلطات، تنفيذاً لتعليمات وزير الدفاع الجديد، الى تقليص وجودها الاستفزازي داخل المدن، وتحويل تركيز قواتها في نقاط مراقبة مركزية على سطوح الأبنية المرتفعة والمشرفة على المحاور الرئيسة للطرق الداخلية والساحات العامة. وتستهدف هذه السياسة تقليص الاحتكاك المباشر بين المواطنين وقوات الاحتلال، على افتراض ان ذلك يؤدي الى تقليص المواجهات، وبذلك تقل الاصابات الفلسطينية التي تحرج اسرائيل وتزيد في عزلتها الدولية. أمّا عمليات الدهم والاعتقال، فتحرص السلطات على ان تتم في المدن خلال الليل، وبقدر كبير من الهدوء، حتى يتمّ تثبيت الانطباع لدى السكان بـ «خبوّ» الانتفاضة وعودة الحياة الى مجرى الفترة السابقة لاندلاعها. ولكي تكتمل الصورة الجديدة، قامت السلطات الاسرائيلية بازالة الكثير من الحواجز العسكرية من على الطرق الرئيسة بين المدن، وبدأت بايجاد نقاط ارتكازية ثابتة لهذه القوات على المحاور الرئيسة لهذه الطرق، وذلك من أجل ضمان تنقّل المستوطنين الاسرائيليين بحرية أكثر، وبأقل خسائر ممكنة.

أمّا بالنسبة الى القرى والمخيمات الفلسطينية، فالسياسة الاسرائيلية الجديدة تقف على طرف نقيض مع تلك المتبعة في المدن. فالسلطات الاسرائيلية تعتبر القرى والمخيمات المعاقل الرئيسة للانتفاضة في هذه المرحلة بالذات. ولذلك، فهي تقوم، حالياً، بتنفيذ عمليات منهجية نشطة وواسعة النطاق لدهم القرى والمخيمات. وبالاضافة الى حملة الاعتقالات وازالة جميع المظاهر المميزة للانتفاضة، فان هذه العمليات تستهدف، أيضاً، ادخال الرعب في قلوب السكان، في محاولة لردعهم عن ممارسة النشاط الانتفاضي. ومن أجل ذلك، تجرى عمليات الدهم في الظلام، وتشمل، بالعادة، مجمل القرية أو المخيم، وتتمّ باستخدام الكثير من وسائل وأساليب التخويف والارهاب. ولأن القرى والمخيمات معزولة نسبياً عن وسائل الاعلام الأجنبي، ولأن السلطات الاسرائيلية تحاول التعتيم على مجريات الأحداث فيها قدر الامكان، فان تنفيذ سياسة الدهم الاسرائيلية لها لم تحظ، حتى الآن، بما تستحقه من اهتمام وتغطية اعلامية مناسبة.

ثالثاً، العمل المنهجي على تآكل المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال من داخله. وتجرى السياسة الاسرائيلية باتجاه ضرب الداخل بالداخل على مستويين رئيسين. فعلى المستوى الأول، تقوم السلطات بحملة واسعة باشاعة الفرقة بين القوى الوطنية، من جهة، وبين القوى الوطنية و«حماس»، من جهة ثانية، وبين مجموع القوى وعامة الناس، من جهة أخيرة. وتستخدم السلطات اسلوب بث

الشائعات المغرضة لبذر روح الفتنة، ليحتدم الصراع على هذا المستوى. ولكن يجدر التنويه الى ان الوعي والعمل الفلسطيني السريع قادران، دائماً، على تطويق وانهاء أي حادث من هذا النوع وهو في المهد.

وعلى المستوى الثاني، تقوم السلطات بمحاولة جادة لاثارة اكبر عدد من المشاكل المجتمعية بين الناس في الاراضي المحتلة، والقاء تبعية ذلك على الانتفاضة، وذلك بهدف واضح، هو دفع الناس باتجاه «التضجّر» من استمرارها. وفي هذا المجال، تستخدم السلطات المتعاونين معها لاثارة البلبلة والقلاقل بين الناس، والدسّ لاطلاق العنان للثغرات، على مختلف الاصعدة، لتستخدم مداخل لاذكاءالفرقة الداخلية، فيشتغل الناس ببعضهم ويذوى تكاتف المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال الذي يعتبر احدى السمات الرئيسة المعزّزة لاستمرار الانتفاضة.

ورابعاً، استمرار العمل على خلق قيادة فلسطينية محلية تشكل، في نهاية المطاف، بديلاً من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وتحاول السياسة الاسرائيلية الجديدة تحقيق هذا المأرب من طريق محاولة ضرب الداخل بالخارج، وذلك من خلال القيام بحملة دعائية منهجية للتشكيك بنزاهة القيادة الفلسطينية في الخارج. فالاعلام الاسرائيلي يركّز، بالابراز والتهويل، على «الخلافات والانقسامات بين القيادات الفلسطينية في الخارج، مع التلميح بوجود اعتبارات محض شخصية وزعم عدم وصول المساعدات المالية الى اصحابها في الداخل».

وفي المقابل، تحاول السياسة الجديدة الاستمرار في ما بدأه رابين من محاولات لابراز «قيادة محلية»، تكون ذات «بعد وطني» يؤهلها، في نهاية المطاف، للقيام، ومن غير ان تدري، بدور القيادة البديلة المنتظرة. ويجدر الانتباه الى ان اسرائيل استخلصت العبر من محاولة مناحيم ميلسون الفاشلة لخلق قيادة بديلة في روابط القرى المتعاونة مع السلطات. فقد استنتجت الدوائر السياسية في اسرائيل ان القيادة البديلة، انْ أمكن في واقع الامر تشكيلها، يجب ان تكون «قيادة محلية معتدلة»، ولكن تحمل صفة «الوطنية» حتى تستطيع تحصيل القبول من اهل الاراضي المحتلة.

لقد صرّح ارنس، بعد تسلّمه حقيبة الدفاع في الوزارة الشاميرية الجديدة، بأنه لن يقوم باجراء مباحثات مع أي من «الشخصيات العامة» من القدس الشرقية. ولكنه، بعد ذلك، تبع هذا التصريح بآخر يؤكد انه يقوم باجراء محادثات مع العديد من «شخصيات» الضفة والقطاع. وانْ كان للتصريحين اية دلالة، فهي ان الحكومة جادة في مسعاها الى خلق قيادة بديلة يكون من أولى مهامّها الدخول في الحوار مع اسرائيل، حسب الطريقة الاميركية.

هجـرة اليهود من الاتحاد السوفياتي والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني

د. تيسير الناشف

اتّبعت حكومات اسرائيل المتعاقبة، وتتّبع الحكومة الاسرائيلية الحالية، سياسة منهجية راسخة ترمي الى الهجـرة اليهـودية من مختلف أنحاء العالم، وخصوصاً من الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية، الى اسرائيل والى أراضي الضفة الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة، منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ وترمي، أيضاً، الى تشجيع سكان اسرائيل والمهاجرين اليهود الجدد على الاستيطان في هذه الاراضي. وفي تنفيذ هذه السياسة، تشارك هيئات رسمية أخرى، وشبه رسمية، اسرائيلية.

ان جمع اليهود من مختلف انحاء العالم وتوطينهم في ما يسميها الصهيونيون «أرض ـ اسرائيل» ـ واسرائيل والضفة الفلسطينية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان ليست سوى جزء من هذه الارض، وفقاً للمفهوم الصهيوني ـ يشكّلان أساس الايديولوجية الصهيونية.

ان تهجـير اليهـود المنظّم، والجماعي، من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل والاراضي العربية المحتلة ليس سوى مرحلة من مراحل المخطط الصهيوني لضمّ كامل فلسطين وأجزاء أخرى من الوطن العربي لانشاء الدولة الصهيونية الكبرى.

وحكومات اسرائيل، المستلهمة للرؤيا الصهيونية، عملت على تهجير اليهود من الاتحاد السوفياتي بغية تحقيق اسرائيل الكبرى. فمن طريق استيعاب أفواج كبيرة جديدة من المهاجرين اليهود يمكن لاسرائيل زيادة، وتكثيف، استيطانها للاراضي الفلسطينية المحتلة، ممّا يسهّل على اسرائيل السيطرة على هذه الاراضي، وابتلاعها، وتفريغها من أهلها.

يوضّح ذلك ان لهذا التهجير هدفاً، او باعثاً سياسياً، وهو دعم اسرائيل بالطاقة البشرية الكبيرة، ممّا يسهّل تحقيق الضمّ والتوسّع الاسرائيليين، اللذين تسعى السياسة الاسرائيلية الى تحقيقهما. وممّا يدلّ على العلاقة بين استيطان اليهود المهاجرين الجدد في الاراضي الفلسطينية المحتلة وضمّ اسرائيل لهذه الاراضي تصريح رئيس حكومة اسرائيل، اسحق شامير، الذي قال فيه: «ان هذه الهجرة الكبيرة تستدعي اقامة اسرائيل كبرى... وان اسرائيل يجب ان تتمسّك بيهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية] ومنطقة غزة، توقعاً لهجرة جماعية... وان هذه الهجرة ستجعل اسرائيل أكبر وأقوى وأفضـل». وأضـاف شامـير: «في غضون خمس سنوات لن تستطيع التعرّف على البلاد. كل شيء سيتغيّر... كل شيء سيكون أكبر وأقوى. العرب من حولنا في حالة يأس وذعر. انهم لا يستطيعون ايقاف التدفّق الطبيعي للشعب اليهودي الى أرضه».

ان هذا التصريح، وتصريحات أخرى مماثلة صادرة عن زعماء اسرائيليين ليست مجرّد كلام يُلقى على عواهنه، ولكنها تفصح عن سياسة تُتبّع، وتخطيط يضبط ويطبق، وممارسات يومية تقوم بها سلطات الاحتلال، وتفصح عن مخططاتهم التوسّعية واطماعهم بتحقيق اسرائيل الكبرى من طريق التوسّع الديمغرافي الاقليمي على حساب الشعوب والبلدان المجاورة، وعن نواياهم لتوطين اعداد كبيرة من اليهود السوفيات في أراضي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ممّا يمسّ، بالتالي، حقوق الشعب العربي الفلسطيني في دياره وأرضه ووطنه.

وفي المفهوم الصهيوني، ثمّة علاقة وثيقة جداً بين رقعة المستوطنات اليهودية وحدود خارطة اسرائيل غير النهائية. فالدولة اليهودية تشمل ما تغطيه، او تشمله، المستوطنات اليهودية من ارض. المستوطنات هي التي تحدّد، في المفهوم الصهيوني، حدود الدولة اليهودية. أعلن رئيس دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية: «لقد حدّدت مستوطناتنا، دائماً، حقائق خارطة اسرائيل»[١]. وقال وزير خارجية اسرائيل السابق، موشي ارنس، أيضاً. «ان الكفاح بشأن المستوطنات جزء لا يتجزأ من الكفاح من اجل حدود السلام»[٢].

وهذا يفسّر الاهمية الكبرى التي تعلّقها الحكومة الاسرائيلية على قدوم اليهود من الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية. فهؤلاء اليهود الذين سيستوطنون الضفة وغزة والجولان وجنوب لبنان هم الذين سيوسّعون رقعة الدولة اليهودية. وذلك يعني ان أراضي الشرق الاوسط «مجال حيوي» لاسرائيل، وان اسرائيل تنتهج سياسة «المجال الحيوي» تجاه الدول المجاورة.

ويُقصد بالتهجير اليهودي الجماعي الى أراضي الضفة وغزة ازاحة، وطرد، وتشريد، المواطنين الفلسطينيين في هذه الاراضي، والحؤول دون عودة اللاجئين والمشرّدين منهم، ممّا يؤدي، عملياً، الى احلال اناس محل شعب آخر. ان من الواضح انه، في هذه الحالة، سيكون من الصعب إعمال حق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه وممارسة حقوقه الوطنية المشروعة فيها، ومنها حقه في تقرير المصير. فبتزايد عدد المهاجرين اليهود تزداد مصادرة الاراضي، ويزداد التحكّم بالمياه في الضفة والقطاع، ويزداد عدد المستوطنات والمستوطنين، وتزداد السيطرة اليهودية على الاراضي، ويزداد طرد الفلسطينيين، وتتعزّز حالة العُسر الاقتصادي الذي يعاني منه السكان الفلسطينيون، ويزداد قمع السكان المكافحين المعارضين لهذه الحالة وطردهم. كل ذلك من شأنه ان يسهّل على اسرائيل تفريغ الاراضي ممّن بقي من الشعب الفلسطيني.

واذا ألقينا نظرة على وقائع الهجرة اليهودية المتتالية الى فلسطين قبل سنة ١٩٤٨ ومنذ الثمانينات من القرن التاسع عشر، لأدركنا دور هذه الهجرة في توسيع الاستيطان اليهودي على حساب الوجود العربي في فلسطين، ودور الهجرة والاستيطان اليهوديين في تشريد السكان الفلسطينيين، ودور الاستيطان اليهودي في تحديد الخارطة السياسية لاسرائيل.

عدد المستوطنين في الضفة وغزة

ان عملية اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ما برحت مستمرة منذ ما يقرب من رُبع قرن. وردّد بعض المسؤولين في الحكومة الاسرائيلية ان نسبة واحد بالمئة فقط من اليهود السوفيات قد استوطنوا في الاراضي المحتلة. وللدوافع المغرضة الاسرائيلية، في هذه المسألة، لا يمكن اعتبار هذه النسبة صحيحة. بيد انه حتى لو أخذنا بهذه النسبة، فليس ثمّة ما يمنع زيادتها

في المستقبل. ولا يوضح هؤلاء المسؤولون ما اذا كانت هذه النسبة تشمل اليهود الذين استوطنوا القدس العربية منذ العام ١٩٦٧، التي هي جزء من الضفة الفلسطينية، والتي ضمّتها اسرائيل اليها. فان لم تتضمّن هذه النسبة اليهود المقيمين في القدس الشرقية والاراضي التي ألحقتها اسرائيل بها، فان نسبة اليهود السوفيات في المستوطنات، في الضفة وغزة، لا بدّ من ان تكون أكبر كثيراً.

ومن المقدّر ان أكثر من ١٤٠ مستوطنة يهودية قد أُنشئت في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وانه يقيم أكثر من سبعين ألف مستوطن في غزة والضفة، باستثناء اليهود المستوطنين في القدس الشرقية والاراضي الملحقة بها، وان أكثر من ٦٠ بالمئة من اراضي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة قد استولت السلطات الاسرائيليـة عليها منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ وان ما يزيد على ١٢٠ ألف يهودي قد استوطنوا في القدس الشرقية وفي احيائها الجديدة التي بنيت منذ ذلك التاريخ(٣).

وأعرب قادة المستوطنين، مراراً، عن عزمهم على جذب عشرات الآلاف من المهاجرين السوفيات حتى دون اعتمادات مالية حكومية خاصة.

ومؤخراً، شرعت السلطات الاسرائيلية في اقامة ألفي وحدة سكنية جديدة في الضفة الفلسطينية للمهاجرين الجدد، الذين تجلبهم من الاتحاد السوفياتي؛ كما بدأت بعملية اقامة مستوطنات جديدة حول القدس العربية في اطار مخططها الرامي الى اقامة حزام من المستوطنات، لتطويق كامل منطقة القدس وتهويدها.

ومن المتوقع ان يبلغ عدد المهاجرين، او المهجّرين، الجدد، حتى نهاية هذا العام، حوالى مئة ألف نسمة، وخلال بضع سنوات حوالى المليون. ونتيجة للهجرة الحالية، يمكن ان يتزايد عدد السكان اليهود المستوطنين في القدس الشرقية منذ العام ١٩٦٧ بنسبة ٦٠ بالمئة، وان يتزايد، في المستقبل القريب، عدد السكان في المستوطنات اليهودية في الضفة بنسبة عشرة بالمئة.

قال بعض المسؤولين في الحكومة الاسرائيلية ان المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي لن يستقـروا في الاراضي العـربيـة المحتلة. هذا القـول وهْم وزعم باطل غير مقبول. فالمستوطنون في المستوطنات التي أُقيمت في أراضي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة قدموا من اسرائيل، وأيضاً من المهـاجـرين الجدد من الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية والولايات المتحدة الاميركية. ونظراً الى الاهمية السياسية، والاستراتيجية، و«القومية»، التي تعلّقها الحكومات الاسرائيلية على الاستيطان في هذه الاراضي، فانها لن تقصر الاستيطان، في هذه الاراضي، على الاسرائيليين، ولن تحرم المهاجرين الجدد من الاستيطان فيها. بل على العكس، ان هذه الحكومات تفضّل توطين المهاجرين الجدد في هذه الاراضي على توطين الاسرائيليين؛ اذ ان توطين المهاجرين الجدد فيها يجنّب الحكومات الاسرائيلية المزيد من النفقات. فاعادة توطين الاسرائيليين في الاراضي من شأنها ان تنطوي على انفاق المزيد من الأموال بعد انفاق الاموال أول مرة على توطينهم في اسرائيل. امّا توطين المهاجرين الجدد في الاراضي المحتلة، فمن شأنه ان يتطلّب القيام بانفاق لمرة واحدة.

وقالت حكومات بعض الدول الغربية، مثل حكومة الولايات المتحدة الاميركية، ان دعمها المالي لاستيعاب المهاجرين الجدد من اليهود مشروط بتوطينهم في اسرائيل. ان هذا القول يشمل قدراً كبيراً من الرياء؛ اذ يمكن ادراج هذا الدعم في اطار بند في الميزانية غير بند استيعاب المهاجرين الجدد؛ ويمكن لهذه الحكومات ان تتغاضى عن توطينهم في الاراضي المحتلة، وان تتظاهر بأنها لا تدري بذلك، فتـواصـل تقـديم دعمهـا المـالي لاستيعاب المهاجرين. لقد تدفّقت عشرات البلايين من الدولارات

الاميركية على خزانة الحكومات الاسرائيلية التي ما فتئت، منذ العام ١٩٦٧، تنفّذ سياسة استيطانية في الضفة والقطاع، على الرغم من تصريحات المتكلّمين باسم الحكومة الاميركية حول معارضة السياسة الاستيطانية الاسرائيلية. وعندما يتعلّق الامر بحكومات الولايات المتحدة الاميركية، فان التصريح باتخاذ سياسة شيء والتنفيذ الفعلي للسياسة الاميركية، على ارض الواقع، شيء آخر. فلا بدّ من ان قسماً لا يستهان به من الدعم المالي الاميركي لاسرائيل قد انفق على النهوض بالاستيطان اليهودي في الاراضي المحتلة. وفضلاً عن ذلك، ان القادم الجديد الذي يستوطن في اسرائيل يصبح اسرائيلياً، ويمكن لاسرائيل ان تقول، حينما يقرر ذلك الاسرائيلي الاستيطان في الاراضي المحتلة، ان المنتقلين الى هذه الاراضي للاستيطان فيها ليسوا مهاجرين جدداً، ولكنهم اسرائيليون.

تشجيع الاستيطان في اسرائيل والضفة والقطاع

تتّبع اسرائيل سياسة ترمي الى تحقيق هدفين مترابطين: توجيه المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل، بدلاً من توجّههم نحو بلدان أخرى؛ وتشجيعهم على الاستيطان الفوري في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. ويجرى تعاون بين الحكومة الاسرائيلية والمستوطنين الذين يعيشون فعلاً هناك في هذا التشجيع.

ومن أوجه التشجيع الذي تقوم به الحكومة الاسرائيلية والهيئات الاسرائيلية الرسمية الاخرى تقديم حوافز مالية، واقتصادية، خاصة كبيرة الى المواطنين الاسرائيليين والمهاجرين الجدد للانتقال الى المستوطنات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة[٤]. ومن هذه الحوافز تقديم مزايا نقدية كبيرة، وقروض عقارية منخفضة الفائدة، وأرض مجانية فعلاً.

ويُعرّض على المهاجرين الجدد في الضفة والقطاع سكن مجاني، أي سكن تموّله الحكومة. فعلى سبيل المثال، في تل ـ أبيب واجزاء أخرى من البلد، على المهاجرين ان يدفعوا بأنفسهم مقابل سكنهم، وذلك يوجد فرقاً كبيراً لدى مَنْ ليس لديهم المال ولا العمل، ومَنْ عليهم ان يبدأوا الحياة من جديد.

وأفادت تقارير واردة من اسرائيل بأن السلطات الاسرائيلية عمدت الى عرقلة اسكان يهود من الاتحاد السوفياتي فيها، بحجة عدم توفّر مساكن لهم، وعملت على اسكانهم في المستوطنات الاسرائيلية في الضفة والقطاع[٥].

ويسهم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية، أيضاً، في توجيه المهاجرين اليهود الى اسرائيل. ان أقلية صغيرة من المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي تريد حقاً ان تستوطن في اسرائيل. والغالبية الساحقة منهم تغادر البلاد، وفقاً للتقارير الواردة، لا لأسباب دينية، ولكن سعياً الى تحقيق ظروف اقتصادية أفضل. ولذلك، فان وجهتها، التي يقع عليها اختيارها الأول، هي بلدان الغرب، وفي مقدّمها الولايات المتحدة الاميركية. ولكن بسبب القيود المفروضة على الهجرة الى تلك البلدان، وخصوصاً القيود التي فرضتها، منذ الصيف الماضي، الولايات المتحدة الاميركية على منح تأشيرات الاقامة، لم تعد وجهة المهاجرين التقليدية القائمة على الاختيار متاحة لهم، فيُحكَمون بالتوجّه الى اسرائيل[٦].

وممّا يثير الريبة ان يتزامن تدفّق اليهود من الاتحاد السوفياتي مع وضع الولايات المتحدة الاميركية، التي طالما مارست ضغوطاً على امتداد سنوات عديدة على الاتحاد السوفياتي للسماح لمواطنيه بالهجرة، العراقيل أمام اليهود الراغبين في الهجرة اليها، لمنعهم من الدخول والاقامة

فيها. لقد تبنّت الولايات المتحدة الاميركية، طيلة سنوات عديدة، موضوع هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي. ومارست مختلف انواع الضغوط السياسية، والاقتصادية، على الاتحاد السوفياتي للسماح بهجرة اليهود منه، بحجة حقوق الانسان. وتجلّت هذه الضغوط في القيام بحملة اعلامية كبرى من أجل حق الانسان في الهجرة. وأوجدت الولايات المتحدة الاميركية صلة بين الانفراج والوفاق الدوليين وهجرة اليهود السوفيات.

وحينما فتح الاتحاد السوفياتي، في النهاية، الباب أمام الهجرة اليهودية، قامت الولايات المتحدة الاميركية باجراء خطر، فأغلقت، تقريباً، الباب على حدودها؛ اذ عدّلت الانظمة التي تحكم الهجرة بفرض قيود على امكانية وصول اليهود السوفيات اليها، وذلك لتحديد عدد المقبولين على أراضيها من اليهود السوفيات، لكي تصبح اسرائيل البديل الوحيد.

ولنا ان نسأل: اذا كان هناك حرص على حق الانسان في الهجرة، فلماذا لا تفتح الولايات المتحدة الاميركية الباب على مصراعيه ليختار كل مهاجر سوفياتي ان يسافر الى الاراضي التي يريدها؟

ان المؤسسات الصهيونية في اسرائيل، وخارجها، التي من عادتها ان تقيم الدنيا وتقعدها لأي انتهاك مزعوم لحقوق اليهود لم تنتقد ذلك الاجراء الاميركي، على الرغم من انه اجراء يتنافى مع سياسة الولايات المتحدة الاميركية السابقة، التي تمثّلت في السماح لليهود المهاجرين بالدخول والاقامة فيها. يبدو ان ذلك دليل على وجود اتفاق بين الحكومة الاميركية والحكومة الاسرائيلية على تسهيل سَوْق هؤلاء المهاجرين الى اسرائيل، وعلى الرغم من ان ذلك يناقض القيم والشعارات الانسانية التي تنادي الولايات المتحدة الاميركية بها.

وهؤلاء المهاجرون مقيّدون، أيضاً، باختيار وجهتهم بطبيعة وثائق السفر السوفياتية. فهؤلاء يخرجون من الاتحاد السوفياتي وهم لا يحملون جوازات سفر، ولكن وثائق سفر لا يمكنهم استعمالها الّا لمرة واحدة تمنح لهم عند مغادرة الاراضي السوفياتية، وتجعل من الصعب عليهم ان يتأكدوا من وجود بلد آخر يستقبلهم، او ان يتمكّنوا من العودة الى بلدهم الاصلي، اذا ارادوا العودة اليه. ويبيّن ذلك ان للاتحاد السوفياتي، أيضاً، دوراً هاماً في توجيه المهاجرين الى اسرائيل. فهو يصدر وثائق السفر هذه وهو يعلم بأن باب الولايات المتحدة الاميركية موصد في وجه المهاجرين، ممّا يحملهم على التوجّه الى اسرائيل، نظراً الى عدم تمكّنهم من العودة الى الاتحاد السوفياتي.

تحرم حكومة اسرائيل اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفياتي من حقهم الاساسي في اختيار وجهتهم. لقد عملت هذه الحكومة على ألّا تكون للمهاجرين وجهة غير اسرائيل. والولايات المتحدة الاميركية، باقفال باب دخول المهاجرين اليها باستثناء عدد محدود منهم، تتعاون مع حكومة اسرائيل على توجيههم اليها والى الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، على الرغم من ان الأغلبية الساحقة منهم كانت ستفضل غير تلك الوجهة، كانت ستفضّل التوجّه الى الولايات المتحدة الاميركية.

وكما ذكرنا سابقاً، ان اصدار السلطات السوفياتية لوثائق سفر، وليس جوازات سفر، للمهاجرين يضطرهم، أيضاً، الى الهجرة الى اسرائيل. ومن شأن اقرار الاتحاد السوفياتي لحق العودة اليه لمن يريد العودة من المهاجرين ان يمنحهم ايضاً نصيباً من حرية الاختيار. وان الخط الجوي المباشر بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل، أيضاً، يحرم اليهود من حرية اختيار الوجهة. ان توقف اليهود المغادرين للاتحاد السوفياتي في الطريق من شأنه ان يمنحهم بعض حرية الاختيار للمكان الذي يريدون ان يتوجّهوا اليه. ان حرية مغادرة البلد دون حرية اختيار الوجهة حرية ناقصة، وهو مبدأ غير

متوازن. لهذه الاعتبارات كلها لا نكون مجافين للحقيقة ان نستعمل كلمة «تهجير» بدلاً من «هجرة» في وصف عملية انتقال اليهود الى اسرائيل والضفة والقطاع.

ضرر الهجرة اليهودية بالامن القومي الفلسطيني، والعربي

ان هجرة اليهود المكثّفة من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل والضفة الفلسطينية وقطاع غزة تضرّ بالامن القومي الفلسطيني، والعربي. فلها آثار سلبية على الحقوق الوطنية وحقوق الانسان للفلسطينيين في هذه الاراضي. فهذه الهجرة تؤدي الى زيادة الانشطة الاستيطانية اليهودية في الضفة والقطاع، ممّا تزيد في مصادرة الاراضي العربية، وتؤدي الى تشريد ابناء الشعب الفلسطيني، وتجعل من غير الممكن لهذا الشعب ان يمارس حقوقه غير القابلة للتصرّف في تقرير المصير على ترابه الوطني، وهذه الهجرة ستفضي، في النهاية، الى ضمّ المزيد من الاراضي العربية.

وثمّة مثال على ذلك، هو ما حدث للشعب العربي في فلسطين، جرّاء الموجات اليهودية المتعاقبة من الهجرة التي حدثت في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، وقبله، والتي أدّت الى طرد الفلسطينيين من ديارهم، والى تشريدهم من على أراضيهم، والى الحلول محلهم. ان ذلك ما يحدث الآن أيضاً.

ومبعث تهديد الهجرة اليهودية الى اسرائيل للأمن القومي الفلسطيني خاصة، والعربي عامة، هو ان اكتظاظ اسرائيل بالسكان، جرّاء هذه الهجرة المتدفّقة والمتنامية، سيعزّز لديها التوسّع الديمغرافي، والاقليمي، طبعاً على حساب الاراضي المجاورة، اراضي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان.

لقد شهد التاريخ البشري، ولا يزال يشهد، دولاً غنية وقوية وكبيرة تحدّد الهجرة اليها من اجل المحافظة على أمنها القومي؛ اذ ان اعتبارات طاقة الاستيعاب لدى الدول والخوف من الاهتزاز الاقتصادي، والاجتماعي، ومن تغيّر البنية السكانية جراء الهجرة، عوامل جوهرية في تحديد عدد المهاجرين الى دول أخرى. وبالتالي، فسيشكل خطراً جسيماً على الامن القومي للمنطقة حشر مليون مهاجر يهودي في اسرائيل والضفة والقطاع، وهي كلها تشكل رقعة أرض صغيرة نسبياً، لأن هذه الهجرة ستعني، بالضرورة، تجنيد مئات الآلاف من الجنود في دولة هي، أساساً، دولة عسكرية، وتحقيق النزعة التوسّعية عندما تضيق الاراضي التي يقيمون عليها بهم.

حقوق الآخرين ينبغي ألاّ تنتهك

في عملية الهجرة اليهودية تستعمل حجة حرية الانسان في الهجرة. ان ايجاد حلول انسانية لقضايا حقوق الانسان ينبغي ألاّ يكون على حساب الشعوب الاخرى وحقها الاصيل غير القابل للتصرّف في تقرير المصير والعودة وممارسة سيادتها على ترابها الوطني. ان حرية الهجرة لا تعني حرية احتلال أرض الآخرين واخراجهم من ديارهم. وان أمن دولة لا يجوز أن يقوم على أساس حرمان شعب من أمنه ودياره ووطنه. وان حق الانسان في حرية التنقّل والهجرة لا يعني، ويجب ألاّ يعني، ان يكون على حساب شعب هو صاحب الارض. وممّا يتعارض مع القانون الدولي والمواثيق الدولية والعدل ان يكون حلّ مشكلة شعب، أو اناس، على حساب حقوق شعب آخر. فالمهاجرون اليهود الجدد لا بدّ ان يحلّوا محلّ السكان الفلسطينيين الاصليين الذين سيُحملون على التهجير الى أماكن أخرى، كما حدث لأبناء الشعب الفلسطيني الذين أُجبروا على مغادرة ديارهم في الأعوام ١٩٤٨ و١٩٤٩ و١٩٦٧، فأصبحوا لاجئين مشرّدين مشتتين.

ان ممارسات اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وغيرها من الاراضي العربية، وخصوصاً مصادرة الاراضي وانشاء المستوطنات اليهودية عليها، ونقل السكان المدنيين اليها، موثّقة في تقارير محافل الامم المتحدة وقراراتها، ومنها الجمعية العامة ومجلس الأمن، واللجان التي أقامتها للتحقيق في تلك الممارسات. وهذه الممارسات انتهاك لقواعد القانون الدولي التي تحكم تصرّفات الدولة القائمة بالاحتلال في الاراضي التي تحتلها. تنصّ المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، المتعلّقة بحماية المدنيين وقت الحرب، والمعقودة في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩، على انه من المحظور القيام، بصرف النظر عن الدافع، بعمليات النقل القسري الفردي، أو الجماعي، وايضاً بعمليات الترحيل للاشخاص المحميين من الارض المحتلة الى أرض الدولة القائمة بالاحتلال، أو الى أرض أي بلد آخر محتل، أو غير محتل، وعلى انه من المحظور على الدولة القائمة بالاحتلال ان ترحّل، أو تنقل، اجزاء من سكانها المدنيين الى الارض التي تحتلها[٧].

لقد اتخذت الجمعية العامة ومجلس الامن الكثير من القرارات التي يريان فيها انطباق هذه الاتفاقية على الاراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس، والتي يريان فيها، أيضاً، وجوب احترام هذه الاتفاقية.

فعلى سبيل المثال، رأت الجمعية العامة، في قرارها الرقم ٣٢/ ٥ لعام ١٩٧٧، ان اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على جميع الاراضي العربية المحتلة منذ الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وقرّرت ان جميع التدابير والاجراءات التي تتخذها اسرائيل، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، في الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، ليست صحيحة قانونياً، وتعدّ عرقلة خطرة على المساعي المبذولة للتوصل الى سلام عادل، ودائم، في الشرق الاوسط، ودعت حكومة اسرائيل، بوصفها دولة الاحتلال، الى الكفّ، فوراً، عن اتخاذ أي اجراء من شأنه ان يفضي الى تغيير الطبيعة القانونية، أو التشكّل الجغرافي، او التركيب السكاني، للاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس.

وفي القرار الرقم ٤٤٦، المتخذ في العام ١٩٧٩، أكد مجلس الامن الدولي ان اتفاقية جنيف الرابعة تسري على الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس؛ وقرّر ان سياسة، وممارسات، اسرائيل في اقامة المستوطنات في الاراضي الفلسطينية، والعربية، المحتلة، منذ العام ١٩٦٧، ليس لها أي صحة قانونية؛ وطلب الى اسرائيل، بوصفها الدولة المحتلة، ان تتقيّد، بدقّة، باتفاقية جنيف الرابعة، وان تلغي ما اتخذته من تدابير سابقة، وان تكفّ عن اتخاذ أي اجراء يسفر عن تغيّر المركز القانوني، والطبيعة الجغرافية، والتكوّن الديمغرافي للاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وبصفة خاصة ألّا تنقل بعض سكانها المدنيين الى الاراضي العربية المحتلة.

وقد أدّت سياسة اسرائيل الاستيطانية، في مجلس الامن، الى ان ينشىء، بموجب قراره الرقم ٤٤٦ (١٩٧٩)، لجنة تتكوّن من ثلاثة من اعضائه لدرس الحالة المتعلّقة بالمستوطنات اليهودية في الاراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس. وورد في تقرير اللجنة الاول في الوثيقة S/13450 و Add. 1، المؤرخ بـ ١٢ تموز (يوليو) ١٩٧٩: «ان اللجنة ترى وجود علاقة متبادلة بين اقامة المستوطنات الاسرائيلية وتشريد السكان العرب»[٨]. وورد في التقرير، أيضاً، ان «السكان العرب... يتعرّضون للضغط المستمر للنزوح، لكي يوجد مُتّسع للمستوطنين الجدد الذين،

على النقيض من ذلك، يُشجِّعون على المجيء الى المنطقة»[٩].

ورأت اللجنة ان «نمط هذه السياسة الاستيطانية... يستند، في تغييرات عميقة لا يمكن عكسها، للطابع الجغرافي والديمغرافي لهذه الاراضي، بما في ذلك القدس». وأعربت اللجنة عن يقينها من ان هذه التغييرات تشكّل انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها محافل الامم المتحدة[١٠].

واتخذ مجلس الامن الدولي، في جلسته الرقم ٢١٥٩، التي عقدها في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٧٩، القرار الرقم ٤٥٢. وفيه، أعرب المجلس عن رأيه في ان سياسة اسرائيل في اقامة المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس، ليست لها صلاحية قانونية، وتشكّل انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة؛ وأعرب وعن قلقه ازاء هذه السياسة والنتائج المترتبة عليها بالنسبة الى السكان الفلسطينيين والعرب المحليين؛ وأكد الحاجة الى مواجهة قضية المستوطنات القائمة؛ وراعى المركز المحدّد للقدس؛ واعاد تأكيد قرارات مجلس الامن الدولي ذات الصلة بالقدس، وخصوصاً الحاجة الى حماية وصون البُعديْن، الروحي والديني، الفريدين للاماكن المقدسة في تلك المدينة[١١].

وفي ذلك القرار، دعا مجلس الامن حكومة اسرائيل، وشعبها، الى الكفّ، على أساس مستعجل، عن اقامة المستوطنات، وتشييدها، وتخطيطها، في الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وطلب الى اللجنة، نظراً الى جسامة مشكلة المستوطنات، ان تبقي قيد الاستعراض عن كثب تنفيذ هذا القرار، وان تعود الى تقديم تقرير عنها اليه[١٢].

وفي الرابع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩، قدّمت اللجنة الى مجلس الامن الدولي تقريرها الثاني، الذي ورد فيه ان اللجنة لم تكتشف دلالة على أي تغيير ايجابي اساسي في سياسة اسرائيل، في ما يتعلق بتشييد، وتخطيط، المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة؛ وان اسرائيل مزدرية، تمام الازدراء، بقرارات الامم المتحدة، وبقرارات مجلس الامن الدولي، ولا تزال مستمرة في مسلسل استعمارها للاراضي المحتلة بكل تصميم، وبمخطط مدروس؛ وان ممّا يؤكد هذه الملاحظة هو سياسة اسرائيل المعلنة في اقامة مستوطنات جديدة على أجود اراضي الضفة الفلسطينية، وكذلك سياستها في توسيع المستعمرات القائمة حالياً، وتخطيطها، على المدى الطويل، لاقامة مستوطنات جديدة[١٣].

ونظرت اللجنة بعين القلق الى قرار حكومة اسرائيل بالسماح للاسرائيليين والمنظمات الاسرائيلية بشراء أراضٍ في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وأكدت اللجنة رأيها في ان سياسة اسرائيل الاستيطانية تتعارض مع السعي الى احلال السلم، وتؤدي الى المزيد من تردّي الحالة في الاراضي المحتلة[١٤].

ورأت اللجنة ان من اللازم ان يُطلب الى اسرائيل ان تكفّ، على وجه السرعة، عن اقامة المستوطنات، وتشييدها، وتوسيعها، وتخطيطها، في الاراضي المحتلة؛ وأوصت مجلس الامن الدولي بأن يتخذ تدابير فعّالة لحمل اسرائيل على الكفّ عن اقامة مستوطنات في هذه الاراضي، وازالة المستوطنات القائمة، تبعاً لذلك[١٥].

وفي ما يتعلق بالقدس، أوصت اللجنة مجلس الامن الدولي بأن يحثّ اسرائيل على ان تنفّذ قراراته المتعلّقة بهذه القضية والمتخذة منذ العام ١٩٦٧، وان تحجم عن اتخاذ أية تدابير تغيّر مركز القدس، بما في ذلك البعدان، التعددي والديني، لتلك المدينة المقدسة[١٦].

ولاحظت اللجنة، في تقريرها الثالث، استمرار تردّي الوضع في الاراضي الفلسطينية المحتلة، فأكدت، مجدداً، ان سياسة الاستيطان الاسرائيلية تنفّذ بنشاط، وبتعمّد، وبانتظام، باستخدام أساليب قسرية في معظم الاحيان، متجاهلة، تجاهلاً تاماً، حقوق الانسان الاساسية. وقد أدّت هذه السياسة الى احداث تغييرات جذرية ضارّة في البنية الاقتصادية، والاجتماعية، للحياة اليومية للسكان العرب الباقين في الاراضي المحتلة، بالاضافة الى انها أدّت الى تغييرات عميقة ذات طابع جغرافي وديمغرافي في هذه الاراضي، بما فيها القدس، منتهكة اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الامن الدولي والجمعية العامة للامم المتحدة.

واستناداً الى تقارير اللجنة، اتخذ مجلس الامن الدولي، في آذار (مارس) ١٩٨٠، قراره الرقم ٤٦٥، الذي أكّد فيه، مرة أخرى، انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الاراضي العربية المحتلة؛ وشجب قرار حكومة اسرائيل بدعم الاستيطان الاسرائيلي في هذه الاراضي؛ وأعرب عن بالغ قلقه ازاء ممارسات السلطات الاسرائيلية في تنفيذ السياسة الاستيطانية الاسرائيلية؛ ووضع في اعتباره المركز الخاص للقدس، وخصوصاً ضرورة حماية، وحفظ، الحجم الروحي والديني الفذّ للأماكن المقدسة في المدينة[١٧].

وينص القرار الرقم ٤٦٥ في فقرتيه ٥ و٦ على ما يلي:

«٥ ـ يقرر ان كل ما تتخذه اسرائيل من تدابير لتغيير الطابع المادي، أو التكوين الديمغرافي، او الهيكل، أو المركز، المؤسسي للاراضي الفلسطينية وسائر الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، أو أي جزء منها، ليس له أي صحة قانونية؛ وان سياسة اسرائيل، وممارساتها المتمثّلة في توطين قطاعات من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الاراضي، تشكّل انتهاكاً شديداً لاتفاقية جنيف [الرابعة]... كما تشكّل عقبة كأداء أمام تحقيق سلم شامل، وعادل، ودائم، في الشرق الاوسط.

«٦ ـ يعرب عن استيائه الشديد من مواصلة اسرائيل اتباع هذه السياسات والممارسات، واصرارها عليها؛ ويدعو حكومة اسرائيل، وشعبها، الى الغاء هذه التدابير، وازالة المستوطنات القائمة؛ ويدعوهما، بصفة خاصة، الى التوقّف، على وجه السرعة، عن انشاء، وتشييد، وتخطيط، المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس»[١٨].

كما طلب المجلس، في الفقرة ٧ من قراره: «من جميع الدول ألّا تقدّم أية مساعدة الى اسرائيل تستخدم، بصفة خاصة، في ما يتعلق بالمستوطنات في الاراضي المحتلة»[١٩].

وهكذا لفت المجلس الانتباه الى النتائج الخطرة التي تنطوي عليها سياسة اقامة المستوطنات الاسرائيلية، وعدم شرعيتها. لقد بقي هذا القرار والقرارات السابقة دون تنفيذ؛ اذ تواصل اسرائيل انشاء المستوطنات، ونقل قسم من سكانها ومن المهاجرين الجدد الى الاراضي المحتلة؛ ويواصل بعض الدول تقديم مساعداته، المادية والبشرية، الى اسرائيل.

وكان توطين المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي في الاراضي المحتلة محلّ استعراض الاجتماع الوزاري لـ «لجنة التسعة» المعنيّة بفلسطين، والتابعة لحركة بلدان عدم الانحياز. وقد عُقد ذلك الاجتماع في ١١ آذار (مارس) ١٩٩٠، في تونس. وفي تلك المناسبة، أعرب وزراء خارجيات بلدان عدم الانحياز عن بالغ القلق ازاء الحالة الخطرة السائدة في الشرق الاوسط؛ ونبّهوا الى ان

«... السياسة المعلنة التي تتّبعها اسرائيل لتوطين المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، لها عواقب وخيمة. فتلك الاجراءات المنظمة الجماعية تقوّض عملية السلام، معرّضة جميع الجهود المبذولة، حتى الآن، للخطر؛ كما انها تشكّل انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية، والسياسية، ولحقوق الانسان الاساسية للشعب الفلسطيني»(٢٠).

وطلبت «لجنة التسعة» في بلاغها الختامي، الى المجتمع الدولي، والى مجلس الامن الدولي، اتخاذ اجراء حازم لمنع تلك المحاولات الاسرائيلية، والى الاعلان عن انها غير قانونية، وباطلة، ولاغية. وأيّد الوزراء حق كل فرد في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده؛ ولكنهم أكدوا، في الوقت عينه، ان ممارسة هذا الحق لا ينبغي ان تكون مفروضة، أو ان تضرّ بالآخرين ـ في حالة الفلسطينيين هذه بالذات. وطلبوا الى مجلس الامن الدولي النظر الى التدابير اللازمة لتوفير الحماية النزيهة للسكان المدنيين الفلسطينيين في ظل الاحتلال الاسرائيلي، وحثّوا جميع الدول على عدم تقديم أي مساعدة الى اسرائيل تستخدم، على وجه التحديد، في ما يتعلق بالمستوطنات في الاراضي المحتلة(٢١).

ومؤخراً، أصدرت الدول الاثنتا عشر الاعضاء في المجموعة الاوروبية، مرّتين، بيانات تطالب حكومة اسرائيل بألّا تعرّض للخطر احتمالات تحقيق السلام في الشرق الاوسط، سواء بالسماح للمهاجرين اليهود بالاستيطان في الاراضي المحتلة، او بتشجيعهم على ذلك(٢٢).

بيد ان بيانات المسؤولين في الحكومة الاسرائيلية تبيّن تشبّث اسرائيل بانكارها للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ورفضها الاعتراف بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، على الرغم من القرارات ذات الصلة، الصادرة عن مجلس الامن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة.

ان مواصلة هذا المخطط الاستيطاني الاسرائيلي تزيد في التوترات القائمة، فعلًا، في المنطقة، وتؤدي الى تصعيد العنف، وتقوّض مساعي السلام التي يبذلها المجتمع الدولي.

ان توطين اليهود السوفيات في الاراضي الفلسطينية المحتلة يصادر ما هو مطلوب في عملية السلام المتعثّرة. فاذا امتلأت الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بعشرات ومئات الآلاف من القادمين اليهود الجدد، فلن يبقى ما يمكن ان تدور حوله المفاوضات بين الفلسطينيين واسرائيل، ذلك ان سلب البقية الباقية من الوطن الفلسطيني، وتحويلها الى مستوطنات يهودية، يقضيان على الغاية المستهدفة من تلك المفاوضات المأمول فيها قبل ان تبدأ.

---

(١) *United Nations, Security Council, S/PV. 2914*, p. 11.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) *United Nations, Security Council, S/PV. 2915*, p. 32.

(٦) S/PV. 2914، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

(٧) الامم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، الرقم ٩٧٣، ص ٣١٨.

(٨) *United Nations, Security Council, S/13450* and *Add. 1*, p. 40.

(٩) المصدر نفسه، ص ٤١.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) *United Nations, Security Council, S/13679*, p. 3.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٠.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١١.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) *United Nations, Security Council, Resolution No. 465 (1980).*

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) *United Nations, Security Council, S/21192*, Article 6.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) S/PV. 2915، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

الدبلوماسية الصهيونية

(١٨٩٧ ـ ١٩٤٨)

نجدة الشوّاف

ينتسب يهود الغربِ قاطبة، الاوروبيون منهم والاميركيون، في اصولهم، الى قبائل الخزر التي تنتمي، عرقياً، الى الجنس المغولي التركي. أقامت قبائل الخزر الوثنية، في بلادها الواقعة بين البحر الاسود وبحر الخزر (بحر قزوين)، مملكة شكّلت حاجزاً يصدّ عن الامبراطورية البيزنطية هجمات القبائل القادمة من الشمال، والفتوحات الاسلامية المقبلة من الجنوب. حوالى القرن الثامن الميلادي، اعتنقت مملكة الخزر الوثنية، ملكاً وشعباً، الديانة اليهودية، وأصبحت تعرف، في التاريخ، باسم مملكة الخزر اليهودية. بعد حروب متواصلة مع القبائل السلافية المهاجمة، تمّ القضاء، نهائياً، في القرن الثاني عشر الميلادي، على مملكة الخزر اليهودية، فبدأت، على أثرها، حركة نزوح يهودية خزرية باتجاه الغرب، فتكوّنت تجمّعات يهودية كبيرة في شبه جزيرة القرم، واوكرانيا، وبولندا، وهنغاريا، ولتوانيا؛ كذلك اتجهت مجموعات أخرى نحو اوروبا الوسطى، والغربية، لتستقر في المانيا، وفرنسا، وايطاليا، وغيرها من الاقطار الاوروبية؛ ثمّ هاجرت اعداد كبيرة، من مختلف هذه التجمّعات، الى اميركا فيما بعد، بسبب الاضطهاد الديني في اوروبا.

وهكذا نرى ان يهود اوروبا واميركا لا يمتّون بأية صلة نسب الى الجنس السامي، أو العبرانيين القدماء، ولا علاقة لهم، البتّة، بفلسطين.

لقد تمكّنت الصهيونية، وهي نتاج الفكر اليهودي الملتوي والمعقّد، من خلال تزويرها للتاريخ، وطمس الحقائق، وتضليل الشعوب والحكومات، واثارة الفتن والثورات والحروب، من تحقيق جزء من اطماعها وطموحاتها الجنونية، حينما تمكّنت من اغتصاب فلسطين.

ولكن فلسطين لن تكون الحدود النهائية لأطماع الصهيونية، وانما ستكون نقطة الانطلاق الى مخططات شيطانية تريد السيطرة على مصير العالم، عبر السيطرة على منطقة الشرق الاوسط. ويخطىء من يتصوّر ان اغتصاب فلسطين هو كل ما كانت الصهيونية، أو بالاحرى اليهودية العالمية، تطمح اليه.

الخلفية التاريخية للصهيونية السياسية

ان تسمية الصهيونية مأخوذة من اسم «جبل صهيون» الذي يقع بالقرب من مدينة القدس. وأول جمعية يهودية حملت اسم صهيون هي جمعية «محبة صهيون» التي أُنشئت في روسيا بعد

المذبحة التي تعرّض لها اليهود الروس، اثر اغتيال القيصر الكسندر الثاني، في العام ١٨٨١، والتهمة التي وجّهت اليهم، بصورة رسمية، بالوقوف وراء عملية الاغتيال. ولقد أدّت الاعمال الانتقامية المصحوبة بالعنف المتطرّف الى نزوح يهودي، باعداد ضخمة، نحو الغرب؛ كما نزح حوالى ثلاثة آلاف منهم الى فلسطين.

مع ان الاغراض المعلنة لجمعية «محبة صهيون» كانت انسانية لمساعدة ضحايا عمليات الانتقام والاهتمام بشؤون الحياة اليومية لليهود، غير ان احد اعضائها قام بتشكيل خلايا يهودية سرية اطلق عليها اسم «احباء صهيون»، لتعمل على تشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين، واقامة مستوطنات يهودية، واحياء اللغة العبرية القديمة. مؤسس هذه الحركة هو ليون بنسكر، ويعتبره بعض من كتبوا عن الصهيونية السياسية أول من بعث فكرة «الوطن القومي»، التي غرست البذرة الاولى للصهيونية السياسية. هذه الدعوة السياسية، التي تستهدف، بالنهاية، اقامة دولة يهودية جوبهت بمعارضة قوية من قبل عدد من المثقفين اليهود، الذين كانوا يرون ان ما يحتاج اليه اليهود هو خلق يقظة روحية في المجتمعات اليهودية، والعودة الى روح الديانة اليهودية. وكان من ابرز اولئك المثقفين كاتب كان يذيّل كتاباته باسم مستعار هو «آحاد هعام»، الذي كان يرأس، آنذاك، الحركة التي عرفت باسم «الصهيونية الثقافية».

وبعد ان شعرت الدولة العثمانية بما يدبّره اليهود الاوروبيون من مشاريع وخطط للاستيلاء على فلسطين، أصدرت، في سنة ١٨٨٢، قانوناً وضعت بموجبه قيود مشدّدة على دخول اليهود الاجانب الى فلسطين لغير غرض زيارة الاماكن اليهودية المقدسة، على ان لا تتجاوز مدة الاقامة ثلاثة شهور فقط؛ وبذلك احبطت كل محاولة ليهود اوروبا للاستيطان في فلسطين، وقضت على احلام اليهود باقامة دولة على أرضها.

هرتسل والمؤتمر الصهيوني الأول

يعتبر ثيودور هرتسل، اليهودي الهنغاري الجنسية، مؤسس الصهيونية السياسية كبنية عضوية. ولقد اختار، على الرغم من دراسته للقانون في جامعة فيينا، العمل ككاتب وصحفي بدل المحاماة، بعد ان عمل مدة قصيرة في جريدة «دي فيلت»، في فيينا، فأوفدته مراسلاً لها في باريس. في سنة ١٨٩٤، قُدِّم ضابط يهودي الى المحاكمة بتهمة الجاسوسية لحساب الالمان والخيانة العظمى.

شعر هرتسل، الذي كان يتابع سير المحاكمة بصورة منتظمة، بصفته الصحفية، لأول مرة، بيهوديته، وتركّز تفكيره على المشكلة اليهودية، فتحوّل، فجأة، من موقع دعاة اندماج اليهود واستيعابهم في مجتمعاتهم الى رأي مناقض وموقع جديد ينادي بأن لا حل للمشكلة اليهودية الّا في قيام دولة يهودية مستقلة.

لم يكن هرتسل من اليهود المتدينين الذين يؤمنون بالتوراة وأساطيرها، او نبوءات احبار اليهود القدماء. لذلك، فان حركته الصهيونية، التي ارسى قواعدها في المؤتمر الصهيوني الاول، في العام ١٨٩٧، كانت حركة «قومية سياسية وعلمانية»، هدفها توطين اليهود في بقعة من بقاع الارض بدون ان يصرّ على فلسطين بالذات. وقد أُجري الحديث، في حينه، حول عدد من الاماكن الاخرى، كقبرص والارجنتين واوغندا، يمكن للدولة اليهودية العتيدة ان تقام على أراضيها. امّا شعار «العودة»، الذي تبنّته الصهيونية فيما بعد، فانه كان لغرض اثارة الحماس الديني لدى يهود العالم وتعبئتهم

وراء الصهيونية.

كتيّب هرتسل، الذي نشر في العام ١٨٩٦، عن الدولة اليهودية التي دعا اليها، قوبل من الاوساط اليهودية بردود فعل متضاربة، بين التحبيذ والتشجيع، والرفض والاستنكار. مع ذلك، وجد هرتسل، ومعه لفيف من المجنّدين المتحمّسين، ان المحصلة النهائية جاءت لصالح الدعوة، فقرروا عقد مؤتمر يهودي صهيوني تشترك فيه وفود تمثّل جميع الطوائف اليهودية في اوروبا واميركا.

في آب (اغسطس) ١٨٩٧، عقد أول مؤتمر صهيوني في مدينة بازل السويسرية. وفي خطاب الافتتاح، أوجز هرتسل الغرض والهدف للمؤتمرين، بالقول: «نحن هنا، اليوم، لارساء الحجر الاساس للبيت الذي سيكون الملاذ والملجأ والمأوى للشعب اليهودي». وقدّم مشروعاً سياسياً يقوم على ثلاثة مبادىء أساسية: اولاً، توسيع وتعزيز الاستيطان اليهودي في فلسطين بشكل منتظم؛ ثانياً، الحصول على اعتراف دولي «بحق اليهود الشرعي» للاستيطان في فلسطين؛ ثالثاً، اقامة منظمة دائمة لتوحيد جميع اليهود حول القضية الصهيونية.

هذه المبادىء الثلاثة، على الرغم من صوغها، احياناً، بتعابير مختلفة لتتلاءم مع الظروف القائمة، ظلت، دائماً، جوهر السياسة الصهيونية وبرنامج دبلوماسيتها. ومع ان زمراً عدة ظهرت فيما بعد بسبب اختلاف الآراء حول أولوية وأهمية قضية بالنسبة الى أخرى، غير ان الصهيونية ظلت، على الدوام، متماسكة، وموحّدة، ومستمرة، لم تفتقر الى وضوح الرؤية والهدف.

خلال السنوات التي أعقبت المؤتمر الصهيوني الاول، تركّز النشاط الصهيوني على كل من بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية لجعلهما القاعدة الصلبة التي ستمد الحركة بما تحتاج اليه من دعم سياسي وعون مادي في المستقبل. كان اختيار بريطانيا بسبب اقتناع هرتسل بأن هذه الامبراطورية، بممتلكاتها الواسعة فيما وراء البحار، مؤهلة، أكثر من غيرها، لتقبّل، ودعم، المشروع الصهيوني، ووضع قطعة أرض من مستعمراتها في آسيا، أو افريقيا، تحت تصرّف الصهيونية. امّا اختيار الولايات المتحدة الاميركية، فكان بسبب الطوائف اليهودية الكبيرة فيها، التي يمكن اجتذابها الى الصهيونية، وتأمين دعمها المادي، والمعنوي.

لم تخيّب بريطانيا أمل هرتسل فيها، فوافقت، في العام ١٩٠٢، على طلب الصهيونيين استعمال مساعيها الحميدة لدى الحكومة المصرية للسماح باقامة عدد من المستوطنات اليهودية في شبه جزيرة سيناء. لكن المحاولة باءت بالفشل، بسبب الرفض المصري. بعد ذلك، عرضت بريطانيا على الصهيونيين مستعمرة اوغندا، فسافر وفد صهيوني لدرس الاوضاع، وعاد برأي محبّذ ومشجّع. غير ان المحاولة فشلت، أيضاً، بسبب اصرار بعض الفئات الصهيونية على فلسطين بالذات دون اية بقعة أخرى.

بعد وفاة هرتسل، في العام ١٩٠٤، عقد المؤتمر الصهيوني السابع، واتخذ قراراً، بأغلبية الاصوات، يلزم الحركة برفض أي مكان آخر، غير فلسطين، للدولة اليهودية المرتقبة.

بعد العام ١٩١٢، أصبح لويس برانديس، القاضي في المحكمة العليا الاميركية والصديق الحميم للرئيس الاميركي وودرو ويلسون، أهمّ شخصية في الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الاميركية، فوجّه نداء حارّاً الى جميع المثقفين اليهود الاميركيين لمقاومة، ورفض، أية محاولة ترمي الى استيعاب اليهود في المجتمع الاميركي، الذي سيكون، بالنسبة الى اليهود، بمثابة «انتحار قومي»،

وطالبهم «بـالنضـال والتضحية» من أجل فلسطين، التي اعتبرها «البقعة الوحيدة في العالم التي يستطيع اليهود فيها ان يعيشوا حياتهم اليهودية العادية والطبيعية».

وفي بريـطانيـا تركّـزت مسؤولية قيادة الحركة الصهيونية في شخص حاييم وايزمان، الروسي الجنسية بالولادة، والذي برهن على قدراته القيادية وتمسّكه بالصهيونية وهو ما يزال طالباً يدرس العلوم الكيميائية في جامعتي برلين وجنيف. ومع ان وايزمان كان يختلف في الرأي مع هرتسل في عدد من الامور، كالمحاولات العديدة التي قام بها هذا الاخير في القسطنطينية، من اجل الحصول على موافقة الدولة العثمانية المسبقة قبل الاقدام على اقامة مستوطنات يهودية في فلسطين، والتي باءت جميعها بالفشل، الّا انه كان يتفق، كلياً، مع نظرة رئيسه هرتسل الى الدور الخطر الذي يمكن أن تقوم بريطانيا به، اذا أمكن اثارة اهتمامها بالصهيونية ونيْل تعاطفها مع اهدافها.

هذه القناعة دفعت وايزمان الى السفر والاقامة في بريطانيا في وقت مبكر. وفي العام ١٩٠٣، عيّن استـاذاً في جامعـة مانشستر، ونال شهرة في الاوساط الاكاديمية والعلمية، بفضل بحوثه العلمية المتقدّمة في مادة الكيمياء. وممّا لا شك فيه ان المكانة العلمية التي حققها لنفسه، في تلك الفترة، كانت عاملاً مساعداً كبير الأهمية في نجاح دبلوماسيته في خدمة الصهيونية. وقد مهّدت له مكانته، هذه، الطريق الى اقامة علاقات شخصية مع كبار رجال الدولة والسياسة، وبالتالي اكتساب تأييد معظمهم، من جملتهم مارك سايكس وآرثـر بلفـور ولويـد جورج وغيرهم، الذين وضعوا أنفسهم، ومراكزهم، ودولتهم، في خدمة الصهيونية واطماعها لاغتصاب فلسطين وطرد اصحابها الشرعيين بدون رادع من اخلاق او وازع من ضمير. قال بلفور، فيما بعد، في وصف اعجابه بوايزمان: «هذا الرجل هو الذي جعلني صهيونياً».

ومثل سلفه هرتسل في ترؤس الصهيونية، كان وايزمان شديد الحرص على تأمين اعتراف دولي بالصهيـونيـة. فقد صرّح، في العام ١٩٠٧، لمراسل صحيفة «مانشستر غارديان» البريطانية، بأن «الصهيونية السياسية تعمل من اجل جعل المشكلة اليهودية مشكلة دولية؛ ولهذا ينبغي ذهابنا الى الشعوب الاخرى والقول لهم: نحن بحاجة الى مساعدتكم من اجل الوصول الى هدفنا».

بعد ان قرّرت الصهيونية تكثيف نشاطها من اجل كسب بريطانيا كحليف للصهيونية، استقدم وايـزمـان من القارة الاوروبية اثنين من قادة الحركة الصهيونية فيها، هما سوكولوف وتشلينوف، ووضعت خطة للعمل في اتجاهين: الاول استمالة اليهود البريطانيين وكسب ولائهم للصهيونية، وهو ما كان وايزمان بدأه قبل نشوب الحرب، وكان من أبرز ما حققه، في مسعاه، في حينه، اثارة اهتمام عائلة روتشيلد لانشاء جامعة يهودية في فلسطين؛ والثاني تكوين صداقات وطيدة ومؤيدين للصهيونية بين كبار المسؤولين في الحكومة البريطانية.

ان روابط الصداقة الحميمة بين وايزمان وبلفور لم تأت بفائدة تذكر للصهيونية في البداية؛ اذ لم يكن بلفـور عضـواً في الوزارة. لكن صداقته وفائدته اصبحت لا تقدّر بثمن، بعد تعيينه وزيراً للخارجية البريطانية في وزارة لويد جورج.

في اوائل العام ١٩١٤، تعرّف وايزمان على رئيس تحرير صحيفة «مانشستر غارديان»، سكوت، من طريق صديق مشترك للطرفين. وخلال فترة قصيرة، اصبح سكوت من أشدّ المتحمّسين للصهيونية، وهـو الذي قام بتقديم وايزمان ومعاونيْه، سوكولوف وتشلينوف، الى لويد جورج، وهربرت صموئيل اليهـودي، الذي اصبـح، فيمـا بعـد، اول منـدوب سام لبـريـطانيـا في فلسـطين. وهكـذا بدأت

الحملة الدبلوماسية الصهيونية، الهادفة الى حشد القوى البريطانية الفاعلة وراء الصهيونية وأهدافها.

ان اهتداء سكوت، ومن قبله بلفور، وغيرهما، الى الصهيونية مثّلت ظاهرة اطلق عليها اسم «الصهيونية الأممية» (أي غير اليهودية)، وهي ظاهرة أثارت الكثير من الاسئلة وتعدّدت بشأنها التفسيرات. فالمؤرخ البريطاني آرنولد توينبي قدّم تفسيرَيْن، احدهما مفاده ان انحياز المسيحيين الى الصهيونية قد يكون نتيجة عقدة الذنب التي يشعرون بها، والناجمة عن مشاعرهم العدائية نحو اليهود، الكامنة بدون وعي في قرارة نفوسهم. وقال عن الانحياز البريطاني الى الصهيونية انه يعود الى صفة تتميّز بها الشعوب الانكلو - سكسونية عن غيرهم، اذ يجمعون بين الميكيافيلليه ومشاعر الفروسية الخيالية. امّا المؤرخ كريستوفر سايكس، فانه فسّر ظاهرة الصهيونية المسيحية في بريطانيا بارجاعها الى اسطورة شائعة في الاوساط الشعبية، في بريطانيا، منذ استلام كرومويل للسلطة، والتي زعمت ان ظهور المسيح وحكمه السعيد لألف سنة سترافقهما عودة اليهود الى فلسطين! ترى من نشر تلك الاسطورة بين الناس؟

أساس الدبلوماسية الصهيونية في بريطانيا

في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٤، أي بعد نحو ثلاثة شهور من قيام الحرب العالمية الاولى، وبعد نحو اسبوع من اعلان بريطانيا الحرب على الدولة العثمانية، بعث وايزمان برسالة الى صديقه رئيس تحرير الغارديان، سكوت، لخّص فيها موقف الصهيونية من الحرب كما يلي: «استطيع، الآن، ان أقول انه اذا وضعت فلسطين بعد الحرب تحت النفوذ البريطاني، واذا دعمت بريطانيا، وساعدت في، استيطان اليهود في فلسطين، الخاضعة للنفوذ البريطاني، فانه يصبح باستطاعتنا، خلال مدة تتراوح بين عشرين وثلاثين عاماً، ادخال مليون يهودي، ولربما أكثر، سيعملون على تطوير فلسطين والنهوض بها في مختلف مجالات الحياة، بالاضافة الى جعلها حامية حصينة وقوية لقناة السويس». في هذه الرسالة، أيضاً، أوجز وايزمان السياسة الصهيونية في الحرب، وفي مرحلة ما بعد الحرب، التي اراد ايصالها الى المسؤولين البريطانيين من طريق مخاطبة صاحبه، سكوت، ذي العلاقات الواسعة برجالات الحكومة. والنقاط التي أراد وايزمان توضيحها هي: أولاً، انتصار الحلفاء في الحرب؛ ثانياً، وضع فلسطين تحت النفوذ البريطاني؛ ثالثاً، افهام بريطانيا بأن انتدابها على فلسطين يجب ان يسهّل ادخال مليون يهودي، أو أكثر، خلال عشرين، أو ثلاثين، سنة، بعد انتدابها بصورة رسمية؛ رابعاً، افهام بريطانيا بأن انتدابها على فلسطين، الواقعة تحت سيطرة الصهيونية، سوف ينتهي، ولكن المحافظة على المصالح البريطانية سوف تستمر بعد ان تحوّل فلسطين الى قلعة يهودية محصّنة. الامر الجدير بالملاحظة، هنا، ان النقاط الاربعة قد تحقّقت كاملة بالصورة التي قدّمها وايزمان في رسالته.

بعد فترة من استلام سكوت لرسالة وايزمان، عُقد اجتماع حضره لويد جورج وهربرت صموئيل، عن الجانب البريطاني، ووايزمان ومعه رفيقاه سكولوف وتشليونوف، عن الجانب الصهيوني، وكان هذا اللقاء الاول بين وايزمان ولويد جورج، الذي سرعان ما أعرب عن تعاطفه مع أهداف الصهيونية والتحق بمعسكر الموالين للصهيونية الذين كانوا يبذلون جهودهم في سبيل تحقيق رغبة وايزمان لاصدار تصريح بريطاني رسمي مؤيد للصهيونية.

وقد اصطدمت المحاولة الاولى لاصدقاء الصهيونية في مجلس الوزراء، بهذا الشأن، بمعارضة رئيس مجلس الوزراء، هربرت اسكويث، الذي لم يكن من المعجبين بالصهيونية، من ناحية، ويعتقد بأن من حق الشعوب الواقعة تحت الهيمنة العثمانية طيلة قرون عديدة ان تنال حريتها بعد

الحرب، من الناحية الاخرى. الاعتراض الآخر صدر عن اليهود الذين اندمجوا في مجتمعهم البريطاني منذ أجيال عدة، وبرّروا معارضتهم بالقول ان مشروع اقامة دولة يهودية في فلسطين لن يحقق حلاً سليماً وصائباً للمشكلة اليهودية، بل، على العكس من ذلك، سوف يثير مشاعر العداء لليهود من جديد في بقاع مختلفة من العالم.

على ان المعارضة القوية التي واجهتها الصهيونية في مجلس الوزراء، من جهة، ومن زعماء الطوائف اليهودية البريطانية، من جهة أخرى، نبّهت وايزمان ورفاقه الى وجود حاجة ملحّة الى القيام بحملة دعائية واسعة النطاق للوصول الى عقول، وقلوب، الجماهير الواسعة، وكسب عطفها وتأييدها، فأوعزوا الى المحرر المعروف في صحيفة «الغارديان»، هربرت سايد بوتهام، الذي كان انضمّ الى معسكر الموالين للصهيونية، منذ مدة، تحت تأثير رئيسه سكوت، لتأليف جمعية باسم «الجمعية البريطانية ـ الفلسطينية»، مهمتها الدعاية للحركة الصهيونية من طريق النشرات والمحاضرات والمقالات والحفلات، الى غير ذلك من الوسائل. في عدد «الغارديان» الصادر في السادس من آب (اغسطس) ١٩١٥، نشر بوتهام مقالة افتتاحية طويلة عن العبرانيين القدامى ومملكتهم قصيرة العمر في جزء من فلسطين؛ ثمّ انتقل الى زمن الشتات ومعاناة يهود العالم، جرّاء ما كانوا يتعرّضون له من مظالم واضطهاد، الى آخر ما هنالك من قصص تثير عطف القراء، ومن ثمّ تأييدهم للصهيونية «التي تعمل في سبيل انقاذهم واعادتهم الى أرض اجدادهم الاولين». ولم ينس هذا المحرر المتصهْين ان ينقل عن لسان كيتشنر رأياً مطابقاً لهدف الصهيونية، فزعم انه قال، في تصريح أدلى به الى مراسل صحفي، «ان فلسطين يجب ان تكون الحصن والقلعة والمتراس الذي يدافع عن سلامة قناة السويس البريطانية ضد اطماع الطامعين». بهذا أوحى المحرر لقرائه بأن مصلحة بريطانيا الاستراتيجية تقضي بقيام دولة يهودية صديقة لبريطانيا في فلسطين، يمكن الوثوق بصداقتها، والاعتماد على قدراتها.

ورافقت الحملة الاعلامية واسعة النطاق، خلال السنتين ١٩١٥ و١٩١٦، جهود صهيونية حثيثة لحشد الانصار داخل مجلس الوزراء البريطاني، من اجل الحصول على التزام بريطاني رسمي بالقضية الصهيونية.

وبعد النجاح العلمي الذي احرزه وايزمان باستنباط طريقة جديدة لمضاعفة انتاج مادة «الاسيتون» اللازمة لصناعة القنابل والمواد المتفجّرة، قرّرت الحكومة البريطانية اسناد منصب له في وزارة البحرية، للاستفادة من كفاءته العلمية. ذكر وايزمان في كتابه «التجربة والخطأ»، وهو يسرد احداث تلك الفترة، ان صديقه الشخصي ورئيسه في الوظيفة، بلفور، قال له، في احد الايام: «هل تعلم... بعد هذه الحرب قد تحصل على قدسك».

في آذار (مارس) ١٩١٥، بعث وزير خارجية بريطانيا، ادوارد غراي، بمذكرة سرية الى حكومات فرنسا وروسيا والولايات المتحدة الاميركية، تطرّق فيها الى «العلاقات التاريخية التي تربط اليهود بفلسطين»، ثمّ اقترح الاتفاق على برنامج، أو مشروع، يستهدف كسب ولاء يهود العالم لقضية الحلفاء. وأشار، في النهاية، الى ان حكومته ترى ان من الممكن، بعد الحرب، تسليم ادارة فلسطين لليهود، اذا تمكّنوا من رفع عدد المهاجرين اليهود الى مستوى عدد السكان العرب.

في تلك الآونة، عيّن مارك سايكس، ذو العلاقات الوطيدة بالصهيونية منذ عدة سنوات، في منصب مساعد وزير في وزارة الحرب البريطانية، مسؤولاً عن شؤون الشرق الادنى.

وبعد تسليم مذكرة وزير الخارجية البريطانية الى الحكومتين، الفرنسية والروسية، للدخول في مباحثات تمهيدية مع المسؤولين حول عدد من المواضيع، أوفدت الحكومة البريطانية سايكس الى كل من فرنسا وروسيا لهذا الغرض.

اختار سايكس زيارة روسيا اولاً، لاعتقاده بأن وجود مشكلة يهودية في روسيا قد يشجّع الحكومة الروسية على تأييد الاقتراح البريطاني حول مستقبل فلسطين، كوسيلة الى حل مشكلتها اليهودية، وهي النقطة التي ركّز عليها المفاوض البريطاني، سايكس، في محادثاته مع نظيره الروسي، وحصل، فعلاً، على الموافقة الروسية. وفي باريس، أبرز سايكس، في محادثاته مع نظيره الفرنسي جورج بيكو، نقطتين اساسيتين، هما الدور الهامّ والمؤثر الذي يمكن ان يلعبه يهود اميركا لادخال الولايات المتحدة في الحرب اذا أمكن كسب تأييدهم لقضية الحلفاء، والنقطة الاخرى ان هذا التأييد المطلوب لا يمكن ان يأتي بغير اصدار تعهّد لليهود بوضع فلسطين، بعد الحرب، تحت ادارة مؤيدة للصهيونية، أي بريطانيا.

ومع ان المفاوض الفرنسي اتفق في الرأي حول النقطة الاولى مع نظيره البريطاني، الّا انه احجم عن البتّ بالنقطة الثانية، نظراً الى وجود تيار سياسي قوي داخل الحكومة الفرنسية يطالب بوضع سوريا الكبرى، بما فيها فلسطين، تحت النفوذ الفرنسي، بعد الحرب.

وفي النهاية، اختتمت المباحثات بين الدول الثلاث، في العام ١٩١٦، بعقد اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية. وعلى الرغم من ان هذه الاتفاقية لم تحقق أمل الصهيونيين بوضع فلسطين تحت الادارة البريطانية الموالية للصهيونية، اذ تمّ الاتفاق بين الدول الثلاث على وضعها تحت ادارة دولية، غير انهم رأوا فيها حسنات أخرى. فلقد نقضت الوعود المقطوعة للعرب، وبذلك ازالت مخاوف الصهيونيين من قيام حكم عربي فلسطيني؛ كما انها اعطتهم وقتاً كافياً للعمل على تغيير الوضع لمصلحتهم، واغتصاب فلسطين للصهيونية، في النهاية.

في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٦، استقبل سايكس شخصاً يدعى جيمس مالكولم، وهو بريطاني الجنسية أرمني الأصل، تربطه بالصهيونية روابط وثيقة منذ عدة سنوات، بناء على طلب الاخير. قال مالكولم ان احد اقطاب الصهيونية في الولايات المتحدة الاميركية، وهو القاضي برانديس، مستشار الرئيس ويلسون وصديقه وموضع ثقته، من المحتمل ان يقنع الرئيس الاميركي بضرورة الاشتراك في الحرب، الى جانب بريطانيا وحلفائها، اذا وافقت الحكومة البريطانية على الدخول في مفاوضات مباشرة مع المنظمة الصهيونية، الأمر الذي حضّ مجلس الوزراء البريطاني على مناقشة العرض الصهيوني في جلسات عدة، ثمّ الموافقة عليه في النهاية.

بعد ان أُعلم الصهيونيون بموافقة الحكومة البريطانية، طلبوا السماح لهم باستعمال وسائل الاتصالات الحكومية ليتسنّى لهم الاتصال بالمنظمات الصهيونية في الاقطار الاخرى، دون ابطاء أو تأخير، فأبدت الحكومة موافقتها على طلب يبدو بسيطاً ومفيداً للمجهود الحربي.

وبعد ان نشرت الصهيونية، في جميع أنحاء العالم، خبر الالتزام البريطاني الكامل، وبدون حدود، القضية الصهيونية، وأهدافها، شعر البريطانيون بحماقتهم وسذاجتهم أمام المكر اليهودي، ولكن التراجع عن القرار لم يعد ممكناً خشية اثارة غضب اليهود عليهم.

قبل بدء المفاوضات البريطانية ـ الصهيونية، قدّمت الصهيونية مذكرة بعنوان «برنامج

ادارة جديدة في فلسطين»، لتكون اساساً للمفاوضات. تضمّنت المذكرة عدداً من الاقتراحات، أهمها: اولاً، انشاء مؤسسة يهودية شبه حكومية في فلسطين؛ ثانياً، اضفاء الصفة «الوطنية الشرعية» على المؤسسة؛ ثالثاً، يسمح للمؤسسة بتشجيع، ورعاية، الاستيطان اليهودي في فلسطين.

بعد اطلاع رئيس الوزراء البريطاني، اسكويث، على المذكرة، وضعها في درج مكتبه، وظل الوضع شبه مجمّد الى ان عُيّن لويد جورج محل اسكويث، في رئاسة الوزارة، وآرثر بلفور وزيراً للخارجية، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٦. وبوصول هذين الرجلين، المجنّدين لخدمة الصهيونية، الى الحكم اصبحت المعركة شبه منتهية بالنسبة الى الصهيونيين، وبات الالتزام البريطاني بالقضية الصهيونية كاملاً، وراسخاً.

الاعداد لـ «وعد بلفور»

في شباط (فبراير) ١٩١٧، أي بعد نحو شهرين من تأليف وزارة لويد جورج، فوّضت الحكومة الجديدة مارك سايكس بفتح باب المفاوضات مع المنظمة الصهيونية.

عقد الاجتماع الاول في منزل رئيس الحاخامين في انكلترا، موشي غاستر، أي في المكان ذاته الذي انقلب فيه سايكس، قبل سنوات عدة، الى متصهين شديد الولاء للصهيونية. افتتح الاجتماع صاحب المنزل، غاستر. وبعد كلام كثير عن معاناة اليهود طوال القرون الماضية، وتطلعهم المستمر الى «العودة الى أرض الميعاد التي وعدهم الرب بها»، قال الحاخام الصهيوني ان الصهيونية لديها من الرؤيا ما يجعلها تعتقد بأن من الممكن تحقيق «هدفها القومي» من طريق وضع فلسطين تحت السيادة البريطانية.

كان المتحدث الثاني هربرت صموئيل، الصهيوني، الذي اصبح، فيما بعد، اول مندوب سام بريطاني في فلسطين بعد تكريس الانتداب البريطاني محل الادارة العسكرية في العام ١٩٢٠. تحدث صموئيل عن الوضع القانوني لليهود المهاجرين، وطالب بمنحهم حقوق المواطنة كاملة، مثلهم مثل بقية السكان. وتكلم، بعده، وايزمان، محذّراً السلطة، التي ستعهد اليها مسؤولية الانتداب بعد الحرب، من وضع أية قيود وبأي شكل من الاشكال على هجرة اليهود الى فلسطين. ولمّا سمع سايكس هذه الافكار والطموحات المتطرّفة دهش، على الرغم من ميوله الصهيونية، فطلب من الحاضرين ان يكونوا أكثر واقعية، وان يأخذوا بالاعتبار الصعوبات والمشاكل التي تواجهها الصهيونية، لافتاً نظرهم الى شكوك روسيا العميقة تجاه الصهيونية وأهدافها، واصرار فرنسا المتعنّت على وضع سوريا الكبرى، بما فيها فلسطين، تحت انتدابها، بالاضافة الى ما سيواجهونه من المقاومة العربية.

في نهاية الاجتماع، لخّص قادة الصهيونية مطالبهم بالشكل التالي: أولاً، اعتراف دولي بـ «الحقوق اليهودية في فلسطين»؛ ثانياً، الاعتراف «بشرعية استيطان الشعب اليهودي في فلسطين»؛ ثالثاً، منح شركة يهودية اجازة خاصة لشراء الاراضي في فلسطين؛ رابعاً، توحيد فلسطين تحت ادارة واحدة؛ خامساً، تتمتّع الاماكن الدينية بالحصانة تحت اشراف دولي.

تمثّل الفقرات الثلاثة الاولى اهدافاً صهيونية. امّا الفقرتان، الرابعة والخامسة، فهما لاسترضاء بريطانيا وروسيا.

اللافت والمثير للدهشة، هنا، ان المشتركين في تلك المساومات والصفقات السياسية والمؤامرات، والذين لا علاقة لهم بفلسطين من قريب أو بعيد، تجاهلوا الشعب الفلسطيني، صاحب الحق

والوطن، وكأنه غير موجود؛ بل أكثر من ذلك، فالصهيونيون، في جميع مؤتمراتهم، لم يتطرقوا، في مناقشاتهم، ولو مرة واحدة، الى الوجود الفلسطيني. ففي المفاوضات البريطانية ـ الصهيونية التي انتهت باصدار «وعد بلفور»، في العام ١٩١٧، تجاهل وايزمان وزملاؤه الشعب الفلسطيني كلياً، بينما انصبّ اهتمامهم على موقف فرنسا، وكيفيّة تأمين تأييدها، وضمان موافقتها.

ومن أجل التوصّل الى تفاهم مع فرنسا، لجأ الصهيونيون الى الاستعانة بسايكس، الذي رتّب لاجتماع بين جورج بيكو وسوكولوف، عقد في السفارة الفرنسية في لندن، بتاريخ الثامن من شباط (فبراير) ١٩١٧. وتمكّن سوكولوف، في ذلك الاجتماع الأول من نوعه، من اقناع بيكو بوجهة النظر الصهيونية التي تحبّذ وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، الاّ ان موافقة بيكو لم تكن تعني موافقة الحكومة الفرنسية التي كانت تتعرّض لضغط شديد من تيار وطني يطالب بوضع سوريا الكبرى تحت السيطرة الفرنسية.

الاّ ان تصلّب الموقف الفرنسي الرسمي لم يدخل اليأس في قلوب وايزمان ورفاقه، واعتبروا نجاح سوكولوف في كسب موافقة، وتأييد، بيكو بمثابة الخطوة الاولى على طريق تطويع الحكومة الفرنسية، فأوعزوا الى سوكولوف بالانتقال الى باريس، لمتابعة العمل الذي بدأه في لندن.

في آذار (مارس) ١٩١٧، سافر سوكولوف الى باريس برفقة سايكس ومالكولم. كانت مهمة سايكس الرئيسة ايصال سوكولوف الى صانعي القرار في الحكومة الفرنسية، وتقديمه الى رؤساء الاحزاب وكبار رجال السياسة؛ والمهمة الثانية الاتصال، شخصياً، بمن كان يطلق عليهم مجازاً «حزب سوريا الكبرى» لاستطلاع آرائهم وأفكارهم ونقلها الى سوكولوف. وبعد ان انجز سايكس المهمتين على أحسن وجه، ترك سوكولوف يتابع مهمته في باريس وسافر الى روما لتهيئة الاجواء لزيارة سوكولوف لها، بعد باريس.

غادر سوكولوف باريس الى روما قبل ان يتبلور موقف الحكومة الفرنسية بصورة نهائية. وقوبل من قبل الحكومة الايطالية بترحيب كبير، فلم يجد عناء في محادثاته مع أعضاء الحكومة حول موضوع انتداب بريطانيا على فلسطين، على الرغم من تحفّظات بعض المسؤولين من وجود قاعدة بحرية بريطانية في شرق المتوسط. امّا في الفاتيكان، فقد أعرب البابا عن مخاوفه على مصير سكان فلسطين من غير اليهود، بعد ان تصبح فلسطين «وطناً قومياً» لليهود.

من روما رجع سوكولوف الى باريس ليجد رسالة بانتظاره بتوقيع الامين العام لوزارة الخارجية الفرنسية، جوليبيه كامبون، يعرب فيها عن «عطف الحكومة الفرنسية على القضية الصهيونية». هذا التحوّل في الموقف الفرنسي، من الاصرار السابق على بقاء فلسطين ضمن سوريا الكبرى تحت الانتداب الفرنسي الى دعم القضية الصهيونية والتساهل في مسألة وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، يعود الفضل فيه الى مكانة ونفوذ البارون ادموند دي روتشيلد في الاوساط الحكومية.

في اللحظة الحاسمة، وقبل ان تتخذ الحكومة قراراً بشأن انتداب بريطانيا على فلسطين، اوعز روتشيلد الى الاتحاد الاسرائيلي العام (المناهض للصهيونية) لاصدار بيان مؤيد للصهيونية، وبذلك وضع كل الثقل اليهودي الفرنسي لصالح المهمة التي جاء سوكولوف من أجلها.

وفي الوقت الذي كان سوكولوف يقوم بمهمته الدبلوماسية في اوروبا، كان قادة الصهيونية في لندن يعدّون مسوّدة التصريح الذي تزمع الحكومة البريطانية اصداره حول موقفها من القضية

الصهيونية، بينما كان صهيونيون آخرون، في الولايات المتحدة الاميركية، يضغطون، من جهتهم، على الحكومة البريطانية للاسراع في اعلان موقف رسمي مؤيد. فمن واشنطن، على سبيل المثال، اتصل القاضي برانديس بوزير الخارجية البريطانية، بلفور، ليؤكد له عطف صديقه الرئيس ويلسون على «القضية الصهيونية» وتأييد أهدافها «الانسانية»، كما قال. وفي لندن، واصل وايزمان ورسله الى بلفور الضغط من كل ناحية، لمعاودة تأكيد معارضة حلفاء بريطانيا على اصدار تصريح رسمي بموقفها المؤيد للقضية الفلسطينية. ومن اجل قطع كل الطرق أمام تراجع بريطاني محتمل، أعلن وايزمان، في اجتماع طارىء عقده الاتحاد الصهيوني البريطاني، في ٢٠ أيار (مايو) ١٩١٧، بأن الحكومة البريطانية باتت مستعدة لاصدار تصريح رسمي عن تأييدها لأهداف الصهيونية.

بعد أيام قليلة من اعلان وايزمان، نشرت صحيفة «التايمز» اللندنية رسالة مفتوحة، على الصفحة الاولى، بتوقيع اثنين من الشخصيات اليهودية البريطانية، هما دافيد الكسندر وكلود مونتفيوري، أعلنا فيها انهما، ومعهما قطاع كبير من الطائفة اليهودية البريطانية، يعارضون، بشدة، الصهيونية السياسية وأهدافها.

هذه الرسالة أفزعت وايزمان وأثارت خشيته من تأثيرها السلبي على بلفور وبعض زملائه في الحكومة، فسارع بالكتابة الى سكرتير وزير الخارجية، يفنّد فيها آراء اصحاب الرسالة، ويقلّل من أهميتها. واختتم رسالته بـ «ان هؤلاء اليهود البريطانيين من الجيل الثاني [أي المندمجين في المجتمع] سوف يسرّعون الخطى للالتحاق بالركب، حالما يصل التصريح الرسمي البريطاني الى أيدينا».

وفي أوائل حزيران (يونيو) ١٩١٧، طلب وزير خارجية بريطانيا، بلفور، من وايزمان تزويده بآراء وأفكار المنظمة الصهيونية لادماجها في التصريح الحكومي. وفي ١٨ حزيران (يونيو) ١٩١٧، استلم بلفور مذكرة من وايزمان اشتملت على المطالب التالية: أولاً، اعتراف بريطانيا بفلسطين «وطناً قومياً للشعب اليهودي»؛ ثانياً، الاعتراف «بحق» اليهود في بناء «حياتهم القومية» في فلسطين في شكل حكم ذاتي داخلي؛ ثالثاً، الاعتراف «بحق اليهود المطلق» في الاستيطان في فلسطين.

في ضوء هذه المذكرة، أقام دعاة الاندماج في المجتمع من اليهود البريطانيين المناهضين للصهيونية السياسية ضجة كبيرة في الصحافة والبرلمان، اعتراضاً على الفقرتين، الاولى والثانية، ممّا اضطر حكومة لويد جورج، التي كانت وافقت على النص الذي قدّمه وايزمان، الى ادخال تعديل عليهما بالصيغة التي جاءت في التصريح الرسمي، والذي عرف، بعدئذٍ، بـ «وعد بلفور». كما اضطرت، أيضاً، الى ادخال فقرة جديدة، بناء على طلب اليهود البريطانيين، تتعلق بحقوق الجاليات غير اليهودية في فلسطين وحقوق وأوضاع اليهود في أي بلد آخر خارج فلسطين.

الصيغة النهائية التي ظهر بها «وعد بلفور»، بعد التعديلات والاضافات على النص الصهيوني الاصلي، كانت أقل ممّا ارادته الصهيونية واقطابها في جعل «فلسطين يهودية، مثلما انكلترا انكليزية». وعلى الرغم من ذلك، قبل الصهيونيون بهذا «الحل الوسط»، نظراً الى حاجتهم الماسّة، والملحّة، الى الحصول على أي تأييد رسمي لهم قبل نهاية الحرب.

ويبدو ان لويد جورج قد أُغيظ بسبب فشله في اصدار «الوعد» بالنص الذي استلمه من المنظمة الصهيونية، فأدلى، بعد أيام من اصدار الوعد، بتصريح قال فيه: «حينما يحلّ الوقت لاقامة مؤسسات تمثيلية، واذا تمكّن اليهود من تحقيق أغلبية سكانية في فلسطين، فانها ستصبح دولة يهودية».

وبهذا أشار جورج الى الصهيونية بما يجب عمله خلال السنوات المقبلة.

مع صدور «وعد بلفور» انتهت مرحلة هامّة من مراحل الدبلوماسية الصهيونية على طريق تنفيذ البرنامج السياسي الذي وضعه هرتسل، وأقرّه المؤتمر الصهيوني الاول في العام ١٨٩٧؛ اذ نفّذت النقطة الاولى فيه، التي اشترطت الحصول على تأييد الشعوب الاممية (أي غير اليهودية) لـ «حق اليهود الشرعي باقامة وطنهم القومي» في فلسطين، وهو ما تحقق باصدار «الوعد» البريطاني.

النقطة الثانية في البرنامج، تتعلق بتعبئة الرأي العام اليهودي في مختلف اوطانه، وبقاعه، للوقوف وراء الصهيونية وأهدافها. هذه النقطة، على الرغم من أهميتها الكبرى في تقدير وايزمان، الّا ان هذا كان يعتقد بأنها مشكلة يمكن حلها بمرور الزمن، فقرر تجاوزها مؤقتاً، والتركيز على النقطة الثالثة والاخطر، والاكثر الحاحاً، وهي نقل اليهود من اوروبا الى فلسطين، والاهتمام بالقضايا المتعلقة بتوطينهم.

الانتداب البريطاني والصهيونية في مؤتمر السلام

مع حلول العام ١٩١٨، كانت الدبلوماسية الصهيونية ضمنت الموافقة الرسمية على «وعد بلفور» من فرنسا، وايطاليا، والولايات المتحدة الاميركية، واليابان. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩١٩، عقد مؤتمر السلام اولى جلساته الرسمية في باريس. وفي ٢٧ شباط (فبراير) ١٩١٩، عرض وفد صهيوني، برئاسة وايزمان، المطالب الصهيونية في فلسطين، وهي على النحو التالي: اولاً، الاعتراف الدولي بـ «الحقوق اليهودية التاريخية» في فلسطين و«حق اليهود في اعادة بناء كيانهم القومي»؛ ثانياً، تثبيت حدود فلسطين على ان تشمل جنوب لبنان حتى نهر الليطاني، وجبل الشيخ، والعقبة، وشرق نهر الاردن؛ ثالثاً، وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني؛ رابعاً، تطبيق «وعد بلفور»؛ خامساً، تعزيز الاستيطان اليهودي في فلسطين؛ سادساً، انشاء مجلس تمثيلي ليهود فلسطين.

هذه المطالب وضعت، بعد تنقيحها، في مذكرة قدّمت، في ١٥ حزيران (يونيو) ١٩١٩، الى الوفد البريطاني في مؤتمر السلام، للاسترشاد بها وأخذها بعين الاعتبار في معاهدة السلام المزمع عقدها في تركيا. جاء في المذكرة الصهيونية ما يلي: اولاً، ان الهدف الاخير للانتداب هو قيام دولة مستقلة في فلسطين؛ ثانياً، تشكيل مجلس استشاري يهودي دائم في فلسطين؛ ثالثاً، الالتزام بمبدأ «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين؛ رابعاً، تسهيل الهجرة اليهودية والاستيطان اليهودي في فلسطين؛ خامساً، اعتماد اللغة العبرية لغة رسمية الى جانب العربية والانكليزية. وفي تنقيح آخر لهذه المطالب، اضافت الصهيونية فقرة جديدة تطالب بشمولية «الوطن القومي اليهودي» جميع أراضي فلسطين. بهذا اصبحت مطالب الصهيونية تعني، عملياً، ان الانتداب البريطاني يجب ان يتكرّس، كلياً، لتحقيق غرض واحد، هو اقامة دولة يهودية في فلسطين. فمهمة حكومة الانتداب الاساسية، كما طلبت الصهيونية، هي توسيع، وترسيخ، العنصر اليهودي في فلسطين، والبقاء فيها الى اليوم الذي يصبح فيه عدد اليهود كافياً، والاستعدادات كاملة، لقيام دولة الأمر الواقع اليهودية.

بعد موافقة الحكومة البريطانية على تنفيذ جميع المطالب، والشروط، الصهيونية التي تضمّنتها المذكرة الصهيونية، قرّر المجلس الاعلى لمؤتمر السلام في سان ريمو، بتاريخ ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٢٠، وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني. وتضمّنت معاهدة سيفر للسلام مع تركيا، في آب (اغسطس) ١٩٢١، نصّ «وعد بلفور». وبذلك لم يبق هناك ما يحول دون تحقيق جميع

أهداف الصهيونية غير موافقة بريطانيا، رسمياً، على نصوص صك الانتداب، التي تلزمها، بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين، بتنفيذ «وعد بلفور»، الذي اصبح مادة من مواد صك الانتداب. وبذلك تكون مرحلة من الدبلوماسية الصهيونية قد وصلت الى نهايتها، لتبدأ مرحلة جديدة.

فالدبلوماسية الصهيونية، التي كان وايزمان يتحرّك بموجبها، تعمل على أساس المراحل. كل مرحلة لها هدف معيّن، وخطة عمل مدروسة، تحشد لها القوى، وتعبأ القدرات، وتكثّف الاتصالات، وتستخدم وسائل الاقناع والاغراء، ثمّ يجرى، في نهاية المرحلة، حساب الربح والخسارة، وما تحقق من نجاح وتقدّم، وما وقع من اخطاء واهمال، من ا جل تقويم واقعي لما صار، للاستفادة من الدروس والتجارب، استعداداً للمرحلة التالية. قال وايزمان في احد خطاباته: «ليس بالامكان تحقيق اهدافنا مجتمعة في فترة زمنية محدّدة؛ اذ ان نجاح قضيتنا يتوقف على عوامل خارجية لا نتحكم فيها، كالظروف الدولية والمصالح المتشابكة للدول الكبرى وتنافسها فيما بينها، بالاضافة الى قدراتنا الذاتية، ومدى ما لدينا من استعداد لبذل الجهد والتضحية. هذه الامور المعقّدة تحتّم علينا تجزئة غاياتنا واهدافنا، فنعمل على تحقيق كل جزء في مرحلة واحدة، قد تطول أو تقصر مدتها بحسب الظروف القائمة، ولكن كل مرحلة تكمل سابقتها».

في كل الاحوال، ان الشيء المؤكد هو ان صك الانتداب، الذي قبلته الحكومة البريطانية والتزمت بتطبيقه، كان انتصاراً باهراً للدبلوماسية الصهيونية، التي كان وايزمان على رأسها. فلقد حصلت الصهيونية على اعتراف دولي بوجود «علاقات تاريخية» بين اليهود وفلسطين؛ واعتراف دولي بـ «وعد بلفور»، ثمّ ادراجه ضمن بنود صك الانتداب؛ واعتراف بـ «حق اليهود» باقامة مؤسساتهم الخاصة والمستقلة في فلسطين. أورد هارولد تمبرلي، في كتابه «تاريخ مؤتمر السلام في باريس»، عن نجاح الدبلوماسية الصهيونية ما يلي: «من الناحية العملية، سلّم الانتداب البريطاني على فلسطين بكل ما طالب به ممثلو المنظمة الصهيونية في مؤتمر السلام في باريس».

الصهيونية والشعب الفلسطيني

لم يكن هرتسل، الذي وضع برنامجاً سياسياً لاغتصاب فلسطين، وقام وايزمان بتطبيقه خطوة بعد أخرى، جاهلاً بوجود الشعب الفلسطيني؛ كما كان مدركاً، ومن بعده خليفته وايزمان، ان اقامة الدولة اليهودية في فلسطين تستدعي ازالة الوجود الفلسطيني، بشكل أو بآخر. هذا الادراك هو الذي دفع هرتسل الى ان يضع في مقدّم برنامجه السياسي الفقرة الخاصة بضرورة تأمين اعتراف دولي بـ «القضية الصهيونية» وتأييدها، كخطوة اولى الى بلوغ الهدف النهائي.

وقد واجه مشروع هرتسل السياسي، منذ بدايته، معارضة واضحة من قطاعات كبيرة من اليهود، كان من اهمها «حركة الصهيونية الثقافية»، الداعية الى يقظة روحية يهودية والمعارضة للصهيونية السياسية.

بعد اصدار «وعد بلفور»، نشر رئيس الحركة، أحاد هعام، مقالات عديدة فنّد فيها أفكار وآراء دعاة اقامة الدولة اليهودية في فلسطين. جاء في ختام احدى مقالاته ما يلي: «ان الغريب الذي يقيم لنفسه بيتاً بالقوة في مكان تقوم فيه بيوت أخرى مأهولة يصبح سجين بيته؛ وحينما يجتاز عتبة بابه يواجه بالرفض والقطيعة من قبل جيرانه سكان البيوت الاخرى». لكن هذه الحركة، وغيرها من حركات المعارضة، سرعان ما اجتاحتها أفكار الصهيونية السياسية بدعايتها الواسعة واستغلالها لما

يدعونه تضليلاً وباطلاً بمعاداة السامية في اوروبا، وافتعال أعمال عنف ضد اليهود في بلد، أو في آخر، بغية ادخال الرعب في قلوب اليهود البسطاء، او حمل شعارات مختلفة تجتذب اليهودي المتديّن، حيناً، كشعار «عودة بني اسرائيل الى أرض ـ اسرائيل»، والعلماني، احياناً أخرى، مثل شعار «الصهيونية تحمل رسالة الرجل الابيض الى الشعوب المتأخرة البدائية»، أو «اعطوا أرضاً بلا شعب لشعب بلا أرض»، الى آخر ما هنالك من أساليب الدعاية الذكية، والماكرة.

وجاءت المعارضة العربية الرسمية الاولى التي اصطدمت بها المخططات الصهيونية من مصر، عندما رفضت الحكومة المصرية وساطة بريطانية للسماح لليهود المهاجرين بالاستيطان في شبه جزيرة سيناء. وجاءت المعارضة الثانية من النوّاب العرب في البرلمان العثماني، عندما قدّموا احتجاجاً شديد اللهجة على موافقة حكومة «تركيا الفتاة»، بعد الانقلاب العسكري على السلطان عبدالحميد، على منح اليهود الاوروبيين مساحات شاسعة من أراضي فلسطين لانشاء مستوطنات يهودية. ومع ان كبار المسؤولين في الحكومة كانوا يميلون الى مساعدة الصهيونيين، نظراً الى علاقاتهم الطيبة مع يهود «الدونمه» ـ ويقال ان بعضهم كان من اصل هؤلاء اليهود الذين اعتنقوا الديانة الاسلامية ـ ، الاّ انهم اضطروا الى التراجع عن موافقتهم، خشية اثارة الشعوب العربية. وبذلك يمكن القول ان الخطر الصهيوني على فلسطين انحسر مؤقتاً.

لكن وصول الدفعات الاولى من اليهود المهاجرين مع قيام الادارة العسكرية البريطانية في فلسطين أكد مخاوف الشعب الفلسطيني، التي اثارها اصدار «وعد بلفور» قبل ذلك، من وجود مؤامرة بريطانية ـ يهودية تهدّد البلاد والشعب بأفدح الاخطار. في الواقع، أحسّ الناس بروح العداء الذي تضمره بريطانيا للعرب، اثر الخطاب الاستفزازي والمهين الذي القاه الجنرال اللنبي، بعد اسبوع من دخول قوّاته القدس، في حضور حشد من الناس، يتقدّمهم رجال الدين وكبار الموظفين والوجهاء والاعيان. في خطابه ذلك، تحدث الجنرال عن الحروب الصليبية واحتلال الصليبيين القدس. واختتم الجنرال اللنبي خطابه الاستفزازي قائلاً: «واليوم... استُكملت الحروب الصليبية».

اقرار الانتداب البريطاني في عصبة الأمم

تعثّرت مسودة صك انتداب بريطانيا حين قُدّمت الى عصبة الامم، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٠، من اجل اقرارها، بسبب ما أثارته الاضطرابات الدموية بين اليهود والفلسطينيين من تساؤلات وشكوك حول الحقوق المزعومة للصهيونية في فلسطين، وخارجها، فأُجري بعض التعديلات على المسودة. تعلّق التعديل الاول بالحقوق المدنية والدينية للسكان من غير اليهود. وقد جاء ذكرها في المسودة البريطانية في المادة التي نصّت على تطبيق «وعد بلفور»، فنقلت، بعد التعديل، الى المقدمة في مادة مستقلة. التعديل الآخر اضاف مادة جديدة نصّت على ان تطبيق «وعد بلفور» لا يشمل الاراضي الواقعة شرق نهر الاردن. ومع ان التعديل الاول لم يغيّر شيئاً من التزام بريطانيا تنفيذ «وعد بلفور»، لكن التعديل الثاني أفشل المخطط الصهيوني بالاستيلاء على شرق الاردن، التي ما يزال قادة اسرائيل يزعمون بأن الاردن جزء ممّا يطلقون عليه «أرض ـ اسرائيل».

بعد هذا الفشل الجزئي للدبلوماسية الصهيونية في مسألة شرق الاردن، قام وايزمان بجولة على اوروبا لتحقيق غرضين: الاول، تأمين الموافقة النهائية للحكومتين، الايطالية والفرنسية، وكذلك الفاتيكان، على وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني؛ والآخر اقناع المسؤولين الفرنسيين بحاجة فلسطين الماسّة الى مياه نهر الليطاني، والموافقة على ضمّ جنوب لبنان الى فلسطين.

في مباحثاته مع المسؤولين الايطاليين، الذين كانوا ينظرون بعين الشك والحذر الى وجود بريطاني عسكري في شرق البحر الابيض المتوسط، بذل وايزمان كل ما لديه من وسائل الاقناع، والمهارة الدبلوماسية، لازالة مخاوفهم، مؤكداً ضرورة الفصل بين الحركة الصهيونية واهدافها من جهة، وبريطانيا من جهة أخرى، وان ليس هناك من تطابق كلي، ودائم، فيما بينهما في المصالح والسياسة. وفي الفاتيكان، أكد وايزمان للمسؤولين ان الصهيونية، التي تحترم الاماكن المسيحية، لن تغيّر في أوضاعها القائمة، مبدياً استعداده لتقديم تعهّد خطي بذلك. وفي باريس، عقد وايزمان محادثات مطوّلة مع عدد من المسؤولين السياسيين، والعسكريين، أهمها محادثاته مع الجنرال غورو، مركّزاً، في احاديثه، على حدود فلسطين الشمالية وجنوب لبنان. الّا ان الجدار الذي لم يستطع وايزمان تسلّقه، على الرغم من الجهود التي بذلها والاغراءات التي قدّمها، كان موقف غورو الصلب الذي أحبط الاطماع الصهيونية. وبذلك بقي جنوب لبنان أرضاً لبنانية.

ودفعت انتفاضة الشعب الفلسطيني في مدينة يافا والمناطق المجاورة والاصدامات الدموية بين الفلسطينيين والصهيونيين، في العام ١٩٢٠، التي أودت بحياة مئات عدّة من الطرفين، الحكومة البريطانية الى ارسال لجنة الى فلسطين، سمّيت باسم رئيسها هيكرافت، للتحقيق في الاسباب والظروف والعوامل التي أدّت الى ثورة الشعب الفلسطيني. وفي أوائل العام ١٩٢١، نشرت الحكومة البريطانية تقرير اللجنة، الذي كان، بصورة عامة، يتّسم بالحياد والذي دان تصرّفات الصهيونية، وانتقد تحيّز الادارة العسكرية ضد الفلسطينيين وممالأتها للصهيونية، واستنكر تمتّع الوكالة اليهودية بسلطات وصلاحيات واسعة جعلت منها حكومة داخل الحكومة.

أثارت المعلومات التي تضمّنها التقرير، والتي نشر عدد من الصحف البريطانية مقاطع هامّة منها، استياء عاماً لدى الرأي العام والاوساط السياسية، فقامت حملة معادية للصهيونية في بعض الصحف. وفي مجلس اللوردات، تقدّم اللورد ايسلنغتن، مع عدد من زملائه في المجلس، باقتراح يطالب بالغاء «وعد بلفور»، فتمّت الموافقة عليه بأكثرية الاصوات.

أُعلم وايزمان بما جرى في لندن حين كان في برلين يجمع تبرّعات الطوائف اليهودية للقضية اليهودية، فجنّ جنونه، وأسرع عائداً الى لندن لمواجهة هذا الخطر الداهم، والحؤول دون صدور قرار مشابه في مجلس العموم. كتب وايزمان، متذكّراً الحادثة: «في مجلس العموم كنّا أحسن حظاً، لوجود اصدقاء لنا مثل ونستون تشرشل واوريسبي غور وآخرين، فاستطعنا ان نحبط أية محاولة لاصدار قرار عدائي مماثل».

على الرغم من نجاح وايزمان، في اللحظة الاخيرة، في انقاذ الصهيونية من كارثة مؤكدة أوشكت ان تحلّ بها، فانه اضطر الى الالتزام بالسكوت والامتناع عن ابداء المعارضة على اجراء اضطرت الحكومة البريطانية الى اتخاذه، لتدفع عن نفسها تهمة التحيّز الى الصهيونية ومخططاتها في فلسطين، فأصدرت، في الاول من تموز (يوليو) ١٩٢٢، بياناً على لسان تشرشل، انكرت، بموجبه، وجود أية نيّة بريطانية لتحويل فلسطين الى دولة يهودية؛ كما نفت ان تكون الوكالة اليهودية في فلسطين متمتّعة بسلطات وصلاحيات خاصة. وحول الهجرة اليهودية، ذكر البيان انها تطبّق على أساس قدرة فلسطين الاقتصادية على الاستيعاب.

ولم يعترض، أو يحتج، وايزمان، على بيان تشرشل الذي قال انه عملية تشذيب لـ «وعد بلفور» لأنها لم تتعرّض الى مبدأ «حق اليهود في اقامة وطن قومي» في فلسطين، من ناحية، كما انه لم

يعتبر مسألة القدرة الاقتصادية عائقاً يحول دون هجرة واسعة، ومتواصلة، من ناحية أخرى، طالما كان بوسع الحركة الصهيونية تقوية، ورفع مستوى، القدرة المطلوبة مع مرور الوقت. بالاضافة الى ذلك، فان البيان ذاته أصبح سبباً للتغلّب على المعارضة من قبل بعض الاتجاهات السياسية داخل البرلمان على الانتداب البريطاني على فلسطين، ومن ثمّ قرّر البرلمان، بأكثرية الاصوات، انتداب بريطانيا على فلسطين في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢.

كان وايزمان سياسياً واقعياً واسع الاطلاع في الشؤون الدولية، ودبلوماسياً مرناً يقبل بما هو ممكن في ظرف معيّن. وعليه، فان اصرار وايزمان، على سبيل المثال، على المطلب الصهيوني القديم للاستيلاء على شرق الاردن، بالاضافة الى فلسطين، كان، بلا ريب، سيثير غضب بريطانيا ونقمتها على المنظمة الصهيونية، وهو ما كان وايزمان، في حينه، يتفاداه بكل ما أوتي من حيلة، ولذلك قبل بالأمر الواقع، بسبب اقتناعه بالتقدّم مرحلياً، دون التنازل عن الهدف الصهيوني. قال، في خطاب ألقاه في القدس، في العام ١٩٢٦، حول موضوع الاردن: «ان الطريق المؤدي الى جسر اللنبي، الذي سوف نجتازه، يوماً ما، الى شرق الاردن لن يمهّده الجنود، وانما من طريق الجهد اليهودي والمحراث اليهودي».

يستدل من هذا القول ان وايزمان، بقبوله اخراج شرق الاردن من مجال «وعد بلفور» لم يكن تنازلاً عن هدف وانما كان قبولاً بما يمكن تحقيقه في ذلك الوقت دون اعتباره ملزماً للصهيونية في المستقبل. قال وايزمان، في المؤتمر الصهيوني السادس، «ان التصريحات والبيانات وحلول الوسط تصبح عديمة الاهمية حين تكون هناك ارادة وعزم على تغييرها في الوقت المناسب».

لقد مهّد البيان البريطاني، على لسان تشرشل، حول عدم وجود نيّة، أو مخطط، بريطاني لتحويل فلسطين الى دولة يهودية الطريق الى اقرار عصبة الامم صك الانتداب البريطاني على فلسطين. وبذلك تكون عصبة الامم، التي قيل ان رسالتها في العالم نشر السلام واحقاق حقوق الشعوب ومساعدتها على نيل حريتها واستقلالها، قد اقرّت بـ «حق» الصهيونية بتوطين يهود العالم في فلسطين ضد تطلّعات وأماني الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال. أمّا بالنسبة الى الصهيونية، فانها حقّقت مبدأ أساسياً في برنامج هرتسل السياسي، وهو كسب تأييد دولي لـ «حق» اليهود المزعوم في فلسطين.

اعادة تنظيم المنظمة الصهيونية

بعد ان وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها، في أيلول (سبتمبر) ١٩١٨، قرّر قادة الصهيونية اعادة تنظيم، وتوسيع، المنظمة الصهيونية، استعداداً لمرحلة ما بعد الحرب، التي ستبدأ مع اقرار الانتداب البريطاني على فلسطين من قبل عصبة الامم. في شباط (فبراير) ١٩١٩، وجّه وايزمان دعوة الى عقد مؤتمر صهيوني طارىء في لندن. وصدر عن هذا المؤتمر قرارات عدة، من جملتها تحويل المكتب الصهيوني، الذي كان أُنشىء بعد اصدار «وعد بلفور» في لندن، الى مؤسسة واسعة تضمّ اقساماً عديدة تزوّد بكفاءات عالية وتنظيم دقيق، مهمّتها الرئيسة صون المصالح الصهيونية، والعلاقات الوثيقة مع الحكومة البريطانية، من ناحية، ومتابعة تنفيذ «وعد بلفور» والهجرة اليهودية الى فلسطين، من الناحية الاخرى؛ وقرار ثانٍ حول تأليف الوفد الذي سيمثّل المنظمة الصهيونية في مؤتمر السلام، ويشترك في عضويته ممثلون عن الطوائف اليهودية في مختلف البلدان؛ وقرار ثالث بانشاء «صندوق يهودي قومي» جديد، بالاضافة الى الصندوق الذي أُنشىء منذ سنوات عدة لجمع التبرّعات من يهود العالم، اللازمة لشراء الاراضي في فلسطين، والتي يجب ان تسجّل ملكاً جماعياً

لـ «الشعب اليهودي». امّا القرار الرابع، فانه يتعلّق باقامة مكتب صهيوني للهجرة في فلسطين، وفتح فروع له في كل بلد لديه امكانية تزويد المنظمة الصهيونية بأعداد كبيرة من الشبان اليهود، الذين يمكن الاستفادة منهم في فلسطين. بهذه العملية التنظيمية الواسعة، نجح وايزمان في الابقاء على التأييد البريطاني للصهيونية، بل وتطويره نحو الافضل ايضاً، ووضع الاسس المتينة، والعملية، لتحقيق الاستيطان اليهودي في فلسطين. وتمّ بذلك تنفيذ المادة الثانية في برنامج هيرتسل.

بعد ذلك، حوّل وايزمان اهتمامه الى تنفيذ المادة الثالثة من البرنامج، والتي دعت الى كسب تأييد يهود العالم للصهيونية. في الواقع، كانت الاتحادات الصهيونية، والجمعيات، والنقابات المستقلة، منتشرة في جميع ارجاء العالم. وكل ما كان مطلوباً عمله هو تحديد الجهة المناسبة لتأدية المهمة، فوقع الاختيار على الوكالة اليهودية.

بعد ان قرّر وايزمان اشراك اليهود من خارج المنظمة في بعض فعاليات الصهيونية، كالمساعدة في نشاطات «صندوق المؤسسة الفلسطينية»، وبعد ان حقّق نجاحاً غير قليل في اجتذاب اليهود غير الصهيونيين، ركّز اهتمامه على يهود الولايات المتحدة الاميركية، فسافر اليها في سنة ١٩٢٣. واستطاع، خلال فترة قصيرة، ان يجتذب الى صفوف الصهيونية عدداً من كبار القادة اليهود الاميركيين، الذين قدّموا الى المنظمة الصهيونية، فيما بعد، خدمات عظيمة الاهمية، سياسياً ومالياً. وكان من أبرز تلك الشخصيات اليهودية الاميركية اثنان، هما لويس مارشال وفيلكس واربورغ.

الاستراتيجية الصهيونية في الثلاثينات

اذا كان عقد العشرينات من القرن الحالي يعتبر مرحلة اعداد وتحضير بالنسبة الى المنظمة الصهيونية، فان عقد الثلاثينات يمكن اعتباره بداية وضع اليد على فلسطين، اقتصادياً وسياسياً. في العام ١٩٢٤، رفع أعضاء لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الامم، وهي اللجنة المسؤولة عن مراقبة تنفيذ شروط الانتداب، تقريراً عن تدهور الاوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، للسكان العرب، بسبب ما يتعرّضون له من ضغوط صهيونية، والفرص غير المتكافئة بين العرب واليهود. وبعد نشر التقرير، أسرعت المنظمة الصهيونية الى انشاء مكتب خاص في جنيف، مقرّ عصبة الامم، للبقاء على اتصال دائم بأعضاء اللجنة. وقام وايزمان، ومساعده سوكولوف، بزيارة جنيف لافتتاح المكتب الصهيوني، من ناحية، واقامة علاقات شخصية مع أعضاء اللجنة، من ناحية أخرى. وتلقّى الاعضاء، الواحد بعد الآخر، دعوات خاصة لزيارة تل ـ أبيب، والاطلاع على منجزات الصهيونية، وبالتالي اقتنع الاعضاء بـ «خطأ» آرائهم السابقة، وباتوا من المتفهمين والمتعاطفين، وامتنعوا عن كتابة التقارير.

بعد الحوادث الدامية بين الفلسطينيين والصهيونيين في القدس، بسبب حائط المبكى، في سنة ١٩٢٨، أوفدت الحكومة البريطانية لجنة سمّيت باسم رئيسها شو، للتحقيق في أسباب وظروف تلك الاصطدامات. ومع ان اللجنة وضعت اللوم على الفلسطينيين، غير انها أكدت رأي اللجنة السابقة (لجنة هيكرافت) ان الاسباب الحقيقية لانتفاضات الفلسطينيين المتتابعة هي معارضتهم الشديدة لمشروع «الوطن القومي اليهودي»، وتدفّق سيل اليهود المهاجرين، من أوروبا وغيرها، للاستيطان في فلسطين؛ كما انتقدت، بشدة، مكتب الهجرة الصهيوني لمخالفته ما التزمت به المنظمة الصهيونية، في العام ١٩٢٢، بشأن الهجرة اليهودية الى فلسطين.

أثار تقرير «لجنة شو» مخاوف وايزمان من احتمال اقدام الحكومة البريطانية على وضع قيود

على الهجرة اليهودية، ممّا سيحول دون تحقيق أغلبية يهودية، فسافر الى لندن لتدارك الموقف قبل ان تقدم الحكومة البريطانية على اتخاذ اجراء في غير صالح الصهيونية.

في لنـدن، قامت الليدي استور اليهودية بتقديم وايزمان الى رئيس الحكومة العمّالية، رامزي ماكدونالد، فاستطاع ان يأخذ منه عهداً بتأييده ودعمه. ولكن وزارة المستعمرات كانت أوفدت، قبل ذلك الاجتماع، سير جون هوب سمبسون، الى فلسطين لدرس موضوع الهجرة اليهودية. جاء في تقرير سمبسون، الذي رفعه الى وزارة المستعمرات بعد رجوعه من فلسطين، ان الهجرة اليهودية المكثّفة الى فلسطين واستيطان اليهود فيها أدّيا الى اقتلاع اعداد ضخمة من العرب من مواطنهم، ومساكنهم، ومزارعهم. في الوقت عينه، صرّح مسؤول بريطاني بأن الحكومة البريطانية تعهّدت التزاماً مزدوجاً تجاه الشعب الفلسطيني، من جهة، والحركة الصهيونية، من الجهة الاخرى، وان الالتزامين يناقض احدهما الآخر؛ ثمّ حذّر من مغبّة اتخاذ قرار غير مدروس لزيادة الهجرة اليهودية، قد يؤدي الى ثورة عارمة، والاضرار بالمصالح البريطانية في البلاد العربية.

هذا التصريح أثار حفيظة الصهيونية، التي صرّح بعض زعمائها بأنها ستخوض معركة ضد ما وصفـوه بخيـانة بريطانيا، وخاصة وزارة المستعمرات البريطانية بالذات، فارتفعت اصوات جميع المتعاطفين مع الصهيونية احتجاجاً على تصريح المسؤول، بمن فيهم لويد جورج والجنرال سمطس من جنوب افريقيا وبلدوين وتشامبرلين، ثمّ أُثيرت القضية في مجلس العموم. وكالعادة، نجحت الحملة الصهيونية، فتراجعت الحكومة البريطانية، وقرر رئيس الحكومة، ماكدونالد، تأليف لجنة مشتركة بين الحكومة والمنظمة الصهيونية لدرس المشكلة، وان وايزمان، الذي ترأس الوفد الصهيوني في اللجنة المشتركة، ناقش الموضوع بالشكل التالي: ان حكومة الانتداب التزمت وعداً تجاه «الشعب» اليهودي كله وليس تجاه ١٧٠ ألف يهودي الذين وصلوا فلسطين مقابل ٧٠٠ ألف عربي؛ لذلك، فان ما تعهّدته بريطانيا تجاه اليهود يبرّر، ويسوّغ، ما قد يظن البعض انه عمل غير اخلاقي، لعدم مراعاة الأغلبية العـربية في فلسطين. النقطة الثانية التي أثارها، في مناقشته، هي ان لا أحد من الناس يستطيع الادعـاء بأن الوعد باقامة «وطن قومي» لليهود في فلسطين قد تمّ تنفيذه وتحقيقه. وكانت مناقشة وايزمان تعني شيئاً واحداً، هو ان لا قيود البتّة على الهجرة اليهودية.

والواقـع، لقد حقّقت الحملة الاعلامية الواسعة، والاتصالات الدبلوماسية المكثّفة، والضغوط المتنوّعة، لوايزمان والصهيونية، نجاحاً آخر حين أُعلم بالغاء ما أُطلق عليه، في حينه، «ورقة باسفيلد» عن الهجرة اليهودية، في رسالة وصلته من رئيس الوزراء، ماكدونالد، في الثالث من شباط (فبراير) ١٩٣١. كتب وايزمان، في مذكراته «التجربة والخطأ»، عن ذلك الموضوع ما يلي: «ان الرسالة التي بعث بها ماكدونالد اليّ هي التي غيّرت موقف وزارة المستعمرات في لندن وحكومة الانتداب في فلسطين. فلقد حققنا، بفضل تلك الرسالة، خلال السنوات القليلة التالية، مكاسب هائلة، واستطعنا، في العام ١٩٣٤، ايصال عدد المهاجرين الى ٤٠ ألف مهاجر، وفي العام ١٩٣٥ الى ٦٢ ألفاً، وهي أرقام لم نكن نحلم بها في العام ١٩٣٠».

في نيسان (ابريل) ١٩٣٦، بدأت حركة اضراب عامة وشاملة في كل أنحاء فلسطين، استمرت نحو ستة شهور. وكالعادة، أرسلت الحكومة البريطانية لجنة جديدة لتقصّي الحقائق، وأطلقت عليها، هذه المرة، اسم «اللجنة الملكية»، التي نشر تقريرها في تموز (يوليو) ١٩٣٧.

ما توصلت اليه اللجنة الملكية، بعد دراسة ميدانية في فلسطين للاوضاع السائدة، لا يختلف

كثيراً عمّا توصّلت اليه اللجان السابقة في استنتاجاتها، فأكدت، مرة أخرى، ما يشعر به ابناء فلسطين من خيبة الأمل والاحباط، لعدم حصولهم على حريتهم واستقلالهم، كما حصلت عليهما الاقطار العربية الاخرى، بالاضافة الى ما يساور نفوسهم من قلق لما يتهدّدهم من خطر، بسبب اغراق فلسطين باليهود المهاجرين. الشيء الجديد في توصيات هذه اللجنة الملكية هو اقتراحها (وانْ لم يكن باجماع آراء الاعضاء) تقسيم فلسطين الى دولتين، عربية ويهودية.

في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧، عقد ملوك ورؤساء الدول العربية مؤتمر قمة في بلودان، في سوريا، واصدروا قراراً برفض مشروع التقسيم، بعد ان أعلن المؤتمر الصهيوني، في آب (اغسطس) ١٩٣٧، موافقته على المشروع، وأعطى وايزمان، رئيس المنظمة الصهيونية، تفويضاً بالدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية حول اقامة دولة يهودية في فلسطين.

في العام ١٩٣٩، دعت الحكومة البريطانية الى عقد مؤتمر فلسطيني ـ صهيوني في لندن، لتقريب وجهات النظر بين الفريقين. وفي أيار (مايو) ١٩٣٩، أصدرت الحكومة البريطانية قرارات جديدة تضع قيوداً مشدّدة على الهجرة اليهودية، ممّا دفع المؤتمر الصهيوني، الذي عقد في اجتماع طارىء بعد مدة قصيرة، الى الطعن بشرعية القيود البريطانية. في النصف الثاني من العام ١٩٣٩، قامت الحرب العالمية الثانية، فوضعت القضية الفلسطينية على الرفّ. وبذلك انتهت المرحلة الثانية من قصة الدبلوماسية الصهيونية.

الصهيونية تعيد النظر في سياستها

لقد اختتمت قرارات حكومة ماكدونالد، بشأن الهجرة اليهودية الى فلسطين، فصلاً من فصول السياسة الصهيونية، منذ المؤتمر الصهيوني الاول في العام ١٨٩٧، والذي كان فصلاً حافلاً بالانجازات الدبلوماسية الصهيونية، بدءاً بالتقارب الصهيوني ـ البريطاني، مروراً بـ «وعد بلفور»، ثمّ جعله جزءاً ملزماً في صك الانتداب بعد تعيينها لبريطانيا في منصب حكومة الانتداب على فلسطين. وكانت سنوات الانتداب البريطاني الحجر الاساس الذي أقامت الصهيونية عليه اسرائيل في العام ١٩٤٨، وهي السنوات التي تكثّف فيها الوجود اليهودي في فلسطين، ولكن ليس بالكثافة التي كانت تريدها الصهيونية. لذلك رأت في القيود الجديدة على الهجرة خطراً كبيراً على مخططاتها، ومن ثمّ قرّر زعماء الصهيونية ان الانتداب البريطاني لم يعد يخدم المصلحة الصهيونية فحسب، بل أصبح عقبة على الطريق، وبات ضرورياً اعادة النظر في سياستها بصورة جذرية. وهكذا أدار اليهود ظهورهم لحليفهم بريطانيا، التي أحسنت اليهم ونفّذت رغباتهم بكل أمانة، فتقرّر العمل، بكل قوة، لانهاء انتداب بريطانيا على فلسطين.

خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، وضعت الصهيونية خطة متناسقة، متعدّدة الاتجاه، لمحاربة الانتداب البريطاني، وتشويه سمعته، عبر حملات اعلامية على نطاق عالمي، من جهة، والقيام بعمليات ارهابية ضد حكومة الانتداب والقوات البريطانية في فلسطين، من جهة أخرى. في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٩، صرّح دافيد بن ـ غوريون، الذي كان، آنذاك، احد قادة المنظمة الصهيونية في فلسطين، بأن السياسة الجديدة التي قرّرتها المنظمة الصهيونية ستعمل، بكل عزيمة واصرار، على توسيع الهجرة اليهودية الى فلسطين، وحيازة مساحات جديدة من الاراضي. بعد فترة قصيرة على ذلك التصريح، قال وايزمان لصديقه تشرشل انه سيعمل على اقامة دولة يهودية في فلسطين، يبلغ عدد نفوسها ما لا يقل عن أربعة ملايين يهودي. وفي أعقاب ذلك، صرّح تشرشل للصحافيين بأنه

يوافق، تماماً، على مشروع وايزمان. وهكذا نجد ان السياسة الصهيونية الجديدة تحوّلت من سياسة الانتظار والتقدّم التدريجي الى سياسة التحدي والثقة بالنفس.

تزامنت أعمال الشغب والارهاب ضد حكومة الانتداب في فلسطين مع حملة اعلامية واسعة في الغرب، وفي الولايات المتحدة الاميركية بصورة خاصة، لاطلاع الاتحادات الصهيونية على السياسة الجديدة للمنظمة الصهيونية. في تموز (يوليو) ١٩٤٠، صرّح مدير «الصندوق القومي اليهودي»، في واشنطن، بأن الصندوق أخذ على عاتقه شراء جميع الاراضي الواقعة على طرفي الحدود المقترحة بين الدولتين، العربية واليهودية، في فلسطين، لافشال مشروع التقسيم واقامة دولة اسرائيل على كامل «أرض ــ اسرائيل». في آذار (مارس)، صرّح وايزمان، في شيكاغو، بامكانية قيام كومونولث يهودي في فلسطين، بعد الحرب، الى جانب اتحاد عربي في الشرق الاوسط. وفي السابع من أيلول (سبتمبر) ١٩٤١، اتخذت المنظمة الصهيونية الاميركية قراراً باقامة كومونولث يهودي ضمن حدود فلسطين التاريخية. وفي أيار (مايو) ١٩٤٢، عقد، في فندق بلتمور، في نيويورك، مؤتمر صهيوني طارىء وموسّع، حضره ممثلون عن التنظيمات الصهيونية في اوروبا واميركا وفلسطين، وكان في مقدّمهم الاقطاب الثلاثة، وايزمان وبن ــ غوريون وناحوم غولدمان. في ١١ أيار (مايو) ١٩٤٢، صدر عن «مؤتمر بلتمور» القرارات التالية: اولاً، ان الغاية من «وعد بلفور» وصك الانتداب تأكيد وجود «روابط تاريخية بين الشعب اليهودي وفلسطين»، وبالتالي قيام الدولة اليهودية في فلسطين؛ ثانياً، الغاء القيود التي وضعتها حكومة ماكدونالد على الهجرة اليهودية الى فلسطين؛ ثالثاً، الاقرار بأن المشكلة اليهودية هي، في أساسها، مشكلة تشتّت «الشعب اليهودي» وحاجته الى «وطن»، وانها احدى المشاكل الدولية التي تحتاج الى تسوية بعد الحرب؛ رابعاً، تحويل السيطرة على شؤون الهجرة اليهودية الى فلسطين الى الوكالة اليهودية بشكل كامل؛ خامساً، تكريس فلسطين دولة يهودية.

انتقال مركز الثقل الصهيوني الى اميركا

في العام ١٩٣٩، قرّرت المنظمة الصهيونية نقل مركز نشاطها السياسي من لندن الى الولايات المتحدة الاميركية، وذلك اثر القيود الجديدة التي وضعتها حكومة ماكدونالد على الهجرة اليهودية الى فلسطين. وقيل، في حينه، انه بسببها؛ لكن بعض المحللين للسياسة الصهيونية، ومن جملتهم الباحث والمحلّل ألن تايلور، استبعد، كلياً، ان يكون قرار خطير كهذا قد اتخذ بدافع الغضب على الحكومة البريطانية، كما ذكرت وسائل الاعلام الصهيونية. فالتفسير الذي قدّمه تايلور، نتيجة البحوث التي قام بها، هو ان قادة الحركة الصهيونية توصّلوا، بعد اعلان الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٣٩، الى شبه قناعة تامّة، وجماعية، بأن بريطانيا، التي قدّمت الى الصهيونية، خلال الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، الاولى والثانية، كل ما يمكنها تقديمه، لم يعد لديها المزيد ممّا يمكن ان تعطيه في المستقبل. وهكذا تقرّر الاستغناء عنها، بعد ان استنفدت اغراضها، واستبدالها بالولايات المتحدة الاميركية، لتجعل منها المطيّة الجديدة للمراحل المقبلة.

في كل الاحوال، فان اختيار الصهيونية للولايات المتحدة الاميركية نصيراً وحليفاً جديداً لم يكن يعني انها قد اهملت دور بريطانيا كلياً. فبريطانيا كانت لا تزال الدولة المنتدبة في فلسطين، ومن الممكن الاستفادة منها حتى اشعار آخر. فتوقفت الحملة الاعلامية ضد «الكتاب الابيض» حول قضية الهجرة اليهودية، واستبدلت بحملة تثقيفية لليهود البريطانيين، لكسب المزيد منهم الى جانب الصهيونية، مع المحافظة على العلاقات الودية مع المسؤولين البريطانيين، بانتظار ما ستأتي به

الايام. في غضون ذلك، قرّرت حكومة تشامبرلن، التي خلفت حكومة ماكدونالد، نشر «الكتاب الابيض» بصورة رسمية، على الرغم من محاولات وايزمان اليائسة لمنع ذلك. في تلك الآونة، كانت غيوم الحرب تلبّدت في سماء اوروبا، فاستقالت حكومة تشامبرلن قصيرة العمر، وجاءت وزارة تشرشل صديق الصهيونية، والصديق الشخصي لوايزمان. وبذلك حلّت الفرصة الملائمة لتفتح الصهيونية ملف قضية الهجرة اليهودية من جديد، من طريق كسب تأييد الرأي العام ومجلس العموم لـ «وثيقة بلتمور»، كبديل من «الكتاب الابيض» وقيوده على الهجرة اليهودية.

وتكلّلت الحملة التثقيفية في أوساط اليهود البريطانيين بنجاح غير قليل، فارتفع عدد من انضمّ الى المنظمة الصهيونية الى خمسة اضعاف ما كان عليه قبل سنوات قليلة، وتحوّلت بذلك هيئة «البرلمانيين اليهود البريطانيين» ـ وهي منظمة برلمانية يهودية قديمة ـ الى أداة من أدوات الصهيونية. في العام ١٩٤٤، أصدرت هذه الهيئة قراراً تبنّت بموجبه الميثاق الصهيوني الذي أقرّه مؤتمر بلتمور، فقدّم العدد القليل من أعضائها غير الصهيونيين استقالتهم من الهيئة، وبذلك قصمت الصهيونية ظهر المعارضة اليهودية في بريطانيا.

بعد ذلك، قدّم وايزمان، في اطار سعيه المثابر الى انتزاع موافقة بريطانية رسمية على «وثيقة بلتمور»، مذكرة الى الحكومة، التزم فيها، باسم المنظمة الصهيونية، بمناصرة قضية الحلفاء والمساهمة في الجهد الحربي، واقترح تشكيل قوة عسكرية، من يهود فلسطين والخارج، للقتال الى جانب الجيوش الحليفة، فأبدى رئيس الوزراء البريطاني، تشرشل، ترحيبه بالعرض الصهيوني، وأمر بتأليف لجنة خاصة لدرس المشروع المقترح مع لجنة صهيونية.

وبعد مباحثات مستفيضة، تمّ الاتفاق، بناء على اصرار وزارة المستعمرات، على أن تضمّ الوحدات العسكرية عدداً متساوياً من العرب واليهود. ولكن المفاوض الصهيوني أصرّ، من جهته، على ادخال فقرة تدعو الى تشجيع أكبر عدد من يهود فلسطين، والخارج أيضاً، على تشكيل وحدات مقاتلة مستقلة، أو بالاحرى، محض يهودية. كان الغرض من حرص الصهيونية على وحدات يهودية منفصلة تقاتل الى جانب الحلفاء سياسي ودعائي، بالاضافة الى الرغبة في تكوين النواة الاولى لجيش اسرائيل.

في حوالى منتصف العام ١٩٤٢، تقدّم الصهيونيون الاميركيون، واصدقاؤهم، بطلب الى الحكومة الاميركية لتشكيل جيش يهودي يضمّ يهوداً من فلسطين واوروبا والولايات المتحدة الاميركية. ومع ان ذلك الطلب لم يتبلور الى واقع، من الناحية العملية، الّا انه ادّى الى اهمال طلب وزارة المستعمرات البريطانية حول المساواة بين عدد العرب واليهود في الوحدات التي تمّ تشكيلها فيما بعد، وباتت يهودية فلسطينية؛ والكتيبة اليهودية التي اشتركت الى جانب الحلفاء في معارك ايطاليا سمح لها برفع رايتها الخاصة، تقديراً من الحكومة البريطانية لحسن أدائها، كما قال قائد القوات البريطانية في حينه. وكان العلم الذي رفعته الكتيبة هو علم اسرائيل اليوم، أي ان بريطانيا قرّرت، منذ العام ١٩٤٤، ان الكتيبة اليهودية «تمثّل الشعب اليهودي».

في العام ١٩٤٤، قدّم فرع الوكالة اليهودية، في لندن، مذكرة الى الحكومة البريطانية تطلب الاعتراف بفلسطين «دولة يهودية» أولاً، والسماح بدخول مليون ونصف المليون من اليهود الاوروبيين الى فلسطين، بحيث تقوم فيها أغلبية كافية لقيام الدولة اليهودية ثانياً.

بعد مرور فترة على تقديم المذكرة، عقدت محادثات بين تشرشل ووايزمان، بحث، خلالها، في الخطة الصهيونية المقترحة بصورة وافية، وحصل وايزمان على موافقة عامة من تشرشل لفكرة

الدولة اليهودية، على الاقل في جزء من فلسطين. ويعتقد بعض المؤرخين بأن حكومة المحافظين، لو استمـرت في الحكم بعد انتخابات العام ١٩٤٥، لكانت وافقت على انشاء دولة يهودية في جزء من فلسطين. لكن الذي حصل هو ان المنظمة الصهيونية نقلت المعركة الى الولايات المتحدة الاميركية بعد الحرب. ومهما كان الامر، فان الشيء الأكيد هو ان ما حققته الصهيونية من انجازات سياسية متعاقبة في بريطانيا قد مهّد الطريق لمعركتها الاخيرة في الولايات المتحدة الاميركية قبل قيام اسرائيل.

ترسيخ النفوذ الصهيوني في اميركا

تبلور الاهتمام الصهيوني بالولايات المتحدة الاميركية بشكل جدّي، والتوجّه نحوها، في العام ١٩٣٩، لسببين رئيسين: الاول، اصدار «الكتاب الابيض» الذي وضع قيوداً على الهجرة اليهودية الى فلسطين. فبعد ان فشلت جميع الجهود التي بذلها الصهيونيون لالغاء ذلك الكتاب، اتجه تفكيرهم الى تكوين معارضة اميركية تستطيع الضغط على بريطانيا، التي باتت، بسبب الحرب القائمة، بحاجة الى الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الحكومة الاميركية. ثانياً، قناعة تكوّنت لدى معظم زعماء الصهيونية بأن بريطانيا قد استنفدت اغراضها بالنسبة الى الصهيونية، وان اميركا سوف تحتل مركز الزعامة في الغرب بعد الحرب؛ ولذلك من المصلحة ان تحلّ الولايات المتحدة الاميركية محلّ بريطانيا، كصديق وحليف للصهيونيـة. بالاضافة الى هذه الحسابات الصهيونية، كان لدى الصهيونيين سبب آخر ليديروا لبريطانيا ظهر المجن. فلقد اتخذوا قرارهم باعلان قيام الدولة اليهودية، ولو على جزء صغير من فلسطين، بعد انتهاء الحرب العالمية؛ ولذلك اقتضت مصلحتهم انهاء الانتداب البريطاني واخراجه من فلسطين، قبل قيام دولتهم.

كان المخطط الذي وضعته الصهيونية لتحقيق اهدافها في الولايات المتحدة الاميركية ذا اتجاهات ثلاثة: اولاً، كسب تأييد اليهـود الاميركيين والرأي العام الاميركي؛ ثانياً، التسلّل الى الكونغرس الاميركي، بمجلسيه، الشيوخ والنواب؛ ثالثاً، تسريب النفوذ الصهيوني الى داخل السلطة التنفيذية، أي البيت الابيض والجهاز الحكومي.

وقد أخذ المجلس الصهيوني الاميركي على عاتقه تنفيذ الفقرة الاولى، من خلال فروعه المنتشرة في كل بقاع الولايات المتحدة الاميركية، وعددها ٧٦ فرعاً، يضاف الى ذلك ٣٨٠ لجنة محلية في المدن والمناطق الريفية.

في العام ١٩٤١، انشئت لجنة باسم «الجمعية الاميركية ـ الفلسطينية» لتثقيف الشعب الاميركي غير اليهودي بتاريخ فلسطين القديم والمملكة العبرية والتشرّد اليهودي والاضطهاد الذي تعرّض له اليهـود. ثمّ قامت جمعيـة أخرى، بالتعاون مع عدد من رجال الكنيسة البروتستانتية، تحت اسم «المجلس المسيحي لفلسطين»، من أجل كسب عطف رجال الدين والمتديّنين المسيحيين على اليهود والصهيونية. وممّا ساعد في انجاح هذا الاسلوب الدعائي الصهيوني هو اعتبار البروتستانتية للتوراة (العهد القديم) بنفس القدسية التي يحظى بها الانجيل (العهد الجديد). ولم تنس الصهيونية، في حملتها، أهمية وسائل الاعلام، من صحافة واذاعة وأفلام سينمائية، فتغلغلت في اوساطها، بالمال والرجال، للسيطرة عليها، وتوجيهها بما يتّفق مع مصالحها وأهدافها. ولم تهمل الصهيونية اليهود الاميركيين الذين كانت غالبيتهم من دعاة الاندماج الكامل في المجتمع الاميركي الجديد. ففي العام ١٩٤٠، كانت نسبة اليهود الاميركيين الذين انضمّوا الى الحركة الصهيونية لا تزيد على خمسة بالمئة من عدد اليهـود؛ لكن الجهـود الضخمـة التي بذلت من اجـل كسب ولائهم، وخـاصـة بعـد ان

أوفدت الوكالة اليهودية في فلسطين عدداً كبيراً من دعاة الصهيونية، رفعت تلك النسبة الضئيلة الى ما يقرب من ٥٢ بالمئة في السنة الاخيرة من الحرب العالمية الثانية. ومع حلول العام ١٩٤٥ لم يعد يهودي اميركي يتجرّأ على كشف معارضته للحركة الصهيونية أمام يهود آخرين، دون ان يتعرّض لاهانتهم ومقاطعتهم.

التسلّل الصهيوني الى الكونغرس

كانت الوسيلة التي أتاحت للصهيونية فرصة التسلل الى الكونغرس، هي «الجمعية الاميركية - الفلسطينية»، بعد ان وصل عدد أعضائها في مجلس الشيوخ، حتى العام ١٩٤٢، نحو ٧٦ عضواً، وفي مجلس النواب ١٤٣ عضواً. وظهرت بوادر وصول النفوذ الصهيوني الى الكونغرس في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٢، عندما قُدّمت عريضة الى البيت الابيض تحمل تواقيع ٧٢ عضواً في مجلس الشيوخ ونحو ١٢٥ نائباً في مجلس النواب مع ما لا يقل عن ألف وخمسمئة توقيع من خارج الكونغرس.

الخطوة الاخرى التي قامت بها الصهيونية لاحكام قبضتها على الكونغرس هي تنظيم التجمّعات اليهودية سياسياً في مختلف انحاء الولايات المتحدة الاميركية، وتوجيه أصوات الناخبين اليهود الوجهة التي تتفق مع مخططها، فتمنح أصواتهم لمن تختارهم من المرشّحين وتحجبها عن غيرهم. ثمّ تقدّمت الصهيونية خطوة جديدة الى أمام، في سعيها الى السيطرة على الانتخابات البرلمانية، من طريق مساهمتها المالية في نفقات الحملة الانتخابية، وباتت قادرة على انجاح من تريد من المرشّحين، واسقاط كل من وقف في طريقها، مثل السناتور وليام فولبرايت والنائب ستيفن غرين.

وهذا الاحساس بالتأثير دفع الصهيونيين الى محاولة فرض «وثيقة بلتمور» على الكونغرس، ومن ثمّ على الحكومة الاميركية. وفي السادس من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٣، تظاهر في شوارع واشنطن، نحو ٧٠٠ حاخام يهودي وهم في حالة من الهياج والعويل على اليهود في اوروبا النازية حتى وصلوا الى بناية الكونغرس، فقدّموا مذكرة بتواقيعهم، يطلبون فيها رفع القيود التي وضعتها بريطانيا على الهجرة اليهودية وتأييد «وثيقة بلتمور». اثر ذلك، أعدّ عدد من الشيوخ والنواب مسودة قرار لطرحه على التصويت في جلسة مشتركة لاقرار «وثيقة بلتمور». لكن رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، فولبرايت، ومعه عدد من أعضاء المجلسين، قرروا الاستماع لرأي رئيس هيئة الاركان العامة، الجنرال مارشال، حول الموضوع قبل جلسة التصويت، فنصح مارشال بعدم اقرار «وثيقة بلتمور»، نظراً الى ما سينجم عنها من آثار سلبية على المجهود الحربي للحلفاء.

هذه الانتكاسة التي منيت بها الدبلوماسية الصهيونية زادت في اصرار الصهيونيين على مضاعفة جهودهم لتجنيد المزيد من الانصار والموالين للصهيونية داخل الحزبين، الجمهوري والديمقراطي؛ ولم تذهب جهودهم سدى على هذا الصعيد. فبعد مرور أقل من سنة على ذلك الفشل، التزم كلا الحزبين بدعم، وتأييد، الصهيونية في المؤتمر القومي لكل منهما، وأُدخل هذا الالتزام في برامجهما السياسية التي سيخوضان المعركة الانتخابية على أساسها.

تغلغل الصهيونية في الادارة الاميركية

أسندت مهمة استمالة الادارة الاميركية وكسب تأييدها للصهيونية الى وايزمان، نظراً الى ما يتمتع به من حنكة سياسية وحذق دبلوماسي. وتنفيذاً لتلك المهمة، قام وايزمان بثلاث رحلات

الى الولايات المتحدة الاميركية خلال سنوات الحرب. فكانت الاولى في شباط (فبراير) ١٩٤٠، قابل خلالها الرئيس الاميركي، ثيودور روزفلت، وتطرّق، في حديثه، الى عدد من المواضيع التي تهمّ الصهيونية، بدءاً بالحديث عن اضطهاد المانيا النازية لليهود في اوروبا، معرجاً على موضوع الهجرة اليهودية الى فلسطين والقيود التي وضعها «الكتاب الابيض» البريطاني. ومع ان روزفلت لم يُعرَف عنه عداؤه للصهيونية، الّا انه تجنّب الالتزام بعمل أي شيء بشأن مشكلة الهجرة، ممّا جعل وايزمان يتجنّب، بدوره، التطرّق الى موضوع الدولة اليهودية، الذي كان الشغل الشاغل للصهيونية في تلك الفترة. قال وايزمان عن الاجتماع، بعد خروجه منه، انه كان فاشلاً.

الرحلة الثانية الى الولايات المتحدة الاميركية قام بها وايزمان في أوائل العام ١٩٤١، تلبية لرغبة بريطانيا التي تمنّت عليه العمل من اجل ايقاف الحملة المعادية لبريطانيا، المستعرة منذ شهور عدّة. هذا الطلب البريطاني من الصهيونية كان بمثابة مطالبتها بالوفاء بنصيبها من الصفقة التي عقدت بينهما في الحرب العالمية الاولى، والتي التزمت بريطانيا، بموجبها، تأييد الصهيونية، وحمايتها، وتسهيل اغتصابها لفلسطين، والالتزام الصهيوني، بالمقابل، بتعبئة اليهودية العالمية، ويهود اميركا بصورة خاصة، لدعم بريطانيا ومناصرتها ضد العدو الالماني المشترك. في تلك الزيارة، قابل وايزمان عدداً من كبار المسؤولين في الادارة الاميركية وكان موفّقاً في كسب صداقتهم وتعاطفهم مع الصهيونية. واختيار وايزمان لكبار المسؤولين من صانعي القرارات جاء نتيجة تجربته السابقة مع الحكومة البريطانية؛ اذ علّمته تجاربه السابقة مع الحكومة البريطانية ان الآراء، والتوصيات، والمقترحات، التي تأتي من مناطق بعيدة في الخارج، أوحتى من داخل الادارة، من الممكن ابطالها، أو تعديلها، او القفز فوقها، شريطة وجود عدد كاف من المتعاطفين مع الصهيونية بين ذوي المراكز الرفيعة وصانعي القرارات في المركز الرئيس في العاصمة.

في مطلع العام ١٩٤٢، تلقّى وايزمان دعوة من الادارة الاميركية للمساهمة في تجارب علمية ومختبرية لصناعة المطاط الاصطناعي، فوصل واشنطن في نيسان (ابريل) ١٩٤٢، وامتدت اقامته حتى نهاية تموز (يوليو) ١٩٤٣. لكن وايزمان لم يتفرغ، كلياً، لاجراء تجارب وبحوث كيميائية خلال مكوثه الطويل في الولايات المتحدة الاميركية، بل كان يقضي جزءاً كبيراً من وقته يتابع مهمته الاساسية، من طريق الاجتماعات واللقاءات التي كان يقوم بها مع القيادات اليهودية الاميركية وكبار رجال الدولة والسياسة الاميركيين. في اثناء هذه الزيارة، اجتمع وايزمان بالرئيس روزفلت، وحضر الاجتماع الصهيوني الاميركي سومر ويلز. وكما حصل في اجتماعهما السابق، احجم الرئيس روزفلت، مرة أخرى، عن التزام حكومته بموقف، أو اجراء معيّن، فتدخل ويلز، بالنيابة عن وايزمان، مقترحاً ان تقدّم الحكومة الاميركية مساعدة مالية الى الدولة اليهودية عند قيامها. أجاب الرئيس روزفلت بأنه يفضل العثور على حل لمشكلة فلسطين، من طريق تفاهم عربي - يهودي؛ فعلّق وايزمان على رأي روزفلت بالقول ان الدولة اليهودية لن تقوم لها قائمة اذا كان قيامها يتوقّف على موافقة العرب. واقترح، بدلاً من ذلك، تعاوناً اميركياً - بريطانياً لدعم «الوطن القومي اليهودي» والدولة اليهودية، واجبار العرب على الرضوخ والاذعان للقوة الساحقة للدولتين، كما اجبرتهم قوة بريطانيا على الرضوخ بعد اصدار «وعد بلفور». على ان طروحات وآراء وايزمان لم تغيّر في قناعة روزفلت بأن المشكلة الفلسطينية لا يمكن تسويتها بدون مشاركة عربية فعّالة.

وفي أوائل آب (اغسطس) ١٩٤٣، أعلن، رسمياً، عن اجتماع سيعقد بين الرئيس روزفلت والملك عبدالعزيز بن سعود، بعد انفضاض مؤتمر يالطا، فثارت ثائرة الصهيونيين على الرئيس

الامـيركي، ووجّه عضو الكونغرس، عمانوئيل سيلر، المؤيد المتحمّس للصهيونية، تحذيراً من مغبّة تمادي وزارة الخارجية في معاداتها للسامية، وطالب الرئيس روزفلت بوضع حدّ لهذا الموقف الذي وصفه بـ «المشين». واعتبرت الاوساط السياسية هذا التحذير موجّهاً الى الرئيس روزفلت شخصياً. كذلك استمرت الصهيونية في ممارسة الضغط المتواصل على الرئيس روزفلت لاعلان معارضة الحكومة الاميركية لسياسة «الكتاب الابيض» حول الهجرة اليهودية الى فلسطين، الى ان أُصدر تصريح رسمي مقتضب، وغامض، اكتفى بالقول ان حكومة الولايات المتحدة الاميركية لم تعلن موافقتها على سياسة «الكتـاب الابيض» عن الهجـرة اليهـوديـة. وأضاف التصريح ان الرئيس روزفلت يسرّه ان يلقى المهاجرون، الذين يبحثون عن «وطن»، معاملة عادلة.

ومع ان التصريح كان دون المطلب الصهيوني بمراحل، الّا ان الخبراء الصهيونيين في شؤون التفسـير والتـأويل والتمويه قدّموه الى الرأي العام بطريقة وأساليب يمكن ان توحي وكأن الرئيس روزفلت يدعم «وثيقة بلتمور» الصهيونية روحاً، ان لم يكن نصّاً.

بعد عودة روزفلت الى واشنطن، قام وفد صهيوني بمقابلته، مطالباً باصدار تصريح جديد عن موقفه من المسألة الصهيونية، فرفض روزفلت الاستجابة للطلب، قائلاً ان موقفه، بعد مقابلة الملك عبد العزيز، لم يتغيّر عمّا كان عليه قبل المقابلة، أي ايجاد حل لمشكلة فلسطين من طريق تفاهم عربي - يهودي.

وهكذا لم تحرز الصهيونية، في عهد الرئيس روزفلت، الّا تقدّماً لا يذكر لمخططها الهادف الى السيطرة على السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، عبر السيطرة على البيت الابيض. لكن الوضع تغيّر، كلياً، مع وصول الرئيس هاري ترومان الى السلطة، فأصبح البيت الابيض، منذ ذلك التاريخ، يقوم بدور المعيل، والحامي، والسند، والحليف، للصهيونية واحلامها وأطماعها ومخططاتها.

ظهرت العلامة الاولى لهيمنة الصهيونية على البيت الابيض جليّة واضحة عندما أقدم الرئيس ترومـان على ارسـال مذكـرة رسميـة الى رئيس الوزراء البـريطاني، كليمنت أتلي، بتاريخ ٣١ آب (اغسطس) ١٩٤٥، يطلب فيها موافقة الحكومة البريطانية الفورية على ادخال مئة ألف يهودي مهاجر الى فلسطين.

في الرد على المذكرة، اكتفى أتلي بتذكير الرئيس ترومان بأن بريطانيا لديها التزامات، أيضاً، نحو الشعوب العربية، ثمّ اقترح تشكيل لجنة بريطانية - اميركية مشتركة تقوم بدرس أوضـاع فلسطين، لتقديم ما تراه مناسباً من التوصيات والمقترحات.

ومـع هذا الاقتراح تحرّكت الصهيونية، مرة أخرى، للضغط على ترومان، وحمله على اصدار تصريح رسمي يؤكد تأييد الحكومة الاميركية لاقامة دولة يهودية في فلسطين. وفي أواخر العام ١٩٤٥، استلم البيت الابيض برقية من الحاخام الاكبر سيلفر، وزميله الحاخام الآخر واين، يطالبان، بالنيابة عن الصهيونية، وجماهير «الشعب اليهودي»، بمواصلة الضغط على الحكومة البريطانية لموافقتها على ادخال مئة ألف يهودي، وتنفيذ «الغاية والهدف» من «وعد بلفور». وكلمتا «الغاية والهدف» تعنيان - حسب المفهوم الصهيوني - اقامة الدولة اليهودية في فلسطين.

كتب ترومان، في مذكراته عن تلك الحقبة، انه كان يتصوّر، في حينه، ان كل ما كانت تريده وتتوخّاه الصهيـونيـة هو التخفيف من معـانـاة اليهـود الذين انتزعوا من أوطانهم خلال سنوات الحرب،

بسبب الاضطهاد النازي، وان مسألة الدولة اليهودية كانت تحتل المرتبة الثانية، او الثالثة، في اهتماماتها. ان السؤال الذي يتبادر الى الذهن، بعد قراءة الملاحظة التي جاءت في مذكرات ترومان، هو هل كان ترومان، حقاً، على هذه الدرجة من البساطة والسذاجة والجهل؟ ألم يعلمه أحد بمشروع سلفه روزفلت لتوطين اليهود الاوروبيين اللاجئين في عدد من الاقطار الغربية بتمويل اميركي؟ ألم يعلمه احد بشراسة مقاومة الصهيونية للمشروع؟ قال اليهودي الاميركي موريس ارنست، الذي عهد اليه الرئيس روزفلت بمسؤولية تنفيذ المشروع: «لقد أدهشني، بل وأذهلني، موقف قادة الصهيونية من ذلك المشروع الانساني منذ البداية. فقد جعلوني هدفاً يتهجمون عليه بالشتائم والاهانات في كل مرة احاول البحث في الموضوع معهم، ويصفون المشروع بالمؤامرة القذرة للقضاء على اليهود والصهيونية».

في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٦، وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على قرار يشجّع الدول الاعضاء على استقبال اليهود اللاجئين في اوروبا، فأهملته المنظمة الصهيونية، اهمالاً كاملاً.

وفي بداية العام ١٩٤٧، قدّم الليبراليون في مجلس النواب الاميركي، مدفوعين بمشاعر انسانية، مشروع قانون الى المجلس لاستقدام اللاجئين من يهود اوروبا للاستيطان في الولايات المتحدة الاميركية، فعمل الصهيونيون على افشاله بالتصويت.

أمّا لجنة التحقيق الانكلو - اميركية، التي تألّفت بناء على اقتراح رئيس الوزراء البريطاني، اتلي، فشُكّلت من اثني عشر عضواً، ستة أعضاء من كل بلد. كان الوفد الاميركي يضمّ اثنين من الاميركيين الأشد تحمّساً للصهيونية من بعض اليهود أنفسهم، وهما جيمس ماكدونالد وبارتلي كرام. لذلك جاءت التوصيات، في تقرير اللجنة المشتركة، لصالح الصهيونيين، فأيّدت طلب ترومان بادخال مئة ألف يهودي الى فلسطين، وساوت بين اصحاب البيت والنزلاء، اذ أنكرت على الطرفين الحق باقامة دولة مستقلة.

بعد ان نشر تقرير اللجنة، في لندن وواشنطن، اتفقت الحكومتان على تشكيل لجنة مشتركة جديدة لدرس توصيات ومقترحات اللجنة السابقة، والتقدّم بتوصيات محدّدة لحل المشكلة. أوصت اللجنة الجديدة بتقسيم فلسطين الى كانتونات، عربية ويهودية، تحت اشراف بريطاني. وفي النهاية، أهملت توصيات اللجنتين، الاولى والثانية، بعد رفضهما من العرب، واليهود.

في الثاني من نيسان (ابريل) ١٩٤٧، طلبت الحكومة البريطانية من الأمم المتحدة ادراج القضية الفلسطينية في جدول أعمالها؛ وبهذا قرّرت التخلّي عن انتدابها، بعد ان غدرت بالعرب، وبغت عليهم، ومكّنت اليهود المهاجرين من احكام قبضتهم على فلسطين العربية خلال ثلاثين سنة هي مدة انتدابها المشؤوم على فلسطين. وعليه تحوّل مصير فلسطين وشعبها العربي من بؤرة الجريمة لندن الى بؤرة اليهود في نيويورك.

بعد ان وصلت القضية هذه المرحلة الحاسمة، كان على الدبلوماسية الصهيونية ان تمهّد الارض، وتهيّيء الجو، وتعبيء القوى، وتجنّد الاصدقاء، من اجل تأمين اصدار قرار عن الجمعية العامة بالموافقة على مبدأ الاستقلال لفلسطين أولاً، ثمّ اقرار مبدأ انشاء الدولة اليهودية في كل فلسطين، أو جزء منها، ثانياً. قرّرت الجمعية العامة تشكيل لجنة خاصة للتحقيق في أوضاع فلسطين ورفع تقرير بتوصياتها. وتألّفت هذه اللجنة من ١٨ عضواً يمثّلون دولهم في الامم المتحدة.

بعد ان أكملت اللجنة عملها، جاء في التقرير ان أعضاء اللجنة أقرّوا، باجماع الآراء،

مبدأ استقلال فلسطين، ولكنهم اختلفوا حول من الذي ينال الاستقلال. دافع سبعة منهم عن باطل الصهيونية بـ «حق اليهود» تاريخياً في كل فلسطين، وثلاثة آخرون أوصوا بأن تكون السيطرة على فلسطين مناصفة بين العرب واليهود، وعضو واحد استنكف عن ابداء رأيه؛ أمّا السبعة الباقون، فقد أوصوا بتقسيم فلسطين الى ثلاثة أقسام: دولة عربية وأخرى يهودية، وتدويل منطقة القدس.

سارعت الدبلوماسية الصهيونية بقبول مبدأ تقسيم فلسطين الى دولتين، عربية ويهودية، لأنه يضمن لليهود اقراراً دولياً بـ «حقهم» في اقامة دولة في فلسطين. في ١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٧، أعلن رئيس الوفد الاميركي موافقة حكومته على مشروع التقسيم. وبهذا الاعلان كسبت الصهيونية ثلاثة أرباع المعركة الدبلوماسية؛ اذ ان نفوذ الولايات المتحدة الاميركية كان كفيلاً بجر دول عديدة أخرى الى معسكر المؤيدين للتقسيم.

في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، أُعلم وايزمان بأن الوفد الاميركي عرض على بعض الدول العربية ضمّ صحراء النقب الى الدولة العربية الفلسطينية المقترحة، بأمل اغرائهم بالموافقة على خطة التقسيم.

وما ان سمع شيخ الدبلوماسية الصهيونية، وايزمان، بالخبر حتى أسرع يطلب مقابلة طارئة مع الرئيس ترومان. بعد انتهاء الاجتماع، أصدر ترومان تعليماته الى رئيس الوفد الاميركي مباشرة، متخطياً وزارة الخارجية، لسحب العرض الذي قدّمه الى العرب. كتب وايزمان، في مذكراته «التجربة والخطأ»، عن الموضوع: «ان ذلك القرار الذي اتخذه الرئيس ترومان هو الذي مهّد للتصويت لصالح التقسيم بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧».

أجرت الدبلوماسية الصهيونية، بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، استطلاعاً للرأي لوفود الدول، من طريق صحيفة من الصحف الموالية، خشية ان تجد نفسها، في اليوم المحدّد للتصويت، في مواجهة أمر واقع قد لا يكون لصالح الصهيونية. أظهر استطلاع الرأي ان ست دول، هي هاييتي وليبيريا والفلبين والصين واثيوبيا واليونان، سوف تصوّت ضد مشروع التقسيم. هذه النتيجة أرعبت الصهيونيين الذين امضوا الايام الثلاثة التي سبقت عملية التصويت، يعملون، ليل نهار وعلى مدار الساعة، وبالتعاون مع البيت الابيض الذي لم يتردّد صاحبه ترومان في استخدام الموظفين الاميركيين وارسال الوفود والمبعوثين والاتصالات الهاتفية مع حكومات تلك الدول الست، لاقناع المسؤولين بمختلف أساليب الاغراء، والتهديد، لتغيير موقفهم المعارض للتقسيم.

في التصويت الذي أُجري بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، في الجمعية العامة، غيّرت خمس دول من الدول الست مواقفها المعارضة الى التأييد، وبقيت اليونان مصرّة على البقاء في معسكر المعارض للتقسيم.

بعد ان أُقرّ مشروع التقسيم في الجمعية العامة؛ وبات حلم الصهيونية وشيك التحقيق، باشرت الدبلوماسية الصهيونية التحرك الى مختلف الجهات، لاعداد الظروف، والاجواء، لتأمين اعتراف دولي بالدولة اليهودية، بعد قيامها رسمياً.

من اجل تحقيق هذه الغاية، قرّرت الصهيونية، مرة أخرى، استغلال نفوذ الولايات المتحدة الاميركية، عبر نفوذها في البيت الابيض، لتضمن اصدار اعتراف اميركي فور الاعلان عن قيام اسرائيل، لتشجيع الدول الاخرى ان تحذو حذو اميركا. في آذار (مارس) ١٩٤٨، أُجري لقاء

جديد بين وايزمان والرئيس ترومان، خرج وايزمان منه يحمل وعد الرئيس الاميركي بأن تكون الولايات المتحدة الاميركية «الدولة الاولى» التي تعترف باسرائيل.

في ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨، وبعد حوالى ١١ دقيقة من اعلان بن ـ غوريون، عن قيام اسرائيل، أعلنت حكومة الولايات المتحدة الاميركية اعترافها بالدولة اليهودية.

المراجع

الفـرد ليلينتـال، **هكـذا يضيع الشرق الاوسط**، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٧.

اميل الغوري، **فلسطين عبر ستين عاماً**، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢.

انيس منصـور، **الحـائط والدموع**، بيروت: دار الشروق، ١٩٧٢.

اوراق فلسطين؛ بذور القضية، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢.

حسـين جميل، **بطلان الاسس التي أقيم عليها وجـود اسرائيـل**، بغـداد: وزارة الثقـافـة والارشاد، ١٩٦٨.

زيـن نورالديـن زيـن، **الصراع الدولي في الشرق الاوسط**، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧١.

سعد جمعة، **الله أو الدمار**، بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٧٢.

عبدالله التل، **الأفعى اليهودية في معاقل الاسلام**، بيروت: دار الارشاد، ١٩٧١.

لوسيـان كافـرو، **العـار الصهيوني**، بيروت: بلا ناشر، ١٩٧٢.

مازن البندك، **اسرائيل مجتمع عسكري**، بيروت: دار الكفاح، ١٩٧١.

مؤتمـر العـالم الاسلامي، **المطامع الاجنبية في القدس**، بلا مكان نشر: مؤتمر العالم الاسلامي، ١٩٧٠.

هنـري ابـو خاطر، **فلسـطين والخطر المصيري**، بيروت: منشورات عويدات، ١٩٦٩.

Barbour, Nevill; *Nisi Dominos*, Beirut: The Institute for Palestine Studies, 1969.

Berger, Elmer; *Letters and Non - Letters; The White House, Zionism and Israel*, Beirut: The Institute for Palestine Studies, 1972.

Edmondson, Robert Edward; "I Testify againts the Jews", *Sons of Liberty*, Third Edition, Los Angeles: Metairie, 1985.

Hadawi, Sami; *Palestine in Focus*, Beirut: Palestine Research Center - PLO, 1969.

Kishtainy, Khalid; *The Middle East*, Beirut: Palestine Research Center - PLO, 1972.

Koestler, Arther; *The Thirteenth Tribe; The Khazar Empire*, London: Hutchinson & Co., 1976.

Steppat, Fritz; *Zionism - Judaism*, Bonn: University Christian Center Forum, 1968.

Rodinson, Maxime; *Israel and the Arabs*, London: Palican Books, 1978.

Stevens, Richard P.; *Zionism and Palestine before the Mandate*, Bengazi: University of Libya, 1972.

Taylor, Alan R.; *Prelude to Israel*, Beirut: The Institute for Palestine Studies, 1972.

Tivnan, Edward; *The Lobby; Jewish Political Power and American Foreign Policy*, New York: Simon & Schuster, 1987.

الشـؤون العسكريـة الاسرائيليـة

تصاعد الرهان الكيميائي ـ النووي

ان المسار المتصاعد، الذي انطلق في ربيع هذا العام، اثر تبادل التهديدات بين العراق واسرائيل والتلويح باستخدام الصواريخ الباليستيكية والاسلحة الكيميائية، قد تقدم خطوات اضافية خلال الفترة الاخيرة، ممّا يدل ليس على خطورة الوضع فحسب، بل وعلى تبلور استراتيجيات ونظريات خاصة بمفهوم الردع، وعقائد قتالية ترتكز على حقيقة وجود القدرات النووية، أو الكيميائية والصاروخية، المتبادلة. فمنذ جولة التطورات المثيرة التي شهدت اتهام العراق بمحاولة الحصول على الصواعق الكهربائية النووية «كرايترون»، وبالسعي الى بناء «مدفع عملاق»، تناولت الحكومتان، الاميركية والاسرائيلية، موضوع التسلّح الكيميائي، عبر اتخاذ عدد من الاجراءات؛ فيما تحركت اسرائيل نحو اطلاق التهديدات الكيميائية الصريحة من جانبها. وقد صادف كل ذلك عودة القمر الاصطناعي الاسرائيلي «افق ـ ٢» الى الارض، ممّا دفع المسؤولين الى تقديم المزيد من التوضيحات حول أغراض البرنامج الفضائي وخططه المستقبلية، بما في ذلك التأثير في الميزان الاقليمي الاستراتيجي. هذا، وقد ثبتت صحة الرؤيا التي تتوقع تبلور مفاهيم واستراتيجيات ردعية جديدة، أيضاً؛ اذ اختبرت اسرائيل صاروخ «حيتس» المضاد للصواريخ الباليستيكية، بينما تحدثت مصادر محلية عن وجود برنامج سري لتطوير الصواريخ المنطلقة من الغواصات، خدمة لمفهوم توفير قدرة «الضربة الثانية» لدى اسرائيل.

تطورات التنافس الكيمياوئي ـ النووي

لقـد مرّت سنـوات عدّة منذ بدء الاهتمام بمسالة الاسلحة الكيميائية في الشرق الاوسط، في اثناء حرب الخليج، وتخللها السعي الاسرائيلي المتواصل الى تطوير، واقتناء، الاجهزة والادوية والملابس الواقية، بموازاة الجهـود المبذولة لصوغ الردود العسكرية الملائمة. وبنتيجة ذلك، ازدادت جاهزية القوات الاسرائيلية بشكل متـواصل، بسبب تحسّن، وتكاثر، التجهيز، من جهة، وتطوير التكتيكات والتدرّب على خوض القتال في ظروف الحـرب الكيميـائيـة، من الجهة الاخرى. وتؤكد ذلك الدراسات الرسمية للجيش، الذي بات يقدّر ان نسبة استعداد الوحدات لخوض، أو تحملّ، المجابهة الكيميائية تبلغ الآن ٧٠ بالمئة، وذلك بالمقارنة مع نسبة ١٣ بالمئة من الوحدات التي كانت مستعدة قبل ثلاث سنوات (**هآرتس**، ٢٠/٦/١٩٩٠). وبالمقابل، فقد تقلّصت نسبة الوحدات التي لا تتمتع بأية جاهزية اطلاقاً، من ٧٩ بالمئة في العام ١٩٨٦ / ١٩٨٧ الى ١٩ بالمئة، فقط، الآن.

وعبّر عن هذا التقدم بالقدرات قائد مركز الحرب الكيميائية، الذي اكد، مثلاً، ان عدد الدراسات الخاصة بتلك الحرب قد ازداد عددها بنسبة ٣٠٠ بالمئة منذ العام ١٩٨٦/١٩٨٧، فيما ازداد عدد الدارسين للموضوع بنسبة ٦٥٠ بالمئة في الفترة عينها، وذلك علاوة على تأهيل مئات الضباط وضباط الصف لخوض الحرب الكيميائية (**بمحانيه**، ٢٣/٥/١٩٩٠). واضاف انه تمّ اقتناء اجهزة عديدة لاكتشاف وجود (وتعريف) الغازات السامة وتقديم الانذار، وتمّ تحسين الاقنعة الواقية، بل وتطوير قناع جديد. وبفضل مختلف هذه الخطوات، بات بامكان الوحدات المهيأة لأن تمتص الهجوم الكيميائي باصابات قليلة، علماً بأن الخسائر قد تصل نسبة ٥٠ ـ ٦٠ بالمئة لدى الافراد، اذا لم تكن الوحدة محميّة (**المصدر نفسه**، ٢٣/٥/١٩٩٠).

يضاف الى كل ذلك، طبعاً، اقتراب الجيش واجهزة الامن والدفاع المدني في اسرائيل من استكمال عملية تقـديم الاقنعـة الواقيـة للغـازات السـامّـة الى السكـان المدنيين؛ علماً بأن عملية التوزيع قد تسارعت اثر

تبادل التهديدات بين العراق واسرائيل، في نيسان (ابريل) الماضي، وتلقّت دفعاً جديداً اضافياً اثر اندلاع ازمة الخليج بين العراق والكويت، في آب (اغسطس)، نظراً الى تزايد احتمالات وقوع المجابهة العسكرية وحدوث الضربات الاستباقية (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٧/٨/١٩٩٠). غير ان رئيس هيئة الاركان، الجنرال دان شومرون، رفض، مؤخراً، اقتراحاً قدّم لتشكيل «قيادة لحماية المؤخرة»، يتولّى رئاستها لواء من اعضاء الهيئة (**عل همشمار**، ٢٨/٦/١٩٩٠). ويذكر ان شومرون سبق له ان طلب من رئيس الوزراء، اسحق شامير، بصفته قائماً بأعمال وزير الدفاع، ان يخصص نسبة ٣٪ بالمئة من أموال التأمين الوطني لميزانية حماية المؤخرة (**معاريف**، ١٦/٥/١٩٩٠). وفي ذلك الاقتراح احياء للترتيب الذي كان قائماً قبل اندلاع حرب الخليج. إلّا ان شومرون ظل يعارض فكرة تشكيل قيادة منفصلة، بحجة انه يصعب التمييز بين الجبهة والمؤخرة، وبين المواقع العسكرية والمدنية. وأضافت المصادر المحلية ان من بين العوائق الاخرى الكلفة الباهظة لاعداد المؤخرة؛ فمثلاً سيكلف استكمال نظام الملاجىء في المنازل، في انحاء اسرائيل، ٥٠٠ مليون دولار (**بمحانيه**، ٢٣/٥/١٩٩٠).

وفي الوقت الذي تحركت المؤسسة العسكرية ـ الامنية الاسرائيلية لتعزيز موقفها الدفاعي، لمعالجة التحدي الكيميائي، عمل حليفها الاميركي من اجل زيادة الضغوط على العراق، بهدف تقويض برامجه التسلّحية الاستراتيجية. وتجسّدت الخطوة الاخيرة، بعد عملية منع تصدير الصواعق النووية «كرايترون» الى العراق، خلال فصل الربيع، بالتحرك الاميركي لعرقلة شحن ثلاثة أفران صناعية متقدمة الى العراق. ويعود القرار الاداري، الذي يلغي الموافقة السابقة لوزارة التجارة الاميركية ويفرض الحصول على رخصة تصدير فدرالية، الى احتمال ان يقوم العراق باستخدام الافران المعنيّة لصهر وصب مادة «التيتانيوم» والمعادن الخاصة الاخرى ذات القيمة في انتاج الصواريخ البالستيكية (**المصدر نفسه**، ٢١ ـ ٢٢/٧/١٩٩٠). بل وتزيد اهمية الافران على ذلك؛ اذ أكدت المصادر الغربية انها تعمل، أيضاً، على صهر مادة «بلوتونيوم» الانشطارية بغية صنع القنابل الذرية، علاوة على اعداد التيتانيوم من أجل انتاج الرؤوس الصلدة المخروطية للصواريخ (**المصدر نفسه**، ٢٦/٧/١٩٩٠).

غير ان اللافت في هذا الاطار هو مدى تناقض الاجراءات الاميركية مع السياسة الرسمية للولايات المتحدة خلال الآونة الاخيرة؛ اذ قامت الادارة الاميركية وحلفاؤها في منظمة «كوكوم» الخاصة بمنع بيع التكنولوجيا المتقدمة الى دول الكتلة السوفياتية والشيوعية، في الاول من تموز (يوليو)، برفع القيود على تصدير مجموعة متنوعة من المنتجات ذات القيمة العسكرية المحتملة. ومن أبرز ما شمل ذلك القرار الصواعق «كرايترون» والافران الصناعية و«آلات التشكيل الدورانية» والمضخّات الفراغية. والمعروف ان الآلات والمضخات تستخدم لتركيب اجهزة فصل غاز اليورانيوم لتحضير مادة القنابل الذرية (**المصدر نفسه**). ويعني ذلك انه بات بامكان الدول، كالعراق وباكستان والهند واسرائيل وافريقيا الجنوبية ـ وهي المعروفة بامتلاكها الفعلي أو المزعوم للاسلحة النووية ـ ان تحصل على كافة تلك المعدات اللازمة عبر دول اوروبا الشرقية، التي صار متاحاً لها ان تستورد التكنولوجيا المتقدمة من الغرب.

ان التناقض الصريح بين تحرير القيود على بيع الاجهزة ذات الصلة الصاروخية، أو النووية، الى اسرائيل وغيرها من الدول (ولو بطريقة غير مباشرة)، وبين تشديد الحصار التصديري حول العراق تحديداً، يقابله تصعيد جديد في الموقف الاسرائيلي تجاه سباق التسلّح الاستراتيجي. وقد عبّر عن ذلك وزير العلوم الاسرائيلي عضو حركة «هتحياه» اليمينية، يوفال نيئمان، الذي أوضح، صراحة وللمرة الاولى، امتلاك اسرائيل للاسلحة الكيمياوئية. لقد أعلن نيئمان عن انه في حال التعرض لهجوم كيميائي عراقي، فان «لدينا رداً ممتازاً، ألا وهو ان نهدد الرئيس العراقي [صدام] حسين بالبضاعة نفسها... لا شك لدي في اننا نقدر على الرد على تهديد كهذا» (**المصدر نفسه**، ٢٨ ـ ٢٩/٧/١٩٩٠). وتجدر الاشارة، هنا، الى انه لم يسبق لمسؤول اسرائيلي ان اعترف بوجود الاسلحة الكيميائية في اسرائيل، على الرغم من امتناع الناطق باسم وزارة الدفاع عن التعليق على ذلك التصريح. انما الملاحظ، أيضاً، ان رئيس لجنة الدفاع والشؤون الخارجية في الكنيست، الياهو بن اليسار، كرّر التهديد الضمني باستخدام الاسلحة غير التقليدية، حين قال ان اسرائيل سترد، بقوة، على اي هجوم،

وان «العراق لن يكون العراق ذاته بعد الاستخدام الاول لاي صاروخ»؛ فيما نبّه وزير الدفاع، موشي ارنس، من احتمال ان تؤدي تصريحات الرئيس العراقي الى نشوب الحرب وانفلات الامور من نطاق السيطرة (**المصدر نفسه**).

برنامج الاقمار الاصطناعية

ان اقرار اسرائيل بوجود اسلحة كيميائية لديها لم يكن الامر الوحيد الذي كشف المسؤولون المزيد من المعلومات عنه في الآونة الاخيرة؛ اذ صدرت تصريحات وتفاصيل عديدة عن برنامج الاقمار الاصطناعية. وكان سبب تزايد الاهتمام بهذا المجال هو انتهاء مهمة القمر «افق ـ ٢»، الذي عاد الى الطبقة الجوية المحيطة بالارض واحترق في التاسع من تموز (يوليو)، بعد تمضية ٩٧ يوماً في المدار الفلكي، منذ اطلاقه في الثالث من نيسان (ابريل). وقد وصف مسؤولون رحلة القمر، واداء نظمه، واختبارات وصلات بثّ القيادة اليه، بأنها كانت ناجحة تماماً (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩٩٠/٧/٢١). والمعروف ان مدّة التحليق الاصلية كانت ستبلغ ٥٠ ـ ٦٠ يوماً حسب المتوقع؛ كما ان ادارة البرنامج كانت تعتقد بأن القمر سيتوقف عن الاتصال بمحطته الارضية في اواخر أيار (مايو)، حسب تأكيد رئيس ادارة الفضاء في شركة «الصناعة الجوية الاسرائيلية»، د. موشي بار ـ ليف (**بمحانيه**، ١٩٩٠/٥/٢٣؛ **وهآرتس**، ١٩٩٠/٧/١٠).

مع مشارفة القمر «افق ـ ٢» على العودة الى أجواء الارض، تكاثرت المعلومات التي قدمتها الجهات المعنيّة الى الجمهور. أولاً، اكد المسؤولون الاسرائيليون الطبيعة التجريبية للقمر، وخصوصاً انه جاء ليختبر التعديلات المدرجة منذ انتاج القمر «افق ـ ١». وبنتيجة ذلك، تمّ تغيير المواد التي صنعت منها الاغطية الواقية للنظم المتنوعة، وتحسين الدرع الواقي للقمر، وكل ذلك لمعالجة الفروقات الحرارية الكبيرة التي تنشأ في اثناء الانطلاق والتحليق، علاوة على تطوير نظم الادارة والاتصال والحاسبات العاملة في القمر، وفي محطته الارضية (**بمحانيه**، ١٩٩٠/٥/٢٣). وأوضحت ادارة «الصناعة الجوية الاسرائيلية» ان للقمر ثلاثة أهداف أساسية، هي: استمرار تعزيز القدرة التكنولوجية الفضائية؛ واختبار الاتصال والسيطرة من بعد فيما بين القمر والمحطة الارضية (لم يقدر القمر «افق ـ ١» على تلقي الايعازات، بل فقط على بثّ الاشارات)؛ والتأكد من حسن عمل النظم والاجهزة المتخصصة داخل القمر الاصطناعي (**بيطاؤون حيل هآفير**، ١٩٩٠/٤). والمعروف ان الهيئة المعنيّة مباشرة بهذا العمل هي مصنع «مبات» التابع لشركة «الصناعة الجوية الاسرائيلية»، والذي يشغل حوالى ٢٠ بالمئة من موظفيه الـ ١٧٠٠ في مجال الفضاء، ويعمل، في المجال ذاته، عشرات، او مئات، الخبراء لدى الشركات والمصانع الأخرى او الجامعات والمعاهد العلمية، والتي تشرف على عملها الاجمالي وكالة الفضاء الاسرائيلية، برئاسة الوزير نيئمان (**هآرتس**، ١٩٩٠/٦/٢٧).

أمّا المعلومات الفنية الخاصة بالقمر «افق ـ ٢»، فتشير، بداية، الى تزويده بأجهزة حسّاسة لاجراء الفحوصات الذاتية وقياس اداء انظمته. ويتميّز بذلك عن سابقه، اضافة الى تحسين ذاكرة، وسرعة برمجة حاسبه الالكتروني، وتحسين اجهزة حفظ التوازن، وتحديد الاتجاه (**بيطاؤون حيل هآفير**، ١٩٩٠/٤). وأكدت المصادر المحلية ان الحاسب، المصمّم في اسرائيل، قد جذب اعجاب المانيا الاتحادية والولايات المتحدة الاميركية بسبب خفة وزنه وقدراته العملية، وينطبق الامر المشابه على الحاسب المخصص للمحطة الارضية، اذ قام الاميركيون بادخاله الى صاروخهم «بيغاسوس» لاطلاق الاقمار الاصطناعية (**هآرتس**، ١٩٩٠/٦/٢٧).

هذا، وقد أوجزت الهيئة المسؤولة بقية المواصفات الفنية للقمر «افق ـ ٢» على النحو التالي: أولاً، الاحجام: الارتفاع ٢,٣ متر، قطر القاعدة السفلى ١,٢ متر، قطر القاعدة العليا ٠,٧ من المتر. ثانياً، الاوزان: الهيكل ٣٤ كيلوغراماً، شبكة توليد الكهرباء ٥٩ كيلوغراماً، الحاسب الآلي سبعة كيلوغرامات، شبكة الاتصال ١٤ كيلوغراماً، شبكة مراقبة الحرارة خمسة كيلوغرامات، الاسلاك عشرة كيلوغرامات، جهاز القياس واثقال التوازن ٣١ كيلوغراماً، الاجمالي ١٦٠ كيلوغراماً. ثالثاً، المعطيات الاخرى: الطاقة الكهربائية بواسطة أطباق استيعاب طاقة الشمس ٢٦٤ واط، الاتصال بالمجال «س» (S)، معدل بثّ قناة قياس المدى ٢,٥ كيلوبايت في الثانية،

حجم ذاكرة قياس المدى ١٢٨ كيلوبايت (**بيطاؤون حيل هآفير**، ٤/ ١٩٩٠).

وتتسم هذه المعلومات كافة بالاهمية، لسببين: الاول، لأن البرنامج الفضائي سيتواصل باطلاق المزيد من الاقمار الاصطناعية، استناداً الى التجارب السابقة، والثاني، لأنها تؤثر في امكانية تحويل القمر الى الاستخدام العسكري. ويتمّ، الآن، الاعداد لبناء واطلاق القمرين، «افق – ٣» و«افق – ٤»، بين العام ١٩٩٠ والعام ١٩٩٢، اللذين سيحملان المزيد من الاجهزة العلمية المتقدمة، تحضيراً لتطوير وانتاج قمر الاتصالات «عاموس»، ربما في منتصف التسعينات (**المصدر نفسه**). ولكن لا بد من الاشارة الى ان احجام وأوزان أقمار «افق» لا تكفي لتكليفها بالمهام العسكرية، أي الاستطلاع البصري والتجسس الالكتروني، ضمن المعطيات الحالية، دون ان يلغي ذلك احتمال تعديلها بسهولة نسبية لتأدية بعض الاغراض الاولية والبسيطة نسبياً. انما لاحظ بعض المعلقين الاسرائيليين ان بعض الاقمار الرئيسة للقوتين العظميين تزن عشرة أطنان، منها تسعة أطنان من الوقود، ممّا يتطلب صاروخ دفع قوياً وكبيراً، وهو أمر أكبر من طاقة اسرائيل. واذ تعتقد تلك المصادر بأن في مقدور المؤسسة العلمية والصناعية الاسرائيلية ان تبني نظام أقمار اصطناعية عسكرية، غير انها تقرّ بأن ذلك سيكون باهظ التكلفة، لانه يتطلب وسائل اطلاق ومحطة رقابة وصيانة، عدا عن مجموعة الخبراء والعلماء لتحديد المسار، وترجمة المعلومات العلمية والاستطلاعية وما شابهها (**هآرتس**، ٢٧/٦/١٩٩٠). وهذه هي الاعتبارات التي ما زالت تؤخر القرار الاسرائيلي بسلوك هذا الطريق، مع اضافة حقيقة ان نظام الانذار والمراقبة سيتطلب، أيضاً، اطلاق اقمار عديدة ذات كفاءة ادائية عالية.

عناصر استراتيجية الردع

بموازاة الكشف عن امتلاك الاسلحة الكيميائية ومناقشة آفاق البرنامج الفضائي، قامت اسرائيل، مؤخراً، بخطوة اضافية ذات دلالة استراتيجية هامة. فقد أعلن قائد سلاح الجو، أفياهو بن – نون، في اواخر تموز (يوليو)، عن اقتراب موعد اطلاق صاروخ «حيتس» المضاد للصواريخ البالستيكية تجريبياً، وهو الصاروخ الذي تطوّره اسرائيل بتمويل اميركي (بنسبة ٨٠ بالمئة)، للعمل بعد حوالى خمس سنوات (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٨/٧/١٩٩٠). وبالفعل، فقد أعلن الناطق العسكري، في التاسع من آب (اغسطس)، عن اطلاق «حيتس» تجريبياً؛ الاّ أنه أوضح أن ذلك شمل اختبار نظم اطلاق ودفع الصاروخ فقط، أي دون تجريب نظم التوجيه أو الرأس المتفجر (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٠/٨/١٩٩٠). واضاف ان عملية التجريب هذه مقصودة كرد مباشر على التهديدات العراقية بتنفيذ الهجوم الكيميائي على اسرائيل.

أمّا الحدث الابرز والاهم، في دلالاته بعيدة المدى، فهو تطرّق المعلقين الاسرائيليين، استناداً الى مصادر دفاعية واستخباراتية اسرائيلية، الى وجود برنامج سري، منذ سنوات عديدة، لتطوير صاروخ باليستيكي يطلق من الغواصات. فقد كشف يوسي ميلمان ودان رافيف عن قيام اسرائيل، منذ ٢٥ سنة، بالبحث في امكانية وسبل نشر مثل تلك الصواريخ. وأضافا ان اسرائيل قامت، مؤخراً، بتكثيف هذا النشاط لتحويله الى مشروع تنفيذي خلال السنوات المقبلة، نظراً الى تصاعد التوترات الاستراتيجية في الشرق الاوسط. (**عل همشمار**، ١٧/٧/١٩٩٠). وحسب المصادر المختلفة، ربما كانت باشرت اسرائيل بمحاولة تطوير صاروخ باليستيكي بحري بالتعاون مع ايران الشاه في العام ١٩٧٧؛ ولعلها تنوي تزويد الغواصتين الجديدتين اللتين تنوي شراءهما من المانيا الاتحادية بالصواريخ الباليستيكية، علماً بأن المسؤولين الاسرائيليين رفضوا التعليق على ذلك (**المصدر نفسه**).

لا تكمن أهمية هذا النبأ في احتمال ظهور صاروخ جديد في الترسانة الاسرائيلية، على الرغم من دلالة ذلك، بل، في الوقع المؤكد على طبيعة الميزان الاستراتيجي في المنطقة؛ اذ انه من الواضح ان الميزان اخذ بالتأرجح، ومعه النظريات الاستراتيجية، ولاحقاً العقائد القتالية، منذ لجوء الدول العربية واسرائيل الى تطوير اجيال متعاقبة من الصواريخ الباليستيكية والاقمار الاصطناعية والاسلحة الكيميائية والجرثومية والنووية. وأهمّ ما في ذلك، خلال العام ١٩٩٠، هو بروز عناصر «ميزان الرعب» الجديد، بحيث تتبادل اسرائيل والعراق

(خاصة) القدرة على ايقاع الاضرار الرئيسة باراضي وسكان ومنشآت الطرف الآخر. غير ان مثل ذلك الميزان قد لا يكون مستقراً؛ اذ انه قد يشجّع كل طرف على المبادرة بالضربة الاولى لاستباق الخصم وتحطيم أسلحته الاستراتيجية قبل استخدامها. أمّا الآن، فقد رأى ميلمان ورافيف في برنامج الصاروخ المنطلق من الغواصات توجهاً اسرائيلياً نحو تأمين قدرة توجيه «الضربة الثانية»، ممّا يشير الى تبدّل نظرية الردع النووي الاسرائيلي (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٧/٨/١٩٩٠). ويعني ذلك، ان مبدأ «ضمان التدمير المتبادل» هو الذي سيسود في العلاقة الاستراتيجية العربية ـ الاسرائيلية.

ان لهذا المؤشر الى تحوّل طبيعة الميزان الاستراتيجي الاقليمي دلالات عدة مثيرة على المدى القصير أيضاً. فمن جهة، أعيد فتح باب النقاش على مصراعيه داخل اسرائيل حول جدوى الاعلان، صراحة، عن امتلاك الاسلحة النووية، كعنصر أساسي في سياسة الردع، فيما يبدي محللون، أمثال افنير يانيف، معارضتهم لذلك (**هآرتس**، ٢٩/٥/١٩٩٠)؛ ومن الجهة الاخرى، يظهر ان القيادة الاسرائيلية ضالعة في تنفيذ خطة متعددة المرحلة: الدعوة الى التفاوض حول انشاء منطقة منزوعة الاسلحة النووية؛ واكتشاف المعلومات عن البرامج الاستراتيجية العربية؛ واجراء العمليات العسكرية ضد المنشآت العربية؛ وتطوير صاروخ «حيتس»؛ وتعديل سياسة الردع بما يتلاءم واقتناء الاسلحة الاستراتيجية الجديدة، كالصواريخ الجوالة «كروز» (**عل همشمار**، ١٧/٧/١٩٩٠). وهكذا، يتضح ان السياسة الاسرائيلية تتمثل في تطوير القدرات العسكرية الذاتية على مستويات عدة، هجومية ودفاعية، بموازاة شن الهجوم السياسي، وربما العسكري، ضد الجهود التسلّحية العربية المقابلة. وبشتى الاحوال، فان المنطقة العربية مقبلة على مرحلة ذات سمات استراتيجية جديدة بالغة الخطورة، ربما لن تكون مستقرة اطلاقاً.

د. يزيد صايغ

مراجعات

المثلّث الحرج

Lesch, Ann Mosely and Mark Tessler (Eds); *Israel, Egypt, and the Palestinians; From Camp David to Intifadah*, Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press, 1989, 298 Pages.

مرة أخرى، أثبتت المؤسسات الاكاديمية الاميركية، وجامعاتها بصفة خاصة، المقدرة على اصدار مؤلفات علمية رصينة تتميّز، اجمالاً، بنوعية عالية من المعالجة لقضية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وهي، بحدّ ذاتها، انجاز كبير، انْ قورن بالانتقادات العربية لمختلف مراكز البحوث الاميركية المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الاميركية، وهو انجاز كبير، أيضاً، بالنظر الى غضب العرب والفلسطينيين على تلك المراكز، لاسهامها الحقيقي في اطالة أمد النزاع المدمّر الذي انهك المنطقة منذ أربعة عقود خلت.

ويمكن تفسير هذا الصمت الايجابي لدى العرب بطرق مختلفة. أولها، ان اصدارات الجامعات الاميركية لم تتميّز، في الغالب، بانخراطها المباشر في صنع القرار السياسي، أو حتى سعيها الى التأثير فيه، وبالتالي دورها الهامشي، بالمقارنة مع أدوار مؤسسات اكاديمية أكثر نشاطاً، وأكثر اثارة للآمال والتوقّعات المتفائلة، وبالتالي أعمق اثارة للاحباط والحزن.

ويمكن تفسير هذا الصمت الايجابي، أيضاً، بمواقف الاصدارات الجامعية الاميركية التي يستشف منها، في الاجمال، روح الاعتدال وعدم التحيّز الفاضح، على الاقل على مستوى اطراف النزاع في المنطقة.

والى جانب العنصرين السابقين (الهامشية والاعتدال)، ربّ سبب ثالث لا يقل أهمية، وهو ان تلك الاصدارات تبدو، في الاجمال، مؤيدة للموقف العربي في النزاع مع اسرائيل، معادية لسياسات الاحتلال والضمّ، وداعية الى حلّ سلمي عادل يأخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. لهذه الاسباب الثلاثة، ولغيرها، يمكن التحدث، بلا شك، عن رصيد ايجابي لتلك الاصدارات.

في هذا السياق، تقتضي الاشادة بالكتاب الذي أصدرته جامعة انديانا الاميركية؛ ذلك ان نوعية الكاتبين اللذين قاما بهذا العمل (آن موسلي ليش ومارك تسلر) وضخامة انتاجهما في قضايا أطراف النزاع، تجعلان ما قاله ريتشارد باركر في مقدمته للكتاب مقبولاً، حتى من قارىء عربي: «ان الصورة التاريخية لأيادي رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، مناحيم بيغن، والرئيس المصري، أنور السادات، والرئيس الاميركي، جيمي كارتر، وهي تتشابك في العام ١٩٧٩، بدت وكأنها في صدد افتتاح عهد جديد للسلام في الشرق الاوسط». ولكن لماذا لم يتمّ التحرك خطوة واحدة في هذا الاتجاه؟ هذا السؤال هو الشاغل الفعلي لفصول الكتاب؛ ولا يتوانى باركر عن اعتبارها من «أكثر الاعمال عمقاً في اجاباتها».

يتألف الكتاب من احد عشر فصلاً، وهي كناية عن مساهمات متفرّقة كان الكاتبان اصدراها من قبل، بصورة تقارير، غطّت الفترة من العام ١٩٨٠ وحتى العام ١٩٨٦، حاولا، خلالها، الاحاطة بمجمل اضلاع المثلّث المصري ـ الاسرائيلي ـ الفلسطيني، من خلال السؤال الذي أطلقه باركر في مقدمته، اضافة إلى فصلين اخيرين، سجّل الكاتبان فيهما، بمهارة، طبيعة التغيّر الذي أصاب النزاع، ووجهات النظر والسياسات والمبادىء المتعلّقة بأطرافه المباشرين.

افتتح تسلر (الكاتب المتخصّص في الشؤون الاسرائيلية، اجمالًا) الكتاب بدراسة عن «اتفاقيتي

كامب ديفيد والقضية الفلسطينية». ومع هذه الدراسة، تتضح احدى ميزات الكتاب، التي سوف ترافق القارىء حتى ينتهي منه، وهو اختيار محوري سياسي، بقدر، إنْ لم يكن أكثر، ما هو أكاديمي، يتناول الموضوع من خلال اتجاهات أطراف النزاع الثلاثة، حتى لو أدّى ذلك الى تخفيض مثير للجدل، إنْ لم يكن للرفض، لخصوصية الظروف المحيطة بكل طرف على حدة.

في هذا الصدد، لاحظ تسلر ان اتفاقيتي كامب ديفيد قامتا، في جوهرهما، على «مقايضة» مفادها ان تنسحب اسرائيل، عسكرياً، من على سيناء، مقابل ان يتحقّق لها تطبيع العلاقات مع مصر، فيما كان الجانب المصري ألحّ، في الاصل، على ان تشمل الاتفاقيتان شقاً خاصاً بقضية فلسطين، وإلّا تكونا مقصورتين على قضية سيناء وحدها؛ وأراد، بذلك، ان يؤكد ان هاتين الاتفاقيتين، لا تتسمان بطابع الاتفاق الثنائي المنفصل بين مصر واسرائيل.

امّا خارج هذا الاطار، فقد استنتج تسلر، من خلال تفحّصه للسياسة الاسرائيلية، بعد توقيع المعاهدة مع مصر، والتحرّكات التي تلتها، ان تل - أبيب حاذرت مزج هذين الامرين معاً، بل ظلّت محافظة على مواقفها السابقة، وإنْ حملتها الظروف على الاختيار بين احد هذين الامرين، فانها كانت تفضّل الاول باستمرار، بالنظر الى المنفعة متعدّدة الوجه التي كانت تكتسبها منه (ص ٢١ - ٢٢).

الفصل الثاني، الذي كتبه تسلر نفسه، درس مرحلة ما بعد نيسان (ابريل) ١٩٨٢، أي ما بعد انسحاب اسرائيل من على سيناء. وبالطبع، يمكن اعتبار هذا الفصل مكمّلاً للسابق، لانه ينطلق، تاريخياً، من حيث توقّف في الفصل الاول، ولأنه، من ناحية أخرى، اضاف اليها شرحاً ضافياً للموقف الاسرائيلي، ولكنه مكمّل، خصوصاً في المنهج؛ اذ انه يضيف الى السرد المعالجة الساخنة من موقع لا تحسبه اكاديمياً فقط، وانما هو أيضاً سياسي.

لقد درس تسلر مرحلة ما بعد الانسحاب من على سيناء، مع اهتمام كبير بالتفاصيل. ومن الصفحات المفيدة جداً تحليله لاتجاهات القيادة الاسرائيلية، خصوصاً لجهة دوافع غزوها للبنان في صيف العام ١٩٨٢، وللنتائج التي ترتّبت على صعيد العلاقة المصرية - الاسرائيلية. وقرّر، بالتالي، ان «من حسنات الغزو، بالنسبة الى مصر، انه فتح لها طريقاً نحو عودتها التدريجية الى العالم العربي من جديد» (ص ٤١ - ٤٢).

عالجت ليش، في الفصل الثالث، العلاقة المصرية - الاسرائيلية في ضوء مشكلة طابا، ورأت ان «طابا هي واحدة من أهمّ القضايا التي برزت في مقدّم أي حل» (ص ٥٨). قد يكون هذا صحيحاً، في حينه، وقد يكون لها دور في صلب العلاقة الثنائية، ولكن التوقّف عندها فحسب، تجنٍّ.

لكن الفصل الرابع، الذي كتبته ليش، أيضاً، لم يكن بعيداً، في حال، من الاهتمام بصلب العلاقة الثنائية، المصرية - الاسرائيلية، ولكنها تناولتها بشكل مختلف، بل أكثر جدة، إنّ في الشكل أو في المضمون. وقد يكون هذا الفصل، المكوّن على هرم واسع من المعلومات التفصيلية أفضل ما ضمّه الكتاب.

لقد حاولت الكاتبة، ونجحت الى حدّ بعيد، في تحديد المفاصل العملياتية للعلاقة بين الطرفين، وكانت مقنعة في الاجمال. ومن الطروحات المثيرة للجدل، في هذه المساهمة، المقولة بأن العلاقة المصرية - الاسرائيلية لم تصل، منذ توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، الى مرحلة التطبيع الشامل، وانما ظلّت، في رأيها، محكومة بالتوتر والبرود. من هنا وصفها للعلاقة بأنها عبارة عن «روابط خاصة» أكثر ممّا هي مسار طبيعي (ص ٨١ - ٨٢).

بعد هذه الجولة في مجال العلاقات المصرية - الاسرائيلية، حاول تسلر، في الفصل الخامس، وضع يده على جرح نازف، وهو موضوع «العرب في اسرائيل»، عندما ذكّر القارىء بأن اسرائيل قامت بمصادرة جميع الاراضي العربية المحيطة بالقرى التي يسكنها العرب (ص ٩٥)، الامر الذي انطوى، بداهة، على استفادة اسرائيل الجليّ من هذه العملية. وفي رصده لطبيعة الاختلال الحاصل في العملية التعليمية بين العرب واليهود في اسرائيل، قرر «ان العرب غالباً ما أشاروا الى ان هذا الاختلال يمكن ان يعزى، من حيث الاساس، الى قيام الحكومة الاسرائيلية برصد، وتخصيص، مبالغ مالية للقطاع التعليمي العربي أقل ممّا هو عليه الحال بالنسبة الى

القطاع اليهودي» (ص ٩٥)، ولكن من دون ان يعطي حكماً هو نفسه كان قادراً عليه، خصوصاً لجهة تدعيم مشروعية هكذا تهمة، الّا انه لم يستفض، ربما بالشكل الكافي، في النظر الى القيود المعلنة والخفية التي ترافق هذه العملية.

وفي هذا الفصل، أيضاً، علّق تسلر، استناداً الى تقارير رسمية معدّة عن العمالة في اسرائيل أكدت التفاوت في الاجور بين العرب واليهود، «بأن بعض الشكوك العربية، في هذا الخصوص، مبالغ فيها» (ص ٩٩)، وهذا التعليق لا يتناسب، في حدّه الأدنى، مع الواقع المعاش.

يشذّ الفصل السادس عن فصول الكتاب جميعها؛ فهو يخرج عن الجو الاكاديمي الصارم الى رحاب الادب، حيث سعت ليش الى تجميع بعض أعمال الكاتبة القصصية الفلسطينية، نجوى فرح، فترجمت لها ثلاث قصص من مجموعتها. وفي ١٤ صفحة (ص ١٢٦ ـ ١٣٩) قدّمت القصص الثلاث حقائق حول المعاناة الانسانية للفلسطينيين الواقعين تحت نار الاحتلال، على نحو تعجز الدراسات الاكاديمية عن الامساك بناصيته.

كان القارىء يأمل في ان يكون الفصل السابع الذي تطرّق، من جديد، الى السياسة الاسرائيلية والقضية الفلسطينية بعد اتفاقيتي كامب ديفيد، اقل اهتماماً بالوصف، وأكثر اثارة للآتي، ولكن دون جدوى. تسلر، طبعاً، أشار الى تحوّل القضية الفلسطينية الى مسألة محورية في السياسات الداخلية الاسرائيلية، الحكومية منها بشكل خاص (ص ١٤٣ ـ ١٥٤)، مع التشديد على الانزعاج الذي تبديه التيارات الاشد يمينية هناك من رغبة بعض الحركات السياسية (مثل حركة السلام الآن وغيرها) بالحفاظ على استقلالية نسبية في خياراتها السياسية؛ لكنه خلص الى ان هذه الحركات، بحكم طبيعتها الهزيلة، غير قادرة على تسجيل نقاط فعلية في مسيرة السلام في المنطقة عموماً، ومع الفلسطينيين خصوصاً (ص ١٦٤ ـ ١٧٢).

كما حاول تسلر، في الفصل الثامن، القاء مزيد من الضوء على النزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي من خلال متغيري العلمانية والقومية. ودرس، في هذا الخصوص، ثلاثة عوامل، قد تسهم، في خاتمة المطاف، في ابراز حل قيام دولتين، شرطاً لحل النزاع. أولها، ان العرب واليهود لهم «الحق الشرعي في أرض فلسطين»؛ وثانيها، ان على اليهود والفلسطينيين تثبيت مبدأ الحق في تقرير المصير لكلا الطرفين؛ وآخرها، هو انه على الطرفين المتنازعين، الفلسطيني والاسرائيلي، ان يركنا جانباً ادعاءاتهما، والبحث عن قاعدة تسووية تضمن الاعتراف المتبادل (ص ١٧٤). لكن العرض يبقى وصفياً ويثير الخيبة. فالاسئلة الاساسية ظلّت دون جواب، بل من دون صياغة: لماذا لم تؤد هذه العوامل الى تفعيل الحل الفلسطيني ـ الاسرائيلي، بل ادّت الى تأجيله، ربما الى أمد غير منظور؟ واذا كان الجانب الفلسطيني وصل الى تلك القناعات، فهل تنعكس هذه القناعات، تلقائياً، على قبول الجانب الاسرائيلي بها؟

قد يكون الفصل التاسع الوحيد الذي أعطى واو العطف ـ الجمع بين المصير الفلسطيني والاحتلال الاسرائيلي حقها، فهو فصل يعجّ بالاسئلة المثيرة للتفكير، منها، مثلاً: هل ان السيطرة الاسرائيلية على الضفة الفلسطينية وقطاع غزة هي سيطرة دائمة؟

في سياق الاجابة عن ذلك، أحسن الكاتبان الاشارة الى ان أي اطار يطمح لاقرار السلام الشامل في الشرق الاوسط، لا يمكن ان يكون بمعزل عن اقامة حوار فلسطيني ـ اسرائيلي. وما يمكن ان يقال، هنا، هو ان الحلول المقترحة لاقامة مثل هذا الحوار هشّة بشكل كافٍ لكي تسمح لنا التعبير عن تشاؤمنا (انظر ص ٢١٦ ـ ٢٢٢). ففي الوقت الذي انتقلت القضية الفلسطينية، بعد كامب ديفيد، الى مرحلة أخرى، فان السياسة الاسرائيلية بقيت نفسها: الحفاظ على الوضع الراهن.

كما أحسن الكاتبان تذكيرنا بالدور المناط بالولايات المتحدة الاميركية للقيام به، في شأن ايجاد حل ما للقضية الفلسطينية، ويدعوانا الى اقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، واقامة اتصالات رسمية مع ممثله الشرعي، منظمة التحرير الفلسطينية. وبالطبع، ان في هذا الكلام ما يدغدغ العاطفة الفلسطينية؛

فضرورة الاعتراف الاميركي بالحقوق الفلسطينية ليست، في العادة، بعبارة مألوفة باقلام اميركية. كما انه ليس من المألوف ان يدعو اميركي بلاده الى الاهتمام بالمصالح والحساسيات الفلسطينية؛ بل على عكس ذلك، تعوّدنا ان يُنظر الينا من واشنطن بشكل أحادي، مرة كورقة من الاوراق في صراع الشرق والغرب، وأخرى في ممالأة اسرائيل على تنفيذ مخططاتها التوسّعية.

الفصلان العاشر والحادي عشر سلّطا الضوء قوياً على التاريخ السياسي لقطاع غزة، والوضع هناك في ظل الاحتلال الاسرائيلي. ومن حسناتهما تزويد القارىء بمعطيات تكاد تكون شاملة عن الواقع المعاش في القطاع، الذي غالباً ما يشار اليه بأنه يأتي في المرتبة الثانية في أي حل، بعد الضفة الفلسطينية (ص ٢٢٣ ـ ٢٥٤).

درست ليش وكذلك تسلر، كل على حدة، في الفصلين الاخيرين من الكتاب، المرحلة التي سبقت اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة، مع اهتمام كبير بالتفاصيل. ومن السطور المفيدة جداً، كتبت ليش: «ان الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي، بلغا درجة لم يعد التعايش معها ممكناً» (ص ٢٦٧).

كيف وصلت ليش الى هذه الخلاصة؟ المحطة الاولى هي السياسة الاسرائيلية الراهنة القائمة على المحافظة على الوضع الراهن، أي دوام الاحتلال، واقامة المستوطنات اليهودية في الارض المحتلة، والرفض الاسرائيلي للبحث عن أي حل جدي. امّا المحطة الثانية، فهي تصاعد حدة المواجهة الفلسطينية لهذه السياسة (ص ٢٥٥ ـ ٢٥٨).

امّا تسلر، فقد أثار في الذهن مواضيع وشؤوناً هيّ في صلب العلاقة الفلسطينية ـ الاسرائيلية، أيّاً يكن المعنى المرغوب في واو العطف التي تربطها. وأشار، بصفة خاصة، الى الاهمية التي تكتسبها عملية «المقايضة» في اقرار سلام دائم وثابت في المنطقة.

كان لا بدّ، في هذه العجالة، ان نظلم أكثر من مبحث، إنْ بعدم ذكره، أو بتلخيص عمل امتد على عشرات الصفحات بجملة واحدة. ولكن ما العمل عندما تتداخل المواضيع، ويغيب، احياناً، النقاش الحي؟

هنا، لا بدّ من الاشارة الى ان الكتاب أُصدر في وقت غير مناسب؛ اذ يظهر من مجمل المساهمات فيه ان السطور الاخيرة من كل مساهمة قد كتبت في الفترة ما بين ١٩٨٠ و١٩٨٦. لكن الاحداث البعيدة الاثر التي جرت منذ ذلك التاريخ كانت متعددة ومتنافسة في الاهمية: اندلاع الانتفاضة في الارض المحتلة؛ والقرار الاردني بفك الارتباط بالضفة الغربية؛ وعودة مصر رسمياً الى الصف العربي؛ واعلان وثيقة الاستقلال الفلسطيني؛ والحوار الاميركي ـ الفلسطيني؛ وانهيار حكومة الائتلاف الاسرائيلية. وفوق ذلك كله بروز قوى اقليمية عربية في معادلة النزاع؛ اضافة الى التغيّرات العنيفة التي شهدها النظام الدولي بمجمله، بعد احداث اوروبا الشرقية.

ان هذه الاحداث، وغيرها، قد غيّرت ملامح الصورة الاقليمية الى حدّ بعيد. هذا لا ينقص من قيمة الكتاب بقدر ما يعطيه وظيفة تاريخية أكثر منها سياسية آنية. وإذا كان الامر كذلك، فليس من الاهمية بمكان الاشارة الى ان الكتاب جاء خلواً من أي استشراف مستقبلي، وخلواً من أية استنتاجات ثاقبة.

على الرغم من ذلك، وعلى الرغم من شطحات غير مبررة، عقلانياً، يبقى الكتاب هامّاً، ليس لطبيعته التاريخية فقط، وانما لأن في طيّاته، أيضاً، بعض من التفسير للسياسة الاسرائيلية التي تتجلّى، اليوم، أمام ناظرينا، والحاجة الى فهم واضح لهذا التفسير امسّ من أي وقت مضى.

د. نبيل حيدري

شهريات

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

تحرّك باتجاه «حل عربي» لأزمة الخليج

عند الساعة الثانية من صباح ١٩٩٠/٨/٢، دخلت القوات العراقية الكويت، وأصدر مجلس قيادة الثورة العراقي بياناً بهذا الخصوص جاء فيه: «ان القوات العراقية لبّت النداء لتقديم المساعدة الى حكومة الكويت الحرّة المؤقتة؛ وان القوات العراقية ستنسحب حالما يستقر الوضع» (**وكالة الانباء الفرنسية**، ١٩٩٠/٨/٢).

حظي هذا الحدث، وما نجم عنه من تفاعلات وردود أفعال لم تنته بعد، باهتمام عربي، وعالمي، طغى على ما عداه من أحداث وتطوّرات، بحيث غدا، دون منازع، الخبر الاول الذي يحتل مركز الصدارة في وسائل الاعلام المختلفة.

ومنذ بدء الازمة، أجمعت الاوساط السياسية الفلسطينية على ان الوضع في الخليج يتجاوز التأييد، أو الادانة، وان الجهود يجب ان تتركّز على ضرورة انجاز حل سياسي للأزمة يضمن للمنطقة العربية، كلها، سيادتها في وجه التدخّلات الاجنبية؛ ذلك ان الحدث في الخليج أصبح، ومنذ الايام الاولى للازمة، «حدثاً اقليمياً، عربياً، دولياً، ذا أهمية وحساسية عالية. والمحصلة النهائية لهذه الازمة ستحكم مسار الاحداث في المنطقة» (**الحرية**، نيقوسيا، ١٩٩٠/٩/٢).

من جهة أخرى، رأت الاوساط السياسية الفلسطينية ان الأزمة الراهنة تذكّر دول «الشمال» الغنية بأن «الجنوب» ليس كمية مهملة في السياسة الدولية، وانه «بركان خامد ربما، ولكنه، يغلي وقابل للانفجار في أية لحظة، لأن مشاكل الجنوب، ومنها منطقتنا، مشاكل عميقة، ولا يمكن ان تنتظر الى الأبد» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٨/١٨).

التحرّك الفلسطيني

منذ ظهرت بوادر الخلافات بين العراق والكويت، حرصت م.ت.ف. على القيام برأب صدع الخلافات العربية ـ العربية. وفي هذا السياق، قام الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٩، بزيارة للكويت والعراق. في الكويت، اجتمع الرئيس عرفات الى أمير دولة الكويت، حيث تداولا في مختلف الاوضاع على الساحة العربية. وأدلى عرفات بتصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا)، لدى وصوله مطار الكويت، أكد فيه «انها ليست المرة الاولى التي تقوم بها فلسطين بمثل هذا الواجب والمسعى؛ فقد سبق وان قمت بالعديد من المهمات المماثلة خلال أحداث وقعت، وقمت بما يمليه عليّ وجداني، وديني، وقوميتي». وفي مساء اليوم عينه، اجتمع الرئيس عرفات مع الرئيس العراقي، صدام حسين، وحضر الاجتماع، الذي دام أكثر من ثلاث ساعات، نائب رئيس الوزراء، طه ياسين رمضان، ووزير الخارجية، طارق عزيز، ووزير الصناعة والتصنيع العسكري، حسين كامل (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٩٠/٨/٥). ولقد كان واضحاً، منذ بدء الازمة، ان موقف م.ت.ف. ينطلق من ضرورة التوصّل الى حلّ عربي للأزمة. لذا، فان قيادة المنظمة لم تدخر جهداً في السعي الى رأب الصدع، وعقد قمّة عربية، قادرة على صوغ هكذا حل.

وفي هذا السياق، رأت اوساط سياسية فلسطينية ان الجامعة العربية تشكّل الاطار الانسب لحل الأزمة، وان المواثيق والمعاهدات العربية، وما تتضمّنه من مسؤوليات والتزامات محدّدة، تشكّل القاعدة التي يمكن الارتكاز عليها. ورأت تلك الاوساط، أيضاً، «ان اعتماد هذه الطريق لا يقطع الطريق أمام التدخّل الاميركي ـ الاطلسي في المنطقة وحسب، بل يوفّر، أيضاً، المناخ المناسب لادارة الصراع العربي ـ الامبريالي ـ الصهيوني، ادارة صحيحة، ولزجّ كل الامكانات، وحشد كل

الطاقات، لخدمة هذا الصراع» (الهدف، دمشق، ١٢/٨/١٩٩٠).

ومن أجل تحقيق هذا الغرض، قام الرئيس عرفات بجهد مكثّف مع القادة العرب، في العراق والمملكة العربية السعودية ومصر واليمن والجماهيرية الليبية وتونس، بهدف التوصّل الى قاعدة سلمية، ومتوازنة، لحل عربي للأزمة، انسجاماً مع المصلحة العربية، ودرءاً لخطر التدخّل الاجنبي. ولعلّ أبرز تلك الزيارات هي زيارة بغداد، حيث اجتمع الرئيس عرفات، بتاريخ ٥/٨/١٩٩٠، مع الرئيس العراقي، صدام حسين. وأُجري، خلال الاجتماع، استعراض شامل للتطوّرات العربية. وقد اتفق الرئيسان على ضرورة حلّ القضايا العربية، كافّة، في الاطار العربي، ومنع التدخُلات الاجنبية، بما يساعد على تعزيز وحدة الأمة العربية. «وقد اطلع عرفات صدام حسين على نتائج زيارته الى كل من ليبيا ومصر واليمن، واتصالاته مع الاطراف العربية الاخرى، والتي تهدف الى معالجة القضايا العربية في اطار الأسرة العربية، بما يعزّز وحدتها وتماسكها» (وفا، تونس، ٥/٨/١٩٩٠).

وانسجاماً مع هذا الموقف، اقترح الرئيس عرفات، في مؤتمر القمة، الذي عقد في القاهرة، بتاريخ ١٠/٨/١٩٩٠، تشكيل لجنة من مصر والاردن والجزائر واليمن وفلسطين والمملكة المغربية والسعودية، للتباحث مع الرئيس العراقي، ومحاولة التوصّل الى حلّ عربي للأزمة؛ لكن عرفات لم يتمكّن من عرض اقتراحه هذا على التصويت (اليوم السابع، باريس، ٢٧/٨/١٩٩٠).

تسارعت احداث القمة العربية في القاهرة، وتمّ اختزال أعمالها بيوم واحد، وتمّ الاعلان عن نتائجها بشكل غير قانوني. ورأت الاوساط الفلسطينية ان نتائج القمة تشكّل «منعطفاً خطراً للأزمة»؛ فالقمّة لم تأخذ بمبدأ الاجماع، «بل ان عدد الدول الرافضة والمتحفّظة وغير المشاركة في التصويت على ما سمّي بقرارات قمّة القاهرة، يوازي تقريباً عدد الدول الموافقة» (فلسطين الثورة، ٢/٩/١٩٩٠).

صوّتت م.ت.ف. الى جانب العراق وليبيا، رافضة قرارات القمة. وعلى اثر ذلك، تابعت قيادة المنظمة بذل الجهود باتجاه التوصّل الى حل عربي.

من جهة أخرى، وعلى اثر انتهاء القمة من أعمالها، أعلن الرئيس العراقي، بتاريخ ١٢/٨/١٩٩٠، عن مبادرة لتسوية الأزمة من مختلف جوانبها؛ تضمّن المبدأ الاول منها «اعداد ترتيبات انسحاب وفق مبادىء واحدة لانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية كافة، وانسحاب سوريا من لبنان، وانسحاب بين العراق وايران، ووضع ترتيبات لحالة الكويت على ان تنسحب القوات العسكرية منها» (المصدر نفسه).

ونظراً الى انسجام المبادرة مع تحرّك م.ت.ف. أعلن الناطق الرسمي باسم م.ت.ف. عن ان قيادة المنظمة ترى ان مقترحات الرئيس العراقي تتضمّن «عناصر ايجابية وواقعية» لايجاد حل لأزمة الخليج. وقال الناطق، ان مبادرة الرئيس العراقي «هامّة وشاملة»، وانها تتضمّن «أمن وسيادة دول وشعوب المنطقة». وشدّد على «ضرورة تسوية القضية الاساسية في الصراع، أي القضية الفلسطينية، وعلى ربطها ببنود التوتّر الاخرى» (الاتحاد، حيفا، ١٤/٨/١٩٩٠).

وتعزيزاً للتحرّك الفلسطيني، وأهميته، قام الرئيس العراقي، صدام حسين، بزيارة الرئيس عرفات، مساء ٢٧/٨/١٩٩٠، في مقر اقامته في بغداد، حيث عُقد اجتماع مطوّل، وأُجري، خلاله، استعراض شامل للاوضاع على الساحتين، العربية والدولية، في ضوء تطوّرات، وتصاعد، أزمة الخليج ووجود القوات الاجنبية في المنطقة. وعرض عرفات، خلال الاجتماع، نتائج زياراته لعدد من الاقطار العربية، والجهود التي يقوم بها من أجل مواجهة التحدّيات والمخاطر. «وكان الاتفاق كاملاً على ضرورة وضع حدّ للتدخّل الاجنبي في المنطقة العربية، وأهمية العمل لايجاد الحل الملائم للأزمة في اطار الاسرة العربية، بما يحافظ على وحدة الأمة العربية، ومن أجل استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني» (وفا، ٢٨/٨/١٩٩٠).

من جهة أخرى، واصل الرئيس عرفات مساعيه الدولية، من أجل ايجاد حلّ سلمي لأزمة الخليج. فزار باريس، بتاريخ ٢٩/٨/١٩٩٠، والتقى مع

رئيس الوزراء الفرنسي، ميشيل روكار، في قصر «ماتينيون»، لمدة ساعة ونصف الساعة. وفي نهاية الاجتماع، أدلى الرئيس عرفات بتصريح مقتضب، أكد فيه «أن هناك حلاً سياسياً، اذا وجدت النيّات الصادقة»، مؤكداً انه يسعى الى حلّ سياسي «بعيداً من طبول الحرب» (**اليوم السابع**، ٣/٩/١٩٩٠). وجدير بالذكر ان م.ت.ف. كانت حدّدت، قبل زيارة عرفات لباريس، خمسة مبادىء رئيسة لتسوية أزمة الخليج. تضمّنت، وفقاً لما ورد في الخطاب الذي تلاه نبيل رملاوي في المؤتمر الوطني للمنظمات غير الحكومية لنصرة فلسطين، ما يلي:

١ – ان م.ت.ف. تقوم بدور الوساطة في هذا النزاع، وهي ليست طرفاً فيه؛ كما انها ليست مع هذا الطرف ضد ذاك.

٢ – حلّ المشاكل العالقة في الشرق الاوسط، إنْ في الخليج أو الكويت أو فلسطين أو لبنان او الجولان. وقد بدأ ذلك بالفعل عندما حصلت الانسحابات بين العراق وايران. وفي حال تمّ التوصل الى حلّ يمكن ان يطبّق الامر ذاته على الوضع في فلسطين ولبنان والجولان والكويت.

٣ – يجب حلّ مشكلة الوضع في الخليج في اطار عربي، عبر التوصّل الى حلّ تفاوضي، يأخذ في الاعتبار حقوق جميع الاطراف، ومصالحهم، ويحفظ كرامة الجميع.

٤ – وضع قوات دولية في الخليج تحت رعاية الامم المتحدة، وفي اطارها، من دون أي غموض.

٥ – وضع حدّ للعقوبات المفروضة على العراق، وتطبيقها على كل دولة ترفض الانسحاب من على الاراضي التي تحتلها بالقوة (**المصدر نفسه**).

أمّا على الصعيد الداخلي، فقد عقدت القيادة الفلسطينية دورة اجتماعات طارئة في تونس، من ١٥ الى ١٨/٨/١٩٩٠، للبحث في تطوّرات الخليج، وأصدرت، في نهاية اجتماعاتها، بياناً سياسياً أكدت فيه «أن المنظمة، عملت، طيلة الأزمة، وفق قاعدة الحفاظ على المصالح العربية العليا والتضامن العربي، وسعياً الى التوصّل الى حلّ مشرّف يصون كرامة الجميع وحقوقهم، وليس لحساب طرف على حساب طرف آخر، وربما يحفظ سلامة وأمن العراق والكويت والسعودية والخليج والمنطقة العربية بأسرها» (نص البيان في «وثائق» هذا العدد، ص ١٥٨ – ١٦٠).

وفي هذا السياق، رأت أوساط سياسية فلسطينية، انه «وبغض النظر عن الطريقة التي تمّ فيها التعاطي عربياً مع المسألة العراقية – الكويتية منذ البداية، وبعد انفجار الأزمة، فان الاطار الانسب لمعالجة هذه المسألة كان، وسيبقى، الاطار العربي. ورغم كل ما حدث، وما يمكن ان يحدث، ما زال هذا المدخل هو الانسب لمعالجة المشكلة» (**الحرية**، ١٨/٨/١٩٩٠). ودعا الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، القوى العربية، كافة، الى مقاومة الغزو الاميركي للمنطقة العربية، وتفويت فرصة احتلال الاراضي العربية. وأكد د. حبش ان الادارة الاميركية «تتذرّع بغزوها باجماع دولي، وعربي. وفي الحقيقة، فان هذه الادارة انما تقوم بغزوها حماية فقط لمصالحها الامبريالية؛ وهي لا تهمها مصلحة الشعوب العربية، ولا مصلحة شعوب العالم». وأضاف حبش: «ان رفض الولايات المتحدة [الاميركية] واسرائيل لمبادرة الرئيس صدام حسين تكشف زيف الادعاءات الاميركية – الاسرائيلية بالسلام والتذرّع بالشرعية الدولية» (**الهدف**، ١٩/٨/١٩٩٠).

وفي الاطار ذاته، أعلنت م.ت.ف. مبادرة سلمية لتسوية أزمة الخليج، يمكن ايجاز نقاطها بالتالي:

١ – انسحاب القوات العراقية من الكويت، باستثناء جزيرة بوبيان، واحلال قوات عربية، ودولية، باشراف الجامعة العربية والامم المتحدة محلها.

٢ – عودة الأسر الكويتية التي غادرت البلاد على اثر الاجتياح العراقي.

٣ – تحديد فترة انتقالية يجرى، خلالها، استفتاء في الكويت حول الوحدة، أو الاستقلال.

٤ – في حال الاستقلال، تقوم الحكومة الكويتية ببدء مفاوضات مع العراق حول تأجير جزيرة بوبيان، ورسم الحدود بين البلدين، واسقاط ديون الكويت عن العراق.

٥ ـ انشاء صندوق للمساهمة في تحقيق تنمية عربية، في اطار خطة متكاملة لدفع مديونيات الدول العربية (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٩٩٠/٨/٢٨).

الموقف من التدخّل الاجنبي

أجمعت الاوساط السياسية الفلسطينية، منذ بدء التدخل الاجنبي في أزمة الخليج، على انه لا يمكن معالجة مسألة الكويت، ومسألة الأزمة بين العراق والكويت، إلاّ بابعاد الوجود العسكري الأميركي منها، من خلال موقف عربي موحّد، يسعى الى شجب هذا الوجود، وطرده، من أجل ان يتوفّر المناخ المناسب لمعالجة المسألة الكويتية، من خلال حل عربي وبوسائل عربية، ومن أجل أهداف وغايات عربية. ورأت الأوساط تلك، ان واشنطن لا تريد معالجة مشكلة الكويت، بقدر ما تريد ضرب أي قوة عربية حرّة الارادة. وهي لا تريد معالجة مشكلة الكويت بقدر ما تريد السيطرة على سوق النفط العالمي، والتحكّم في انتاجه، واسعاره. «ولهذا كله، فان المصلحة العربية تفرض حشد الجهود كلها لرفض التدخل الاميركي الخارجي» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، ١٩٩٠/٨/١٣).

من جهة أخرى، لاحظت الأوساط السياسية ان مواقف بعض المنظمات الفلسطينية، المقيمة في دمشق، لا تخلو من مفارقات لافتة للنظر، اذ اتخذت المنظمات تلك مواقف مغايرة للموقف الرسمي السوري. ولعل أبرزها هو ما صرّح به الناطق الرسمي للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، الذي أكد فيه «ان تزايد الحشودات الأطلسية في منطقة الخليج، وعلى رأسها قوات الغزو الأميركية، والذي يأتي بحجة حماية المصالح القومية للولايات المتحدة الأميركية، ما هو الاّ تعبير سافر عن مدى محاولات بسط الهيمنة والنفوذ الاميركي، في منطقتنا، على حساب الأمن القومي العربي». ورأت قيادة تلك الجبهة انه، «وأياً كان المسوّغ الذي استعارته الولايات المتحدة الأميركية لتغطية ارسال قواتها الضاربة، فان ذلك لا يخفي حقيقة ان هذا الحشد يبقى غزواً مباشراً للاراضي العربية، يترتّب عليه مضاعفات خطرة، تشكل تحدياً مكشوفاً لحركة التحرر العربية، يضاف الى التحدي الصهيوني القائم منذ أكثر من أربعين سنة» (**الى الامام**، دمشق، ١٩٩٠/٨/٢٣). وفي السياق عينه، رأت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ان الاستنفار الاميركي يأتي استناداً الى خوف الولايات المتحدة الاميركية على مصالحها أولاً، وعلى «مصالح النظام الرأسمالي العالمي في تغيير الخارطة الجغرافية ـ السياسية ـ الاقتصادية في المنطقة، ثانياً. فطوال العشرين عاماً الماضية، تمكّنت الولايات المتحدة الاميركية، من خلال تأثيرها على بعض الدول النفطية، ان تتحكم بأسعار النفط العالمية، صعوداً وهبوطاً، بما يخدم مصالحها، ويعيد ترتيب الأمور في اطار النظام الرأسمالي العالمي لصالحها، بالدرجة الأولى، ولصالح مجمل النظام بعد ذلك. وما جرى مؤخراً في اجتماع وزراء الدول المصدرة للنفط ' اوبيك' ، ثم الانفجار الاخير في الخليج، كان خارج الحسبان، وشوّش على الاستراتيجية الاقتصادية العالمية لأميركا».

كما حذّر الناطق الرسمي للجبهة الديمقراطية «من تقديم اي غطاء عربي للعدوان الأميركي ـ الصهيوني. فأزمة الخليج قضية عربية داخلية؛ ومن الضروري حلها في الاطار العربي بما ينسجم مع مصالح الشعوب المشروعة، بعيداً من التدخل الأميركي، والأجنبي، عموماً» (**الحرية**، ١٩٩٠/٨/١٨).

وعلى الرغم من وضوح الموقف الفلسطيني، فقد قوبل بحملة عدائية مبرمجة، توضّحت أولى خطاها منذ ما قبل أزمة الخليج. وتجلّت هذه الحملة بما نشرته، وتنشره، الصحف المصرية خاصة، وكذلك ما تلجأ اليه صحف عربية أخرى، من تجاهل وتعتيم على مواقف منظمة التحرير الفلسطينية اجمالاً. في هذا السياق، سأل الرئيس الفلسطيني، عرفات، في كلمته في ذكرى مرور ألف يوم على انطلاقة الانتفاضة ودخولها شهرها الرابع والثلاثين، بقوله: «نحن نوجّه السؤال الى من يسألون عن الموقف الفلسطيني : أين تقف اسرائيل في هذه المواجهة؟ ما هو دور قوات الاحتلال الصهيوني في هذه المنازلة؟ أين تقف هذه القوات التي تحتل أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين مسرى النبي محمد (صلعم) ومهد المسيح (عليه السلام)؟ ألا فليتق الله

من يتجرأ على هذا السؤال لأي فلسطيني. اننا لا يمكن ان نقف إلّا في الخنـدق المعادي للصهيونية وحلفـائها الامبرياليين، التي تتجمع عليها، اليوم، بخيلهـا، وركبها، ودباباتها، وطائراتها، وجميع آلة حربهـا المتقـدمـة والمتفـوقـة بحشدها ضد امتنا العربية» (نص الخطاب في «وثائق» هذا العدد، ص ١٥٤ ـ ١٥٨).

من جهـة أخـرى، رأت أوسـاط فلسـطينية، انه كان من البديهي ان يتخذ الفلسطينيون موقفاً واضحـاً، وصريحـاً، مما يجرى؛ وهو موقف موحّد يتأسس على قناعة فلسطينية تختصرها الانتفاضة بشعارها: «لا للتدخل الأجنبي في الخليج؛ لا لهدر الثـروة العـربية وطاقاتها؛ ونعم للدبلوماسية لحل الخلافات». «إلّا ان المغرضين، ولتصفية حسابات كثـيرة، وضمن معـادلات خاصة بهم، شنّوا حرباً اعـلاميـة على الموقف الفلسـطيني» (رضوان ابو عياش، **فلسطين الثورة**، ٢/٩/١٩٩٠).

سميح شبيب

انعكاس أزمة الخليج على فلسطين

في ٢/٨/١٩٩٠ دخلت القوات العراقية الكويت، وأزاحت عائلة آل الصباح عن السلطة. وفي وقت لاحق، أعلن العراق ضمّ الكويت اليه. وقد أقام هذا الحدث الدنيا ولم يُقعدها بعد. فبحيوية لم يعرفها العالم، منذ الحرب العالمية الثانية، دبّ النشاط والقدرة على التنفيذ في أوصال المجتمع الدولي، حيث تكاد جلسات مجلس الامن الدولي تعقد بصفة شبه دائمة؛ وقراراته لا تصطدم بأي نوع من أنواع «الفيتو»؛ كما انها تدخل حيّز التنفيذ فور اصدارها، انْ لم يكن القرار قد جاء لتغطية ما كان قد دخل حيّز التنفيذ من قبل الولايات المتحدة الاميركية، التي تتزعّم الحملة الدولية على العراق. وقد علّق الملك الاردني، حسين، على حيوية المجتمع الدولي، بالقول: «اننا مندهشون ومتفائلون بعض الشيء، عندما نرى كيف انه يمكن تحريك المجتمع الدولي لتحقيق هدف بعد سنين طويلة من خيبة الأمل في قدرة العالم على التحرك الجماعي لدعم المبادىء وتطبيق قانون هيئة الأمم في حل المشاكل في كل العالم، وبشكل متساوٍ... اننا نأمل [في] ان هذا المبدأ سيطبّق في كل زمانٍ ومكان، وضد كل شخص يستحق مثل هذا العمل» (**الحياة**، لندن، ١٠/٨/١٩٩٠). وأعرب مندوب جامعة الدول العربية لدى الامم المتحدة، د. كلوفيس مقصود، «عن الأمل في ان يُظهر الاعضاء الدائمون في مجلس الامن، و' خصوصاً الولايات المتحدة [الاميركية]، التصميم نفسه، على الاقل في تطبيق الامر على الاحتلال العسكري الاسرائيلي غير المقبول' للاراضي الفلسطينية، وللجولان، وجنوب لبنان» (**المصدر نفسه**، ٨/٨/١٩٩٠). وسأل الملك حسين: «لماذا لم تُظهر الولايات المتحدة [الاميركية] مثل هذه السرعة بالتدخل، حتى الآن، وبعد ٢٣ عاماً، لانهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية؟» (**الاهرام**، القاهرة، ١٣/٨/١٩٩٠)؛ وكانت الولايات المتحدة الاميركية أرسلت الى منطقة الخليج، فوراً، من القوات ما يكفي لصدّ أي هجوم عراقي قد يتجاوز الكويت جنوباً.

ورأى الملك حسين، في حديثه الى رؤساء تحرير الصحف الاردنية، «ان الاهداف الحقيقية من التدخّل العسكري الاميركي في الخليج هي: أولاً، السيطرة على منابع النفط؛ وثانياً، التحكّم في الأموال العربية، عبر المؤسسات التقنية الدولية؛ وثالثاً، ضمان أمن اسرائيل... وان التدخل العسكري الاميركي في الخليج كان جاهزاً ومخططاً له منذ مدة وقبل دخول القوات العراقية الى الكويت، وان عدداً من الزعماء العرب والخليجيين كانوا على علم بتفاصيل الخطط الاميركية» (**الدستور**، عمّان، العدد ٦٥٢، ٢٧/٨/١٩٩٠، ص ٥).

ولا تخفي الولايات المتحدة الاميركية أهدافها. ففي خطاب ألقاه الرئيس الاميركي، جورج بوش، في ١٥/٨/١٩٩٠، قال ان الهدف الاميركي «هو حماية القدرة على الحصول على موارد الطاقة، لأنها حيوية للولايات المتحدة [الاميركية] والعالم، وستعاني حريتنا وحرية الدول الصديقة حول العالم، اذا وقعت سيطرة أكبر احتياط للنفط في العالم بين يدي صدام حسين... لقد اتخذنا موقفنا ليس لحماية الموارد والاراضي فحسب، بل لحماية حرية الدول» (**الحياة**، ١٦/٨/١٩٩٠). وتطالب الولايات المتحدة الاميركية بـ «الانسحاب الكامل وغير المشروط لجميع القوات العراقية من الكويت، وعودة حكومة الكويت الشرعية، والأمن والاستقرار الى السعودية والخليج، وحماية أرواح الاميركيين في الخارج... [و] ستعمل على تحقيق هذه الاهداف» (**المصدر نفسه**).

أمّا العالم العربي، فقد هزّه الحادث ليضعه، لأول مرة، في مواجهة نفسه، وفي مواجهة سياساته التي تعتمد على التهرّب من مواجهة القضايا العربية كما هي. وقد علّق ملك المغرب، الحسن الثاني، على الحالة العربية، التي وضحت حيال أزمة الخليج،

بالقول ان «ما أخشاه هو ان تتحوّل الأزمة الى نار تحرق كل شيء في طريقها... وان تكون المجموعة العربية في حاجة الى جيل آخر لاستعادة توازنها والصداقة التي يجب ان تقوم بين أعضائها» (المصدر نفسه، ٢٢/٨/١٩٩٠).

قمة لتغطية التدخل الاميركي

فور دخول القوات العراقية الكويت، عقد اجتماع طارىء لوزراء الخارجيات العرب، الذين كانوا يشاركون في اجتماعات وزراء خارجيات دول منظمة المؤتمر الاسلامي، في القاهرة. وفي ٣/٨/١٩٩٠، أصدروا قراراً، ممّا جاء فيه: «١ - ادانة العدوان العراقي على دولة الكويت، ورفض أية آثار مترتّبة عليه، وعدم الاعتراف بتبعاته؛ ٢ - استنكار سفك الدماء وتدمير المنشآت؛ ٣ - مطالبة العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية الى مواقعها قبل... (١/٨/١٩٩٠)؛ ٤ - رفع الامر الى... رؤساء الدول العربية للنظر في عقد اجتماع قمّة طارىء لمناقشة العدوان، وللبحث في سبل التوصّل الى حل تفاوضي دائم ومقبول من الطرفين المعنيين...؛ ٥ - تأكيد التمسّك بالحفاظ على السيادة والسلامة الاقليمية للدول الاعضاء في الجامعة... واحترام النظم الداخلية القائمة فيها، وعدم القيام بأي عمل يرمي الى تغييرها؛ ٦ - رفض المجلس القاطع لأي تدخّل، أو محاولة تدخّل أجنبي، في الشؤون العربية...» (المصدر نفسه، ٥/٨/١٩٩٠). وقد وافق على القرار ١٤ دولة عربية، وتحفّظت منه أربع دول، هي اليمن وموريتانيا وفلسطين والسودان، فيما كان رأي الاردن يدعو الى عدم اصدار القرار، حيث كانت تجرى اتصالات ومشاورات لحل الأزمة دبلوماسياً، وان القرار قد يعرقل سير هذه الاتصالات. أمّا ليبيا، فقد تغيّبت عن جلسة التصويت. وصرّح وزير خارجية مصر، د. عصمت عبد المجيد، بـ «ان موريتانيا امتنعت عن التصويت، وان أربع دول رفضت البيان [القرار] هي الاردن وفلسطين واليمن والسودان» (المصدر نفسه). وقد عطل، فعلاً، اصدار القرار أعمال الوساطة الاردنية لعقد قمّة عربية مصغّرة في جدة، في السعودية، لحل الازمة العراقية - الكويتية (القدس العربي، لندن، ٦/٨/١٩٩٠). وأوضح رئيس الحكومة الاردنية، مضر بدران، «ان العاهل الاردني، الملك حسين، والرئيس المصري، حسني مبارك، اتفقا، خلال لقائهما في الاسكندرية [٣/٨/١٩٩٠]، على ان صدور بيان كهذا سيُعقّد الامور، ويقلّل من فرص انعقاد القمة المصغّرة، الامر الذي يفتح المجال لتدويل الأزمة، ولتدخّل القوى الاجنبية وإسرائيل الطامعة في أرض العرب وخيراتها» (المصدر نفسه، ص ٣).

هذا الانقسام الأولي في اجتماع مجلس الجامعة العربية كُرّس بشكل مواقف شبه نهائية من الازمة العراقية - الكويتية في مؤتمر القمة، الذي دعا الى عقده الرئيس المصري، حسني مبارك. ففي ١٠/٨/١٩٩٠، انعقد شمل ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية في القاهرة، للبحث في الأزمة التي ولّدها دخول القوات العراقية للكويت، والدور العربي المطلوب لحلها، وذلك في حين كانت القوات الاميركية قد بدأت تتمركز في السعودية ودول الخليج الاخرى، تحسّباً لاحتمال قيام العراق بمهاجمة السعودية؛ وقد تمّ ارسال القوات الاميركية الى السعودية بناء على طلب المملكة. وفي ختام مداولات الزعماء العرب، التي استمرت يوماً واحداً، أُصدر قرار جاء فيه: «انطلاقاً من ميثاق الأمم المتحدة، وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الثانية، والمادتان ٢٥ و٥١، وادراكاً للمسؤولية التاريخية... قرّر ما يلي: ١ - تأكيد قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في ٣/٨/١٩٩٠...؛ ٢ - تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الامن، الرقم ٦٦٠ بتاريخ ٢/٨/١٩٩٠، والرقم ٦٦١ بتاريخ ٦/٨/١٩٩٠، والرقم ٦٦٢ بتاريخ ٩/٨/١٩٩٠، بوصفها تعبيراً عن الشرعية الدولية؛ ٣ - ادانة العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة، وعدم الاعتراف بقرار العراق ضمّ الكويت اليه، ولا بأي نتائج أخرى مترتبة على غزو القوات العراقية للاراضي الكويتية، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فوراً...؛ ٤ - تأكيد سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الاقليمية باعتباره دولة عضواً في جامعة الدول العربية، وفي الأمم المتحدة، والتمسّك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائماً في الكويت قبل الغزو العراقي، وتأييده في كل ما يتخذه من اجراءات لتحرير أرضه وتحقيق سيادته؛ ٥ - شجب التهديدات العراقية لدول الخليج...

وتـأييـد الاجـراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى إعمالاً لحق الدفاع الشرعي... على ان يتمّ وقف هذه الاجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعـودة السـلطة الشرعـيـة [الى] الكـويت؛ ٦ ـ الاستجـابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الاخرى بنقل قوات عربية لمساندة قواتهـا المسلّحـة دفـاعـاً عن أراضيها وسلامتها الاقليمية ضد أي عدوان خارجي؛ ٧ ـ تكليف القمة العربية الطارئة أمين عام الجامعة العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير عنه خلال ١٥ يوماً الى مجلس الجـامعـة، لاتخاذ ما يراه في هذا الشأن» (**الاهـرام**، ١٩٩٠/٨/١١). وقـد صوّت الى جانب القـرار كل من السـعـوديـة وقـطـر والكويت وعُمان والبحرين ومصر وسوريا والمغرب والامارات العربية المتحدة والصومال ولبنان وجيبوتي، أي ما مجموعه ١٢ دولة عربيـة. وصــوّت ضده، أو امتنـع عن التصويت، كل من الاردن وليبيا واليمن والسودان وموريتانيا والجزائر وفلسطين والعراق؛ كما تغيّبت تونس عن اجتماع القمّة، أي بمعارضة تسع دول عربية» (**المصدر نفسه**). ويبدو ا ن القرار الأهم، وهو ارسال قوات عربية الى منطقة الخليج، والموافقة على طلب السعـودية باستحضار قوات أجنبية قد اتخذ في الكواليس، وليس في جلسات القمة التي لم تكن سوى الجـانب الشكلي لتغطية تلك القرارات. فقد قال الرئيس المصري، حسني مبارك، في الجلسة المغلقة قبل التصويت على القرارات: «بيني وبينكم القرار لا يودّي ولا يجيب، بل نريد ان نخلص وبس» (من محضر جلســة القمة، **اليوم السابع**، باريس، العدد ٣٢٨، ١٩٩٠/٨/٢٠، ص ١١). وقد نُقل عن الملك الاردني حسين قوله: «ان القمة العربية عُقدت لتسهيل التدخل الاجنبي». ولكن الرئيس المصري مبارك استهجن ذلك بالقول: «التدخل الاجنبي طُلب قبـل القمـة؛ ولمـاذا نتحـدث عنـه ولا نتحدث عن أسبـابـه» (من المـؤتمـر الصحافي للرئيس مبارك، **الاهــرام**، ١٩٩٠/٨/٢٩، ص ٣)؛ وهـو عنـوان الاستقـطاب الذي جعل حديث قمة بغداد، أواخر شهـر أيـار (مايـو) ١٩٩٠، عن الامن العـربي المشتـرك خبـراً للتـاريـخ، ولمّا يمضي عليه أقل من شهرين: فقد انقسمت الدول العربية الى معسكرين، معسكر مؤيد لتدخّل «حتى الشيطان»، حسب تعبير الرئيس المصري، مبـارك، لحـل الأزمـة (**المصدر نفسه**)، ومعسكر يعارض وجود القوات الاجنبية في المنطقة، ورأى امكانية انهاء الازمة عبر الوساطات العربية بين العراق والكويت. ورأى أطراف المعسكر الاول، حسب مصـادر دبلوماسية في القاهرة، «ان المسارعة الى وضع مقررات القمة موضع التنفيذ، وخـلال أقـل من ٢٤ ساعـة، تشكّل منعـطفاً في الاحداث... [اذ]، بعد اليوم، ستصطدم اي محاولة عدوان بمظلة عربية هي تعبير عن موقف الغالبية، وتشكـل رداً على الادعـاءات التي استنـدت اليها بغـداد لزعزعة الاستقرار في عدد من دول المنطقة مستعـيرة لغـة سبق للمـواطن العـربي ان رفض التـجـاوب معـهـا» (**الشـرق الاوسـط**، لنــدن، ١٩٩٠/٨/١٢). فقد سارعت مصر وسوريا والمغرب الى ارسال قوات عسكرية الى السعودية. وفي تفسير وزيـر الاعلام المصري، صفوت الشريف، ان مصر التزاماً منها «بتطبيق قرارات قمة القاهرة، تشارك، مع قوات عربيـة أخـرى، في الدفـاع عن الارض المقدسة بالمملكة العربية السعودية، فيما لو تعرّضت لعدوان... [و] ان مهمة هذه القوات محدودة للغاية» (**الاهرام**، ١٩٩٠/٨/١٦)؛ في حين زعمت مصادر سوريـة، ان القـوات «ستكون من الفاعلية بحيث تحقق الصدقية المطلوبة للقيام بالدور المناط بها... [ولن] تكـون للقـوة العـربيـة أي علاقـة بالقوات الامـيركيـة المـوجودة في المنطقة... [حيث] الهدف الرئيس للقـوة العربية هو منع التدخل العسكري الاميركي في الأزمة العراقية ـ الكويتية، وليس مجرّد الدفـاع عن السعـودية، لأن السعودية تملك، بعد وصــول القـوات الامـيركية، قوة كافية للدفاع عن نفسها. أمّا القوات العربية، فسترابط عند الحدود السعـودية ـ الكويتية لتكون رادعاً أمام أي توسّع عراقي جنـوبـاً، وأمـام أي تحـرّك امـيركي تجاه الكويت... [و] سوريا ستبذل كل الجهد لمنع التدخل الاجنبي، لأن أي هجوم اميركي على العراق سيسبب دمـاراً شـامـلاً لهذا البلد العربي، وهو ما لا تقبله دمشق، اضـافـة الى انـه لا يمكن حصر النتـائج الخـطرة لهـذا الهجوم في العراق فحسب، بل انها ستـؤثـر على المنطقـة العـربيـة كلهـا» (**الحياة**، ١٩٩٠/٨/١٣). أمّـا المغـرب، فقـد وصف الملك الحسن الثـاني ارسال قوات الى السعودية «بأنها ' رمـزيـة ' تعبـيراً عن ' التضـامن، وعن رفض

الامر الواقع والعمل غير الشرعي' » (**الحياة**، ١٦/٨/١٩٩٠). وقال مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، الذي زار المنطقة خلال فترة انعقاد القمة، وكانت دمشق محطته الرئيسة: «ان من الطبيعي والحيوي لنا ان ننسّق مع مصر في مواجهة هذه الأزمة، لأن أهدافنا مشتركة... [و] وجود قواتنا في الخليج يتوافق مع قرارات مجلس الامن [الدولي] وقرارات القمة العربية... [و] هذه القوات موجودة نتيجة للاستجابة العربية، والدولية، لمواجهة العدوان العراقي، وهذا ما أكدته القمة العربية الاخيرة... [و] ان ردّ الفعل العربي كان ايجابياً في القمة» (**المصدر نفسه**، ١٤/٨/١٩٩٠).

بالنسبة الى الدول العربية التي عارضت قرارات القمة، رأى العراق، حسب قول وزير خارجيته، طارق عزيز، «اذا كانت هناك جدية في المحادثات من أجل الحل العربي، فيجب الدعوة الى الانسحاب الفوري للقوات الاميركية من المنطقة حتى يمكن للعرب ان يكونوا في وضع حرّ لمناقشة أمورهم» (**المصدر نفسه**، ١١/٨/١٩٩٠). أمّا فلسطين، فقد قال متحدث رسمي فلسطيني: «ان دولة فلسطين تدين، بشدة، قرارات قمة القاهرة التي وصفها بأنها ' انهزامية' » (**الاخبار**، القاهرة، ١٤/٨/١٩٩٠). لكن مصادر في جامعة الدول العربية ذكرت «ان دولة فلسطين أبلغت [الى] الامانة العامة للجامعة أنها تحفّظت على التصويت على قرارات قمة القاهرة ولم تعارض هذه القرارات» (**المصدر نفسه**). بدوره، علّق الملك الاردني، حسين، على قرار ارسال قوات عربية الى السعودية، بأنه «ليس ملزماً لجميع الدول العربية... [و] ان بلاده كانت سترسل قوات أردنية في حالة ما اذا كانت ستحلّ محل القوات الاجنبية بالخليج... [و] ما يحدث، حالياً، هو شيء كنت أعتقد بأن العرب نجحوا في تخطيه خلال الخمسينات والستينات، والذي يتمثّل في فكرة قيام قوة عظمى باصدار أوامر لبعض الناس بالتحرّك هنا وهناك» (**الاهرام**، ١٣/٨/١٩٩٠). وتحفّظ الجزائر على القرارات سببه، كما قال الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، الرغبة في «ان تدخل بعض التعديلات على النص، حتى يستطيع ان يحصل على الغالبية الكبيرة من الرؤساء والملوك العرب» (**المصدر نفسه**). وغياب تونس عن اجتماع القمة سببه، حسب بيان وزارة الخارجية التونسية، عدم اعطاء مهلة لاستنفاد الاتصالات، حيث «تعتقد بأن الحل العربي ممكن شريطة ان تتاح مهلة لاجراء الاتصالات التحضيرية لبلورة الموقف» (**المصدر نفسه**، ١٠/٨/١٩٩٠)؛ وكان الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، طلب تأجيل القمة مدة ٤٨ ساعة. حتى المغرب، التي أيّدت القرارات، رأى ملكها، الحسن الثاني، ان «قمة القاهرة ' لم تكن في محلها' معتبراً انه كان حرياً بالعالم العربي اتخاذ موقف ' متحفظ' لتسهيل ' حوار وفاقي مع العراق' ... [و] كان بامكان العالم العربي تأدية دور بين صدّام حسين والادارة الدولية؛ وأعرب عن الامل في ' امكان تصحيح ما أصاب الوحدة العربية' ... واعتبر انه لمواجهة ' ذيول' قمة القاهرة، التي أدّت الى نشوء ' مشكلة عربية - عربية' لا بدّ من عقد لقاءات جديدة» (**الحياة**، ١٦/٨/١٩٩٠).

وقد تكرّس هذا الانقسام العربي، حيث حضرت اجتماع مجلس الجامعة، في ٣٠/٨/١٩٩٠، الدول المؤيّدة للقرارات الصادرة عن قمّة القاهرة، وتغيّبت عنه الدول المعارضة له والمتحفّظة منه، باستثناء ليبيا التي تحاول مسك العصا من وسطها بين الطرفين، اذ حضرت الاجتماع.

التلويح بورقة فلسطين

الاطراف العربية التي دانت الدخول العراقي الى الكويت اعتبرت ذلك محاولة لطمس القضية المركزية للعرب، قضية فلسطين. فقد قال وزير خارجية الكويت، الشيخ صباح الاحمد الصباح: «ان الهجوم العراقي وضع انتفاضة الاراضي المحتلة في طيّ النسيان، خصوصاً على الصعيد الدولي» (**المصدر نفسه**). وفي بيان وجّهه نواب كويتيون سابقون الى المنظمات العربية الشعبية، جاء ان «هجرة اليهود السوفيات زادت في الاسابيع الاخيرة، وبشكل لم يسبق له مثيل، وأنظار العالم التي كانت تتوجّه، باعجاب، الى كفاح شعبنا الفلسطيني في الاراضي المحتلة... تحوّلت الى الصراع العربي - العربي... بل أصبحنا أمام أنظار الرأي العام العالمي مهزلة ما بعدها مهزلة» (**المصدر نفسه**،

٢٢/٨/١٩٩٠، ص ٣). وفي كلمتـه التـرحيبيـة بالقـوات العربية التي وصلت السعودية، قال ولي العهـد السعـودي، الامـير عبدالله بن عبدالعزيز: «كنت أتمنّى، وانا في طريقي اليكم، ان تكون زيارتي لكم ولاخـوانكم توديعاً وفرحاً، ان نراكم واخوانكم ورفقـاءكم في السلاح من الجيش العراقي الباسل وكـل الجيـوش العـربيـة متجهة الى فلسطين لردّ الحقـوق الشرعيـة المسلوبـة من أمتنا» (**المصدر نفسه**، ٢٤/٨/١٩٩٠). وكتبت صحيفة «البعث»، صحيفـة الحزب الحاكم في سوريا، ان «التطوّرات الاخيرة الناشئة في الخليج خلقت منعطفات خطرة... وأفسحت [في] المجال واسعاً لرفع الضغوط الدولية، والاقليميـة، عن الكيان الصهيوني... لأن اسرائيل تهلّل ليس لانشغـال العـرب ببعضهم وحسب، بل بانشغـال العالم كله بالأزمة الخليجية... ومرفوض تماماً ان نبقى نتيه في دوّامة الخلافات والصراعات الجانبية، وبين بعضنا بعضاً، بينما العدو يخطّط، ويـرتّب، لابتلاعنا، أرضاً وثروات ووجوداً ومصيراً» (**البعث**، دمشق، ٨/٨/١٩٩٠، ص ١). وقال ملك المغـرب، الحسن الثـاني، في مقـابلة مع صحيفـة «لوموند» الفرنسية: «'ما دامت المشكلة الاسرائيلية - العـربية لم تُحل بعد، سنبقى معرّضين لمواجهة شعبية عربية مع عدد من القوى التي تدعم اسرائيل بشكـل منـظّم'، معتبراً موقف السلطة التشريعية الاميركية، في هذا المجال، بأنه 'مقرف'» (**المصدر نفسه**، ١٦/٨/١٩٩٠). أمّا وزير خارجية الجزائر، سيد احمد غزالي، فرأى «ان التدخّل العراقي دحض فكرة الأمة العربية، وقضى على احتمال ايجاد حل للصراع العـربي - الاسرائيـلي... [حيث] سيمكّن اسرائيل من الخروج من عزلتها، وسيمكّن واشنطن من التـدخّـل عسكرياً في منطقة الخليج... [و] مع زوال الثقة بين العرب، فان الدول الخليجية ستضع نفسهـا، بالتأكيد، تحت الحماية المباشرة للولايات المتحـدة [الامـيركيـة]» (**البعث**، ٩/٨/١٩٩٠). ورأى وزيـر خارجية ايطاليا، التي ترأس المجموعة الاوروبيـة حاليـاً، «انـه اذا تمكّنت المجمـوعـة الاوروبية من تجديد الجهود الرامية الى حل المشكلة الفلسـطينيـة، فان ذلك سيسـاعد في تقوية موقف الدول العـربيـة المعتـدلة المعـارضة لغزو العراق للكويت... [فـ] اذا كان الغرب يريد دعماً من الدول العـربيـة في مواجهـة العـراق، يجب ان يُصرّ أيضاً، على ان تبدي اسرائيل مزيداً من المرونة في العمـل، لتسـويـة سلميـة للمشكلة الفلسـطينية» (**الحياة**، ١٤/٨/١٩٩٠).

من جهتـه، قدّم الرئيس العـراقي، صدام حسـين، مبـادرة، في ١٢/٨/١٩٩٠، من بين ما تضمّنتـه: «ان تُحـل، في نفس الوقت، كل قضـايا الاحتلال في المنطقة، بأن يتمّ انسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية فوراً وبدون شروط، وانسحاب القوات السورية والاسرائيلية من لبنان، وانسحاب متبادل بين العراق وايران، وان يبدأ، أولاً، انسحاب القوات التي بدأت احتلال ما تحتله الآن قبل غيرها، ثمّ توضـع ترتيبـات لحـالة الكويت... على ان يتمّ الاتفاق بين السعودية والعراق، فقط، على وجود قوات عربية على الحدود بشرط ألّا تضمّ قوات مصرية، وان تنسحب القـوات الاجنبية، أولاً، وان يتمّ كل ذلك تحـت اشراف مجلس الأمن [الدولي]» (**الاهـرام**، ١٣/٨/١٩٩٠). وقـد رأت قيـادة منظمة التحرير الفلسـطينيـة، حسب ناطق رسمي باسمهـا، «ان مقترحات الرئيس العراقي تتضمّن 'عناصر ايجابية وواقعيـة' لايجـاد حل لأزمـة الخليـج» (**الحياة**، ١٤/٨/١٩٩٠).

لكن المبـادرة العـراقيـة رُفضت من الولايات المتحـدة الاميركية، ومن الدول العربية التي باتت تستظل بحمايتها. فقد أصدر مجلس وزراء الكويت، ردّاً على المبادرة، بياناً جاء فيه: «اعترف العراق في بيـانـه [المبـادرة] ان احتلاله دولة الكويت يماثل احتـلال اسرائيـل لبعض الاراضي العـربية؛ وهو، بذلك، كشـف عن نفسـه... [و] بيـان النـظام العـراقي... لا يعـدو ان يكـون محاولة مفضوحة وفاشلة لالهاء الرأي العام العربي، والعالمي، وصرف انتبـاهـه عن اتخـاذ الاجراءات الحاسمة لتنفيذ قرارات مجـلس الامـن [الدولي]... بمـا يكـفـل الانسحاب الفوري والكامل للقوات العراقية... من دولة الكـويت» (**المصـدر نفسـه**). وقـال ولي عهد الكـويت، الشيـخ سعـد العبـدالله الصباح: «ان مطالبـة العـراق اسرائيـل بالانسحاب من المناطق العـربيـة المحتلة في مقابل عقد محادثات في شأن انسحـاب القوات العراقية من الكويت ما هي الّا عملية تسويف... [فـ] العراق يستهدف الحصول على فسحـة من الوقت ويـؤخّـر انسحـاب قواتـه،

وذلك بمطالبته بانسحاب اسرائيل. نحن نرفض هذا» (**المصدر نفسه**، ١٦/٨/١٩٩٠). أمّا ملك السعودية، فهد بن عبدالعزيز، فقد قال: «ان مبادرة الرئيس العراقي زادت الامور تعقيداً، فضلاً عن انها غير قابلة للتنفيذ... [و] هذه المبادرة كان ينبغي ان تنحصر في الواقع الذي نحن فيه» (**المصدر نفسه**، ١٤/٨/١٩٩٠). وقال وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي: «ان مبادرة الرئيس العراقي، صدام حسين، التي أعلنها مؤخراً، تتعارض مع ما أقرّته القمة العربية، وما أجمعت عليه قرارات وزراء خارجيات الدول العربية، والاسلامية، على ضرورة الانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت» (**الاخبار**، ١٤/٨/١٩٩٠). وانتقدت الاذاعة السورية مقترحات الرئيس العراقي، «واعتبرتها ' ذريعة واهية لاستمرار الاجتياح' العراقي؛ وأكدت... ان ' الانسحاب الاسرائيلي من [على] الاراضي العربية لا يتحقق بغزو الدول العربية لاراضي بعضها بعضاً' ... [فـ] كيف يمكن ' المساواة بين الكويت، البلد العربي الشقيق، واسرائيل عدو العرب الأساس' » (**الحياة**، ١٥/٨/١٩٩٠). وتلتقي هذه المواقف مع موقف الولايات المتحدة الاميركية، التي عبّر عنها الرئيس الاميركي، جورج بوش، الذي «اعتبر المقترحات العراقية لحل الأزمة غير صالحة للمفاوضات... [فـ] هذه المقترحات تطرح مسائل خارجية، ولم تتوجّه الى معالجة المشكلة الاساسية، والتي هي انهم [العراقيون] أخذوا الكويت، وان المطلوب خروجهم منها، وعليهم القبول بعودة حكامها الشرعيين اليها» (**المصدر نفسه**، ١٦/٨/١٩٩٠).

تحريض على م.ت.ف.

في ضوء استخدام الورقة الفلسطينية، كما أسلفنا، شكّل الموقف الفلسطيني المعارض لقرارات القمة الطارئة، ذريعة، يبدو ان أطرافاً عربية كانت تنتظرها، لشنّ حملة تحريض على منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيسها. وقد حفلت الصحف المصرية بتعليقات مقذعة في هذا الشأن، كتبها كتّاب التعليقات أنفسهم الذين كانوا يبرزون كلما وقع خلاف بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية. أمّا على الصعيد الرسمي العربي، فقد أعرب وزير شؤون مجلس الوزراء الكويتي، د. عبدالرحمن العوضي، عن «أسف» الكويت لموقف الرئيس عرفات «الذي يعتبر الاحتلال العراقي للكويت شيئاً طبيعياً». وزعم ان هذا الموقف «أثبت ان عرفات لا يؤمن بالوحدة العربية واحترام استقلال كل دولة؛ ولا شك [في] ان موقفه هذا جعل القضية الفلسطينية تتراجع كثيراً، وتصبح قضية ثانوية أمام المجتمع الدولي» (**المصدر نفسه**، ١٤/٨/١٩٩٠). وفي مؤتمر صحافي، قبل توجّهه الى موسكو، قال وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد: «ان مصر لم تقتنع بموقف منظمة التحرير الفلسطينية تجاه أزمة الخليج... ومصر ترى ان المنظمة لها الحق في ان تأخذ موقفاً؛ ولكننا لنا نفس الحق في عدم الموافقة عليه، وأكد استمرار تأييد مصر، ' بصفة مبدئية' للقضية الفلسطينية، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وبصرف النظر عن اختلاف وجهة نظرنا عن وجهة نظر المنظمة؛ وقال ان الموقف الفلسطيني لن يمسّ التزام مصر المبدئي بالقضية الفلسطينية» (**الاهرام**، ٢٧/٨/١٩٩٠)؛ وهو الموقف الذي كان أكده للجنة الشؤون العربية التابعة لمجلس الشعب المصري، حيث أشار عبدالمجيد، في بيانه الى اللجنة، «الى وعي مصر بأهمية عدم الخلط بين واجب مصر القومي تجاه الشعب الفلسطيني وبين بعض الممارسات والتصريحات التي تصدر عن بعض القيادات الفلسطينية، في الداخل والخارج، حالياً» (**المصدر نفسه**، ٢٠/٨/١٩٩٠). وعلّق الرئيس المصري، بدوره، في حديث الى شبكة «سي.بي.اس» الاميركية، زاعماً «ان ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، بدأ يفقد مصداقيته بسبب موقفه من أزمة الخليج...» (**المصدر نفسه**، ٢٨/٨/١٩٩٠، ص ١). الاّ ان مسؤولاً في وزارة الخارجية المصرية نقل عن الرئيس مبارك تأكيده «ان الأزمة لم تؤثر في استمرار الجهود السياسية والدبلوماسية المصرية في اتجاه النزاع الاسرائيلي - العربي... [حيث] ان أزمة الخليج أصبحت تفرض على جميع الاطراف العمل من اجل تحقيق الاستقرار الشامل في المنطقة، على نحو يمنع ظهور مسبّبات لمشاكل تتفجّر، وتهدّد أمن المجتمع الدولي والأسرة العربية مرة أخرى، وذلك اذا كانت الجهود مخلصة في العمل على تحقيق السلام والأمن والاستقرار الشامل

والنهائي في [منطقة] الشرق الاوسط» (الحياة، ٢٧/٨/١٩٩٠).

وقد أوضحت منظمة التحرير الفلسطينية موقفها من أزمة الخليج ودورها كوسيط فيها؛ كما اعتبرت حملة التحريض ضدها مدسوسة، وذلك، في بيان أصدرته المنظمة، في ١٨/٨/١٩٩٠، اذ «أكدت انها سعت منذ البداية الى 'تطويق الازمة في مهدها، خصوصاً ان الظروف المحيطة بها كانت تشير الى احتمال تصاعدها وانفجارها' ... [و] ان الاتصالات التي أجراها عرفات مع القادة العرب... أدّت الى 'صياغة مشاريع وأفكار فلسطينية - مصرية - يمنية - ليبية - تونسية، أخذت على مؤتمر القمة العربي الاخير.. عدم عرضه الاقتراح الفلسطيني على التصويت' ... [و] لقد عملت منظمة التحرير [الفلسطينية]، طوال الأزمة، وفق قاعدة المحافظة على المصالح العربية العليا والتضامن العربي... لكن منظمة التحرير الفلسطينية فوجئت... بحملة اعلامية وسياسية مبرمجة، وشرسة، على رئيسها وعلى قيادتها؛ وتطوّرت الحملة الى حملة تشهير، مدسوسة وشرسة، بالشعب الفلسطيني وتاريخه النضالي، وبالتالي ضرب انتفاضته وقضيته المقدسة، الى جانب التحريض على الجاليات الفلسطينية في الخليج... ويساهم بعض وسائل الاعلام الاجنبية، والعربية... في تأجيج مثير في هذه الحملة الظالمة والمبرمجة على الشعب الفلسطيني وقيادته... ويساهم، [أيضاً]، مع أعدائنا، في ضرب وحدة أمتنا ومستقبلها ووجودها» (**المصدر نفسه**، ٢١/٨/١٩٩٠).

أ. ش.

متغيّرات أميركية على الطريق؟

أفضت الأزمة الراهنة في الخليج، التي تصادف اندلاعها مطلع الشهر الماضي، الى بروز عناصر جديدة في الاستراتيجية الاميركية، في ما يتعلّق بأزمة الشرق الاوسط، لم تكن معلنة في السابق. هذا، على الاقل، ما يمكن استشفافه من بين سطور التصريحات الرسمية، والتحليلات، لاحتمالات الوضع في المنطقة، واتجاهاته.

هذه الحقيقة، في حدّ ذاتها، جعلت عدداً كبيراً من المراقبين والخبراء والمحلّلين يهرعون الى طرح اسئلة، تركّزت، في الاجمال، على الانعكاسات الحالية، والمرتقبة، على أطراف النزاع في المنطقة، خصوصاً اسرائيل، مع الاشارة الى ان أي حل لأزمة الخليج يجب ان ينطوي على تحقيق تقدّم كبير في عملية السلام في الشرق الاوسط (انظر **الواشنطن بوست**، ٨ و١١ ـ ١٢ و٢٣/٨/١٩٩٠).

وبالفعل، فقد انصبّت المشكلة الحقيقية، التي واجهتها الادارة الاميركية، منذ اندلاع أزمة الخليج، على الكيفيّة التي يمكن بها اخراج اسرائيل من الصورة، لتتجنّب، من جهة، ادخال القضية الفلسطينية في ملف المحادثات والاتصالات الجارية في شأن هذه الأزمة، ولئلّا تثير من جهة أخرى، المشاعر العربية ضد الوجود العسكري الاميركي، اذا ما تمّ بالتعاون والتحالف مع اسرائيل، وهو ما يشكّل احراجاً ليس للولايات المتحدة الاميركية فقط، بل للدول العربية التي تشاركها في الحملة العسكرية ضد العراق، أيضاً.

وما برز، بشكل واضح، هو ان الولايات المتحدة الاميركية بذلت جهوداً مكثّفة لابقاء اسرائيل في الظل، منذ المرحلة المبكرة من عمر الأزمة، بل وأوعزت الى المسؤولين الاسرائيليين بأن يتحاشوا التورّط، ما أمكن، في الحملة العسكرية ضد العراق (**المصدر نفسه**، ٩/٨/١٩٩٠).

هذه الصيغة الحريصة كانت السبب المباشر وراء تأجيل زيارة وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، لواشنطن، ولقائه بنظيره الاميركي، جيمس بيكر. في هذا السياق، حرصت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، على الاشارة الى «تصميم الولايات المتحدة الاميركية على التوصّل الى حوار اسرائيلي ـ فلسطيني من اجل السلام، على الرغم من أزمة الخليج». وأضافت، ان تأجيل هذه الزيارة جاء بسبب مغادرة الوزير الاميركي الى تركيا، للتباحث مع المسؤولين هناك بشأن تطوّرات الأزمة. وبالطبع، لم يفت تتوايلر الاشارة الى ان التزام الادارة الاميركية ازاء عملية سلام في الشرق الاوسط قابلة للحياة «ما زال ثابتاً»؛ وان أزمة الخليج تؤكد ضرورة حلّ النزاعات في المنطقة سلمياً. أمّا الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي المزمع قيامه، فهو «الخطوة الاولى، الهامّة، نحو حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٨/٨/١٩٩٠).

لكن هذا لم يشر، على أي حال، الى موقف اميركي واضح، ولم يعط مؤشراً كبيراً باتجاه التقدّم في «تجسير الفجوة» بين أزمات المنطقة، خصوصاً ان ما نقلته مصادر دبلوماسية مطلعة في واشنطن عن مسؤولين اميركيين في الادارة، هو اقتناعهم بصعوبة احراز تقدّم حقيقي، بسبب الرفض الاسرائيلي، الّا انهم مصرّون على استمرار الحركة والتحرّك، للايحاء، كحدّ أدنى، بأن هناك شيئاً ما يجرى العمل من أجله (**نيويورك تايمز**، ٢٥ ـ ٢٦/٨/١٩٩٠).

مترتّبات محتملة

من هذا المنظور، رأت أوساط حكومية اسرائيلية في تأجيل سفر وزير الخارجية الاسرائيلية الى واشنطن «اثباتاً واقعياً على صحّة تأكيدات اسرائيل من ان أزمة الخليج قد وضعت النزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي في المرتبة الثانية في سلّم أولويات

الولايات المتحدة الاميركية (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ١١/٨/١٩٩٠). وهذا، أيضاً، ما أكده السفير الاسرائيلي لدى واشنطن، موشي اراد، وإنْ مداورة، حين صرّح بأن الهدف الاستراتيجي الرئيس للولايات المتحدة الاميركية هو، قبل أي شيء آخر، «الحفاظ على الاستقرار وضمان مصادر الطاقة التي تأتيها من منطقة الشرق الاوسط». وأشار الى انه «من الواضح ان تطوّرات الأيام الاخيرة افقدت النزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي مركزيته، وسيستمر هذا الحال لفترة مقبلة» (**نيويورك تايمز**، ٩/٨/١٩٩٠).

ولكن حتى في هذا الخصوص، رأت مصادر دبلوماسية مطلعة، في العاصمة الاميركية، انه كان من الطبيعي ان يتأجّل لقاء الوزيرين، الاميركي والاسرائيلي، بطلب من الأول وبترحيب من الثاني؛ فالأول لديه ما هو أهمّ، أي الوضع المتفجّر في الخليج، والثاني كان لديه ما هو أهمّ، أي الـ «لا» للمبادرة الاميركية في شأن دفع عملية السلام في الشرق الاوسط الى أمام. وطالما ان العلاقات كانت فاترة، أقلّه ظاهرياً، وفي هذا الموضوع بالذات وليس في سواه، فلم تكن هناك ضرورة الى الاضافة عليها فتوراً على فتور (**المصدر نفسه**).

وليس ثمّة شك في ان الأزمة التي اندلعت في الخليج انقذت الطرفين، على حدّ سواء؛ اذ لم يكونا راغبين في الوقوع في مواجهة، ولو دبلوماسية، فيما يواجه العراق العالم الصناعي بأعظم تحدٍ استراتيجي منذ انتهاء الحرب الباردة. ثمّ ان مفاوضات اميركية ـ اسرائيلية حول التسوية في الشرق الاوسط، في هذا الوقت بالذات، ستبدو وكأنها خارج الموضوع، بل ستبدو تبرّعاً من جانب الحليفين لاحياء قضية خطا الاثنان معاً باتجاه تغافلها (**الواشنطن بوست**، ١٢/٨/١٩٩٠).

في غضون ذلك، بعث الوزير الاميركي رسالة الى نظيره الاسرائيلي أكد فيها انه «يجب ايجاد حل للنزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي في شكل مستقل عن أزمة الخليج» (**المصدر نفسه**، ١٠/٨/١٩٩٠). واذا كان ثمّة مسعى اميركي نحو فصل الأزمتين عن بعضهما البعض، فان اسرائيل دأبت، منذ اندلاع ازمة الخليج، الى ربطهما، انطلاقاً من اعتبار ان تسوية أزمة الخليج، سلماً، مع بقاء العراق، نظاماً وجيشاً، يشكّل تهديداً مستمراً لامن اسرائيل، ولوجودها، وباعتبار ان الاكتفاء بالحصار الاقتصادي والبقاء سنوات طويلة في المنطقة من شأنه دفع الولايات المتحدة الاميركية الى موقف أكثر توازناً من النزاع العربي ـ الاسرائيلي (**المصدر نفسه**).

هذه المؤشرات آثارت اضطراباً بالغاً في اسرائيل، التي طالما دأبت حكومتها على ان تردّد، أمام مواطنيها، ان العلاقة مع واشنطن مبنيّة على أساس مصالح استراتيجية مشتركة وثيقة. وعلى هذا الاساس، كشفت مصادر صحفية اسرائيلية النقاب عن ان رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، بعث برسالة الى الرئيس الاميركي، جورج بوش، أعلن فيها استعداد اسرائيل لتقديم المساعدة الى الولايات المتحدة الاميركية، بأي وسيلة تقترحها من أجل «ردع العدوان العراقي»، على حدّ تعبيره (**جيروزاليم بوست**، ١٣/٨/١٩٩٠).

وما هو واضح في العديد من الاشارات الاسرائيلية، ان تل ـ أبيب لن تقف موقف المتفرّج، بل هي معنيّة بما يجرى في الخليج، وتتخذ كل الوسائل والاحتياطات لمواجهة مختلف الاحتمالات (**المصدر نفسه**، ٢٣/٨/١٩٩٠). غير ان الادارة الاميركية ما زالت حريصة على لجم اسرائيل، لئلاّ تعقّد مهمتها في الخليج أكثر ممّا هي معقّدة. والمعلومات المتوفرة، في هذا المجال، لدى المصادر الدبلوماسية المطلعة في واشنطن، تشير الى ان الادارة طلبت من اسرائيل عدم التدخّل، وحذّرتها من مغبّة الاقدام على ذلك، وطمأنتها بأنها هي التي ستقوم بالردّ، في حال اندلاع القتال في المنطقة (**نيويورك تايمز**، ١٨ ـ ١٩/٨/١٩٩٠).

ولعلّ هذه التعبيرات هي ما دفعت بعض المحلّلين الاستراتيجيين الى القول انه ليس لاسرائيل دور في أزمة الخليج، وان يتكهّنوا بأن العلاقة الاستراتيجية الاميركية ـ الاسرائيلية ليست بتلك الحالة المختلقة التي روّج لها دعاتها في كل من تل ـ أبيب وواشنطن (**جيروزاليم بوست**، ١٦/٨/١٩٩٠).

ولا ريب في ان هذه الهواجس باتت تنتاب

المسؤولين الاسرائيليين الذين يقلقهم رؤية التحالف الاميركي المتنامي مع بعض الدول العربية، واحتلاله مكانة كبرى بالنسبة الى الادارة الاميركية التي تتحرّك، بقوة، مع هذه الدول «على حساب اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

أكثر من ذلك، رأى بعض المحللين الاستراتيجيين، ان اسرائيل، التي طالما ادّعت بأنها سوف تدافع عن مصالحها، كما تراها، خصوصاً في ما يتعلق بالاردن، خرج من يدها، فجأة، باجراءات الولايات المتحدة الاميركية في الازمة الراهنة. ولاحظوا، في هذا المضمار، ان اسرائيل لم تكن ترغب، في أي حال، في ان تفرض البحرية الاميركية حصاراً على ميناء العقبة الاردني، لأن ذلك يكشف عدم جدوى اسرائيل، ليس بالنسبة الى الاحداث الراهنة في منطقة الخليج فحسب، بل حتى بالنسبة الى حماية المصالح الحيوية الاميركية، اجمالاً. وأشاروا الى ان السفن الاميركية تحرّكت لاتخاذ مواقعها والسيطرة على حركة السلع المتوجّهة الى العراق عبر ميناء العقبة، لتجعل «التعاون الاستراتيجي» يبدو من دون مغزى في هذه الظروف (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ١٨/٨/١٩٩٠).

هل يعني ذلك، ضمناً، اعادة تعريف اسرائيل بدورها في المنطقة؟ أجاب عدد من الخبراء عن هذا السؤال بالتأكيد ان الاجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الاميركية، في الآونة الاخيرة، أوضحت للمسؤولين الاسرائيليين، وإنْ بشكل غير مباشر، ان «التعاون الاستراتيجي» ليس بالصورة التي في أذهانهم، وأن لهذا الامر عواقب سلبية على الحكومة الاسرائيلية، ذلك ان جلّ السياسة الاميركية ازاء الشرق الاوسط كان قائماً على هذه الحقيقة، بل كانت الادارات الاميركية المتعاقبة، خصوصاً منذ العام ١٩٨١، تتصرّف، في هذا الشأن، كما لو كان الضغط على اسرائيل، في ما يتعلق بعملية السلام، يمكن ان يهدّد المصالح الحيوية الاميركية في المنطقة (**المصدر نفسه**).

مساواة في التعامل

على كل حال، لقد حاولت الولايات المتحدة الاميركية، جاهدة، ليس فقط مقاومة أي تدخّل اسرائيلي في الأزمة الراهنة في الخليج، وانما، أيضاً، رفض ربط هذه الازمة بأي أزمة أخرى في المنطقة. بل اعتبرت ان ظروف اجتياح العراق للكويت تختلف عن ظروف احتلال اسرائيل للأراضي العربية، وهو احتلال كان نتيجة حروب بين العرب واسرائيل، ويجب معالجة كل حالة، من هذه الحالات، بمعزل عن الاخرى. فوضع اسرائيل في الجولان يختلف عنه في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، كذلك يختلف عنه في القدس الشرقية. كما ان اقامة ما يسمّى «حزام الأمن» في الجنوب اللبناني تختلف معالجتها عن المعالجة التي تتطلبها الاحتلالات الاخرى، مع العلم بأن الاحتلالات الاسرائيلية للارض العربية، في رأي الادارة الاميركية، لم تلغ وجود أي دولة كما ألغى الاجتياح العراقي وجود دولة بكاملها؛ وان انسحاب العراق من الكويت سيعطي حجّة قوية للمطالبة بانسحاب اسرائيل من على الارض العربية التي تحتلها، تنفيذاً لقرارات مجلس الامن الدولي (انظر، على سبيل المثال، افتتاحية **الواشنطن بوست**، ١٥/٨/١٩٩٠).

هذا المنطق، حاول الامين العام للامم المتحدة، خافيير بيريز ديكويلار، تسويقه في محادثاته مع نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية العراقية، طارق عزيز، في لقائهما في عمّان، حيث أفادت معلومات، وردت من أوساط دبلوماسية في العاصمة الاردنية، بأن الوسيط الدولي بحث مع المسؤول العراقي في الوسائل الآيلة الى تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي الداعي الى انسحاب عراقي فوري، وغير مشروط، من الكويت. وبصفته مسؤولاً عن القرارات التي تصدر عن مجلس الامن، ويهمّه تنفيذها، لا يستطيع طرح أي حل لا يأخذ ذلك في الاعتبار (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١/٩/١٩٩٠). واشارت معلومات الاوساط الدبلوماسية نفسها الى ان الامين العام للامم المتحدة أفصح عن ان ثمّة واقعاً دولياً جديداً لا يمكن لبغداد تجاهله، وانّ عدم تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي، المتعلقة بفلسطين ولبنان، لا تعني انّ هذه القرارات لن تنفّذ في يوم من الايام (**المصدر نفسه**).

غير ان وزير الخارجية العراقية أبلغ الى

الامين العام للامم المتحدة استعداد بلاده لتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي المتعلّق بالانسحاب من الكويت اذا ما التزم غيره تنفيذ كل القرارات الصادرة عن هذا المجلس، لا ان يقتصر الامر على العراق من دون سواه، وان تطبّق في حقه العقوبات التي نصّ عليها الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ولا تطبّق على غيره ممّن خالفوا هذه القرارات ولم ينفّذوها، بل ضربوا بها عرض الحائط (**نيويورك تايمز**، ١ ـ ١٩٩٠/٩/٢).

وانطلاقاً من مبدأ المساواة في التعامل بين الدول الاعضاء في الاسرة الدولية، طلب الوزير العراقي، عزيز، من الامين العام، ديكويلار، ان تنفّذ اسرائيل قرارات مجلس الامن الدولي، لا سيما منها القرارات ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥، وقد مضى على صدورها سنوات عدّة، وظلت حبراً على ورق، ولم يلاحق تنفيذها لا مجلس الامن الدولي، ولا الدول المعنيّة، ولا الولايات المتحدة الاميركية، كما تفعل، الآن، مع العراق، وكأن مجلس الأمن الدولي هو في خدمة مصالح دول من دون أخرى، فتنفّذ قراراته عندما يكون في تنفيذها خدمة لمصالح الولايات المتحدة الاميركية ولاستراتيجيتها، ولا تنفّذ عندما يكون تنفيذها ضارّاً بهذه المصالح. ومجلس الامن الدولي يتحرّك، فوراً وبسرعة فائقة، ليدين هذه الدولة أو تلك، كما فعل مع العراق، ولا يتحرّك في حالات مماثلة، كما حصل عند اجتياح اسرائيل للبنان في صيف العام ١٩٨٢، وكما حصل للولايات المتحدة الاميركية حين اجتاحت غرينادا، العام ١٩٨٣، وبناما في الآونة الاخيرة. كما أبلغ الوزير العراقي الى الامين العام للامم المتحدة، أيضاً، ان العراق مستعد لأن ينفّذ قرارات مجلس الامن الدولي المتعلّقة بالكويت بالطريقة ذاتها التي ستنفّذ بها اسرائيل القرارات المتعلقة بانسحابها من الجولان ومن لبنان ومن الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، توصّلاً الى حل أزمة الشرق الاوسط، بما فيها القضية الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

وبصرف النظر عن اعتبار ان هذا الطرح ينطوي على خلفيات وأبعاد مختلفة، فان ثمّة اعتقاداً قوياً بأن الولايات المتحدة الاميركية لا تضع أزمة الشرق الاوسط على جدول أعمالها في المرحلة الراهنة، على الرغم من ان هناك اتصالات وتقويمات أُجريت في الكواليس، بل ويرى بعض الاوساط الدبلوماسية المطلعة، في واشنطن، ان هذه الادارة فقدت حماسها للعمل من أجل قيام الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٥ ـ ١٩٩٠/٨/٢٦).

ومع ذلك يميل بعض الاوساط الدبلوماسية الاخرى الى تناول آفاق الموقف الاميركي، خلال الفترة المقبلة، من منظور يقول انه أكثر ديناميكية، بمعنى انه يأخذ في الاعتبار مواقف قوى دولية، واقليمية، أخرى يمكن ان تؤثر في هذا الموقف؛ ويشير، بصفة خاصة، الى الموقفين، الاوروبي والسوفياتي. فثمّة اعتقاد بأن تولّي ايطاليا رئاسة المجموعة الاوروبية حتى نهاية العام الجاري يتيح تنشيط دور هذه المجموعة في اتجاه القيام بتحرك أكثر دأباً. امّا المؤشر الذي يستفاد منه، على هذا الصعيد، فهو ما أشار اليه وزير الخارجية الايطالية، جياني دي ميكيليس، عقب محادثاته في تونس، في أواخر تموز (يوليو) الماضي، من ان وفد «الترويكا» يدرس صيغة لمبادرة اوروبية في المستقبل القريب (**الواشنطن بوست**، ١٩٩٠/٨/١٨).

ولاحظت المصادر تلك ان هذه أول مرة تطرح فيها قضية المبادرة الاوروبية بهذا الوضوح، منذ سنوات عدة؛ الامر الذي يتوقّع ان يكون له تأثير في الموقف الاميركي، الذي يسعى، على الرغم من الظروف الناشئة عن أزمة الخليج، ان يكون له تأثير في الموقف الاوروبي، والاحتفاظ بزمام المبادرة، والانفراد بأية عملية سلمية في الشرق الاوسط (**المصدر نفسه**).

والثابت، ان الولايات المتحدة الاميركية سعت الى ابقاء الدور الاوروبي في اطار «المشاركة من بُعْد»، أو بالاحرى المراقبة، واستخدمت وسائل مختلفة لصرف المجموعة الاوروبية عن التحرك المستقل، الى حدّ ممارسة ضغوط مباشرة عليها، كما حدث ابّان اصدار «بيان البندقية»، العام ١٩٨٠. لكن الوضع، اليوم، بات مختلفاً بعض الشيء، حيث يتنامى الدور الدولي للقارة الاوروبية عشية استعدادها لخطوة جوهرية، على صعيد تكاملها، فضلاً عمّا يؤدي اليه توحيد المانيا من قوة مضافة الى هذا الدور. ودلالة ذلك كله، من

هذا المنظور، انه كي تحد الولايات المتحدة الاميركية من تدخّل اوروبا المباشر في عملية السلام في الشرق الاوسط، سيكون عليها ان تعمل على تحريك هذه العملية، ذلك ان جمودها هو الذي يتيح الفرصة للدور الاوروبي.

كما لفتت الاوساط تلك الانتباه الى الموقف السوفياتي الذي لم يفقد، على الرغم من جسامة المشاكل الداخلية التي يواجهها، اهتمامه بعملية السلام في المنطقة؛ وفي الوقت عينه، لم تزل موسكو تعرقل اقتراحها الخاص باستحداث منصب أمين عام مساعد للامم المتحدة لشؤون الشرق الاوسط، يكون في مقدّم مهامه التمهيد لاجراء مفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وهو ما يمثل ضغطاً على واشنطن، التي لا ترغب في ان تخرج الامور من بين يديها (**المصدر نفسه**).

وهكذا لا يزال الجميع في انتظار التحرّك الاميركي. وعلى الرغم من تباين التوقّعات في شأن طبيعة، ومدى، هذا التحرك، فثمّة اتجاه متزايد في المنطقة الى التململ من هذا الانتظار.

ن. ح.

قوة فصل في لبنان

تصدّر أحداث الشهر، الواقع بين ١٦ تموز (يوليـو) و١٥ آب (اغسـطس، اشتعال الاقتتال الداخلي، بين أطراف محلية عدة وبوجهات متنوّعة، في منطقتي صيدا واقليم التفاح، في جنوب لبنان؛ اذ شهدت هذه الساحة تجدّداً للحرب المستمرة فيما بين حركة «أمل» و«حزب الله»، ممّا دفع بـ م.ت.ف. الى توسيع رقعة انتشار قوات الفصل التابعة لها. واذ لوّحت تلك الاحداث باحتمال استمرار الاقتتال بين الاخـوة، فانها أحيت كذلك امكانية انخراط القـوات الاسرائيلية، والقوات العميلة الحليفة لها، بالقتال، في وقت لاحق.

غير ان أهمية تطوّرات جنوب لبنان لم تدل على تراجـع ممـاثـل بأهميـة المجـريات داخل الارض الفلسـطينيـة المحتلة. فقد أخذت معالم السياسة المعدّلة، التي ينوي تطبيقها وزير الدفاع الجديد، موشي ارنس، ترتسم هناك، فيما طرأ بعض التغييرات السطحية على طريقة مواجهة الانتفاضة الشعبية. وبالمقابل، استمر ظهور المؤشرات الى نمو الميل نحو استخدام، أو تحضير، عناصر المقاومة العسكرية، وذلك من خلال تنـفيـذ عمليـات، أو الكشف عن الخلايا العاملة ومخازن الاسلحة السرية. وقد دلّت مختلف المـؤشرات هذه على بدء مرحلة جديـدة في الصدام الدائر، بحيث يسعى الاحتلال الى العمل على الصعيد الاستراتيجي، وليس فقط على الصعيد التكتيكي.

الفتنة في جنوب لبنان

جاءت الاشارة الواضحة الاولى الى قرب تجدّد الحـرب السيـاسيـة ـ العسكـريـة بين التنظيمين الشيعيـين (بـالـغـالب) اللبنانيين الرئيسين، حركة «أمل» و«حزب الله»، في ٢٨ حزيران (يونيو)، حين اندلعت المعارك بين مقاتلي الطرفين، في منطقة اقليم التفاح، شرق صيدا. وكانت هذه المرة الاولى، تقريباً، لعـودة القـتـال، منـذ الجـولة السـابقـة التي انتهت بانتشار قوات فصل فلسطينية من «فتح»، في مطلع العام الحالي. وقد تمّت اعادة الهدوء الحذر اثر الانتكـاسة الامنية الاخيرة، لبعض الوقت، الّا ان ذلك لم يزد على كونـه هدنـة قام خلالهـا الطرفان بالاعداد لجولة أخرى، بدىء بها، فعلاً، في ١٦ تموز (يوليو)، وسقط، خلال ذلك النهار وحده، ٢٠ قتيلاً و٧٥ جريحـاً، علمـاً بأن مجموع الاصابات ارتفع الى ١٥٠ اصابة في اليوم التالي (**الحياة**، لندن، ١٧ و١٩٩٠/٧/١٨).

كانت المحصلة الاولى لهـذا القتال ان انتزع «حـزب الله» السيطرة على بلدة جرجوع من حركة «أمل»، وهي البلدة التي كان المقاتلون الفلسطينيون توقّفـوا عنـد مشـارفها في كانون الثاني (يناير) الفـائت. وكان هذا التطوّر هو الذي دفع بالقيادة الفلسطينية الى اتخاذ قرار التدخّل للفصل، مجدداً، بين الطرفـين، اذ اعتبـرت سقـوط جرجوع اخلالاً خطراً على التوازن في جنوب لبنان (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/٧/١٩). بل وذهب المسـؤول السيـاسي لـ «فتح» في لبنان، زيد وهبه، الى أبعد من ذلك، حيث طالب «حـزب الله»، صراحـة، بالانسحـاب من جرجوع، وأنذره باحتمال اللجوء الى استخدام القوة لتأمين انتشار قوة الفصل الفلسطينية داخل القرية (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٩٠/٧/٢٩).

وهكذا، جاء التجسيد العملي للتوجّه السياسي الفلسطيني في ١٧ تموز (يوليو)، أي بعد يوم من بدء القتـال. فقد تحرّكت قوة، قوامها حوالى ٥٠٠ فرد، لتتّخـذ المـواقع الجديدة في منطقة جرجوع، وخصـوصاً حول بعض القرى التي تسيطر عليها حركـة «أمل». وتمّ ذلك بموازاة استمرار الهجمات المتبـادلة بين الطرفـين اللبنـانيـين على محـاور عربصاليم وجومين وصربا المؤدية الى جرجوع، فيما ارتفع عدد المصابين الى ١٧٠ ـ ٢٠٠، منهم حوالى ٥٠ قتيلاً (**الحياة**، ١٩٩٠/٧/١٩). وقد دفع ذلك بقـوة الفصـل الفلسـطينيـة الى تحـريك وحداتها

الى التـلال الواقعة جنوب جرجوع، ليلة ١٨ ـ ١٩ تموز (يوليو)؛ كما كانت قيادة «فتح» تردّ أيضاً، عملياً، على قيام أفراد «حزب الله» باطلاق النار على قوة الفصل واصابة ستة من عناصرها. ورافق هذا الحـدث صدور التصريحات من قادة «حزب الله» بمعارضة المبادرة العسكرية الفلسطينية.

أدّى الانتشار الفلسطيني، بشكل مؤقت، الى تقليص حدّة، ورقعة، الاقتتال في اقليم التفاح، الاّ انه زاد في الجدل على الصعيد السياسي. فقد رفض الشيـخ صبحي الطفيلي، احد زعماء «حزب الله»، الحـل الذي اقتـرحته «فتح» لتسوية الازمة، بينما خرج أمـين عام «التنـظيم النـاصري الشعبي»، مصـطفى سعـد، وأحـد نواب الحـزب التقـدمي الاشتـراكي، شريف فيـاض، على سبيـل المثـال، بانتقـادات لتـوسيع رقعة الانتشار الفلسطيني في منـطقـة اقـليم التفـاح (**المصـدر نفســه**، ١٩ و٢٠/٧/١٩٩٠). وبـالمقابل، قامت سوريا بانتقاد «حـزب الله» وبتحميله المسـؤوليـة عن الوضـع، وطالبته بالانسحاب من جرجوع. ازاء هذا الوضـع، عاد المسؤول السياسي لـ «فتح»، زيد وهبه، في ٢٠ تموز (يوليو)، وتراجع عن تهديده السابق بدخول جرجـوع بالقـوة، مشـدّداً على تمسّك قوة الفصل الفلسـطينية بدورها التوفيقي والحيادي (**المصدر نفسه**، ٢١ ـ ٢٢/٧/١٩٩٠).

لعـلّ الحـذر الفلسـطيني قد ارتبـط ببـروز المـؤشرات الى التحـرّك الاسرائيـلي المحتمـل تجاه احداث اقليم التفاح. فقد صرّح الناطق العسكري الفلسـطيني بأن المدفعية الاسرائيلية قصفت قوة الفصـل، في ١٩ تمـوز (يوليـو)، فأوقعت فيهـا شهيديْن وخمسة جرحى، فيما كثّف الطيران المعادي نشاطه الاستطلاعي فوق المنطقة (**فلسطين الثورة**، ٥/٨/١٩٩٠). وفي اليـوم التـالي، عبّـر ناطق اسرائيـلي، علنـاً، للمـرة الاولى، عن التخـوّف من احتمـال تزايـد العمليات الفلسطينية، انطلاقاً من جنـوب لبنـان، بسبب توسيـع الانتشـار في اقليم التفاح، والذي بات على مسافة عشرة كيلومرات فقط من بلدة مرجعيـون، حيث مقر قيادة «جيش لبنان الجنوبي» العميل (**الحياة**، ٢١ ـ ٢٢/٧/١٩٩٠؛ **وفلسطين الثورة**، ٢٩/٧/١٩٩٠).

تجـدّدت المعـارك العنيفـة، بعد هدوء نسبي تخلّله جرح عنصر فلسطيني في ٢٠ تموز (يوليو) باليوم التالي، حيث قامت حركة «أمل» بهجوم رئيس لاسترجاع قرية جرجوع. وقد ذكرت مصادر «حزب الله»، وغـيرهـا، ان المقاتلين الفلسطينيين ساندوا الهجـوم، علمـاً بأن قائـد قوة الفصـل نفى ذلك (**انترنـاشـونال هيرالد تريبيون**، ٢٣/٧/١٩٩٠؛ **والحياة**، ٢٣/٧/١٩٩٠). وانتهت معارك يومي ٢١ و٢٢، على أي حال، الى فشل الهجوم على الرغم من خروقات صغيرة بداية، والى سقوط ما بين ٥١ ـ ٨٠ قتيلاً و١٢٥ ـ ٢٠٠ جريح، حسب المصادر المختلفة. ودفعت هذه التـطوّرات، نهـايـة، مجلس الوزراء اللبنـاني، في ٢٥ الشهر، الى اصدار قرار بارسال وحدات من الجيش اللبناني الى الاقليم، وهو القرار الذي رحّبت به «فتح» وفصائل م.ت.ف. الاخرى، علماً بأنه لم يوضع في حيّز التنفيذ (**المصدر نفسه**، ٢٦/٧/١٩٩٠). في غضـون ذلك، تكرر القصف الاسرائيـلي لمنـاطق الانتشـار الفلسـطيني في ٢٤ الشهـر، ثمّ في ٢٥ منـه، موقعـاً سبعة جرحى بين المقاتلين (**فلسطين الثورة**، ٥/٨/١٩٩٠). وعادت المدفعية الاسرائيلية الى العمل، أيضاً، في ٢٨ منه، وذلك في اثنـاء انتقال فصيل من مقاتلي «فتح» الى مداخـل قريـة كفرملكي، منعاً لدخول قوات «حزب الله» اليها (**المصدر نفسه**، ٥/٨/١٩٩٠؛ **والحياة**، ٣٠/٧/١٩٩٠).

هذا، وقد وقعت الحلقة الاعنف من القتال في نهـايـة تموز (يوليو) ومطلع آب (اغسطس)؛ اذ جدّدت حركة «أمل» هجومها على مواقع «حزب الله»، في ٣٠ تموز (يوليو)، دون نجاح رئيس في المعارك رفعت الحصيلة العـامة، منذ منتصف الشهر، الى ١٩٠ قتيلاً و٥٥٠ جريحاً. وقد تكرّر الاتهام والنفي بين «حـزب الله» و«فتـح» حول اشتـراك المقاتلين الفلسـطينيـين بالهجمـات، فيما لوّح وزير الدفاع الاسرائيـلي، موشي ارنس، علنـاً، بامكـانيـة تدخّل جيشه، اذا تعرّضت «المصالح الاسرائيلية» للخطر (**المصدر نفسه**، ٣١/٧/١٩٩٠).

المظاهر العسكرية للانتفاضة

في الوقت الذي تجدّدت احداث جنوب لبنان بين «أمـل» و«حزب الله»، وقيام الفلسطينيين بالفصل فيمـا بينهمـا، تواصلت عمليـة بلورة المـواقف

والاساليب والاستراتيجيات لدى طرفي المواجهة الدائرة على الارض الفلسطينية المحتلة. على الجانب الفلسطيني، ظهر المزيد من المؤشرات الى تراكم الاستعدادات الفعلية، أو المحتملة، للنشاط العسكري، استمراراً للاتجاه الملحوظ خلال الشهور الاخيرة. ففي ١٦ تموز (يوليو)، تمّ اكتشاف رسالة ملغومة في كيبوتس حانيتا، ولم تفصح الشرطة الاسرائيلية أي تفاصيل عن مصدرها، أو الشخص المستهدف (**المصدر نفسه**، ١٧/٧/١٩٩٠). كذلك انفجرت عبوة، من الصنع المحلي، موضوعة على الشاطىء قرب تل - أبيب، في ٢٨ الشهر، ممّا أدّى الى مقتل شابة كندية وجرح ١٨. وقد اعتدى المواطنون الاسرائيليون على المارّين من الفلسطينيين، فأصابوا سبعة منهم بجروح، فيما أعلنت الشرطة، بعد يوم، عن اعتقال ثمانية فلسطينيين للاشتباه بقيامهم بزرع العبوة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٣٠/٧/١٩٩٠). هذا، وقد تكرّر لجوء الجمهور الاسرائيلي الى الاعتداء على المواطنين الفلسطينيين اثر حدوث عملية ما، في السادس من آب (اغسطس)، وذلك بعد العثور على جثتي مراهقين اسرائيليين قرب القدس. وكان الشابان اختفيا قبل يومين، واشتبه بقيام الناشطين الفلسطينيين بقتلهما لأسباب سياسية، دون ان تؤكد الشرطة ذلك (**المصدر نفسه**، ٧/٨/١٩٩٠). وكانت ردّة الفعل ان هاجم مئات الاسرائيليين كل من صادفهم من فلسطينيين في المدينة على مدار اليومين التاليين، فجرحوا حوالى ٦٠ منهم؛ كما وقام مستوطنون بنصب كمين قرب مستوطنة كريات أربع، في السابع من الشهر، وأطلقوا النار على سيارة مدنية، فأردوا امرأة فلسطينية شهيدة (**المصدر نفسه**، ٨/٨/١٩٩٠؛ و**الحياة**، ٧ و٨/٨/١٩٩٠). هذا، وقد انتهى مسلسل العمليات الفلسطينية بمحاولة تفجير عبوة داخل متجر كبير في القدس، في العاشر من آب (اغسطس)، علماً بأنه تمّ كشفها وابطال مفعولها.

غير ان مؤشرات النشاط العسكري الفلسطيني لم تقتصر على اللائحة السابقة، بل تدل المعلومات، التي نشرتها سلطات الاحتلال عن احباط عدد من العمليات الفلسطينية على المزيد من النشاط. مثلاً، أعلنت الشرطة الاسرائيلية، في ٣٠ تموز (يوليو)، عن اعتقال ستة مواطنين من أبناء الارض المحتلة العام ١٩٤٨، في شفاعمرو وطمره، هم أعضاء في خلية تابعة لـ «فتح»، سبق لهم ان نفّذوا هجمات وأعمال مقاومة، وخططوا لتنفيذ عمليات عسكرية (**الحياة**، ٣١/٧/١٩٩٠). أمّا الامر الاخطر على الاطلاق، فهو قيام أجهزة الامن الاسرائيلية بكشف خطة لاغتيال وزير الخارجية، دافيد ليفي. فقد اتهم العدو، في ٣١ تموز (يوليو)، ثلاثة من سائقي الشاحنات، في مدينة أريحا، بتهريب اسلحة الى الضفة الفلسطينية المحتلة، تمهيداً لنصب كمين لسيارة الوزير في اثناء تنقّله اليومي بين منزله الكائن في بيسان ومكتبه في القدس (**المصدر نفسه**، ١/٨/١٩٩٠). وقد أصدرت المحكمة العسكرية حكماً بالسجن المؤبد على أحد المعتقلين الثلاثة، وهم ينتمون الى «فتح»، وقد تحركوا بأوامر ضباط «فتح» في عمّان، حسب الزعم الاسرائيلي، في ١٥ آب (اغسطس) (**المصدر نفسه**، ١٦/٨/١٩٩٠). كما أعلنت سلطات الاحتلال، في ٣١ تموز (يوليو)، عن اكتشاف مخبأ أسلحة في نابلس يحتوي على بندقية ومسدس رشاش وأربعة مسدسات عادية وكميّة من الذخائر. ويخصّ المخبأ مجموعة من ١١ فلسطينياً تمّ اعتقالهم في مطلع ذلك الشهر، بتهمة الانتماء الى «جهاز أمن الثورة» التابع لـ «فتح» (**المصدر نفسه**، ١/٨/١٩٩٠).

الى جانب مختلف العمليات الفعلية، والمحاولات، التي أُجريت داخل الارض المحتلة، حصلت، أيضاً، محاولات عدّة للعمل عبر الحدود العربية. فقد انفجر لغم أرضي بدورية اسرائيلية قرب قرية كوكبا، في جنوب لبنان، في ٢٣ تموز (يوليو)، ممّا أدّى الى جرح ثلاث جنود اسرائيليين، حسب اعتراف الناطق الرسمي. ثمّ أعلن سلاح البحرية الاسرائيلي، في الاول من آب (اغسطس)، عن اغراق قارب مطاط، في الساعات الاولى من ذلك النهار، قبالة ساحل صور. وحسب تصريح العدو، فقد أدّى ذلك الى استشهاد مقاتليْن فلسطينييْن كانا يحاولان التسلّل الى شمال اسرائيل لتنفيذ عملية فدائية، وهي المحاولة الرابعة خلال العام الحالي (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢/٨/١٩٩٠). أمّا الحادث الاخير الذي يجدر ذكره في هذا السياق، فهو مقتل أربعة أشخاص في اثناء تسللهم من

الاراضي السورية الى الاردن، في ٢٢ تموز (يوليو). وقد أكدت المصادر الرسمية الاردنية انه عثر في حوزتهم على مسدسات مزوّدة بكواتم للصوت و١٥ قنبلة يدوية، ممّا يدل على ان النيّة كانت متجهة الى تنفيذ عمليات اغتيال وما شابهها داخل الاردن (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٢/٧/١٩٩٠؛ **الحياة**، ٢٣/٧/١٩٩٠). وقد ثبت ان المتسلّلين الاربعة ينتمون الى الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، علماً بأن بعض التقارير سبق ان أشار الى مسؤولية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي نفت ذلك وأكدت التزامها عدم تنفيذ عمليات عسكرية عبر، أو داخل، الاراضي الاردنية.

خطة لمواجهة الانتفاضة

واصلت القيادة الاسرائيلية بلورة خطة عملها في مواجهة الانتفاضة، بموازاة التطوّرات على الجانب الآخر. وتحديداً، اتضح ان وزير الدفاع الجديد، موشي ارنس، عمل، فور تولّيه منصبه، من أجل تمييز نمط عمله عن نمط سلفه، اسحق رابين، من جهة، ولتدارك ضغوط منافسة وزير الاسكان، اريئيل شارون، من الجهة الاخرى (**فلسطين الثورة**، ٥/٨/١٩٩٠). وتمثّلت احدى الخطوات المبكرة بالسعي الى تخفيف حدّة المجابهة اليومية وتقليص عدد الاصابات الفلسطينية، وذلك من خلال تقليص حجم تواجد الجيش في المناطق السكنية، وتقييد حرية اطلاق النار بعض الشيء. وتبيّن ذلك بتراجع عدد الشهداء، مؤخراً، الى ادنى مستوى تقريباً منذ بدء الانتفاضة؛ اذ سقط سبعة فحسب بين ١٦ تموز (يوليو) و١٥ آب (اغسطس)، ممّا رفع المجموع العام الى ٩١٨. وتجدر الملاحظة ان اثنين من الشهداء السبعة سقطا بفعل الضرب المبرّح على أيدي مدنيّين اسرائيليين، في ٩ و١١ آب (اغسطس).

على ان ارنس لم يكتف بالاعتماد على تحسين سمعة اسرائيل في الخارج، عبر تقليص حجم المجابهة مع الفلسطينيين، بل اتضح سعيه الى توفير الاساليب الناشطة لنقل المعركة الى الخصم وتشديد السيطرة الميدانية. ومن بين تلك الاجراءات المحتملة، التفكير بانشاء ميليشيا فلسطينية عميلة، تتألف من المخبرين والمتعاونين والمنتفعين. وتستند الفكرة الى اقتراح احد زعماء المستوطنين عضو الكنيست المتشدّد الياكيم هعيتسني (**الحياة**، ٢٠/٧/١٩٩٠). وعلى الرغم من عدم تنفيذ المشروع حتى الآن، الّا انه سبق لأجهزة الاستخبارات الاسرائيلية ان سلّحت، أو دعمت، بعض العملاء. فقد قام هؤلاء، مثلاً، بخطف احد الناشطين في قطنة، وبقتله، حيث عثر على جثته قرب ابو غوش، في ٢٤ تموز (يوليو)، بعد أسابيع من اختطافه (**المصدر نفسه**، ٢٥/٧/١٩٩٠). وتعرّضت مجموعة أخرى من العملاء الملثّمين الى احد أعضاء «حماس» بالضرب في صوريف، في ٣١ تموز (يوليو)، في محاولة لالقاء الشبهة على «فتح» واذكاء الفتنة الداخلية، الّا انه تمّ القاء القبض على احد المعتدين والعثور على جهاز اتصال لاسلكي في حوزته، ممّا أكد ضلوع المخابرات الاسرائيلية في العملية (**المصدر نفسه**، ١/٨/١٩٩٠). ليس غريباً، اذاً، ان هذا التوجّه الاسرائيلي قوبل بتصعيد عمليات تأديب العملاء، حيث أعدم حوالى تسعة خلال الفترة المعنيّة، بعد تنام تدريجي في تلك العمليات خلال الشهور الاخيرة، وهو رقم يفوق بضعفين عدد الضحايا بنيران الجيش الاسرائيلي.

ولكن يبقى التركيز الاسرائيلي ليس على ميليشيا العملاء، بل على جهود الجيش، من جهة، وعلى تشديد الخناق الاقتصادي، من الجهة الاخرى. ومن بين الاجراءات قيد الدرس، هناك فكرة استخدام الكلاب، لمطاردة، وتطويق، المتظاهرين والناشطين، علماً بأن الحكومة لا تزال تتردّد في ذلك، بينما تستمر العمليات الانتقائية لقتل، أو اعتقال، الناشطين البارزين (**فلسطين الثورة**، ٥/٨/١٩٩٠؛ **والحياة**، ٧/٨/١٩٩٠). في الوقت عينه، يزداد الضغط من قبل الوجوه اليمينية الاسرائيلية، أمثال شارون وغيئولاه كوهين، بغية استخدام سياسة الابعاد بشكل أوسع، وخصوصاً ضد الكوادر الفلسطينية القيادية. ولكن كل ذلك لم يتجاوز كونه حلولاً تكتيكية؛ وما زال البحث عن ردّ استراتيجي لتحدي الانتفاضة مستمراً.

ي. ص.

الدور المفقود في أزمة الخليج

اذا كان من السابق لأوانه، بعد، تلمّس الآثار التي سوف تتركها أزمة الخليج في مشكلة الشرق الاوسط، بجوانبها كافّة، وخصوصاً انعكاساتها على مكانة اسرائيل في المنطقة؛ الّا انه يمكن استشفاف بعض تلك الآثار، من خلال تتبع المواقف والتحليلات الاسرائيلية التي ظهرت في الاسابيع القليلة الماضية من عمر الأزمة، والتي أشارت الى قلق اسرائيلي عميق، ووجود تخوّفات حقيقية بعيدة الأثر في مستقبل الدولة اليهودية، أيّاً تكن النتائج التي ستنتهي اليها الأزمة الراهنة.

في حقيقة الأمر، ان الموقف الاسرائيلي الذي اتّسم، في بداية دخول القوات العراقية الكويت، بطابع التهديد والوعيد، بحجة ان الهدف الحقيقي للرئيس العراقي، صدام حسين، هو توجيه ضربة عسكرية الى اسرائيل، الّا ان هذا الموقف سرعان ما تبدّل، بعد أيام قليلة، حيث بدأت تظهر مواقف الانتظار والترقّب، بعد اتخاذ الولايات المتحدة الاميركية قرار ارسال قوات عسكرية ضخمة الى المملكة العربية السعودية، لحمايتها من «خطر هجوم عراقي محتمل». وقد عبّر معظم المسؤولين الاسرائيليين عن حالة القلق الشديد جرّاء أزمة الخليج. فاعتبر رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان اسرائيل هي هدف استراتيجي للرئيس العراقي؛ قال: «ان [الرئيس] صدام حسين تجاوز المدى، وهو يريد ازالة اسرائيل من الخارطة. ولكننا نملك القدرة على الصمود، وعلى الدفاع عن انفسنا؛ ولدينا القدرة على صدّه وهزمه، اذا دعت الضرورة الى ذلك؛ ولن توقف صدام حسين الّا قوة فاعلة» (**يديعوت احرونوت**، ١٠/٨/١٩٩٠).

ورأى وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، ان الرئيس صدام حسين سوف يواصل البحث عن أهداف أخرى، بعد الكويت. وبطبيعة الحال، فان أهمّ هدف ـ حسب أرنس ـ هو اسرائيل. لذلك وجّه الوزير الاسرائيلي تهديداً واضحاً الى العراق، فقال: «من حسن حظنا ان اسرائيل قوية، وتملك جيشاً ممتازاً. ونحن نعتقد بأن في مقدورنا التصدي لأي خطر» (**عل همشمار**، ٣/٨/١٩٩٠).

أمّا رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، الياهو بن ـ اليسار، فقد حذّر من خطر القوة العسكرية العراقية، وقال: «ان الكويت لن تكون الضحية الاخيرة. واذا ما استطاع صدام حسين تجاوز هذه الأزمة، فانه سيخضع الكويت والعالم العربي لارادته» (**هآرتس**، ٣/٨/١٩٩٠).

وفي مناسبة أخرى، عبّر رئيس الحكومة، شامير، عن رغبات اسرائيل الحقيقية، عندما دعا الغرب الى اتخاذ خطوات ملموسة أكثر من مجرّد المقاطعة الاقتصادية، واللجوء الى اجراءات رادعة. وأوضح شامير «ان الهجوم على الكويت كشف للعالم تلك الاخطار والتهديدات التي تعيش اسرائيل في ظلالها». وزعم ان «مسألة الانتفاضة، والنزاع مع الفلسطينيين، لا قيمة لهما ازاء الاخطار الجسيمة التي بدأت تتكشف مع الغزو العراقي» (**المصدر نفسه**، ٥/٨/١٩٩٠).

وبعد انتشار القوات الاميركية، والحليفة الاخرى، في السعودية والخليج، تحوّلت النغمة الاسرائيلية الى اظهار حياد اسرائيل، الّا اذا حاول صدام حسين توريط اسرائيل في حرب، في محاولة لحشد أوسع تأييد عربي واسلامي في مواجهة مع التحالف الدولي الذي يجابهه في منطقة الخليج. وفي هذا السياق، أكد شامير انه ليس من شأن اسرائيل مساعدة صدام حسين «بجرّنا الى دوّامة الأزمة في الخليج... لقد تعلّم شعب اسرائيل تجارب كثيرة من الخسائر والمعاناة. وهو ليس مستعداً للعب بمصيره». وادّعى شامير بأن صدام حسين يريد ان «تتحوّل اسرائيل الى طرف في المواجهة، حتى يستطيع ان يظهر الصراع على انه صراع

عربي – اسرائيلي، حيث سيضطر العالم العربي الى الوقوف الى جانبه» (**عل همشمار**، ٢٣/٨/١٩٩٠).

من جانبه، أوضح ارنس خلفية الموقف الاسرائيلي الذي اتّسم بالحذر وضبط النفس، وقال: «ان تحسّناً حقيقياً طرأ على وضع دولة اسرائيل. فقد وقفنا في مواجهة صدام حسين على مدى سنوات منفردين، لكن العالم كله، تقريباً، يقف اليوم ضده، وهذا تغيير لصالحنا» (**معاريف**، ٢٦/٨/١٩٩٠).

امّا رئيس حزب العمل، شمعون بيرس، فقد أعلن ان «على اسرائيل ان تفهم ان النزاع في الخليج... ليس من شأنها. وهي ليست مدعوة الى المشاركة فيه» (**يديعوت احرونوت**، ٢١/٨/١٩٩٠).

ومن جانبه، امتدح وزير الدفاع السابق، اسحق رابين، تصرّف الحكومة الاسرائيلية ازاء أزمة الخليج. وحول السؤال لماذا لم يهاجم الاميركيون؟ أجاب رابين، ان الامور «ليست بالبساطة التي يحاول بعض الاشخاص تصويرها. لقد نتج وضع أصبحت فيه احدى دول الشرق الاوسط من أكثر دول العالم تسلّحاً، باستثناء الدول العظمى؛ وهي تحاول استغلال الوضع الجديد، وفرض مقايضة تتجاوز ما هو موجود في الشرق الاوسط». وأكد رابين ان الولايات المتحدة الاميركية هي فقط التي «تملك القوة العسكرية للعمل ضد العراق. وليس هناك دولة عربية، أو اوروبية، قادرة للعمل، وحدها، عسكرياً ضد العراق». وأشار رابين الى ان العراق «يملك قوة عسكرية جدّية، لا يمكن التغلّب عليها بالشكل الذي عملت فيه الولايات المتحدة الاميركية ضد ليبيا، حيث لم يتغيّر النظام ولا السياسات هناك» (**هآرتس**، ٢٢/٨/١٩٩٠).

واتفق ارنس مع الرأي السابق، حين أشار، بشكل غير مباشر، الى خوف اسرائيلي حقيقي من القوة العراقية، وقال انه «اذا ما وُرِّطت اسرائيل في حرب، فان اسرائيل لن تقف وحدها في المواجهة؛ وهو الامر الذي كان سيحدث قبل بداية أزمة [الخليج]» (**يديعوت احرونوت**، ٢٦/٨/١٩٩٠). وأوضح ارنس، بشكل لا يقبل التأويل، ان المساعدة سوف «تأتي من قبل الولايات المتحدة الاميركية» (**معاريف**، ٢٦/٨/١٩٩٠).

دور مفقود

ويبدو ان هذا الموقف الاسرائيلي ليس خياراً اسرائيلياً ذاتياً، بل أملته طبيعة الأزمة الناشئة. فقد أكد شامير انه «لأسباب مفهومة، فان اسرائيل ليست متورطة مباشرة في ازمة الخليج؛ وثمة أطراف في المنطقة تريد جرّنا الى مواجهة مسلّحة، لكننا نملك اعصاباً قوية، وصبراً، ولدينا درجة عالية من الاستعداد» (**دافار**، ٢٤/٨/١٩٩٠).

مصادر صحفية اسرائيلية أوضحت الأمر بصورة لا تقبل التفسير، فذكرت ان البيت الأبيض طلب من حكومة اسرائيل الركون جانباً في أزمة الشرق الأوسط. ونقلت المصادر عن أوساط اميركية قولها، ان مساعد وزير الخارجية الاميركية، روبرت كيميت، توجه الى سفير اسرائيل في الولايات المتحدة الاميركية، موشي اراد، وطلب منه نقل رسالة الى حكومة اسرائيل، مفادها: «عليكم المحافظة على عدم الظهور في الصورة، ولا تلوّحوا بالسلاح». واضافت المصادر عينها، انه، في اثناء اتصالات سرية أُجريت، ضمنت اسرائيل لواشنطن المشاركة في تقديم معلومات استخبارية تملكها حول العراق. وقد أرسل شامير رسالة سرية الى رئيس الولايات المتحدة الاميركية، جورج بوش، أكد له فيها ان اسرائيل «سوف تشارك في الحالة التي تدعو الحاجة الى ذلك، وبالطريقة التي تطلب منها، لكبح العدوان العراقي» (**معاريف**، ١٥/٨/١٩٩٠).

وتمشياً مع هدف عدم التشويش على النهج الاميركي المتّبع في معالجة أزمة الخليج، تركّز الاهتمام الاسرائيلي على عدم الخضوع لتكتيكات محتملة لدى العراق لـ «توريط» اسرائيل في الأزمة «حتى تكون طرفاً في المواجهة»، حسب ادعاء شامير؛ الذي اضاف ان هدف صدام حسين، في مثل هذه الحالة، هو «اظهار الحرب على أنها حرب عربية – اسرائيلية، ممّا سيضطر العالم العربي الى الوقوف الى جانبه» (**عل همشمار**، ٢٣/٨/١٩٩٠).

وقد يتمّ مثل هذا السيناريو، حسب الاسرائيليين، عبر خيارات عدة قد يلجأ العراق اليها، أهمها ادخال قوات عراقية الى الاردن. والمعروف، بهذا الشأن، ان احدى ذرائع الحرب الاسرائيلية المعلنة تتمثل في اقدام العراق على

مثل هذه الخطوة. وفي هذا السياق، فإن التقويم الاسرائيلي لتطور الأحداث في الخليج هو انه اذا ما حدث صدام عسكري بين الولايات المتحدة الاميركية والعراق، فإن صدام حسين سوف «يحاول توريط اسرائيل، أيضاً، في النزاع خلال مراحله الاولى، وذلك باتخاذ خطوات عسكرية مباشرة، او بواسطة تجاوز الخطوط الحمر التي وضعتها اسرائيل، والمتمثلة في ادخال قواته الى الاردن» (ابينو عام بار - يوسف، **معاريف**، ١٩/٨/١٩٩٠).

واستند هذا التقويم، أساساً، الى التصريحات العراقية المتكررة التي اشارت الى وجود طيارين اسرائيليين، يتحدثون اللغة الانكليزية، ضمن القوات الجوية الاميركية في الخليج.

كتب المعلق العسكري الاسرائيلي، زئيف شيف، حول هذا الجانب ان «المشكلة الأساسية التي تواجه اسرائيل هي لجوء العراق الى إحداث استفزاز للتسبّب في مواجهة عسكرية مع اسرائيل، أو اللجوء الى عملية عسكرية كنتيجة من خطأ في تقويم الوضع. وفي مواجهة هذين الاحتمالين، ليس هناك الكثير ممّا يمكن عمله، سوى الاستعداد المناسب حتى لا نفاجأ من الناحية العسكرية» (**هآرتس**، ١٢/٨/١٩٩٠). والاعتقاد الذي يسود في القيادة الاسرائيلية، حسب شيف، هو ان صدّام حسين «سوف يحاول توسيع رقعة النزاع، حتى يعطيه بعداً اسرائيلياً، لارباك الدول العربية، والسعودية في مقدمها؛ وفي مثل تلك الحالة، سوف يكون وضع القوات العربية صعباً، خصوصاً اذا قررت اسرائيل الرد، فوراً، بوسائل عسكرية على الاستفزاز العراقي». ورأى شيف ان الاستفزاز العراقي قد يتمّ بطرق عدّة: «ابتداء بحشد قوة كبيرة، تشمل صواريخ أرض - أرض عديدة على الحدود الاردنية، وانتهاء باطلاق مفاجىء لتلك الصواريخ، بدعوى ان اسرائيل هي التي بدأت اطلاق النار». ونقل شيف عن اوساط اسرائيلية، واجنبية، قولها: «ان العراقيين لا يملكون، حتى الآن، رؤوساً كيميائية لصواريخهم. مع ذلك، يجب التذكير بأن تركيبها لا يعتبر مشكلة تقنية معقدة جداً. فقد نجح السوريون، مثلاً، في حل هذه المشكلة، وهم يملكون رؤوساً كيميائية لجزء من صواريخهم. فاذا ما كانت دمشق قد نجحت في التغلب على هذه المشكلة، فليس هناك أي سبب يمنع بغداد من حلّها مع مرور الوقت» (**المصدر نفسه**).

واتفق الصحفي موشي زاك مع الرأي السابق في ما يتعلق بالصواريخ العراقية، ودعا الى عدم الانجرار خلف ما يخطط العراق له. وحسب رأيه، فانه يجب على اسرائيل ان «لا تساعد [الرئيس] صدام ورسوله [الملك] حسين في تحقيق هدف تحويل الأزمة في الخليج الى افاق النزاع العربي - الاسرائيلي، ومن الأفضل لاسرائيل ان تلتزم الهدوء، حتى من دون جدال حول توزيع أقنعة الغاز، ومن دون تأكيدات علنية الى حسين، وذلك من خلال الاعتراف بأن وساطة حسين لا تستهدف منع حدوث الحرب، وانما هو يريد تأجيلها، فحسب، حتى يحصل صدّام على الرؤوس الحربية التي يسعى اليها» (**معاريف**، ٢٤/٨/١٩٩٠).

من جانبه، عرض موشي أرنس، الى لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، السيناريوهات المحتملة لهجوم عراقي على اسرائيل، كالتالي (**دافار**، ١٦/٨/١٩٩٠):

«١ - هجوم جوي عراقي، سواء بالصواريخ أم بالطائرات. وبشكل عام، يتمتّع العراقيون بمقدرة على فعل ذلك، على الرغم من انها محدودة». وحسب قوله، «يعرف الرئيس العراقي ان هجوماً كهذا سوف يستدعي رداً جوياً قاسياً من قبل سلاح الجو الاسرائيلي». وطلب وزير الدفاع الاسرائيلي، كذلك، التمييز بين الظروف المختلفة لحدوث هجوم جوي عراقي على اسرائيل: «(أ) هجوم من الجو خارج اطار مواجهة شاملة في الخليج [العربي]. وفي مثل هذه الحالة، سوف تتوسع المواجهات في الخليج [العربي]. (ب) هجوم عراقي على اسرائيل من الجو، يتمّ بالتساوق مع مواجهة عسكرية تبدأ في الخليج. وفي مثل هذه الحالة، فان اسرائيل، سواء بارادتها أم بدون ارادتها، سوف تنضم الى مواجهة شاملة.

«٢ - ادخال قوات عراقية الى الاردن. ولن تسلّم اسرائيل بمثل هذه الخطوة، وستعمل للتصدي لها». ورداً على سؤال من عضو الكنيست، شلومو هيلل، حول ردّ فعل اسرائيل في حالة ادخال قوات عراقية الى الاردن، أجاب أرنس: «سوف نستخدم القوة، وأظن ان بغداد تعرف ذلك».

وعلى افتراض حدوث تنسيق عسكري بين العراق والاردن قبل اندلاع عمليات عسكرية في الخليج، كتب الصحفي شمعون شيفر، ان مثل هذه الخطوة ستضع اسرائيل ازاء خيارات صعبة. وسأل هل ستلجأ اسرائيل الى توجيه ضربة استباقية؟ وهل تلتزم بـ «الخطوط الحمراء» التي أعلنتها، وبذلك تعقّد المسار الشامل الذي تعدّ له الولايات المتحدة الأميركية؟ ووصل شيفر الى نتيجة مفادها، انه طالما تواصلت الأزمة في المنطقة، «واستمر تدفق القوات الاميركية الى الخليج، فان الأمر يتطلب القيام بتنسيق تفصيلي بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، على الصعيدين، التكتيكي والاستراتيجي، معاً... وقد استجابت اسرائيل، حتى الفترة الاخيرة، لطلب الأميركيين بعدم اللعب بشكل ظاهر، في حين كانت الولايات المتحدة الأميركية مشغولة في بلورة ائتلاف مع دول عربية معتدلة، لتشكيل غطاء للقوة الأميركية التي أبحرت باتجاه منطقة الخليج» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/٨/٢٤).

وعلى العكس من الآراء السابقة، ثمة بعض الاسرائيليين يستبعد اقدام العراق على توريط اسرائيل في الحرب المحتملة في المنطقة. وحدد العميد (احتياط) اهارون ليبرن سببين لاستبعاد حدوث مثل هذا المسار: «الأول استراتيجي، والثاني يتعلق بفاعلية مثل هذا الخيار بالنسبة الى العراق». فعلى الصعيد الاستراتيجي، ان العراق، المتورّط في مشكلة الكويت، ويقف العالم كله، تقريباً، ضده، لن يغامر «بفتح جبهة ثانية ضد خصم قوي وبعيد (نحو الف كيلومتر) منه... ان احتلال الكويت، وخطر سيطرة العراق على الخليج، وربما على العالم العربي أيضاً، هي، اليوم، المشكلة المقلقة للعالم؛ وطالما بقيت بدون حل، فان كل توجّه، أو محاولة، لتحويلها الى اهداف أخرى، تساهم، فقط، في وضع العراق في مواجهة أخطار صعبة اضافية من دون ان تخدمه كهدف لتحويل الانظار» (**معاريف**، ١٩٩٠/٨/٢٧).

أمّا بالنسبة الى عامل الفاعلية، فان مسألة ارسال قوات عراقية الى الاردن ليست سهلة، حسب رأي العميد ليبرن. وأوضح انه حتى تكون القوات العراقية المرسلة الى الأردن فعّالة «يجب ان يصل حجمها الى فيلقين (نحو ثماني فرق) ترافقها أسراب جوية عدّة. والسؤال، هل يستطيع العراق ان يسمح لنفسه بفعل ذلك وهو في حاجة الى معالجة التهديد الأميركي من الجنوب، ومن سلاح الجو الأميركي، حيث ستكون المشكلة الأساسية في توزيع القوات، واضعاف القوة العراقية؟» (**المصدر نفسه**).

وفي السياق عينه، رأى الصحفي داني روبنشتاين ان تهديدات صدام حسين ضد اسرائيل نجحت، حتى الآن، في أمر واحد هو التسبّب في اخافة اسرائيل بشكل ملائم. وأورد الصحفي ان الدلائل كافة تشير الى ان صدّام حسين «خطط لذلك جيداً. فقد خطط لتخويف اسرائيل في اطار استعداداته لاحتلال الكويت. فمنذ ثلاثة شهور، ومن دون سبب واضح، بدأ الرئيس العراقي باصدار سلسلة تصريحات مفادها انه اذا ما حاولت اسرائيل المسّ به، فانه سيجعل نصف مساحتها تأكله النيران» (**هآرتس**، ١٩٩٠/٨/٢٦). وادّعى الصحفي بأن صدّام كان، في الحقيقة، يخشى ردّ فعل اسرائيلياً، في حالة قيامه بالعمل ضد الكويت؛ لذلك وجّه التهديدات اليها، بينما نجح في تضليل جميع الأطراف الأخرى. وأضاف روبنشتاين، ان صدام عمل، طوال الشهور الأخيرة، على «تخويف اسرائيل، وتخويف جيران آخرين له، أيضاً. لقد غرقت أوروبا في أنابيب قديمة لمدفع اسطوري لم يعرف أحد طابعه. وتحدث عن سلاح مزدوج بيناري، وعن صواريخ كيميائية، وصواعق جديدة، وكذلك عن استئناف اعداد خيار نووي». وشرح الصحفي كيف تخدم السياسة الاسرائيلية الخاطئة أعداء اسرائيل، فكتب: «انه في كل مرة ينهض حاكم عربي متطرف، فان ما يهمّ اسرائيل هو ابراز مواقفه للحصول على تضامن عالمي، ولكي تثبت للجميع لماذا يحظر عليها التنازل. لذلك نما لدينا، الى حجم عظيم، الرعب... وعندما حدث غزو الكويت، فقد انعكس علينا التأثير الردعي. فقد أدلى وزراء وضباط بارزون وخبراء بتعليقات متناقضة، قسم منها يثير الخوف، والقسم الآخر دعا الى الهدوء. لكن كان واضحاً، منذ اللحظات الأولى، اننا لن نفعل شيئاً؛ حتى اننا خائفون من توزيع أقنعة، خشية من ان يفسّرها صدام حسين بأن ذلك استعداد للهجوم عليه» (**المصدر نفسه**).

معظم الخبراء في اسرائيل، حسب مصادر مطلعة، متّفق في الرأي على ان صدّام لن يلجأ الى ادخال اسرائيل، بصورة فاعلة، الى المواجهة. وهم ينصحون حكومة اسرائيل بالاحتفاظ بالهدوء في كل الحالات تقريباً. واذا ما هاجم العراق من الجو، أو بالصواريخ، فان ضرراً جدياً لن يحدث، حسب رأيهم، ويجب على اسرائيل «ان تختار بدقّة، التوقيت وصورة الرد، وليس، بالضرورة، ان يكون فورياً، او ان يكون بكامل القوة» (**معاريف، ٢٤/٨/١٩٩٠**). أمّا في حالة ادخال قوات عراقية الى الأردن، فقد اقترح الخبراء على اسرائيل ان تمارس ضبط النفس، في المرحلة الأولى. وطالما يقف العالم في حالة استعداد حربي ضد العراق، فـ «يجب ان يتم السماح في تطور المسار كما هو، وأن يبقى ممسوكاً من قبل البيت الأبيض. ويحتمل ان يغيّر هجوم اسرائيلي كل معادلة القوى في الميزان السياسي، الذي لا تقل أهميته عن أهمية الميزان العسكري». وتابع الخبراء، حسب المصدر عينه، ان على اسرائيل ان تنتظر قبل القيام بأي رد عسكري «حتى تبدأ الحرب بين الولايات المتحدة الأميركية والعراق. ولا يتوقّع ان تدخل قوات الى الأردن بامكانها تشكيل تهديد فعلي لاسرائيل، لأن صدام لا يستطيع ان يشتّت قوّاته أكثر من اللازم. فهو يستطيع تحريك فرقة، على الأكثر، لضرورة التحدي. ويمكن معالجة هذه الفرقة بعد فترة؛ أمّا المعالجة الفورية لها، فيحتمل ان تقوّض الجبهة الأميركية». وعليه، يحظر العمل - حسب الخبراء - «من دون تنسيق مسبق، والحصول على موافقة واشنطن» (**المصدر نفسه**).

والتنسيق العسكري، والسياسي، مع الأميركيين سيأتي لاحقاً، وبصورة أكثر وضوحاً عندما يتمّ التحدث عن «الوسائل الأخيرة»، كما ذكر الصحفي رون بن - يشاي. وأشار الى تقويم عام مفاده انه طالما شعر صدام حسين بأنه قادر على الصمود، فلن يلجأ الى خطوة معادية ضد اسرائيل؛ ولكنه «اذا ما حُشر»، حسب تعبير الصحفي نفسه، فإنه سوف يحاول «تحويل مواجهته مع الأميركيين الى جهاد عربي شامل ضد اسرائيل» (**يديعوت احرونوت، ٢٤/٨/١٩٩٠**). وأضاف بن - يشاي، ان من يستطيع منع صدام من تنفيذ مبادرته ضد اسرائيل هم الأميركيون. فإذا كانت الضربة التي «ستوجه الى العراق قصيرة، ومركزة، وفاعلة، فالاعتقاد بأن صدام حسين لن يمتلك القدرة، ولن يستطيع ان يفعل شيئاً ضد اسرائيل. وكلّما طال أمد الحصار أو الحرب، في الخليج، تزداد معها احتمالات تورّط اسرائيل رغم انفها» (**المصدر نفسه**).

دعوة الى الخيار العسكري

تكاد تكون الدعوة الى توجيه ضربة عسكرية الى العراق هي الأبرز من بين الخيارات التي ينصح بها الاسرائيليون حلفاءهم الأميركيين في اتباعها لاخضاع العراق، واجباره على التراجع، ليس بسحب قواته من الكويت فحسب، بل والتخلي عن طموحاته في امتلاك اسباب القوة الاقتصادية، والعسكرية، اللازمة للعب دور اقليمي في المنطقة. واتفق معظم التحليلات والآراء الاسرائيلية على ان الحرب في الخليج غير مستبعدة؛ لكن لتأخيرها اسباباً وضرورات مختلفة؛ سواء أكانت لوجستية فنية أم سياسية ودبلوماسية.

على الصعيد اللوجستي، رأى زئيف شيف ان القوات الأميركية في السعودية غير جاهزة، بعد، للقيام بعمل هجومي. فالقوة الجوية تبدو مكثّفة جداً في عدد قليل من المطارات، وهي مكشوفة لضربة جوية ثانية. وثمة شك في ما اذا كانت تمتلك الذخائر المطلوبة للقيام بضربات جوية متتالية ولطلعات جوية عدّة. ويبدو ان المشكلة الآنية هي في غياب البنية التحتية الكافية، في السعودية، لاستيعاب القوة الضخمة، والدفاع عنها (**هآرتس، ٢٣/٨/١٩٩٠**). وبعد استعراضه لظروف الحشد العسكري في السعودية، وما يحتاج اليه من فترة زمنية لاستكمال الاستعداد، وصل شيف الى نتيجة مفادها ان الأميركيين «يستطيعون البدء بهجوم جوي؛ لكن من الصعب عليهم، حتى الآن، تنفيذ هجمات متواصلة، عبر طلعات جوية عدة، يمكنها تحطيم كامل النظام الجوي العراقي المضاد للطائرات. فالقوة الجوية الأميركية بحاجة الى وقت اضافي للانتظام اللوجستي والعملياتي. وعندما يستكمل ذلك الانتظام، سوف يكون باستطاعته، حسب خبراء عديدين، امتلاك القدرة على انزال ضربات حاسمة بالعراقيين» (**المصدر نفسه**).

وأشــار الصــحفي عاموس غلبواع الى مشكلة أخرى تتعلق بحشد قوات برية اميركية كافية للقيام بعمــل عسكري. وفي حين أكد الصحفي ان قراراً مبدئياً اميركياً لانزال ضربة عسكرية مؤلمة بالعراق قد اتخـذ، وعـدم حصر الجهد الأميركي بالضغط السياسي، والاقتصادي، كتب: «ان الادارة الأميركية تبحث، الآن، عن ذريعة ومبرر للقيام بذلك... فقد حشدت الولايات المتحدة الأميركية، حتى الآن، قوة بحرية وجوية وصاروخية كافية لمتطلبات الهجوم، إلّا أنهـا لم تحشـد، بعـد، قوة بريـة، وخصوصاً قوة مدرّعــة، للدفــاع، على الأقـل، عن حقـول النفـط السعـودية. فالاستعداد الدفاعي ضروري، اذا ما كان اسلوب العمل الأميركي هو تحقيق ضربة جوية وصاروخية، لأنه من المحتمل، عندها، ان يردّ صدام حسين، بهجوم بري باتجاه مناطق النفط» (**المصدر نفسه**).

مصــادر صحفية اسرائيلية نقلت عن اوساط مطلعة قولها، انه تسود، في اسرائيل، نظريتان حول موضوع الخيار العسكري الأميركي في أزمة الخليج: الأولى تقول ان الرئيس بوش وافق على الوساطات التي قام بهـا الأمين العام للامم المتحدة وأطراف أخرى، «لكي يتمكن من ارسال قوات اضافية الى السعودية». ووفق هذه النظرية، فإن «الرئيس بوش عنـدما ينتهي من حشد المدّرعات على الحدود مع العراق، بعد اسبوعين، يمكنه ان يزيد إصراره على شروطه لحل النزاع؛ واذا لم يستجب صدام حسين اليها، فإنه سوف يضرب». وحسب النظرية الثانية، ان الرئيس بوش وصــدّام حسين مارسا، بصعوبة كبيرة، كبحاً ذاتياً، وان محاولات الوساطة تستخدم بالنسبة اليهم كـ «خشبة خلاص». فصدّام حسين يبحث، حسب هذا الرأي، عن طريق للحل السياسي للأزمة، وبوش، بدوره، ليس واثقاً، بعد، ممّا اذا كان الطريق العسكري يقوده الى حل. وأضافت المصادر نفسهـا ان اسرائيـل كانت تفضـل ان «تستخدم الولايات المتحدة الأميركية كامل قوّتها التي وصلت المنـطقــة لاسقــاط صدام حسين من على المسرح. وسوف تستغل الايام المقبلة للقيام بتنسيق علني، أكثـر ممّا كان عليه مع بداية الأزمة، بين اسرائيل والولايــات المتحــدة الأمــيركية، والقيام باتصالات تستهـدف تعـزيـز قوة اسرائيل، بدعوى ان الأمر يتطلب ذلك، نتيجة التغييرات التي تعصف بالمنطقة في هذه الأيام» (شمعون شيفر، **يديعوت احرونوت**، ٢٨/٨/١٩٩٠).

واعتبــر الصحفي رون بن ـ يشــاي الاخبار المتعلقــة بتــأجيل العمل العسكري أخباراً سيئة. «فالحل لأزمة الخليج سوف يكون أبعد ممّا اعتقدنا به». وأضاف ان دخول مجلس الأمن الدولي على خط الأزمة، والقرارات التي اتخذها، يؤديان الى تأجيل المسار العسكري. ودعا بن ـ يشاي الأميركيين الى ضرب صدّام حســين، لأنــه اذا «ما نجح الرئيس العراقي في التملّص من الأزمة، حتى بنصف رغباته فقط، فإنه سيشكّل خطراً كبيراً على المنطقة. وأكثر من ذلك، فان [الأمــيركيــين] سوف يضــطرون الى الاحتفــاظ بقـوة كبـيرة للدفاع عن انفسهم، وعن اتباعهم. لذلك، من المعقول الافتراض ان الولايات المتحـدة الأمــيركية سوف ترفض، في نهاية الأمر، اقتراحات الحل الوسط، وتستمر في الضغط لايجاد حلّ جذري، وســوف يضــطر الرئيس الأميركي، في نهاية الأمر على ما يبدو، الى ايجاد ذريعة لاستخدام القوة. لكن، الى ان يأتي ذلك الوقت، فسوف تمضي أيـام وأســابيــع طويلة من الانتـظار الذي يحـرق الأعصاب» (**يديعوت احرونوت**، ٢٦/٨/١٩٩٠).

اضــافــة الى مســألة حشـد القــوات، أشــار الصــحفي أون ليفي الى المســألة السيــاسيــة. فالولايات المتحدة الأميركية ليست معنيّة بأن «تحمل الحرب طابع صراع عراقي ـ أميركي؛ لكنها تفضل أن تحمـل طابع حرب بين قوة الأمم المتحدة وبين العراق». ويفضلون، في واشنطن ـ حسب ليفي ـ ان تكون القوة دولية؛ وفي نهاية الأمر هم سوف يقومون بتنفيـذ المهمة؛ لأن الشرعية الدولية «تساعدهم في المعـركـة السياسية ضد العراق وحلفائه في العالم العـربي. وتحتــاج هذه المســارات الى وقت اضافي لبلورتها». ونقل الصحفي ليفي عن اوساط اسرائيلية تقديرها أن «صبر صدّام سوف يساعده. ونظراً الى انه يعمل ضمن معرفته بحدود قوته، فانه لن يبدأ بالهجوم ضد الأميركيين، حتى لو أنهم لا يزالون غير مستعـدين بمـا فيه الكفاية. فهو يدرك جيداً، انه حسناً يفعل عندما لا يحشر الأميركيين في الزاوية، ممّا يضطرهم، من دون خيار حينها، الى استخدام الســلاح النـووي. ويمكن ايجـاد نموذج لتصرّف

صدام في حقيقة انه امتنع، حتى اليوم، عن مهاجمة اسرائيل، انتقاماً لتدمير المفاعل النووي 'تموز - ١' في العام ١٩٨١، في أعقاب ادراكه انه لا يمكنه الانتقام من اسرائيل من دون الخشية من تعرّضه لهجوم نووي فعلي» (**دافار**، ٢٤/٨/١٩٩٠). واستنتج ليفي ان الأميركيين هم الذين سوف يضطرون، اذا ما اندلعت الحرب، الى البدء بها.

واتفق عمانوئيل روزين مع الرأي السابق بشأن استخدام السلاح النووي؛ ولكنه اشترط حدوث ذلك باستخدام العراق للسلاح البيولوجي والكيميائي ضد الجنود الأميركيين (**معاريف**، ٢١/٨/١٩٩٠).

أما اللواء (احتياط) افيغدور بن - غال، فقد نصح الأميركيين باستخدام السلاح النووي التكتيكي ضد الجيش العراقي. قال: «ان الولايات المتحدة الأميركية استنفدت جميع الوسائل السياسية، وكان قرار مجلس الأمن الأخير هو الخطوة الأخيرة، حيث سمح للولايات المتحدة الأميركية بالعمل، بقوة، ضد محاولات اختراق الحصار». وحسب اعتقاد بن - غال، فان الأميركيين «يعدّون خطة عسكرية مشتركة، جوية وبرية، ستورّطهم كثيراً. ونصيحتي للأميركيين ان يستخدموا السلاح النووي النظيف، التكتيكي المحدود، كوسيلة فعّالة تمنع سقوط ضحايا كثيرة من جانبهم؛ وهو السلاح الذي يجب ان تلجأ اليه الدول العظمى عندما تواجه [دولة]... مثل العراق» (**المصدر نفسه**، ٢٧/٨/١٩٩٠).

وأدلت مجموعة من كبار العسكريين الاسرائيليين في الاحتياط بآراء متوازنة، بعض الشيء، بين الخيارين، السياسي والعسكري. فالجنرال (احتياط) عاموس يارون قال: «ان الولايات المتحدة الأميركية سوف تبذل جهدها لاستنفاد كل المسارات السياسية المتاحة لها. واتساقاً مع ذلك، سوف تشدّد اجراءات الحصار البحري الاقتصادي على العراق. واذا تبيّن ان الجهود السياسية لا تعطي ثماراً، فإن الولايات المتحدة الأميركية سوف تدرس، بتمعّن، الخيار العسكري الماثل أمامها» (**المصدر نفسه**).

أمّا الجنرال (احتياط) جدعون راز، فقال: «ان الأميركيين لن يقوموا بعمل عسكري طالما لم يستنفدوا المسارات السياسية كافة، إلّا اذا نفّذ العراقيون استفزازاً عسكرياً، أو اتخذوا خطوات لا يستطيع الأميركيون تجاهلها. لكنني أشك في لجوء العراقيين الى تحدي الأميركيين. فهؤلاء لن يدخلوا في مواجهة طالما بقي الوضع القائم سائداً، أي كلام كثير من جانب العراق، بينما يستمر الجمود على الأرض» (**المصدر نفسه**).

ورأى نائب رئيس مركز البحوث الاستراتيجية في جامعة تل - أبيب، يوسف الباز، ان احتمالات العمل العسكري توازي احتمالات ان تكتفي الولايات المتحدة الأميركية بالحل السياسي. ويبدو أن الأميركيين يسعون الى بناء قوة كبيرة، بعد بضعة أسابيع. وأضاف، ان الولايات المتحدة الأميركية «لن تستطيع الوصول الى امتلاك قوة عسكرية مثلى في الخليج، إلّا في تشرين الأول (اكتوبر). واذا ما تعرّضت، اليوم، لهجوم، فانها تملك القدرة على الرد، لكن احتمالات قيامها بهجوم ليست عالية» (**المصدر نفسه**).

وفي خضمّ صخب الدعوات والنصائح الاسرائيلية للأميركيين في استخدام القوة ضد العراق، لأن «الخيار العسكري هو الخيار الوحيد المتاح»، برز رأي معاكس للآراء السابقة عبّر عنه الجنرال (احتياط) ابراهام تامير، الذي احتفظ، منذ بداية أزمة الخليج ، برأي مفاده ان الحل السياسي هو الخيار السائد، وان مواجهة عسكرية لن تحدث. وقد وصل تامير الى هذه النتيجة في ضوء تحليل اهداف الطرفين. فعلى الصعيد الأميركي، ان واشنطن متمسّكة برأيها من خلال قيادة ائتلاف دولي يستند الى قاعدة عربية. وهدف الولايات المتحدة الاميركية، حسب تامير، هو «اخراج العراق من الكويت، وازالة التهديد للسعودية والامارات. ووسيلتها في ذلك دمج الخطر الاقتصادي مع الاستعدادات العسكرية الرادعة». والواضح، كما قال تامير، هو ان مثل هذه الاستراتيجية بحاجة الى طول نَفَس، «وهذا ما حاول بوش تحقيقه بواسطة دعوة الاحتياط». ونوايا الاميركيين ليست في تجميع مليون جندي في السعودية للهجوم؛ فهم - حسب تامير - «ليسوا معنيين بانتهاز الفرصة لاسقاط النظام العراقي، وتدمير الطاقة النووية للعراق. فمحاولة تحقيق هدف شامل أوسع»، أضاف تامير،

«يحتمل ان يكلّف الولايات المتحدة الاميركية فقدان الاجماع الداخلي، وكذلك الاتفاق مع حلفائها الاوروبيين والدول العربية. وان احداً لا يمكنه، أيضاً، ان يضمن لها ماذا سينمو بعد تدمير العراق بالحرب». «مقابل ذلك»، قال تامير، «ان نجاحاً سياسياً لهدف محدّد، هو اخراج العراقيين من الكويت والغاء التهديد، يخلق سابقة لحل أول أزمة عالمية بمساعدة نظام عالمي، برئاسة الولايات المتحدة الاميركية؛ هذا النظام الذي جاء بديلاً لنظام الاستقطاب الثنائي الذي ساد في أيام الحرب الباردة» (**المصدر نفسه، ٢٤/٨/١٩٩٠**).

وبشأن أسس التسوية التي يمكن التوصّل اليها، قال تامير، ان صدّام حسين «سوف يصرّ على قوة عربية تدخل الكويت والسعودية والامارات، وتمكث فيها لفترة ما، حتى يمكنه القول انه لم يخضع لاملاءات الامبريالية الاميركية. وكذلك، فان مسألة السلطة في الكويت، ومطالب صدّام الاقتصادية، ستحظى بحل عربي، يلبّي رغبات الاميركيين، لكن من دون ان يتمّ فرضه من قبلهم». ووجّه تامير انتقاداً الى الاسرائيليين الذين يفكّرون بالربح من الازمة الحالية، فقال: «ان من يفكّر في ان هذه فرصة سانحة لتدمير القوة النووية للعراق، يجب ان يتذكر ان حلاً ايجابياً للازمة يزيد في الضغوطات العالمية لازالة السلاح النووي. وفي أجواء الحل الوسط السائدة بين الدول العظمى، فان هذه الدول لن تسمح للقوى الاقليمية بالاحتفاظ بقوة نووية تشكّل خطراً على السلام العالمي. وان كل خطوة مستقبلية لنا يجب ان تكون في اطار السعي الى تسوية شاملة في المنطقة، وليس السعي الى حل مرحلي لهذه المشكلة، أو تلك. ان حلاً سياسياً في الخليج سوف يخلق أجواء ايجابية لتحقيق مثل هذا الحل الشامل» (**المصدر نفسه**).

المنحى ذاته اتجه اليه الصحفي سيبر بلوتسكر، وانْ كانت النتائج التي أراد التوصّل اليها تختلف عمّا أراد تامير التوصّل اليه. فحسب رأي بلوتسكر، ان جميع الاساليب للتآمر على صدام حسين غير مريحة بالنسبة الى اسرائيل. فالحرب، وهي احدى الوسائل العديدة التي اختارها الصحفي، «تحمل، في طيّاتها، أخطاراً كبيرة وعديدة، يمكن ان تحرق الشرق الاوسط كله. ويمكن ان تتحوّل الى معركة مصيرية بين العالم الغربي والعالم العربي، ربما يسعى صدام حسين اليها كمخرج جريء من اخطائه التي ارتكبها». ودعا الصحفي الى اتّباع الاسلوب الانجع وهو اسلوب التطويق والحصار الدولي. «وليس المقصود مقاطعة اقتصادية تامّة، فحسب، تكون فاعلة جداً كلما انقضى الوقت وكلما اشتد احكامه... فالمقصود، كذلك، ضغط سياسي لا يتوقف، شامل وقاطع، من قبل الدول الكبرى، تخرج النظام العراقي الحالي من المجتمع الدولي... وما تربحه اسرائيل من ذلك، انه اذا ما تعلّم زعيم قومي عربي مثل صدّام حسين، من لحمه الحي، ان النزاعات بين الدول والشعوب في الشرق الاوسط لا تحل بالقوة العسكرية، لانه من غير الممكن فعل ذلك في التسعينات، وان كل العالم يقف ضده، فان دولة اسرائيل ستكون من أكبر الرابحين من ذلك» (**يديعوت احرونوت، ٢٦/٨/١٩٩٠**).

قيمة استراتيجية معطلة

ليس من المبالغة القول انه عندما تضطر الولايات المتحدة الاميركية الى ارسال قواتها المسلّحة الى منطقة الشرق الاوسط لحماية مصالحها، فان السؤال الذي يطرحه دافع الضرائب الاميركي، قبل غيره، هو عن الدور الذي أُعدّت اسرائيل له في الدفاع عن المصالح الاميركية، ولم تلعبه. وبالفعل، لقد أصبح هذا السؤال مطروحاً، بقوة، الى درجة اضطر فيها مدير عام مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، يوسف بن – اهارون، الى القول، ردّاً على اسئلة وجّهت اليه بهذا الشأن: «ان كل التقويمات حول تغييرات استراتيجية ازاء اسرائيل ليست صحيحة؛ وان اعتبارات المجموعة الدولية التي تعمل في الخليج تختلف عن اعتباراتنا ومصالحنا الخاصة» (**معاريف، ١٥/٨/١٩٩٠**).

امّا صحيفة «اسرائيلنا»، التي تصدر في نيويورك، فقد كشفت عن ان الولايات المتحدة الاميركية أبلغت الى اسرائيل، بصورة رسمية، انها قرّرت «تجميد اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الدولتين، في هذه المرحلة». وقد سُلّم القرار، حسب الصحيفة، الى القنصل عوديد عران، بواسطة مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي. وذكرت ان كيلي شرح

لعـران، «انـه ازاء العـلاقـات المتجدّدة في الشرق الاوسط، بين الولايات المتحدة الاميركية وبين دول عربية 'تسير على نفس الخط'، فان الوقت الحالي غير ملائم للقيام ببعض النشاطات التي يفترض ان يتمّ تنفيذها بين الدولتين في اطار الاتفاق» (**يديعوت احرونوت**، ٢٣/٨/١٩٩٠).

وذكرت مصادر اسرائيلية انه على الرغم من ان اسرائيل أبدت تفهّماً للأسباب الاميركية لتجميد الاتفاقية، الّا انها تخشى من ان تشكّل هذه الخطوة «سابقة خطرة، تستطيع الولايات المتحدة الاميركية، من خلالها، تجميد الاتفاقية مستقبلاً، أو التخلّي، نهائياً، عنها في حالة بدا الأمر مناسباً لها» (**المصدر نفسه**).

الصحفي أبينو عام بار – يوسف، رفض الحكم سلفاً على نهـايـة الدور الاستراتيجي لاسرائيل، فكتب: «انـه على الرغم من التصريحـات الاميركية حول التعـاون العسكـري بين الولايـات المتحـدة الامـيركيـة والدول العـربيـة، في مواجهة التهديد العـراقي، الّا انه لا يزال من المبكر فقدان القيمة الاسـتـراتيجيـة لاسرائيـل لصالح العالم الغربي» (**معاريف**، ١٦/٨/١٩٩٠).

وشرح الجنرال (احتياط) شلومو غازيت أسباب غياب اسرائيل من على الساحة، فقال: «ان اسرائيل ليست طرفاً في النزاع. ولا يوجد للنزاع الاسرائيلي – الفلسطيني تأثير في ما يحدث في الخليج، والجميع يعرفون اننا القوة الكبرى الاساسية على الساحة. ويحتمل، في لحظة اندلاع أزمة، ان يحتاجوا الينا. لقـد كنت أقـول اننا السلاح النووي بالنسبة الى العـالم الغـربي، أي بمعنى اننـا أصحـاب اليـد الطولى» (**يديعوت احرونوت**، ٢٤/٨/١٩٩٠).

ومهما يكن من أمر محاولات بعض الاسرائيليين تجاهل تراجع الدور الاسرائيلي في حماية المصالح الاميركية، والذي كشفته أزمة الخليج، فقد اعترف الصـحـفـي عكـيفـا الدار بأن الدبلومـاسيـين الاسرائيليين واللوبي الاسرائيلي في الولايات المتحدة الامـيركية «سوف يضطرون الى بذل الجهود، منذ الآن، لاقناع الاميركيين بأن المساعدة التي تقدّم الى اسرائيـل ليست صفقة خاسرة كثيراً. ويحتمل انه، بعـد انتهـاء أزمـة الخليـج، بطريقـة أم بأخرى، سوف تلوّح الادارة الاميركية بحجّة عدم مساهمة اسرائيل في الأزمة، لتمهيد الطريق لممارسة ضغوط بشـأن القـضـيـة الفـلسـطـينيـة» (**هآرتس**، ١٥/٨/١٩٩٠). وتـوقّع الدار ان تكافىء الولايات المتحـدة الامـيركيـة كلاً من مصر والسعودية عبر ممـارسـة ضغـوط على اسرائيـل. وأضـاف: «ان المعنويات في اوساط الجماهير العربية تشير الى ان زيـادة التـأكيـد على مكـانـة اسرائيـل، كثـروة استراتيجية للولايات المتحدة الاميركية، لا تسجل كنقـاط لصـالحهـا في المنـطقـة التي تعيش فيها» (**المصدر نفسه**).

أمّـا الصـحفي زئيف شيف، فقـد اعتـرف، صراحـة، بأن التعـاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الاميركية يجتاز تغيرات جوهرية حقاً. وقال: «ان هذا التغيـير بدأ قبـل أزمة الخليج، وبالذات خلال التغيـيرات التي حدثت في علاقـات الكتلتين الدوليتـين وتقلّص خطر التهديد السوفياتي». وفي شرحـه لتـطوّر مفهـوم التعاون الاستراتيجي بين اسرائيـل والولايات المتحدة الاميركية، كتب شيف: «انـه منذ توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي، في العام ١٩٨١، وافق [اريئيل] شارون، عملياً، على ان يعـطيها طابعاً معادياً للسوفيات كما طلب الرئيس رونالد ريغان ووزير دفاعه كاسبار واينبرغر. وبعد ذلك، حاول كل من اسحق شامـير ومـوشي ارنس، وكـذلك اسحق رابـين، تغيير هذا التوجّه. وأجري توجيـه التعـاون باتجاه وكلاء الاتحاد السوفياتي وسط مجموعة الدول العربية. وعلى الرغم من هذا التـأكيـد، الّا انـه لم يغيّر في نظرة الشريك الاكبر بالنسبة الى الإتفاق، والمطالبة باعادة تحديد اهداف التعـاون الاسـتـراتيجي بين الدولتـين من جديد». فالولايـات المتحـدة الامـيركيـة، حسب شيف، «أصبحت، عملياً، بعد سياسة الوفاق الدولي، تملأ دور الدولتين الاعظم، حيث انها تقوم بالوساطة بين اسرائيل والدول العربية؛ وان عدداً كبيراً من الدول العـربيـة، الذين اعتـادوا التـوجّـه الى الاتحـاد السوفياتي، طلبوا، الآن، ان تستمع واشنطن لهم. والى جانب التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل، فان واشنطن عمّقت علاقاتها العسكرية مع كل من مصر والسعـودية، وأجرت، كذلك، مناورات عسكرية مع الاردن». ورأى شيف ان أزمة الخليج زادت في تأكيد التغـيّرات في المعـادلة الاسـتـراتيجية الاميركية في

الشرق الاوسط. وان اسرائيل، حتى قبل الازمة، لم تكن بمفردها في هذه المعادلة. ففي أعقاب الدور الهامّ الذي لعبته كل من مصر والسعودية في الازمة الحالية، «فالواضح ان مكانهما في المعادلة سوف يتعزّز بالمقارنة مع اسرائيل. فلسنا الأبناء الوحيدين؛ بل لقد برزت مصالح مشتركة لكل من مصر والسعودية واسرائيل، بقيادة واشنطن... والواضح ان اسرائيل ستجد ان صورة التعاون الاستراتيجي قد تغيّرت... وبعد الحرب، سنجد ان التوازن العسكري في المنطقة قد تغيّر كلياً، بسبب كميّات السلاح الضخمة التي أرسلها الاميركيون، والتي سوف يرسلونها، الى الدول العربية. وكذلك، فان مكانة الملك حسين تدهورت في المعادلة الإستراتيجية الاميركية، لكن الرئيس السوري [حافظ] الاسد دخل فيها بشكل مفاجيء... وسوف نتوقع سماع الكثير من التقارب الاميركي مع سوريا». وأضاف شيف «انه لا يجب ان ننظر بسلبية الى ذلك؛ لأن الشرق الاوسط، في كل الاحوال، لن يكون شبيهاً بما اعتدنا على ان نرى فيه قبل الاجتياح العراقي للكويت، وهذا تقويم صحيح، سواء انتصر الاميركيون، أم انتصر صدّام حسين» (**هآرتس**، ١٩٩٠/٨/٢٤).

عصر جديد

لا يختلف اثنان من الاسرائيليين على حقيقة أصبحت شبه مؤكدة، هي ان الشرق الاوسط دخل عصراً جديداً، أيّاً تكن النتائج التي سوف تتمخّض عنها الأزمة الحالية. وهذا ما تعتقد به اوساط سياسية في اسرائيل، ودبلوماسية في الولايات المتحدة الاميركية، حسب ما تناقلته المصادر الاسرائيلية، التي توقّعت انه، مع نهاية الأزمة في الخليج، سوف تمارس واشنطن تأثيرها على اسرائيل، لتحقيق تنازلات سياسية في النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني. وأضافت المصادر ان هذا التقويم يشارك فيه معظم الشخصيات القيادية في اسرائيل، وهو يستند، من بين أشياء أخرى، الى تقرير ارسل بواسطة سفير اسرائيل في واشنطن، موشي اراد، وردت فيه اشارات واضحة الى ان «التعاون المتبلور، الآن، بين واشنطن وبين سوريا ومصر سوف يزيد في الضغط على اسرائيل لتليين موقفها السياسي، وذلك على الرغم من الثناء الذي توجّهه الولايات المتحدة الاميركية الى الموقف الاسرائيلي بالنسبة الى أزمة الخليج» (**دافار**، ١٩٩٠/٨/٢٧).

صحيفة «عل همشمار» كتبت، في افتتاحيتها، بتاريخ ١٩٩٠/٨/١٩: «ان الشرق الاوسط يتغيّر بوتيرة متسارعة. ثمّة أحلاف تتشكّل واخرى تتحطم؛ «فمن احد جانبي المتراس، هناك الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي ودول اوروبا ومصر وسوريا والسعودية، وفي مقابلهم يقف العراق وليبيا وم.ت.ف. الذين يحظون بتأييد جماهيري من قبل جزء من الفلسطينيين في اسرائيل، وفي المناطق [المحتلة] والاردن؛ وكذلك في أوساط شعبية في مصر ودول عربية أخرى». وأضافت الصحيفة، ان الائتلاف الجديد، الذي يضمّ كلاًّ من الغرب ومعظم الدول العربية، سوف تكون له، من دون شك، انعكاسات سياسية على مستقبل المنطقة. «وعندما تصل الأزمة الى نهايتها، وينسحب العراق من الكويت، سواء بسبب عملية عسكرية اميركية أم بسبب الحصار الاقتصادي، فسوف يأتي وقت وضع ترتيبات سياسية. وبطبيعة الحال، فان هذا الحلف الواسع، الذي يبدأ من موسكو، مروراً بواشنطن، وانتهاء بالقاهرة والرياض ودمشق، سوف يصطف، في نهاية الازمة، لاتخاذ قرار حول كيفيّة حل المشاكل الاضافية في مراكز النزاع الاخرى في المنطقة، والمتمثّلة في المشكلة الفلسطينية، وحالة الحرب مع سوريا».

وميّز عضو الكنيست عن حزب «العمل»، شيفح فايتس، بين حالتين في التطوّرات المقبلة بعد نهاية الازمة: «فاذا ما أُسقط صدام حسين، وقام بدلاً منه نظام آخر موالٍ للغرب، فسوف تضطر الولايات المتحدة الاميركية الى توسيع ممارسة هذا الاسلوب في مجال حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي». امّا بالنسبة الى الخيار الآخر، وهو خيار انتصار صدّام حسين في المعركة، فانه سوف يحاول مستقبلاً، حسب فايتس، «ترجمة هذا الدرس وتحويله الى الموضوع الوطني المشترك لكل العرب، ألا وهو القضية الفلسطينية» (**معاريف**، ١٩٩٠/٨/١٩).

أمّا الصحفي يوسف حاريف، فقد أشار الى ان الدفع سوف يكون، في نهاية الأمر، بالعملة الاسرائيلية، لتسديد فاتورة التحالف الجديد

الذي اقامته الولايات المتحدة الاميركية «للمحافظة عليه وتطويره». فالحلف الجديد بين واشنطن وبعض الدول العربية هو دليل واضح، حسب ما كتبه حاريف، على ان الشرق الاوسط «يخطو باتجاه عصر جديد؛ وان اندماج الاتحاد السوفياتي في الجهود الاميركية لتصفية صدام حسين هو شهادة اضافية باتجاه تشكيل نظام جديد في الشرق الاوسط». ودعا حاريف الى اعادة تقويم التحالف الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، في ضوء النتائج السياسية التي يمكن ان تتغيّر ازاء التعاون الجديد ضد العراق. وأضاف: «ان تحطيم وهم ' الوحدة العربية ' سيعمل على ما يبدو، أيضاً، لصالح اسرائيل... لكنه، من الجانب الآخر، سوف يشجّع فكرة ان الانفصال بالذات يمكنه ان يخدم المصلحة الغربية، وان حالة دمشق هي اثبات على ذلك». وانتقد حاريف سياسة الولايات المتحدة الاميركية ازاء الاعتماد على م.ت.ف. «كعامل يساهم في استقرار النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني. وهي النظرية التي قادت الى حوار اميركي مع م.ت.ف. وقوّضت، الى درجة كبيرة، العلاقات مع اسرائيل. وقد أظهرت المنظمة انه على الرغم من كل تأثيرات واشنطن عليها، فانها عدو كبير وحليف لصدام حسين ومعمّر القذافي» (**معاريف، ١٥/٨/١٩٩٠**).

وانتقد يعقوب تسور الموقف الفلسطيني، الذي، حسب رأيه، «أخطأ، كما أخطأ الفلسطينيون، في لحظات الحسم التاريخي في السابق، وذلك بتفضيلهم الحكام العرب المتطرّفين، المطالبين بالحسم من طريق القوة، على الحكام المعتدلين، الذين يقف رئيس مصر في مقدّمهم»؛ وهم ـ حسب زعمه ـ «تخلّوا عن الآمال التي انضجوها بأنفسهم في شهور الانتفاضة، التي كان يمكن ان تؤدي الى مفاوضات اسرائيلية ـ فلسطينية» (**دافار، ٢٦/٨/١٩٩٠**).

وتوقّع الصحفي، يحزقئيل درور، ان تنقضي فترة جيلين، او ثلاثة أجيال، على الاقل، «تكون اليد الطولى فيها للراديكالية من خلال البحث عن هوية مستقلة جديدة. فثمّة ميول الى الاصولية الدينية أو القومية العلمانية، أو دمج بين الميولين وطموح لتجسيد حلم قديم ـ جديد لبلورة قوة عربية تقف في مواجهة القوى الاجنبية لطردها من أرض الاسلام.

وإذا أخذنا بالحسبان ان هذه التوجّهات تسير سوياً، مع زيادة القدرة التكنولوجية لدى الدول العربية، عندها يكون واضحاً ان اسرائيل سوف تواجه تحدياً مصيرياً في الشرق الاوسط، في المستقبل المنظور» (**يديعوت احرونوت، ٢٨/٨/١٩٩٠**).

وإذا كانت مسألة دخول القوات العراقية الكويت لا تمسّ اسرائيل مباشرة، كما ذكر بعض الاوساط الاسرائيلية، الّا انها، كما قال عضو الكنيست، موشي شاحل، «انتصار عراقي يضع أمام اسرائيل تحديين، سياسي وعسكري». فعلى الصعيد السياسي، ان انتصار صدام حسين معناه فشل مصر، ومعها الامكانية القليلة الباقية، في تسوية سياسية في المنطقة. لذلك، فان اسرائيل «معنيّة بانتصار مصر في صراعها مع العراق، للسيطرة على العالم العربي. وتعني هذه السياسة، قبل كل شيء، تحقيق انجازات سياسية في المسيرة السياسية، للاثبات للعرب ان نهج الاعتدال هو الاسلوب الصحيح المتّبع، وليس النهج... الذي يمثّله العراق». فالصراع، اذاً، حسب وجهة نظر شاحل، هو بين خط التسوية الذي تقوده مصر، وبين الاستراتيجية البديلة التي تحاول «احياء الجبهة الشرقية ضد اسرائيل، وخطواتها الاولى تبدأ في الجانب السياسي، وبعد ذلك تتبلور عسكرياً. أي بمعنى بسط السيطرة العسكرية على الاردن، وطموح في تعميق التعاون العسكري في العالم العربي ضد اسرائيل. ويعني ذلك، أيضاً، ان يصبح لـ م.ت.ف. مركز جديد في بغداد لخوض حرب أخرى يسمح فيها صدام حسين لنفسه بأن يوقع آلاف الضحايا» (**دافار، ١٦/٨/١٩٩٠**).

وربط وزير الدفاع السابق، اسحق رابين، بين دخول القوات العراقية الكويت وبين طموحات الرئيس العراقي، الماثلة في امتلاك القوة الاقتصادية والمالية اللازمة، لتعزيز قدرات العراق، وتوظيفها من أجل الصراع العسكري مع اسرائيل. فالطريق الى القدس، حسب رابين، «تمرّ عبر أموال الكويت وحوانيت المجوهرات في الكويت». وأضاف رابين محذّراً من انه «لو كان نجح صدام حسين ولم تتصد له الولايات المتحدة الاميركية، لاستطاع اخضاع العالم العربي، وكذلك القرار العربي، لارادته. وان احداً غير الولايات المتحدة الاميركية لم يكن

قادراً على الوقوف في مواجهته». أمّا نجاح الولايات المتحدة الاميركية، «سواء تحقق ذلك بالاسلوب السياسي أم بالاسلوب العسكري، فان واشنطن ستُثبت لدول الشرق الاوسط ان ثمّة 'شريف' اميركي في هذه المنطقة العاصفة من العالم، وهو الذي سيمنع حدوث اعتداءات أخرى. وحينها، وعندما تحقق الولايات المتحدة الاميركية أهدافها في الكويت، والبحرين، والرياض، والقاهرة، فانها سوف تتوجّه، بقوة أكبر، الى حل نزاعات أخرى في الشرق الاوسط. وهي لن ترضى بأن تبقى ثمّة عيدان ثقاب مشتعلة عند برميل بارود، يحتمل ان يحرق اربعين بالمئة من الوقود العالمي. وسوف ترغب الولايات المتحدة الاميركية، في أعقاب [تسوية] وضع العراق، ان تثبت انه من غير الممكن المحافظة على الوضع الراهن، المتمثّل في غياب حل للنزاع الدامي في الشرق الاوسط». وعند ذلك، تابع رابين، «سواء أكان الامر سلباً أم ايجاباً، فان كل شيء سوف يتمّ حسب نتائج التحوّلات السياسية. وحينها، سوف يأتي دور [اسرائيل]» (**يديعوت احرونوت**، ٢٤/٨/١٩٩٠).

محمد عبد الرحمن

الفلسطينيون وأزمة الخليج

لم يتعرّض أي من مواقف الأطراف العربية من أزمة الخليج لما تعرض له الموقف الفلسطيني، سواء على مستوى التحرك السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية أو على صعيد الشارع والرأي العام الفلسطيني في المناطق المحتلة، والذي شكّل بارومتراً حساساً للموقف الفلسطيني ككل، وعاملاً أساسياً في دعم موقف م.ت.ف. وسياساتها تجاه الازمة. وقد سلّطت أضواء كثيرة على موقف الفلسطينيين، عموماً، وفي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، خصوصاً. وتسارعت محاولات استكشاف طبيعة التحرك الفلسطيني أولاً بأول، منذ بداية الأزمة، بهدف معرفة الوجهة التي تستقر عندها الورقة الفلسطينية في منطقة عصفت بها الاحداث والانشقاقات والتمزّقات العربية، وخيّم عليها شبح استقرار القوات العسكرية الاجنبية.

وكان رصد الموقف الفلسطيني ضرورياً للساعين الى معرفة اتجاه البوصلة الفلسطينية في وقت فقد عرب كثيرون الاتجاه بسبب طبيعة موقفهم من الاحداث العاصفة؛ وللتعرف، كذلك، على منحى التغيرات الاستراتيجية المحتملة في الموقف الفلسطيني وخطوط عمله الحالية، وفي المرحلة المقبلة، خصوصاً بعد التغيرات الكثيرة التي طرأت على العلاقات العربية ـ العربية والتحالفات الثنائية. وجاءت ردود الفعل الفلسطينية، في الضفة والقطاع، لتعطي مؤشرات شديدة الوضوح الى المزاج الشعبي الفلسطيني، الذي صاغ موقفاً واضحاً، وصريحاً، من الازمة، على الرغم ممّا تعرض له من حملات.

فمنذ اللحظات الاولى للازمة، سارعت الهيئات الوطنية، والمؤسسات التمثيلية، الفلسطينية الى اعلان موقفها الداعم للعراق في مواجهة التهديدات الاميركية وحشود حلف شمال الأطلسي العسكرية في منطقة الخليج. وترجم الموقف هذا بالبيانات، والتظاهرات، وارتفاع معدّل الصدامات اليومية بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٨١٠، ٢/٩/١٩٩٠). وقد تظاهر مئات الفلسطينيين، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، تأييداً للعراق. وبعثت شخصيات فلسطينية برسائل الى القمة العربية المنعقدة في القاهرة، بتاريخ ١١ آب (اغسطس) ١٩٩٠ (**جيروزاليم بوست**، ١٢/٨/١٩٩٠).

وبلغت مشاعر الفلسطينيين ذروتها، عندما اخذ بعضهم يطلق اسم الرئيس العراقي، صدام حسين، على الولادات الجديدة من الذكور، فسمّي ستة اطفال جدد حديثي الولادة باسم صدام في الايام الأولى للازمة («فلسطين الثورة»، **مصدر سبق ذكره**). كما عاقب مواطنون، بصورة عفوية، معارضين للعراق شجبوا دخول قواته الى الكويت. فقد طرد مصلّون في مسجد بيت لحم إمام المسجد عندما انتقد صدام حسين علانية في خطبة دينية القاها في المصلّين، ومنعوه من اكمالها حين قال ان صدام حسين «تصرف بصورة خاطئة عندما غزا الكويت» (**جيروزاليم بوست**، ١٤/٨/١٩٩٠). كما اخذ متظاهرون ملأوا الشوارع يرددون الشعارات المؤيدة للعراق والمعادية للرئيس المصري، محمد حسني مبارك، ووصفوه بأنه الرئيس الاكثر مسؤولية بين الرؤساء العرب عن دعم وتنظيم حشد دولي ضد العراق. وشملت التظاهرات، الى جانب بيت لحم، كلاً من رام الله ونابلس والخليل وجنين، التي دعا سكانها الرئيس العراقي الى استخدام السلاح الكيميائي. وفي غالبية التظاهرات هذه، رفعت صور الرئيسين، الفلسطيني ياسر عرفات والعراقي صدام حسين، والصق بعضها على جدران البيوت (**المصدر نفسه**).

عكست ردود الفعل الفلسطينية على احداث الخليج نمطين من التفكير في أوساط الشارع الفلسطيني، في الضفة والقطاع. فعامّة الناس اظهرت «اعجاباً بعضلات صدام حسين»،

«وصدّقوا، بارتياح، ان اسرائيل وجدت من يقيم توازناً معها». أمّا المفكرون والمثقفون المسيّسون، عموماً، فقد عكسوا رغبة في رؤية العضلات هذه وقد استخدمت لتقوية وتعزيز الدبلوماسية العربية على المسرح الدولي، من اجل زيادة الضغط على اسرائيل؛ ولانتزاع تنازلات من الولايات المتحدة الاميركية (جون ايمانويل، «الفلسطينيون الضعفاء وجدوا رجلاً قوياً»، **المصدر نفسه**، ١٠/٨/١٩٩٠). ففي مؤتمر عقد يوم الجمعة، بتاريخ ٣/٨/١٩٩٠، خصص لحوار اسلامي - مسيحي، حوّل رجال الكنيسة والاكاديميون الفلسطينيون الحاضرون النقاش الى حوار حول أزمة الخليج. وعلّق استاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية في الضفة الفلسطينية، د. صائب عريقات، على هذا التغيّر بقوله ان النشاط دبّ، فجأة، بين المتحاورين. واضاف عريقات، ان «الناس سعداء ان هزّ صدام حسين العالم العربي». وقد ساد قول فيما بينهم بأن اسرائيل لن تجبر على الدخول، جدياً، في عملية السلام، ما لم تردع من خلال تغييرات سياسية تقع في العالم العربي (جون ايمانويل ورون كامبيس، «مشاعر الفلسطينيين تجاه العراق»، **المصدر نفسه**، ٥/٨/١٩٩٠).

وعكست الصحافة العربية، الصادرة في القدس الشرقية، ردود فعل مماثلة. كتبت الصحف المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية معربة عن تأييدها للعراق؛ وحذّرت الولايات المتحدة الاميركية من التدخل. وكتب بعضها انه «اذا أصرّت الولايات المتحدة الاميركية على التدخل العسكري [في الخليج]، فانها تكون قد فتحت بذلك ابواب جهنّم». وكان تأييد الصحافة للعراق شاملاً، حتى ان صحيفة «النهار»، الموالية للاردن، والتي اطلقت، في اليوم الأول لازمة الخليج، موقفاً مغايراً للموقف الوطني العام، معتبرة ما جرى «اعاقة لمسار الدبلوماسية الفلسطينية»، عادت، بعد يوم فقط، فغيّرت موقفها بالكامل، وانضمّت الى بقية الصحف العربية في حملتها المعادية لاميركا (**المصدر نفسه**).

على صعيد آخر، أصدرت شخصيات وطنية من مختلف الاتجاهات السياسية في المناطق المحتلة بياناً، بتاريخ ١٥ آب (اغسطس)، شرحت فيه موقفها من الازمة. من بين ابرز الشخصيات التي وافقت على البيان: فيصل الحسيني ورضوان ابو عياش وعدنان الخطيب وزهيرة كمال ورياض المالكي وحنان عشراوي وصائب عريقات وزياد ابو زياد وممدوح العكر. واكد بيان الشخصيات الوطنية ما يلي: عدم جواز تجزئة الشرعية الدولية، ورفض الازدواجية في المقاييس، خصوصاً في ما يتعلق بالتعامل مع قرارات مجلس الأمن الدولي والموقف من احتلال أرض بالقوة؛ عدم شرعية الاستيلاء على اراض بالقوة، وعدم جواز اللجوء الى الخيار العسكري في حل النزاعات بين الدول، وما يؤدي اليه ذلك من احتلال اراض لدول ذات سيادة، بما في ذلك احتلال اسرائيل للاراضي العربية واجتياح العراق للكويت؛ الرفض المبدئي للتدخل الخارجي والاستعانة بقوى اجنبية في حل النزاعات العربية، وادانة التواطؤ السعودي، والمصري، والسوري، والمغربي، والذي قدّم الغطاء لاضفاء «شرعية» على التواجد العسكري الاميركي في السعودية والخليج العربي؛ عدم استغلال وجود مصادر اقتصادية حيوية في مناطق معيّنة لتبرير التدخّل، وفرض الهيمنة لخدمة مصالح الاستعمار المعاصر (**الاتحاد**، حيفا، ١٦/٨/١٩٩٠). وأورد البيان: «اننا نؤكد قناعتنا بأن الغطرسة ومنطق القوة العسكرية الذي فرضه التحالف الاسرائيلي - الاميركي على المنطقة، وكافة محاولات التحايل على الشرعية الدولية، هي التعبير عن التصرف اللاعقلاني وغير المسؤول الذي أوصل المنطقة الى هذا الوضع الخطر، ممّا يحمّل هذا التحالف المسؤولية كاملة عن العواقب الوخيمة التي قد تنتج عنه» (**المصدر نفسه**). واعتبر البيان التحرك العسكري الاميركي، والحصار الاقتصادي والتجويع المفروضين على الشعبين، العراقي والكويتي، «هجمة تهدف الى فرض السيطرة الاميركية على مصادر النفط في الخليج عموماً، وتدجين الارادة العربية، ورسم الخارطة السياسية بما يتلاءم مع المصالح الاستعمارية المعاصرة، وضرب أي بوادر نهوض عربي وأية قدرات عسكرية تدعم هذا الاتجاه». واكد البيان موقف م.ت.ف. الداعي الى حلّ الخلاف العراقي - الكويتي ضمن الاطار العربي، ومن خلال المفاوضات «بما يضمن انسحاب القوات العراقية واعطاء الشعب الكويتي حقه في تقرير المصير». واعتبر مبادرة الرئيس العراقي، الداعية الى انسحابات متزامنة لكافة

الاحتلالات في الشرق الاوسط، والمبادرة الاخرى الداعية الى انسحاب عراقي من الاراضي الايرانية «مدخلاً واقعياً لحل شامل بما يتلاءم والشرعية الدولية التي لا تتجزأ، وبما يضمن نزع فتيل الانفجار المدمّر الذي يهدّد المنطقة والعالم بأسره» (**المصدر نفسه**).

أمّا القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، فقد تجاوزت التقليد العام لبياناتها السابقة، وأصدرت بياناً خاصاً حول أزمة الخليج حمل الرقم واحد، ولم يدخل ضمن ترقيم بياناتها السابقة. وجاء في البيان، الذي أُصدر بتاريخ ١٦ آب (اغسطس) ١٩٩٠، تحت عنوان «مجابهة الغزو الاميركي»، ان القيادة الموحدة تؤكد الرفض الحازم للتدخل الاجنبي في شؤون الدول العربية، وادانة التدخل العسكري الأميركي، ومحاولات تغطيته بالشرعية الدولية، وتكريس النهب للثروات العربية. ودعت القيادة الموحدة، في بيانها، الى حل أزمة الخليج عبر الشرعية والاعراف العربية، والدولية، ودون تدخل خارجي. وقالت: «ان المدخل الى حلّ أزمة الخليج هو [الايقاف] الفوري للتدخل الاجنبي، [وايقاف] آلية التصعيد العسكري المتواصلة في المنطقة، واتاحة الفرصة لجهد عربي متوازن لحل الازمة سلمياً، بما يخدم المصالح المشتركة للشعوب العربية». وربطت القيادة الموحدة بين الدور الاستعماري الأميركي في منطقة الخليج، من جهة، والاحتلال الاسرائيلي، من جهة أخرى، فذكرت «ان المحتلين الصهيونيين وحكام اميركا يحاولون استغلال هذه الازمة لخدمة مصالحهم، وفي مقدمها التغطية على استمرار الاحتلال الاسرائيلي وتكريس نفوذهم في الشرق الاوسط». ودعت الى «تكثيف الجهود العربية لحل النزاع الخليجي في اطار عربي» (**اليوم السابع**، باريس، العدد ٣٢٩، ٢٧/٨/١٩٩٠).

في ظل الأجواء، هذه، اضطرت حركة «حماس» الى مجاراة الموقف الوطني العام في الضفة وغزة، علماً بأنها تضررت الى حد بعيد من تطورات ازمة الخليج. فقد سبق لـ «حماس» ان تلقّت من الكويت «ما يعادل ثلثي المساعدات الكويتية للانتفاضة». فقبل الازمة باسابيع، سرّبت مصادر في الجامعة العربية ان حكومة الكويت قدّمت مساعدات الى الانتفاضة بقيمة ثمانين مليون دولار، تلقت م.ت.ف. منها ٢٧ مليوناً فقط، وذهبت البقية الى جهات «غير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، لا سيما [الى] حركة 'حماس'» («فلسطين الثورة»، **مصدر سبق ذكره**). وهكذا اصدرت «حماس» بياناً دعت فيه الى الاضراب العام، احتجاجاً على الوجود الاجنبي في السعودية و«الاحتلال الاميركي للارض الاسلامية المقدسة». ورفض بيان «حماس» أي حوار مع «الحكومة الأميركية الصليبية»؛ وشدد على انسحاب القوات الأميركية من على الأراضي السعودية بأسرع ما يمكن؛ وحل المشكلات العراقية - الكويتية فيما بين العراقيين والكويتيين أنفسهم، فـ «العرب يستطيعون حل مشكلاتهم»، مطالبة العراق بضرب قلب تل - ابيب، اذا هاجم الاميركيون بغداد. ودعا البيان العرب والمسلمين الى اعداد انفسهم لحرب طويلة مع «الامبرياليين والصليبيين» (**جيروزاليم بوست**، ١٤/٨/١٩٩٠).

غير ان «حماس» عادت وغيّرت موقفها، فأوردت في بيان لاحق: «نحن هنا، في فلسطين، ندرك معنى فقدان الوطن، ونتفهّم ما يعاني منه الشعب الكويتي المسلم من كرب، ونطالب الامم الاسلامية بمساعدة الشعب الكويتي». ومضى بيان «حماس»: «ان حركة المقاومة الاسلامية 'حماس' تؤيد حلاً يستند الى انسحاب القوات الاجنبية من المنطقة، وانسحاب القوات العراقية من الكويت، ليحل محلها جنود عرب ومسلمون يتمركزون على جانبي الحدود... ومن حق الشعب الكويتي ان يقرر مستقبله الخاص» (**المصدر نفسه**، ٣٠/٨/١٩٩٠).

دوافع الموقف ومقوّماته

على الرغم من الضجة التي أُثيرت على امتداد شهر آب (اغسطس) حول الموقف الفلسطيني من أزمة الخليج والتزام الفلسطينيين، عموماً، جانب دعم العراق في تصديه للقوة العسكرية متعددة الجنسية التي تتزعمها الولايات المتحدة الاميركية، فقد كانت دوافع الموقف الفلسطيني، هذا، واسبابه، معروفة، الى حد بعيد، لجميع الذين ابدوا استغرابهم. فقد اعتبر الفلسطينيون ان «أي تغيير دراماتيكي في العالم العربي سوف يكون في صالحهم»؛ وان بغداد باتت خط مواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية، فضلاً عن ان الكثيرين

من الفلسطينيين في الكويت، والبالغ عددهم أكثر من ثلاثمئة ألف فلسطيني، عوملوا، خلال سنوات طويلة، «كمواطنين من الدرجة الثالثة، ممّا جعل الفلسطينيين في الكويت يتجاهلون المسائل الاخرى، كالخسارة المادية [المتوقعة] من عائدات العاملين [هناك]» (**الايكونوميست**، ١٨/٨/١٩٩٠، ص ٤١). كما عانى الفلسطينيون، عموماً، من احباطات النظام العربي الضعيف الذي لم يساعدهم، لا على المستوى العسكري ولا على المستوى السياسي. وهم ينظرون الى العراق كقوة تستطيع، من خلال إحداث توازن عسكري مع اسرائيل، اجبار الحكومة الاسرائيلية على صنع السلام معهم (من مقابلة مع رضوان أبو عياش، **جيروزاليم بوست**، ٢٤/٨/١٩٩٠). ورأى المحرر في صحيفة «الندوة» الاسبوعية، التي تصدر في القدس الشرقية، ان انسداد الطريق أمام عملية السلام وتدهور نفوذ مصر في العالم العربي أدّيا الى احداث فراغ قوة، جاء صدام حسين ليملأه. وقد أيّده الفلسطينيون الذين شعروا بلامبالاة الدول العربية الاخرى بقضيتهم (ايمانويل، «الفلسطينيون الضعفاء...»، مصدر سبق ذكره). يضاف الى هذا معارضة الفلسطينيين التقليدية لمشيخات الخليج التي تعيش في كنف ثروة هائلة، بينما هم يرزحون تحت نير احتلال قاس، وقد «فقدوا الامل من العرب المتأمركين، وتاقوا الى رؤية من يستطيع تغيير السياسة المبتذلة في الشرق الاوسط» (المصدر نفسه). على صعيد آخر، تطرّق فلسطينيون الى حساب الربح والخسارة الماديين كأحد نتائج أزمة الخليج، بالنسبة الى الفلسطينيين في الضفة والقطاع، فاستخلصوا ان توقف المساعدات الكويتية التي كانت ترسل الى بعض المؤسسات في المناطق المحتلة لن يؤدي «الى تمزيق القاعدة المادية لاقتصاد المناطق [المحتلة] بسبب كونه اقتصاداً منهاراً، اصلاً». وقال المحاضر في جامعة النجاح الوطنية، د. سمير عبدالله، وهو من المتخصصين في مجال اقتصاد المناطق المحتلة، ان مئة الف فلسطيني يمثّلون سبعة بالمئة من المواطنين في الضفة والقطاع يعتمدون على دخل سنوي قدّر بـ ١٢٠ مليون دولار، تأتي من اقاربهم العاملين في الكويت. ويعادل المبلغ هذا نسبة ثمانية بالمئة من اجمالي الدخل القومي في المناطق المحتلة. واضاف د. عبدالله ان الكويت قدّمت، سابقاً، مساعدات الى مدارس ومستشفيات في الضفة والقطاع، اخذت تتضاءل منذ العام ١٩٨٢، ولم تعد تتجاوز مبلغ الخمسة ملايين دولار سنوياً. وكانت الكويت وعدت بزيادة مساعداتها، الّا انها لم تف بوعدها (المصدر نفسه).

الفلسطينيون والحوار

أدّى الموقف الفلسطيني المؤيد صراحة للعراق الى موجة من ردود الفعل المتشنّجة في الاوساط الاسرائيلية اليسارية المؤيدة لاستمرار الحوار مع الفلسطينيين في الضفة والقطاع، او تلك التي سبق ان حاورت شخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة خلال العامين الماضيين، وصف بعضها بانه بداية النهاية «لتعاطف» اليسار الاسرائيلي مع القضية الفلسطينية، فيما دعا اسرائيليون الى ايقاع الطلاق مع المحاورين الفلسطينيين. فبتاريخ ١٤ آب (اغسطس)، نشر يارون لندن مقالة في صحيفة «يديعوت أحرونوت» الاسرائيلية بعنوان «وداعاً يا حسيني ويا نسيبة» عكس، من خلالها، مشاعر يساري اسرائيلي «خُدع عندما صدّق ان الفلسطينيين يريدون الاستقلال الذاتي». وكتب: «لقد برهنت مواقفهم [الفلسطينيين] من احتلال العراق للكويت على انهم يريدون صلاح الدين جديداً كقائد يوحّد العالم العربي، ويطرد غير العرب جميعاً من منطقة الشرق الاوسط» (سوزان هاتيس روليف، «نهاية تعاطف اليسار»، **جيروزاليم بوست**، ٢٧/٨/١٩٩٠). واختتم لندن مقالته بتوجيه القول الى الفلسطينيين انه «حين تأتون للبحث عن تعاطفي مع حقوقكم المشروعة، سوف تكتشفون ان هتافاتكم التشجيعية الداعمة لصدام حسين قد سدّت اذني» (المصدر نفسه). بعد ثلاثة أيام، كتب عضو الكنيست يوسي ساريد (حركة حقوق المواطن «راتس») مقالة في «هآرتس»، تحت عنوان «دعوهم يبحثون عني»، انتقد فيها، بشدة، الموقف الفلسطيني من حرب الخليج. وتساءل ساريد: «كيف يمكن للفلسطينيين ان يؤيدوا صدام حسين، ويصرّحون، في الوقت عينه، بأنهم يبحثون عن تعايش مشترك مع اسرائيل ويشتكون من سلوكها؟». غير ان كلاهما، لندن وساريد، اكدا، في نهاية الأمر، اهمية انسحاب اسرائيل من المناطق

الفلسطينية المحتلة، لا لمصلحة الفلسطينيين بل لمصلحة اسرائيل ذاتها، «لأن الاحتلال مؤذ لاسرائيل». ومع ذلك، بدت آراء لندن وساريد اقرب الى «التعبير عن طلاق عاطفي مع الفلسطينيين او انفصال مؤقت معهم» (**المصدر نفسه**). وكان حزب مبام الاسرائيلي أول الشاجبين لدعم الفلسطينيين للموقف العراقي، معتبراً موقفهم «يلقي بالشك على وضع م.ت.ف. كطرف شريك في مفاوضات السلام». وقد اكد بعض قادة مبام أنهم «سوف يعيدون النظر في موقفهم من التحاور مع الفلسطينيين» (مايكل يودلمان، «الموقف الفلسطيني آذى اليسار، لكن الحوار ممكن»، **جيروزاليم بوست**، ٢٠/٨/١٩٩٠). وزعم سكرتير حزب مبام، اليعازر غرانوت، ان الفلسطينيين «ارتكبوا اخطاء باعلان موقفهم الداعم للعراق، منها ان م.ت.ف. أهملت اهمية التحرك الاميركي ـ السوفياتي تجاه الخليج، والذي يشكل نجاحه نموذجاً لمعالجة المشاكل الاخرى؛ بينما يؤدي فشله الى استبعاد أي حل للمسألة الفلسطينية ولوقت طويل». كما ان الفلسطينيين «فلسطنوا الصراع العراقي مع بقية دول العالم، وادخلوا الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي في معمعة دولية»، و«الأسوأ من ذلك»، على حدّ تعبيره، «انهم ربطوا مصيرهم بمصير صدام حسين في خطوة لا يؤمل منها النجاح» (من مقابلة مع اليعازر غرانوت، **جيروزاليم بوست**، ٢٤/٨/١٩٩٠).

وزعم عضو الكنيست، آمنون روبنشتاين (شينوي)، ان الفلسطينيين «أخطأوا عندما سارعوا الى تأييد صدامحسين». وانتقد روبنشتاين قادة الفلسطينيين في الضفة والقطاع، فقال «انهم يخدمون بمواقفهم [هذه] القوى اليمينية، ويوجّهون ضربة مميتة الى السلام» (يودلمان، **مصدر سبق ذكره**). وأبدت أوساط حركة «السلام الآن» الاسرائيلية «خيبة أمل» من الموقف الفلسطيني «المؤيد لسياسة صدام حسين المبنيّة على العنف والتهديد». وقالت مصادرها ان الموقف هذا يقلّل من فرص تقرير المصير والتعايش المشترك». غير ان ياعيل دايان (عضو اللجنة المركزية لحزب العامل)، ابدت استياءها من نمط ردود الفعل هذه. واتهمت الذين عزموا على قطع حوارهم مع الفلسطينيين باللامسؤولية. وقالت ان اتخاذ موقف كهذا لن يحل المشكلة، ودعت الى استمرار التحرك نحو الحوار الذي «لا يجب ان يتوقف بسبب أزمة الخليج» (**المصدر نفسه**).

أمّا الاوساط اليمينية فقد عبّرت عن «سخرية كاملة»، من اليسار الاسرائيلي، الذي، حسب تعبيرها، «أمضى وقتاً طويلاً جداً كي يكتشف الحقيقة» (روليف، **مصدر سبق ذكره**).

أمّا الفلسطينيون في المناطق المحتلة، فقد عبّروا، من جانبهم، عن خيبة أملهم من موقف معسكر السلام الاسرائيلي واتهمته اوساطهم «بعدم الرغبة في تقدير موقفهم ومدى ما يتعرضون له من اكراه» (**المصدر نفسه**).

ربعي المدهون

خطاب الرئيس ياسر عرفات في اليوم الألف للانتفاضة

بسم الله الرحمن الرحيم

«واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم وتودّون ان غير ذات الشوكة تكون لكم ويريد الله ان يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين، ليحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون».

«ان ينصركم الله فلا غالب لكم». صدق الله العظيم.

يا جماهير الانتفاضة الشعبية المباركة؛

ايها الابطال صنّاع اسطورة المقاومة المجيدة والصمود العنيد في كل مدينة، وقرية، ومخيم؛

ايها الفرسان المسلّحون بالايمان، والكبرياء، والتصميم، في السجون والمعتقلات؛

ايها الجرحى البواسل تتعملقون على الجراح؛

ايها الثوار الرابضون في خنادق الدفاع عن الوطن والشعب والثورة في لبنان وجنوبه؛

يا أبناء شعبنا الفلسطيني العظيم في الوطن، والمنافي، والشتات، وفي كل مواقع الجهاد؛

يا جماهير أمتنا العربية العظيمة؛

لقد مرّ اليوم الألف لثورة المستحيل ولانتفاضة الشعب المجاهد العظيم، وعبّر شعبنا به أروع آيات التحدي وأصعب صور المواجهات. واليوم، يقف ثوارنا، وتقف جماهيرنا، ويقف شعبنا، كالعادة، منتصب القامة، شامخ الرأس، يغمرنا الايمان والثقة والزهو، ونحن نحتفل مع أمتنا العربية، ومع جميع الاحرار والشرفاء في العالم، بمرور هذا اليوم الألف على انطلاقة الانتفاضة الشعبية الفلسطينية المباركة على أرض فلسطين الطهور، والتي بارك الله حولها.

ألف يوم من المقاومة والتصدي والصمود والمواجهة. ألف يوم من قصص البطولة والشجاعة لشعب بأكمله، بنسائه المجاهدات، ورجاله الثوّار، وأطفاله الابطال.

ألف يوم من بطولات الآلاف من الشهداء البررة، وعشرات الآلاف من الجرحى الشجعان، وعشرات الآلاف من المعتقلين الابطال.

ألف يوم من الصبر والصمود في مواجهة أعتى ممارسات القمع والارهاب العنصري الصهيوني، المدعوم من هذه الامبريالية العالمية، بقيادة الولايات المتحدة الاميركية.

ألف يوم من تفاعلات الحركة الجماهيرية التي قدّمت الى العالم نموذجاً مبهراً، وفريداً، للمقاومة في عصرنا الحديث.

ألف يوم من الوحدة الوطنية الصلبة الراسخة تجمع شعبنا، بقطاعاته وفئاته وتياراته وقواه وأجياله، كافة، تحت الراية الواحدة، الموحّدة، للانتفاضة المباركة.

ألف يوم من نماذج الانضباط المذهل، والابداع الثوري الخلّاق، والمبادرات الجماهيرية المتوهّجة.

ألف يوم، طوّر فيه شعبنا رسم ملامح حياته اليومية بالفعل النضالي، والثوري، وأعاد رسم الخارطة النضالية الى المسار الجماهيري لأمتنا العربية.

ألف يوم، ترسّخت، في كل يوم منها، خطوات الشعب قوية واثقة الى أمام، نحو الاهداف التي أعلنتها جماهيرنا منذ اليوم الاول: الحرية والاستقلال.

اليوم، نقف خشوعاً، واكباراً، واجلالاً، لأرواح الشهداء الابرار الذين سقطوا على درب الانتفاضة وعلى طريق النور، فانضمّوا الى قوافل شهدائنا البررة، ومعهم أخي الشهيد البطل ابو جهاد؛ فسلام على أرواحهم الطاهرة بين الصدّيقين والشهداء؛ وعهدنا لأرواحهم ان نواصل درب النضال حتى النصر حتى النصر، حتى النصر.

اليوم نحتفل ونحن أشدّ ايماناً، وثقة، بالنصر، أكثر من أي وقت مضى بمرور ألف يوم على انطلاقة الانتفاضة، التي توهّم الاعداء انها هبّة عابرة، وحدث

عارض، بامكانهم قهره وتصفيته خلال أيام، أو أسابيع أو شهور. وها هي انتفاضتنا تقف عملاقة تجمع كل الكبرياء العربية، وكل الاصالة للاحرار والشرفاء في العالم، وتفرض على أرض الوطن، وترسّخ جذورها في المنطقة، وترفع الراية المتقدّمة المنتصرة لشعبنا في تحدّياته المحتلين، الذين يزداد مأزقهم كل يوم، ويسجّلون تراجعاً وتقهقراً في كل مواجهة.

يا اخوتي؛ يا أحبتي؛

لقد كان شعبنا يدرك تماماً، ومنذ اللحظة الاولى التي انطلق فيها الى شوارع الوطن يكنس منها جنود الاحتلال، المغزى التاريخي لانتفاضته، ولكونها المنهاج الثوري المبدع للثورة الفلسطينية المعاصرة كانت عواملها ومقدّماتها تتراكم يوماً بعد يوم، عبر نضالات جماهيرنا التي لم تتوقف، للحظة، عن مواجهة المحتلين الصهيونيين وحلفائهم الطغاة.

«ولا تهنوا ولا تحزنوا انتم الاعلون ان كنتم مؤمنين».

وها هي ذي الايام ووقائع الحياة تثبت، مرة أخرى، صوابية رؤيانا، وصحّة نهجنا. لقد رأى شعبنا، في انتفاضته، مرحلة متقدّمة من مسيرة نضاله الوطني تنقله الى حالة الهجوم الاستراتيجي، منتزعة المبادرة من يد الاعداء، ومؤكدة الدور الطليعي الحاسم لجماهير شعبنا في الصراع العربي - الصهيوني. ورأت جماهير شعبنا في انتفاضتها، التي تميّزت بأشكالها السلمية، وطابعها الديمقراطي، اسهاماً فلسطينياً ونموذجاً يضيف الجديد الى تراث الانسانية، ويتفق مع حقائق العصر ومع المنحى الذي تتخذه تطوّرات الامور في عالمنا المعاصر والمعقّد، والذي تزداد تعقيداته بهذا التواجد الاجنبي الخطر في منطقتنا العربية.

لقد كنتم أيها الابطال الشجعان، ومنذ اللحظة الاولى التي هدرت فيها الجماهير في شوارع وطرقات كل مدن وقرى ومخيمات أرضنا الفلسطينية الحبيبة، تدركون انكم تصنعون تاريخاً جديداً لشعبكم، وانكم تشقّون درباً جديداً لأمتكم بانتفاضتكم، وتؤكدون الغد المشرق لشعبنا ووطننا وبالاستقلال والحرية.

ايها الاحبة؛ يا نساء بلادي ويا رجال وطني ويا أطفال حجارتنا المقدسة؛ ايها الجنرالات الجدد في المسيرة الثورية المظفرة. كنتم، وعلى مدى ألف يوم مجيد، تنسجون، بدمائكم وتضحياتكم، لوحة وضّاءة لنضالنا، عندما حوّلتم الانتفاضة طريقاً للحياة ومشعلاً تبلور ثورة شاملة في جميع مناحي الحياة، ومرتكزة على هذا التراث النضالي لجماهيرنا؛ فكانت الانتفاضة تعيد وتعلّي البنيان الوطني على انقاض هياكل زمن الاحتلال، فوجدت تعبيراً لها في المجال الاجتماعي بتعزيزها للروابط والتآزر بين مواطنينا، واطلاقها لروح المبادرات الثورية، وافساحها في المجال لكل قطاعات المجتمع للمشاركة في معركة الاستقلال الوطني. ووجدت الانتفاضة تعبيراتها في المجال الاقتصادي بالعمل الجماعي الدؤوب للتخلّص من الالحاق الاقتصادي بالاحتلال، عبر تعزيز أشكال اقتصادنا الوطني؛ كما وجدت الانتفاضة تعبيراتها في المجال التربوي، والثقافي، والاجتماعي، والعمل الشعبي، وفي مناحي الحياة كافة.

وبجانب ذلك كله، كانت انتفاضة شعبنا، أيها الابطال، تحتل موقعها اللائق بها في التراث النضالي للانسانية. فبجانب ابتداعها لأشكال جديدة للمقاومة، وبجانب تأكيدها القدرة الهائلة للجماهير على مواجهة، وقهر، ارادة المحتلين المدججين بأحدث أنواع الاسلحة الاميركية، فان الانتفاضة أكدت دورها كملهمة لشعوب العالم. وفي سنوات تتسارع الاحداث فيها وتصبح الديمقراطية سمة العصر، فان انتفاضة شعبنا كانت نموذجاً يقتدى به للعديد من شعوب العالم، ومثالاً حيّاً للكثير من الاحرار والمناضلين في العالم.

بسم الله الرحمن الرحيم

«فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة». صدق الله العظيم.

يا اخوتي، ويا احبتي؛ يا صنّاع الانتفاضة المباركة؛

أيها الابطال حرّاس الحلم الفلسطيني المقدس؛

أيها الفرسان في القوات الضاربة واللجان الشعبية والمؤسسات الوطنية؛

يا جماهيرنا الشجاعة تفجّر البراكين والطاقات الثورية الخلاّقة؛

ها هي ذكرى مرور ألف يوم على انطلاقة الانتفاضة تمرّ في لحظة تاريخية حاسمة تتعلق بمصير ووجود امتنا العربية، حيث تتعالى قعقعة السلاح

الاجنبي على ارض العرب، في حملة صليبية لم يشهد مثيلاً لها التاريخ، قديماً وحديثاً.

ان هذا الحشد الهائل من الاساطيل واسلحة الدمار والقوات الاجنبية ينذر بأفدح الاخطار والكوارث على أمتنا العربية، والاسلامية، وعلى دول العالم الثالث؛ ويحمل، في طياته، خطر اندلاع حرب شاملة لن تبقي ولن تذر، ولن تتمكن اي دولة من ان تتفادى تأثيراتها ونتائجها. ونحن نوجه السؤال الى من يسألون عن الموقف الفلسطيني، فنسألهم: اين تقف اسرائيل في هذه المواجهة؟ ما هو دور قوات الاحتلال الصهيوني في هذه المنازلة؟ أين تقف هذه القوات التي تحتل اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين مسرى النبي محمد (صلعم) ومهد المسيح (عليه السلام). ألا فليتق الله من يتجرّأ على هذا السؤال لأي فلسطيني. اننا لا يمكن ان نقف إلّا في الخندق المعادي للصهيونية وحليفها الامبريالية التي تتجمّع علينا، اليوم، بخيلها وركبها ودباباتها وطائراتها وجميع الة حربها المتقدمة والمتفوقة، بحشدها ضد امتنا العربية، ليس دفاعاً عن هذا، او ذاك، وانما فقط حماية لمصالحهم، وكما يعلنون هم ذلك علناً وجهاراً نهاراً وكل يوم.

وانطلاقاً من فهمنا الدقيق لخطورة الحدث، وجسامة الظرف التاريخي والمصيري الذي نمر به، كشعب وامّة وحضارة ووجود، تحركت منظمة التحرير الفلسطينية، منذ اللحظة الاولى لاندلاع الازمة في الخليج، لتعمل على ايجاد حلّ يستند الى قاعدة الموقف العربي، والقومي؛ وعملنا بدأب وصبر من أجل صوغ اطار عربي يحفظ الكرامة والحقوق للجميع؛ وكنّا على وشك تكريس هذه الصياغة لينطلق قطار الحل العربي، لولا ما حدث في القمة التي عقدت في القاهرة مؤخراً، حيث تمّ تجاهل، وحجب، اقتراحاتنا التي شاركتنا وأيّدتنا فيها دول عربية عديدة، ممّا فتح الباب، ويا للاسف، للتواجد الاجنبي، ولمحاولة فرض الحلول الاجنبية، فازداد الموقف تعقيداً وخطورة، واخذت واشنطن تقرع طبول الحرب، وتعلن، بوضوح، انها تهدف الى املاء سياستها والشروط التي تخدم مصالحها وهيمنتها على المنطقة.

وعلى الرغم من ذلك كله، واصلنا، وتواصل، تحركنا، منطلقين من ثوابت، أهمّها ابعاد القوات الاجنبية من الاراضي العربية، ومعالجة قضية الكويت ضمن الاطار العربي، لصون حقوق ومصالح جميع الاطراف، وبما يحفظ الكرامة للجميع.

واننا، كأمة عربية، لم نسع، ولا نسعى، الى الاعتداء على احد. وهموم امتنا العربية هي همومنا جميعاً. وهموم الاخوة الكويتيين هي همومنا. وهذا ما نسعى الى حلّه ضمن الاطار العربي، وتوصلنا الى نقاط هامة في هذا السبيل. ولكننا، في الوقت عينه، نؤمن بأننا كأمة عربية في الوطن العربي الكبير من محيطه حتى الخليج، اصحاب الكلمة الاولى والاخيرة، اصحاب القرار فيه، فهو وطننا، وعن سيادته ندافع، وعلى تخومه ندفع العدوان، اي عدوان، ومن أي اتجاه جاء.

ولذلك، فقد جاءت المبادرة العربية التي اعددناها مع عدد من الاخوة القادة العرب ضمن هذا النطاق، لتعالج الانسحابات من الكويت والعراق وايران وفلسطين ولبنان والجولان، خاصة وان الازمة الحالية تجاوزت نطاقها الاقليمي لتصبح ازمة دولية فتحت المجال لجميع الملفات العالقة في المنطقة، واولها وأهمها ملف حقوق الشعب الفلسطيني التي تظل قضيته هي لبّ، وجوهر، الصراع في المنطقة، ويظل تجاهلها منبع التوتر الذي يطاول العالم بأسره، وأهمية ان تحل القوات العربية والدولية محل القوات الاميركية والاجنبية، وبعدها محاسبة الجميع على اساس القرارات الدولية وتنفيذها.

ولقد كشف التعامل الدولي مع أزمة الخليج عن النفاق والازدواجية التي تميّز الموقف الاميركي والدول الغربية وغيرها. ففي حين تتباكى واشنطن، كاذبة، على المواثيق الدولية، وتسارع الى رفع راية الشرعية الدولية، وتتلهّف على عقد جلسات متتالية لمجلس الامن الدولي وفرض الحصار على العراق، وتعمل من أجل ذلك على تطويع الامم المتحدة والارادة الدولية لخدمة مصالحها ومصالح اسرائيل، لم نشهد هذا الحماس لتطبيق وإعمال مبادىء وقوانين الشرعية الدولية، وتنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بالقضية الفلسطينية وبالشعب الفلسطيني؛ بل ان واشنطن، التي تؤكد، كل يوم، انحيازها المطلق الى العدوانية ونهج التوسّع الاسرائيلي كانت تسارع الى استخدام حق النقض (الفيتو) لمنع تبنّي اي قرار يوجّه لوماً، او ادانة، الى اسرائيل والى جرائم اسرائيل، وتقاتل من أجل منع ارسال بعثة لتقصّي الحقائق حول الجرائم الاسرائيلية المستمرة ضد جماهيرنا العزلاء، وضد

مقدساتنا الاسلامية، والمسيحية. ونحن يهمّنا ان ننبّه الى انه اذا كانت اميركا مهتمة بمصالحها وبالنفط، فنحن نهتم كذلك بالنفط العربي لخير العرب، ولكننا نهتم اكثر بالمقدسات الاسلامية، والمسيحية، في فلسطين كأمة عربية واسلامية، وكمسيحيين مؤمنين.

يا اخوتي؛ يا احبتي؛

اليوم، ونحن نحتفل بمرور الف يوم على انطلاقة الانتفاضة، نتطلع بثقة اكثر الى الغد، ذلك ان تقويمنا لمسيرة الالف يوم توضح اننا انجزنا الكثير، وفرضنا القضية، وجوداً وحياة واملاً وحلاً، على الجميع. ان مواكب الشهداء والجرحى والاسرى والتضحيات الجسام قد خلقت وراكمت انتصارات شعبنا، ووضعت الغار على هامات الابطال. نساءً ورجالاً واطفالاً.

بعد الف يوم مجيدة من ايام النضال الجماهيري تخلخلت سلطة المحتلين وبرزت سلطة الشعب على ارض وطننا. بعد ألف يوم من البطولات والمعجزات الجماهيرية التي سطّرت أمجد صفحات في تاريخ امّتنا، بتنا أقرب من اي وقت مضى الى انتزاع حق شعبنا في الحرية والاستقلال الوطني. بعد ألف يوم من المقاومة، تفرض قضية شعبنا نفسها كبند لا يحتمل التأجيل على جدول أعمال الضمير الانساني والمجتمع الدولي، وتزداد اسرائيل عزلة وانعزالاً، حيث تمارس مؤسساتها الحاكمة نهجاً يستند الى افكار عصور بائدة تجاوزتها شعوب العالم المنطلقة نحو عصور الحرية والديمقراطية؛ بل ان الاحداث المتسارعة في ازمة الخليج قزّمت اسرائيل وكشفت عوراتها ونقاط ضعفها؛ بل انه امام الارادة الفلسطينية والعربية الصلبة ظهرت بوادر الضعف والوهن والهلع.

بسم الله الرحمن الرحيم.

«لأنتم اشدّ رهبة في صدورهم من الله، ذلك بأنهم قوم لا يفقهون. لا يقاتلونكم جميعاً الّا في قرى محصّنة، أو من وراء جدر بأسهم بينهم شديد تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى». صدق الله العظيم.

يا جماهير شعبنا العظيم؛

ايها الابطال في القيادة الوطنية الموحدة والقوات الضاربة واللجان الشعبية؛ ايها الفرسان الاشاوس في المعتقلات؛

ايها المناضلون والمناضلات في اطر الشبيبة والمرأة والعمال والمزارعين والطلبة والتجار والمهنيين والاكاديميين والحرفيين، والمؤسسات والجمعيات الوطنية كافة؛

أيها الصامدون المرابطون، في الجنوب اللبناني، ترفعون راية الجهاد وتحرسون شعلة الثورة؛

يا امتنا العربية العظيمة؛

لقد أفشلت انتفاضتنا رهان الاعداء بأن استمرت، وتعمّقت وتصاعدت، ودقت أبواب النصر بالجهاد الصادق والتضحيات الجسام، بآلاف الجرحى، وعذاب المعتقلين، وهو ما يزيدنا ايمانا وثقة بالله والشعب والثورة والنصر؛ ولكن ذلك يضع علينا، في الوقت عينه، المسؤوليات الكبيرة والمتنامية للحفاظ ولصون انجازات الانتفاضة والثورة والشعب، وتطوير كل ذلك ليوم النصر المبين، الى القدس عاصمة دولة فلسطين: «يرونها بعيدة ونراها قريبة وانّا لصادقون». صدق الله العظيم.

لذلك، فانني اكرر واوصيكم بتعزيز صرح الوحدة الوطنية التي تشكل ضمان الاستمرار والانتصار ويتطلب ذلك تعزيز نموذج الانضباط الجماهيري لنداءات القيادة الوطنية الموحّدة وتفعيل اللجان الشعبية، واهمية استقطاب كل الفعاليات والشخصيات والقوى والعمل لادارة شؤون الحياة اليومية؛ وكذلك اهمية التركيز على بناء المزيد، وتعزيز ما هو قائم من لجان الخير والاصلاح، وتفعيل اللجان والاطر المتخصصة في مجالات الزراعة والصحة، وكذلك احياء وتفعيل لجان الحراسة والاغاثة والتموين، والانطلاق، من جديد، في نشاطات الاقتصاد البيتي، واستصلاح الاراضي، ومقاطعة البضائع الاسرائيلية، والتعليم الشعبي.

لنعزّز ضرباتنا ضد المحتلين، والثبات الثبات للمقاومة؛ والتصعيد التصعيد للانتفاضة.

لتلتهب شوارع مدننا وقرانا ومخيماتنا بالغضب الجماهيري، معبّراً عن نفسه بالتظاهرات والمسيرات، وليتجذّر هذا الأتّون الشعبي العملاق ليعطي ويأخذ من هذا الاتون المتفجر للازمة الخطيرة التي تعصف بالمنطقة تثبت في صفحاتها سجلاً جديداً لامتنا، وتاريخنا، ومعتقداتنا.

بعد ألف يوم مجيد من الانتفاضة يا اخوتي، ويا احبتي، نقول، بثقة، ان الدولة على مرمى حجر، حجر تحوّل الى صاروخ، وانتفاضة تحوّلت الى نهج وحياة أمة.

النصر آت، آت؛ والفجر آت، آت.

بسم الله الرحمن الرحيم

«لقد رضي الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة، فعلم ما في قلوبهم، فانزل السكينة عليهم واثابهم فتحاً قريباً».

«واخرى تحبونها، نصر من الله وفتح قريب».
صدق الله العظيم.

وانها لثورة حتى النصر

[وفا، تونس، ٣/٩/١٩٩٠]



بيان م.ت.ف. حول أزمة الخليج

منذ بداية الأزمة في منطقة الخليج، بين العراق والكويت، سعت القيادة الفلسطينية الى تطويقها في مهدها، خاصة وان الظروف المحيطة بالازمة كانت تشير الى احتمال تصاعدها، وانفجارها.

ان جهد القيادة الفلسطينية كان يهدف الى احتواء هذه الأزمة، وحلّها عبر وسائل الحوار الأخوي، وذلك استمراراً للدور الذي اضطلعت به في الماضي ومنذ العام ١٩٧٢، حيث وقع خلاف مشابه بين العراق والكويت وأسهمت القيادة الفلسطينية، حينئذٍ، بدور بارز في التوصّل الى حلّه.

لقد سارعت القيادة الفلسطينية، فور انفجار الأزمة، الى التحرك مع الأشقاء العرب، من أجل التوصل الى حل عاجل، ضمن الاطار العربي، يصون المصلحة القومية العليا، ويضمن الحقوق الوطنية، والسيادة، والامن، للجميع.

وقام الاخ ابو عمار بجهد مكثّف مع القادة العرب في العراق والمملكة العربية السعودية ومصر واليمن والجماهيرية الليبية وتونس، بهدف التوصل الى قاعدة سليمة، ومتوازنة، لحل عربي للأزمة، انسجاماً مع المصلحة العربية القومية، ودرءاً لخطر التدخل الأجنبي الذي يلحق الضرر الفادح بالأمة العربية، وبنضال شعبنا، وبقضيتنا المركزية ـ قضية فلسطين.

وقد جرى، خلال هذه المساعي، التوصّل الى صياغة مشاريع وأفكار فلسطينية، ومصرية، ويمنية، وليبية، وتونسية، حيث تمّ عرضها وتداولها مع جلالة الملك فهد ومع السيد الرئيس صدام حسين، كما تمّ التداول، مجدداً، مع سيادة العقيد معمّر القذافي، وسيادة الرئيس زين العابدين بن علي، والرئيس الشاذلي بن جديد، والرئيس علي عبدالله صالح، والرئيس الفريق عمر البشير، حول نتائج هذه الاتصالات، والتي انصبّت، جميعها، في اطار الحل العربي، انطلاقاً من الشرعية.

وعلى الرغم من ان الظروف الراهنة لا تسمح بعرض تفاصيل ما جرى البحث فيه، إلّا ان المحصلة الرئيسة التي توصّلت اليها القيادة الفلسطينية، عبر مساعيها، تمثلت في مشاركة العراق في مؤتمر القمة العربي، الذي دعت اليه مصر بشكل عاجل، وبحضور الكويت، وكانت المحصلة الثانية لهذا الجهد هي اقتراح تشكيل لجنة من الملوك والرؤساء، تصدر بقرار من القمة، للبحث في المواضيع كافّة مع القيادة العراقية، بما فيها وضع الكويت.

وقد اقترح الاخ ابو عمار في مؤتمر القمة، تشكيل هذه اللجنة من مصر والأردن والجزائر واليمن وفلسطين والمملكة العربية السعودية اذا رغبت في القيام بمساعيها خلال انعقاد القمة، ولكن لم نتمكّن من عرض هذا الاقتراح على التصويت.

ولن نعلّق، الآن، على ما وقع في مؤتمر القمة، ولا على الطريقة التي اختتمت بها اعمالها؛ ولكن يكفي ان نشير الى منع ثلاثة رؤساء دول من حقهم في الكلام، وعدم عرض مقترحاتهم على التصويت، وذلك على الرغم من ان الاقتراح الفلسطيني دعا الى ان تسترشد اللجنة المقترحة، في أعمالها واتصالاتها مع القيادة العراقية، بالخطاب الذي القاه الرئيس حسني مبارك في افتتاح مؤتمر القمة، الذي ركّز على الحل العربي، في الاطار العربي، وحذّر من خطورة انفجار الوضع.

وكانت القيادة الفلسطينية توصّلت، مع جميع الاطراف المعنيّة، وخاصة مع العراق، الى الموافقة على هذا الاقتراح، والى ان تشمل مهمة اللجنة البحث في جميع القضايا دون استثناء، بما فيها وضع الكويت.

ان موقف فلسطين كان ينطلق، قبل القمة وخلالها، من ضرورة ان يكون الحل عربياً، وهو الأمر الذي اكده البند السادس من قرارات اجتماع وزراء الخارجيات العرب، الذي عقد في القاهرة، في ٣/٨/١٩٩٠، برفض التدخّل الخارجي.

وبعد انفضاض القمة بهذه الطريقة المفاجئة، تابعت القيادة الفلسطينية مساعيها، عربياً، منطلقة من القناعة بأن استمرار الأزمة، وما صاحبه من تدخل عسكري كثيف، صار يهدد المنطقة العربية بأسرها باندلاع نيران حرب مدمّرة سوف تطاول عناصر القوة العربية، الاقتصادية والبشرية والعسكرية، وبتفتيت الكيانات العربية، وبفتح الباب امام التوسّعية الاسرائيلية المتجدّدة، وأمام القوى الاستعمارية الطامعة في الهيمنة على ثروات المنطقة، والتحكّم في مصائر شعوبها، وبتصفية القضية الفلسطينية، ودفع المنطقة الى البلقنة، بكل أخطارها.

وكان أهمّ ما أعلن، بعد القمة، هو المبادرة العراقية التي تضمّنت عناصر ايجابية رحّبت بها القيادة الفلسطينية، باعتبارها تحتوي على استعداد العراق للبحث في ظروف الانسحابات والترتيبات من الكويت، وما بين العراق وايران الذي بدأت عملية تنفيذه في هذه الايام، والانسحاب الاسرائيلي من على الاراضي العربية، والفلسطينية، المحتلة، بما فيها القدس، ومن الجولان ولبنان، تنفيذاً لمبادىء الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة.

ومن الغريب ان الولايات المتحدة الاميركية التي تحشد اساطيلها وآلة حربها الضخمة، بدعوى حماية الشرعية الدولية، هي التي وقفت، دائماً، وعلى مدى ربع قرن، ضد تمكين مجلس الأمن الدولي من اتخاذ اي قرار، أو اجراء، لمواجهة الارهاب الاسرائيلي واحتلال الارض الفلسطينية، والعربية، وانتهاك حقوق الانسان الفلسطيني، وحماية الجرائم الاسرائيلية.

ان تاريخ السياسة الاميركية حافل بالشواهد على حمايتها لاسرائيل دائماً بـ «الفيتو» في مجلس الامن الدولي، وعلى تنكرها لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة، وهو المبدأ الذي يشكّل ركيزة من ركائز الشرعية الدولية التي نتمسك بها، وندافع عنها.

لقد قامت القيادة الفلسطينية، مع الاخوة في القيادتين، اليمنية والسودانية، بتطوير مبادىء المبادرة العراقية، بما يخدم صيغة الحل العربي للأزمة في الخليج، ومن خلال دور تقوم به القوات العربية، وبما يحفظ كرامة الجميع، وحقوق كل الاطراف، ويحمي مستقبل الامة العربية ووحدتها؛ وان كان لا بد من الاستعانة بقوات دولية، فاننا نرى ان تكون تحت علم هيئة الأمم المتحدة، وتحت اشرافها.

ومثل هذه الافكار، وغيرها، تمّ عرضها على الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، ودول عدم الانحياز، ومختلف الدول العربية، والصديقة، وسكرتير عام الامم المتحدة، ورئيس مجلس الامن الدولي.

وتواصل القيادة الفلسطينية مساعيها، انطلاقاً ممّا اكدته، اكثر من مرة، من اهمية الحفاظ على التضامن العربي، وحماية الامن القومي العربي من تهديد القوى المعادية، التي لا تستهدف حماية مصالح العرب وأوطانهم بقدر ما تسعى الى تأمين السيطرة عليها، ونهب ثرواتها، واخضاعها لمتطلباتها الاستراتيجية.

ان هدف هذه المساعي كان، ولا يزال، تجنيب المنطقة والامة العربية كارثة الحرب التي تدق واشنطن طبولها، وليس هدفها تحقيق مكاسب ضيقة، مادية واعلامية، ولا استرضاء العواطف على حساب المصلحة القومية العليا لامتنا العربية التي تتعرض، اليوم، لأخطر المنعطفات التاريخية، والمصيرية، وتتطلب وقفة صادقة مع الضمير والوجدان.

لقد عملت منظمة التحرير الفلسطينية، طيلة الازمة، وفق قاعدة الحفاظ على المصالح العربية العليا والتضامن العربي، وسعياً الى الوصول لحل مشرّف يصون كرامة الجميع وحقوقهم، وليس لحساب طرف

على حساب طرف آخر وبما يحفظ سلامة وأمن العراق والكويت والسعودية والخليج والمنطقة العربية بأسرها؛ وهذا، كله، ينسجم مع مصالح امتنا العربية، وشعبنا الفلسطيني، واستمرار الانتفاضة الباسلة، التي يعمل العدو، الآن، على تصعيد قمعه وارهابه ضدها تحت غطاء الازمة الخطيرة الراهنة، التي تتعاون اسرائيل مع الادارة الاميركية على تأجيجها، وتفجيرها.

ولكن منظمة التحرير الفلسطينية فوجئت، ويا للأسف، بحملة اعلامية وسياسية، مبرمجة، وشرسة، على رئيسها، وعلى قيادتها؛ وتطوّرت الحملة الى حملة تشهير مدسوسة وشرسة بالشعب الفلسطيني، وتاريخه النضالي، وبالتالي ضرب انتفاضته وقضيته المقدسة، بجانب التحريض على الجاليات الفلسطينية في الخليج، حيث تمّ ابعاد، وطرد، عدد منهم دون ذنب؛ وللاسف يساهم بعض وسائل الاعلام العربية، والاجنبية، في تأجيج نيران هذه الحملة الظالمة، والمبرمجة، على الشعب الفلسطيني، وقيادته، دون ان يعلم اصحاب هذه الأقلام انهم يلعبون بالنار ويصفقون لما يهدّد أمّتنا العربية من خراب ودمار وتفتيت، ويساهمون، مع اعدائنا، لضرب وحدة أمتنا، ومستقبلها، ووجودها.

ان الحرص على المصير العربي، وعلى خارطة الوطن العربي، يتطلب من أبناء هذه الأمة المخلصين بذل كل ما فيهم من طاقة وجهد لمعالجة الازمة في الخليج ضمن الاطار العربي، بعيداً من التدخّل الاجنبي، وبالوسائل العربية؛ وان القيادة الفلسطينية ستواصل مساعيها دون احباط، وبدون كلل، مهما نهش لحمها المغرضون، ومهما تطاول عليها المتطاولون، وخاصة الذين لا يريدون سماع شيء آخر غير طبول الحرب الآتية من واشنطن، بينما المطلوب هو الحل العربي للأزمة، باعتباره الأمل الوحيد قبل وقوع الحرب المدمّرة، التي ستصيبنا جميعاً دون استثناء، لا قدّر الله، والتي علينا، جميعاً، العمل، بكل الاخلاص والايمان، وكل الجهد، للخروج منها، حفاظاً على مصالح امتنا العربية العليا، وعلى وحدتها وأمنها ومستقبلها.

والله من وراء القصد.

وانها لثورة حتى النصر.

[تونس، ١٨/٨/١٩٩٠]



م.ت.ف. تدين ازدواجية الموقف الاميركي

تعلو الآن، في العالم، الاصوات المطالبة بتوفير فرصة أوسع للجهود المبذولة لحل أزمة الخليج بالطرق السلمية، وضمن الاطار العربي تحت مظلّة الشرعية الدولية، وذلك لتجنيب المنطقة العربية، والعالم، عواقب حرب قد تدمّر البنيان العربي والبلاد العربية، وتلحق أفدح الاضرار بمقوّمات حياة الأمة، وحضارتها، أمام اطماع اعدائها والمتربصين بها.

وقد انعكس هذا التوجّه نحو تخفيف حدّة الخطر العسكري في نتائج «قمة هلسنكي»، التي أكد فيها الجانب السوفياتي ضرورة اعطاء فرص أكبر للحلول السياسية، ممّا يشجّع القوى والاطراف المعنيّة بالخيار السياسي في الخليج، وفي الشرق الاوسط بشكل عام، على بذل المزيد من الجهد، ومن الوقت الضروري لذلك.

وفي هذا الاطار، تبرز أهمية التوجّه الذي اختارته منظمة التحرير الفلسطينية، منذ بداية الأزمة، مع عدد من الأخوة القادة العرب الذين لم يلهثوا وراء الاغراءات، ولم ينساقوا وراء طبول الحرب، بل أعلنوا، منذ اللحظة الاولى، ان الحل الوحيد الملائم هو الحل العربي، بغطاء ودعم دوليين، وقدّموا، في هذا

السياق، توجّهات ومقترحات تقوم على أساس عدم الفصل بين بؤر التوتر والمشاكل التي تهدّد الامن والاستقرار في الشرق الاوسط، وتتعامل مع الشرعية الدولية تجاه هذه القضايا ككل لا يتجزأ، وتطالب بتطبيق القرارات الدولية الخاصة بمشاكل الشرق الاوسط، والقضية الفلسطينية خاصة.

ان هذا النهج الذي اتبعته منظمة التحرير الفلسطينية مع الأخوة العرب المخلصين، لمعالجة أزمة الخليج، وتحرّكت، على أساسه، على الساحتين، العربية والدولية، صار يحظى، اليوم، بتفهّم أوضح، وبتأييد أوسع، من دول العالم والكتل الدولية وفي أوساط الرأي العام العالمي؛ كما تزايدت، في المحافل الدولية، الدعوة الى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع أطراف الصراع الأخرى.

ان هذا التطوّر يفتح آفاقاً جديدة أمام امكانية حل أزمة الخليج مع حل أزمة الشرق الاوسط، وجوهرها القضية الفلسطينية الملتهبة منذ عشرات السنين. بيد ان هذا المسار، الذي بدأت تأخذه أزمة الخليج، بالتحوّلات الجارية في فهم طبيعة الأزمة وعلاقتها بمجمل الوضع في الشرق الاوسط، لم يتّفق مع توجّهات الادارة الاميركية، ونواياها، واجراءاتها. فهي ما زالت تواصل دقّ طبول الحرب، وحشد المزيد من القوات الاميركية، والاجنبية، والاعداد للعدوان على العراق الشقيق، وتهديد الأمن القومي العربي، والأمن الدولي، والاصرار على فصل أزمة الخليج عن أزمة الشرق الاوسط وقضية فلسطين، وكذلك الاصرار على رفض عقد المؤتمر الدولي للسلام.

وبهذا الموقف ينكشف، بشكل سافر، وواضح، نفاق الادارة الاميركية، وازدواجية معاييرها في التعامل مع القضايا الاقليمية، والدولية، وتجزئة الشرعية الدولية وتفصيلها على مقاس المصالح الاميركية، والاسرائيلية، العدوانية.

وممّا يؤسف له ان بعض الاوساط العربية ينساق وراء الحملة الاميركية والتآمر على القضية الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني وقيادته. وتبرز، في هذا المجال، أيضاً، محاولات الضغط على الشعب الفلسطيني، وتهديده، بمزيد من التشريد، ومحاربته في مصدر رزقه، وفي لقمة أطفاله، وذلك باتباع سياسة طرد الفلسطينيين وأبعادهم من بعض البلدان العربية.

لقد أكدت تجارب تاريخنا المعاصر ان التبعية المطلقة للسياسة الاميركية هي نهج قصير النظر، يلحق الضرر الفادح باستقلال الدول العربية واستقرارها وأمنها، ويحرمها من حقها في امتلاك ثرواتها الوطنية، والسير على طريق التنمية والتطوّر. فالتواجد الاميركي المباشر، وخاصة العسكري منه، يهدف، أولاً وأخيراً، الى تكريس التبعية، ويغذّي العدوانية والتوسّعية الاسرائيليتين ضد فلسطين والأمة العربية بأسرها، لتقع المنطقة العربية بين فكّي الكماشة الاميركية ـ الاسرائيلية، لتكريس احتلال الارض، من جهة، والتحكّم في مصادر الثروة، من جهة أخرى.

لقد تبلورت، في الآونة الاخيرة، وفي ضوء المتغيّرات الدولية، نظرة عربية جديدة تدعو الى وحدة وتكامل عناصر الأمن القومي العربي، والى صيانة المصالح الذاتية العربية، من منطلق التعامل مع العالم الجديد على قاعدة توازن مصالح يوفّر للأمة العربية فرص احترام حقوقهم القومية، والاقتصادية.

وكانت الدعوة الى حماية التضامن العربي، وتعزيزه، هي الشرط الاساس لانجاز هذا التوجّه نحو المناخ العالمي الجديد، على أساس الاحترام المتبادل. ولا يمكن النظر الى مشكلة جامعة الدول العربية من دون هذا المقياس؛ اذ ان الاصرار على تقسيم الجامعة، وتفكيكها، هو تدمير للحدّ الأدنى من الجامع المشترك بين الدول العربية، وضربة لقاعدة الحل العربي لأزمة الخليج، من ناحية، وتنصّل من قرارات الاجماع العربي، من ناحية أخرى.

وهنا نؤكد ان مقياس الاخلاص للتضامن العربي، والعمل العربي المشترك، وقرارات الاجماع العربي، هو الحرص على وحدة الجامعة العربية، ووقف اجراءات تدميرها التي لا تخدم الّا أعداء الأمة العربية. وندعو جميع المخلصين للعمل العربي والحل العربي الى بذل أقصى الجهود، من أجل انقاذ الجامعة، والحؤول دون انهيار هذا البيت العربي المشترك.

ان التطوّرات الجارية في الفهم الدولي لابعاد أزمة الخليج، والربط بين حلّها وبين حلّ أزمة الشرق الاوسط وقضية فلسطين، والدعوة الى عقد المؤتمر الدولي للسلام، يزيدها قناعة بالتمسّك بخطنا القائم على أساس ضمان الأمن والسيادة والحقوق والاستقرار لجميع الدول العربية.

وان محاولات التآمر التي تقوم بها الادارة

الاميركية وعملاؤها ضد الشعب الفلسطيني لن يزيدنا الاّ قناعة بموقفنا، واصراراً على المضيّ فيه. فقد فشلت مساعي الادارة الاميركية، في الماضي، لتقليص الاهتمام الدولي بانتفاضة شعبنا البطل، وبجوهر الصراع الطويل في المنطقة، وهو القضية الفلسطينية. وبفضل اصرار شعبنا على دحر الاحتلال، وعلى انجاز حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وتمسّكه بمبادرة السلام الفلسطينية التي ظلّت تحظى بالتفاف عربي شامل وتأييد عالمي أوسع النطاق، فان محاولات واشنطن وتل - أبيب لحرف الانظار عن هذا الجوهر ستلقى الفشل ذاته.

ان التحالف الاميركي - الاسرائيلي يستغل ضجيج الحرب، في منطقة الخليج، لمواصلة سياسة تكريس الاحتلال، وتعزيزه بالهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي الى فلسطين، وتكثيف سياسة الاستيطان الزاحف، وتصعيد القمع والارهاب ضد شعبنا في الارض المحتلة، وامداد آلة الحرب الاسرائيلية بصفقات جديدة من أحدث أسلحة الدمار.

ان منظمة التحرير الفلسطينية تدعو جميع الأشقاء العرب الى تحكيم العقل، والضمير، وروح الحرص على مستقبل الأجيال والاوطان، في التعامل مع هذه التطوّرات المصيرية، بتكريس الطاقات، كلها، للبحث عن حل سياسي عربي، يحول دون وقوع الكارثة، ويغلق النوافذ، كلها، أمام حملة الحرب التي تقودها واشنطن ضد المصير العربي بأسره، دون استثناء احد، أو بلد.

وستواصل منظمة التحرير الفلسطينية جهودها، وفق هذا الفهم، مع جميع المخلصين من ابناء امتنا العربية، من المحيط الى الخليج، دفاعاً عن مصالح شعبنا وحقوقه، ودفاعاً عن مقوّمات الاستقلال العربي.

[بيان للجنة التنفيذية]

[وفا، ١٢/٩/١٩٩٠]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٧/١٩٩٠ الى ١٥/٨/١٩٩٠

١٦/٧/١٩٩٠

• شهدت المناطق الفلسطينية المحتلة صدامات واشتباكات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأصيب، في اثنائها، ثمانون مواطناً بجروح مختلفة، واعتقل آخرون. وتمكّن شبان الانتفاضة من تحطيم عشرين سيارة بين عسكرية وتابعة لمستوطنين (**الدستور**، عمّان، ١٧/٧/١٩٩٠).

• قال وزير المياه والري الاردني، داود خلف، ان اجمالي كميات المياه التي تسرقها اسرائيل، سنوياً، من مصادر المياه العربية تصل حوالى ١٣٠٠ مليون متر مكعب. واشار خلف، في لقاء بثّته التلفزة الاردنية مساء امس، الى استغلال اسرائيل لمياه نهر العوجا الذي يصل تدفقه ٣٣٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً، اضافة الى الآبار الجوفية في قطاع غزة، التي يستخرج منها نحو مئتي مليون متر مكعب سنوياً. بالاضافة الى ذلك، تغتصب اسرائيل ما مجموعه ٦٦٠ مليون متر مكعب سنوياً من أعالي نهر الاردن، وتقوم بتخزينها في بحيرة طبريا، بحيث لا يصل الاردن سوى كميّات قليلة من المياه عالية الملوحة؛ كما تقوم اسرائيل بسحب مياه نهر الليطاني من جنوب لبنان (**الاتحاد، حيفا**، ١٧/٧/١٩٩٠).

• وافق وزراء خارجيات دول السوق الاوروبية المشتركة، في اجتماعهم في بروكسل، على فتح مكتب دائم في المناطق المحتلة، هدفه الرسمي مراقبة مشاريع المساعدات من جانب دول السوق للمناطق المحتلة. وعلم ان المجلس التنفيذي لدول السوق سوف يقدم، في ايلول (سبتمبر) المقبل، اقتراحات مفصّلة تتعلق بمهام المكتب الجديد (**عل همشمار**، ١٧/٧/١٩٩٠).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في حضور اعضاء وفد البرلمان البلجيكي: «هناك مؤشرات توحي بأن الولايات المتحدة الاميركية تحاول تجديد الحوار مع م.ت.ف.»، وان وسطاء عرباً يعملون في هذا الاتجاه (**عل همشمار**، ١٧/٧/١٩٩٠).

• قال قائد سلاح الجو الاسرائيلي، اللواء افيهو بن ـ نون، في حديث مع المراسلين العسكريين في ذكرى تأسيس سلاح الجو: «لا يوجد اي مبرر للانجرار وراء التهديدات والتخويف من جانب الرئيس العراقي، صدام حسين، ذلك لأن اسلحة القتال الكيميائية وصواريخ ارض ـ ارض لن تستخدم ضد دولة تستطيع الرد بالاسلحة ذاتها». واضاف بن ـ نون انه يجرى، حالياً، بحث في موضوع الصاروخ «حيتس» وشبكة صواريخ «بتريوت» التي تستطيع ان ترد جزئياً على اسقاط صواريخ ارض ـ ارض، بينما لدى «حيتس» القدرة على اعطاء رد افضل في هذا المجال (**عل همشمار**، ١٧/٧/١٩٩٠).

• صرّحت اوساط عسكرية اسرائيلية، رفيعة المستوى، في الآونة الاخيرة، بأن «اسرائيل قد تجد نفسها في مفاوضات حول هضبة الجولان قبل بدء المباحثات حول مستقبل المناطق [الفلسطينية المحتلة]، غير انه لا توجد تأكيدات حول ذلك» (**عل همشمار**، ١٧/٧/١٩٩٠).

• كرر الرئيس الاميركي، جورج بوش، دعوته الى محادثات «تنتهي الى السلام» يشترك فيها الفلسطينيون، وطالب الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، بـ «اتخاذ اجراء ضد الشخص الذي ارتكب عملية الانزال البحري» على شواطىء تل ـ ابيب، في نهاية أيار (مايو) الماضي، «شرطاً لاستئناف الحوار» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٧/٧/١٩٩٠).

١٧/٧/١٩٩٠

• تصاعدت المواجهات والصدامات العنيفة في جميع انحاء المناطق الفلسطينية المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي استخدمت العيارات الحيّة والمطاطية وقنابل الغاز، ممّا أدّى الى اصابة اكثر من ٨٥ فلسطينياً واعتقال اكثر من ستين آخرين. وألقى فلسطينيون زجاجة حارقة على سيارة للمخابرات الاسرائيلية في طولكرم؛ كما حطّموا ما لا يقل عن

خمس وعشرين سيارة عسكرية اسرائيلية، واصابوا جندياً اسرائيلياً برأسه (**الدستور**، ١٨/٧/١٩٩٠).

• اقدمت مجنّدة اسرائيلية على الانتحار باطلاقها النار على نفسها في قاعدة لتشكيل عسكري جنوب اسرائيل. وقد بدأت الشرطة العسكرية التحقيق في الحادث، الذي يعتبر الحادي عشر منذ بداية نيسان (ابريل) ١٩٩٠. وقد عبّرت اوساط عسكرية، رفيعة المستوى، في الجيش الاسرائيلي عن قلقها ازاء ارتفاع عدد المنتحرين (**معاريف**، ١٨/٧/١٩٩٠).

• قامت عضو الكنيست الاسرائيلي، شولاميت الوني، بزيارة عضو سكرتارية حركة «راتس» عضو ادارة بلدية رامات غان، عوفر غور آرييه، الذي رفض الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة. من جهة اخرى، قال ناطق بلسان حركة «يوجد حدّ» انه تمّ، امس، سجن جنديين آخرين من قوات الاحتياط رفضا تأدية الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة. واضاف انه لا يزال في السجن العسكري خمسة ضباط وجنود من وحدات الاحتياط، من رافضي الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة (**معاريف**، ١٨/٧/١٩٩٠).

• قام مبعوث اميركي، رفيع المستوى، مؤخراً، بزيارة سرّية لاسرائيل، في اطار جهود الادارة الاميركية الرامية الى ايجاد تسوية بين الاردن وسوريا واسرائيل تتعلق بتوزيع مياه نهر اليرموك. وعُلم من مصادر معتمدة، في واشنطن، ان مساعد وزير الخارجية الاميركية للشؤون السياسية، ريتشارد ارميتاج، قد عيّن وسيطاً، بدرجة سفير خاص، من قبل وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر. وقد سافر ارميتاج الى عمّان، وسوف يعود الى القدس في حال تقدّم المفاوضات (**معاريف**، ١٨/٧/١٩٩٠).

• جاء في مقالة نشرتها صحيفة «برافدا» السوفياتية انه على الرغم من نفي الحكومة الاسرائيلية اسكان مهاجرين يهود سوفيات في المناطق الفلسطينية المحتلة، فان عدداً من هؤلاء قد استوطن، بالفعل، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وفي القدس الشرقية (**معاريف**، ١٨/٧/١٩٩٠).

• اثارت تلميحات الرئيس السوري، حافظ الاسد، حول استعداده للدخول في مفاوضات مع اسرائيل، في اطار مؤتمر دولي، شرط تعهد اسرائيل بالانسحاب من الجولان ومن «حزام الامن» في جنوب لبنان، ردود فعل مختلفة من جانب مستوطني الجولان. وقال احدهم: «اذا اعطوني ما اعطوه للذين أُجْلوا عن ياميت، فانني مستعد لترك الجولان غداً. لا احد ينظر بجدية الى المنطقة. اذا كانت الحكومة لا تكترث بسكان الجولان، فلماذا يطلب ذلك مني؟». وقال عضو كيبوتس ميروم جولان رئيس المجلس المنطقي، ان «سكان المنطقة يرغبون في السلام مع العرب بشكل عام، ومع سوريا بشكل خاص، ليس باقل من اي اسرائيلي آخر. انني اشك في نوايا الاسد، لكن من المستحسن ان نجرّب معه المفاوضات» (**معاريف**، ١٨/٧/١٩٩٠).

• اعلن وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، عن ان هناك حاجة ماسّة الى عملية سلام في المنطقة، يمكن ان تتمّ من خلال حوار بين الفلسطينيين والاسرائيليين؛ واعرب عن امله في امكان بدء هذا الحوار، لأنه «امر اساس لدفع عملية السلام الى امام» (**نيويورك تايمز**، ١٨/٧/١٩٩٠).

١٩٩٠/٧/١٨

• تواصلت الصدامات والمواجهات في انحاء مختلفة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فاسفرت عن اصابة حوالى ستين مواطناً بجروح، واعتقال حوالى ٤٢ آخرين خلال عمليات دهم ومطاردة قامت بها أعداد كبيرة من الجنود وحرس الحدود الاسرائيليين. وكانت سلطات الاحتلال دهمت قرى أرطاس ورأس طيرة وشوفه وصانور وعنبتا، وأحياء متفرقة من مدينة جنين، وضاحية الزيتون في الخليل، ومخيم الفوّار، وكفر قدّوم وعصيرة القبلية، وبيت عنان، ومخيمي الجلزون وجباليا، واحياء في غزة وخان يونس ورفح (**الدستور**، ١٩/٧/١٩٩٠).

• انهى الجيش الاسرائيلي، في الاونة الاخيرة، تجربة عملية لاستخدام عيارات نارية جديدة في المناطق المحتلة تعرف بـ «العيارات الرملية». وكانت تجربة اولى أُجريت قبل اسابيع حول استخدام هذا النوع من العيارات، غير انها باءت بالفشل، ممّا استدعى الى اجراء تحسينات على العيارات الجديدة، حيث جرّبت ثانية، وبشكل خاص في منطقة نابلس. وقد نظر قادة وجنود اسرائيليون بـ «ايجابية» الى هذا النوع من العيارات، الذي يبدو انه سوف يدخل حيّز الاستخدام قريباً (**معاريف**، ١٩/٧/١٩٩٠).

• أعلنت اللجنة الاوروبية في بروكسل عن ان المجموعة الاقتصادية الاوروبية قررت تقديم مساعدة

بقيمة ستة ملايين وحدة حسابية (٧,٥ ملايين دولار) الى الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين. واوضحت اللجنة، في بيان لها، ان المساعدة هذه ستتيح تمويل استثمارات صغيرة في الاقتصاد المحلي، والتربية، والصحة، اضافة الى اعادة تأهيل هياكل لا تشرف عليها سلطات الاحتلال الاسرائيلية. وكانت المجموعة الاوروبية قررت زيادة مساعدتها الى الاراضي المحتلة بصورة تدريجية، اضافة الى مساعداتها العاجلة، كي تصل الى ١٢ مليون وحدة حسابية (١٥ مليون دولار) في العام ١٩٩٢ (**الحياة، لندن**، ١٩٩٠/٧/١٩).

• قام وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، بجولة على بلدة دورا، جنوب مدينة الخليل، وعلى مستوطنة كريات اربع، التقى، في خلالها، رؤساء المجالس المحلية في قرى المنطقة. وفي ختام اللقاء المغلق، الذي منع الصحافيون من حضوره، أوضح ارنس ان القصد من الجولة ولقائه بسكان المناطق المحتلة هو ايقاف سلسلة العنف والتوصّل، في اقرب وقت ممكن، الى تسوية سلمية. واضاف: «لقد أُجري نقاش هامّ، على الرغم من ان هذا لا يعني اننا اتفقنا على كل شيء. لقد أتينا لكي ندرس، ونسمع» (**دافار**، ١٩٩٠/٧/١٩).

• قال زعيم حزب العمل الاسرائيلي، شمعون بيرس، في اجتماع عقد في مقر حزب «العمل»، ان النقص في مياه الشفة سوف يؤدي الى مشكلة تشغل منطقة الشرق الاوسط خلال السنوات القليلة المقبلة. وقال، أيضاً، انه اقترح على الرئيس المصري، حسني مبارك، في اثناء لقائه معه، انشاء افران نووية مشتركة لتحلية مياه البحر، وتمويلها من الدول العظمى تحت رقابة دولية مشتركة. واضاف بيرس: «مثل هذه الفكرة يثير الذهول اليوم؛ لكن الحقيقة هي ان عدد سكان المنطقة سوف يتضاعف كل ٢٥ سنة، وانه اذا وصل اسرائيل نصف مليون مهاجر، فلن يكون لديها، حينذاك، ما يكفي من مياه الشرب وري المزروعات» (**دافار**، ١٩٩٠/٧/١٩).

• قال الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية، ريتشارد باوتشر، ان ادارته لا تزال ملتزمة دفع اقامة حوار بين الفلسطينيين والاسرائيليين الى امام، وانها تعمل، جاهدة، لتحقيق هذا الهدف (**نيويورك تايمز**، ١٩٩٠/٧/١٩).

١٩٩٠/٧/١٩

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، الوفد البرلماني السوفياتي برئاسة عضو مجلس السوفيات الاعلى رئيس لجنة النقل والمواصلات والاعلام، تاتالوف فالنتين. وأُجري، في خلال اللقاء، استعراض لآخر التطورات السياسية الراهنة، على المستويات الدولية والعربية والفلسطينية، والجهود السياسية المبذولة لدفع مسيرة السلام في المنطقة، والمبنيّة على أساس مبادرة السلام الفلسطينية؛ كما تمّ بحث في موضوع هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، والمخاطر المترتّبة على توطينهم في المناطق الفلسطينية المحتلة (**وفا**، تونس، ١٩٩٠/٧/١٩).

• أُصيب اكثر من ستين مواطناً بجروح في اشتباكات وقعت في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية؛ كما حطمت القوات الضاربة الفلسطينية ٢٣ سيارة تابعة للجيش الاسرائيلي والمستوطنين، فيما شنّت قوات الاحتلال حملة دهم على عدد كبير من المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وبتركيز خاص على بيت ساحور وقرية وادي برقين، ومخيمات طولكرم وجنين والفارعة وبلاطة، واسفرت عن اعتقال ٣٥ مواطناً (**الدستور**، ١٩٩٠/٧/٢٠).

• اكتشفت قوات الامن الاسرائيلية خطة وضعها اعضاء في «فتح» لاختطاف وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، اريئيل شارون، والمطالبة باطلاق سراح فدائيين مسجونين في اسرائيل مقابل اطلاق سراح شارون. وكشفت السلطات الاسرائيلية المعلومات هذه من خلال ملف الاتهام الذي قدّم في اثناء محاكمة ثلاثة من سكان نابلس اعضاء في خلية تابعة لـ «فتح»، ذكر ان هدفهم هو الرد على استشهاد قائد خليّة النسر الاحمر الفدائي، امين روزا، على ايدي قوات الجيش الاسرائيلي (**معاريف**، ١٩٩٠/٧/٢٠).

• افادت محافل سياسية، في القدس، بأن أقوال الرئيس السوري، حافظ الاسد، في المؤتمر الصحافي الذي عقده في القاهرة، بشأن استعداد سوريا للدخول في مفاوضات حول تسوية سلمية في المنطقة، جاءت رداً على رسائل سرّية نقلت اليه من اسرائيل بواسطة طرف ثالث، غير اميركي. وقد جاء فيها، ان «هناك ما يمكن التحدث حوله». وعلى حدّ قول المصادر نفسها، هناك تطابق مصالح بين شامير والاسد؛ فكلاهما لا يرى في م.ت.ف. طرفاً في المحادثات؛ وليس من قبيل

الصـدفـة ان الاسد امتنع عن ذكر الفلسطينيين في اطار شروطه لبـدء المفـاوضـات مع اسرائيـل (**عـل همشمار**، ١٩٩٠/٧/٢٠).

١٩٩٠/٧/٢٠

• نفى رئيس دولة فلسـطين، ياسر عرفات، ان يكـون قد تعـرّض للزعيم الوطني المصري الراحـل، مصـطفى النحاس باشا، بأية اساءة. واتهم مصدر رسمي فلسطيني، في تصريح له، بعض وسائل الاعلام بتحريف كلمة الرئيس عرفات التي القاها في الجلسة الطارئة لمجلس الجامعة العربية، التي عقدت في تونس بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٥. وقال المصدر، ان عرفات ركّز، في كلمتـه، على المخاطر المحدقة بالأمة العربية (**وفا**، ١٩٩٠/٧/٢٠)، وانـه تعـرض الى خطر سرقة المياه العربية وحرب المياه التي تشنّها اسرائيل ضد العرب، ولـمطالبة الحركة الصهيونية، في الثلاثينات، بالسماح لليـهـود بالصـلاة عنـد حائـط البـراق لخـداع الرأي العـام العـالمـي وكسب تأييـده (**الاهـرام**، القاهرة، ١٩٩٠/٧/٢١).

• عمّ الاضراب الشـامـل الاراضي الفلسطينية المحتلة، كافـة، وذلك تلبيـة لدعـوة القيـادة الوطنية الموحدة للانتفاضة بمناسبة مرور شهرين على مجزرة عيون قارة (ريشون لتسيون)، التي ارتكبها اسرائيلي ضد مجموعة من العمّال الفلسطينيين. وفي خلال ذلك، وقعت صدامـات بين قوات الاحتـلال الاسرائيليـة والمـواطنـين، اصيب، في اثنـائهـا، اربعـون مواطنـاً بجـروح، واعتقل عدد آخر، خصوصاً في قريتي يطّه وبني سهيلة، ومـدن رفح وخان يونس ودير البلح، في قطاع غزة (**الدستور**، ١٩٩٠/٧/٢١).

• شدّد الرئيس الاميركي، جورج بوش، على ان ادارته لن تتخلى، في اي حال، عن مساعيها السلمية لتحـريـك «عملية السلام»، مؤكداً دعمه لمبادرة وزير خارجيته، جيمس بيكر. كما لمّح، في اشارة واضحة، الى ان رفض اسرائيـل لهـذه المبادرة سيرغم ادارته على العـودة الى نقطة الصفر، والبحث في خيارات اخرى، «لأننـا لن نجلس، هنـا، من دون ان نفعـل شيئـاً» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢١ ــ ١٩٩٠/٧/٢٢).

١٩٩٠/٧/٢١

• تصاعدت المواجهات والصدامات العنيفة في الاراضي الفلسـطينيـة المحتلة، بين المـواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأسفرت عن اصابة ٦٧ مواطناً بجـروح في قبـاطية وجنين وشويكة ومخيم رفح ونوبا القريبة من الخليل. وتمكّن شبان الانتفاضة من اصابة ثلاثة جنود اسرائيليين بجروح مختلفة، في الوقت الذي فرضت قوات الاحتلال حظر التجول على بلدة بيت امّر، وقامت بتجميع المواطنين في الشوارع، وقطعت التيار الكهـربـائي وخـطوط الهاتف واعتقلت العشرات من سكـان البلدة. وامتـدت حملة الاعتقالات الى بلاطة والظاهرية ويطّه ومخيم الفوّار وجلقموس وبيت ساحور (**الدستور**، ١٩٩٠/٧/٢٢).

• قال مستشـار رئيس الحكـومـة الاسرائيليـة للشـؤون العـربيـة، اليعيـزر تسفـريـر، في حضور شخصيات عربية في الجليل، ان «لا صحة للانباء التي تحدثت عن نيّة الحكومة الاسرائيلية مصادرة اراض في الجليل، من اجل اقامة احياء للمهاجرين من الاتحاد السـوفياتي». واضاف تسفرير، انه، بعد التدقيق في الأمر، «تبيّن ان جميع الاراضي المخصصة للبناء تعود الى ملكية الدولة او الى ادارة اراضي اسرائيل». وقد جاء تصريح تسفرير هذا في اعقاب اجتماع لجنة الدفاع عن الاراضي العربية، الذي عقد خلال الاسبوع الماضي، في الناصرة. وقد عبر اعضاء اللجنة عن خشيتهم من ان تدفـع الهجـرة من الاتحـاد السـوفيـاتي الحكـومة الاسرائيليـة الى مصـادرة اراض في الجليل والنقب ووادي عارة (**عل همشمار**، ١٩٩٠/٧/٢٢).

• وصـل سكرتير الحكومة الاسرائيلية، الياكيم روبنشتـاين، موسكـو، في زيـارة تستغـرق اسبوعاً، وصفت بانهـا خاصة. وكان روبنشتاين صرح، قبيل سفـره، بأن زيـارتـه لن تخصص لاجـراء محادثات سياسية، ولكنها نسّقت مع الممثلية السوفياتية في تل ــ ابيب، ومن المحتـمل ان يلتقي بمـوظفـين رسميـين (**معاريف**، ١٩٩٠/٧/٢٢).

• وعد وزير الدفاع الاميركي، ريتشارد تشيني، نظيره الاسرائيـلي، موشي ارنس، بأن تستمر الولايات المتحدة الاميركية في تأييد مشروع صاروخ «حيتس»، وقـال: «هنـاك تعهـد ازاء دعم المـرحلة الثـانية من المشروع». وفي لقـائـه مع تشيني، اقترح ارنس على الولايات المتحدة الاميركية معاودة احياء مشروع طائرة «لافي»، وانتاجها في الولايات المتحدة الاميركية، وبيعها للجيش الاميركي (**معاريف**، ١٩٩٠/٧/٢٢).

١٩٩٠/٧/٢٢

• اجتمـع رئيس دولة فلسـطين، ياسر عرفات،

في مقر اقامته في قصر الضيافة في العاصمة التشادية، نجاميتا، مع الرئيس التشادي، حسين حبري، حيث عقد الطرفان جلسة عمل خاصة استغرقت ساعتين، بحثا، في خلالها، في سبل دعم العلاقات العربية ـ الافريقية، والتعاون الثنائي بين فلسطين وتشاد. وكان الرئيسان، عرفات وحبري، عقدا جلسة أولى من المباحثات مساء امس، للبحث في تطورات الوضع في منطقة الشرق الاوسط، وخصوصاً في تطورات القضية الفلسطينية والوضع في المناطق الفلسطينية المحتلة (**وفا**، ١٩٩٠/٧/٢٢).

• أُصيب عشرات المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بجروح، في اثناء اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية التي اعتقلت عدداً من المواطنين في بلدتي اليامون وبيت امّر، وفي مخيمي طولكرم والعرّوب، واقتلعت ٣٥ شجرة زيتون من اراضي قرية عوّرتا؛ فيما تمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من تحطيم ١٨ سيارة اسرائيلية. واضافت التقارير ان اكثر من ٢٦٠ ملثّماً اقاموا عرضاً شبه عسكري في بلدة يَعْبَد، وحملوا السلاح الابيض واليافطات التي دعت الى تصعيد الانتفاضة؛ كما نظّمت القوات الضاربة الفلسطينية، في قلقيلية، عرضاً مماثلاً، على الرغم من النشاطات العسكرية الاسرائيلية المكثّفة حول المدينة (**الدستور**، ١٩٩٠/٧/٢٣).

• استشهد اربعة فدائيين من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعد ان اطلقت دورية اسرائيلية النار عليهم، في اثناء محاولتهم التسلّل عبر الحدود السورية الى الاردن (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/٧/٢٣).

١٩٩٠/٧/٢٣

• علم من مصادر فلسطينية بأن ثلاثة متعاونين مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية في الاراضي المحتلة قتلوا خلال الاربع وعشرين ساعة الماضية. فقد عثر على عصام نواجحة (٢٢ عاماً) مقتولاً في مدينة رفح، وكان خطف من منزله على ايدي مقنّعين؛ وقتل احمد عنطوري (٢٦ عاماً) متأثراً بجروحه بعد ان طعنه مهاجمون؛ وقتل ياسين سكافي (٢٠ عاماً) ويعمل في حديقة بلدية القدس. من جهة أخرى، اعلن عن استشهاد الطفلة اصيل كامل فاروق (ثلاث سنوات)، التي فارقت الحياة متأثرة بجروحها، بعد ان صدمتها سيارة عسكرية اسرائيلية، بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٩، عندما كانت تسير مع والدتها في مخيم العزّة. الى ذلك، شهد العديد من مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة صدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أسفرت عن اصابة اكثر من خمسين مواطناً بجروح، وتمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من مهاجمة العديد من سيارات الجيش الاسرائيلي والمستوطنين (**الدستور**، ١٩٩٠/٧/٢٤).

• حذّر وزير الخارجية الايطالية، جياني دي ميكيليس، في ختام لقائه بنظيره الاسرائيلي، دافيد ليفي، من انه طالما وجد احتمال لتجديد المحادثات بين اسرائيل والفلسطينيين، فان اوروبا سوف تساعد في دفع عملية السلام. امّا في حال عدم حصول أي تقدم، فان العلاقات بين اوروبا واسرائيل مرشحة للتدهور (**دافار**، ١٩٩٠/٧/٢٤).

• افاد الناطق بلسان شركة المياه الاسرائيلية «مكوروت» بأن منسوب المياه في بحيرة طبريا مستمر في الهبوط، حيث هبط، في الشهر الماضي، بمعدل ٢٢ سنتيمتراً تساوي ما يزيد على ٣٧ مليون متر مكعب من المياه. واضاف الناطق، ان متوسط انخفاض بحيرة طبريا، يومياً، هو بين سنتيمتر واحد وسنتيمتر ونصف تقريباً (**دافار**، ١٩٩٠/٧/٢٤).

• اعلن وزير الاستيعاب الاسرائيلي، الحاخام اسحق بيرتس، في حضور اعضاء لجنة الهجرة والاستيعاب التابعة للكنيست، انه وصل اسرائيل، منذ بداية هذا العام، سبعون الف مهاجر، منهم ٦١ الفاً من الاتحاد السوفياتي؛ ووصل، منذ بداية تموز (يوليو)، ١١٦٦٦ مهاجراً. وقد تلاءمت وتيرة الهجرة الحالية مع التوقعات. وتوقّع بيرتس وصول حوالى ٢٠ الف مهاجر شهرياً، ابتداء من الشهر المقبل، وقال انه، منذ بداية كانون الاول (ديسمبر) من هذا العام، سوف يصل حوالى مئة الف مهاجر آخرين (**معاريف**، ١٩٩٠/٧/٢٤).

١٩٩٠/٧/٢٤

• شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اشتباكات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأصيب، في اثنائها، ٤٢ مواطناً بجروح، واعتقل حوالى عشرين آخرين. واستشهد محمد سلامة (١٩ عاماً)، من بيت ليد، متأثراً بجروح اصيب بها قبل أيام. من جهة أخرى، حطّم شبان الانتفاضة عدداً من السيارات العسكرية الاسرائيلية، وجرحوا جندياً،

بعد رشقه بحجارة (**الدستور**، ٢٥/٧/١٩٩٠).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي رنس، في حضور اعضاء لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، ان احتمالات وقوع الحرب أصبحت اكبر بكثير ممّا كانت عليه في السنوات الماضية، بسبب تصريحات الرئيس العراقي، صدام حسين، وحجم القوة العسكرية التي في حوزة العراق (**عل همشمار**، ٢٥/٧/١٩٩٠).

• اعلنت الصناعة الجوية الاسرائيلية عن انها أجرت تجارب على طائرة عمودية بدون طيار، هي الاولى من نوعها في العالم. وجاء في البيان الذي أصدر بهذا الخصوص، ان باستطاعة الطائرة الجديدة التي سمّيت «هلستار»، تقديم العون الى سلاح البحرية في كشف القطع البحرية. وتبلغ كلفة كل طائرة من هذا النوع حوالى اربعة ملايين دولار، مقارنة بثلاثين مليون دولار تدفعها الحكومة الاسرائيلية لفرنسا مقابل كل طائرة عمودية يقودها طيار (**عل همشمار**، ٢٥/٧/١٩٩٠).

• فسّرت اوساط اميركية مسؤولة حديث الرئيس الاميركي، جورج بوش، عن العودة الى «نقطة الصفر» بأنه يعني ان الخيارات السياسية البديلة ستكون مفتوحة للنقاش. واشارت، بصفة خاصة، الى امكان احياء المشاورات الثنائية مع الاتحاد السوفياتي حول تعاون البلدين في المنطقة، والتلويح بأن هذا التعاون قد يؤدي، في محصلته، الى احياء المؤتمر الدولي للسلام (**الواشنطن بوست**، ٢٥/٧/١٩٩٠).

١٩٩٠/٧/٢٥

• شهدت المناطق الفلسطينية المحتلة اشتباكات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي دهمت عشرات المدن والقرى الفلسطينية تحت وابل من نيران اسلحتها الرشاشة وقنابل الغاز السامّ، ممّا أدى الى اصابة ستين مواطناً، بينهم اطفال ونساء، اجهضت اثنتان منهن في خان يونس جراء استنشاقهما الغاز؛ كما اعتقلت قوات الاحتلال خمسين مواطناً، معظمهم من قرى فقّوعة وبيت أمّر وبتونيا وقباطية، ومدن القدس ونابلس والخليل، ومخيمات رفح وجنين والجلزون. من جهة اخرى، عثر على جثة المواطن أحمد ابراهيم عنتوري (٢٢ عاماً)، من قلقيلية، وبها آثار تعذيب جسدي، اكدت مصادر فلسطينية ان وراءه قوات الاحتلال الاسرائيلية

(**الدستور**، ٢٦/٧/١٩٩٠).

• ندّد تقرير منظمة حقوق الانسان في الشرق الاوسط، وهي منظمة اميركية، بشدة، بالسياسة الاسرائيلية التي تساعد على قتل فلسطينيين في المناطق المحتلة. وانتقد التقرير اجراءات فتح النار، التي تشكّل خرقاً للمعايير الدولية. واشار كاتب التقرير، اريك غولدشتاين، الى ان الجيش الاسرائيلي استخدم اسلحة فتّاكة في حالات لم تتعرّض فيها حياة الجنود للخطر (**معاريف**، ٢٦/٧/١٩٩٠).

• دعا المؤتمر الثاني للحزب الديمقراطي العربي في اسرائيل الحركات السياسية العربية، كافة، الى دعم الوحدة «التي تعبّر عن آمال واماني الجماهير العربية في اسرائيل». وقرر المؤتمر عقد اجتماعات، وتنظيم تظاهرات، من اجل تجسيد هذه الوحدة. وقال رئيس الحزب عضو الكنيست عبدالوهاب دراوشه: «ان كل من لا يساعد على اقامة هذه الوحدة، سوف يجد نفسه خارج الاجماع وخارج الاطار العربي العام». وأضاف: «فقط عندما نصبح أقوياء، ومع ١٦ عضو كنيست، نستطيع التعاون مع القوى التقدمية اليهودية لتغيير الخارطة السياسية في اسرائيل، وضمان تشكيل حكومة تجسّد المساواة والسلام» (**عل همشمار**، ٢٦/٧/١٩٩٠).

• قال وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، في الكنيست، انه تمّ التوصل، خلال المباحثات التي اجراها مع «الترويكا» الاوروبية، الى عدد من الاتفاقيات لم تكن قائمة في الماضي. فقد تقرر اقامة قنوات اتصال «سوف تحسن العلاقات» (**معاريف**، ٢٦/٧/١٩٩٠).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في مقابلة خاصة مع مراسل صحيفة «بيلد»: «اننا نوافق على وحدة المانيا، ونرى فيها انجازاً عظيماً للجمهورية الفيدرالية». وأضاف شامير: «لدينا اسباب كثيرة للاعتقاد بأن المانيا الموحدة سوف تكون ديمقراطية وقوية ومن المحاور الاساسية في العالم؛ وسوف تحافظ على طابعها الديمقراطي وتطوّر علاقات الصداقة مع اسرائيل» (**معاريف**، ٢٦/٧/١٩٩٠).

١٩٩٠/٧/٢٦

• بعث الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، برسالة الى عضو مؤتمر رؤساء كبرى المنظمات اليهودية في

الولايات المتحدة الاميركية، مناحيم روزين سافت، بعد خمسة أيام من قرار الرئيس الاميركي، جورج بوش، قطع الحوار مع م.ت.ف. واوضحت الرسالة، التي كتبت بالعربية والانكليزية ونشر نصها في صحيفة «ديترويت فري برس» الاميركية، ان الرئيس عرفات ملتزم التوصل الى سلام، من طريق المفاوضات مع اسرائيل، كما جاء في تصريح لمسؤول في وزارة الخارجية الاميركية، الذي اضاف ان الرسالة لم تلبّ الشروط الاميركية لاستئناف الحوار مع م.ت.ف. من جانبه، اعلن روزين سافت عن انه تلقّى رسالة عرفات، وانه كان من بين خمسة زعماء يهود اميركيين قابلوا الرئيس عرفات في ستوكهولم، عاصمة السويد، قبل نحو عام ونصف العام (**الحياة**، ٢٧/٧/١٩٩٠).

• تعرّضت ٢٣ سيدة فلسطينية، خلال الاربع والعشرين ساعة الماضية، للضرب المبرح بأعقاب البنادق، وللغازات السامة، على ايدي قوات الاحتلال الاسرائيلية، ممّا تسبب في قتل الأجنة في بطونهن واجهاضهن. وكانت المناطق الفلسطينية المحتلة شهدت مواجهات وصدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال، ادّت الى اصابة العديد من المواطنين بجروح. في المقابل، هاجم ابطال الانتفاضة دوريات عسكرية وسيارات اسرائيلية، فحطّموا عدداً منها، وأصابوا جندياً اسرائيلياً بجروح في بلدة بني نعيم، فيما دهمت قوات الاحتلال قرى عزّون وراس كركر وخربثا ودير ابزيع، وفرضت حظر التجول على قريتي عتّيل وعزّون (**الدستور**، ٢٧/٧/١٩٩٠).

• تبيّن من استقصاء للرأي العام في الولايات المتحدة الاميركية، أُجري بطلب من «جمعية ضد تشويه السمعة»، عرضت معطياته لشخصيات مركزية في اسرائيل، بينهم رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان ٤٣ بالمئة من الاميركيين يعتقدون بأن اقامة دولة فلسطينية يؤدي الى السلام في الشرق الاوسط؛ وان ٣٢ بالمئة فقط يعتقدون بأن اقامتها تزيد من الارهاب. وقد دعا ممثلو الجمعية، الذين التقوا شامير، الى اتخاذ مبادرة، ومواقف سياسية ودبلوماسية تضع حدّاً لتدهور صورة اسرائيل لدى الرأي العام الاميركي (**معاريف**، ٢٧/٧/١٩٩٠).

• اعترض وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، على التقليص الاضافي في ميزانية الدفاع البالغ ٧٤ مليون شيكل جديد، الذي قرّرته الحكومة في جلستها الاخيرة، التي عقدت في غياب ارنس عن البلاد. وقال ارنس، في الاعتراض الذي قدمه الى الحكومة، ان التهديدات الامنية التي ينبغي على جهاز الامن الاسرائيلي مواجهتها قد ازدادت مؤخراً، ومن شأن التخفيض الاضافي في ميزانية الدفاع، وفي غياب تقديم الوسائل المطلوبة الى جهاز الامن، لمواجهة التهديدات الجديدة، خلْق تبعات خطرة (**دافار**، ٢٧/٧/١٩٩٠). من جهة أخرى، أمر ارنس بتعزيز اضافي للقوات الاسرائيلية على مفارق الطرق في الضفة الفلسطينية. وفي اعقاب ذلك، تراجعت، نسبياً، عمليات رشق الحجارة، في وقت ابدى بعض الاوساط رفيعة المستوى في الجيش الاسرائيلي تخوّفه من ان تؤدي خطوات ارنس الى مسّ مستوى التدريبات داخل الجيش (**معاريف**، ٢٧/٧/١٩٩٠).

١٩٩٠/٧/٢٧

• ذكرت وكالة الانباء العراقية ان الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، التقى، قبل يومين، في بغداد، وزير الخارجية العراقية، طارق عزيز، وانه بحث معه في آخر تطورات المسألة الفلسطينية، ومسائل اخرى ذات اهتمام مشترك. وكان عرفات قام بزيارة لليبيا قبل حضوره الى بغداد، التقى، خلالها، الرئيس الليبي، معمّر القذافي (**الحياة**، ٢٨ ـ ٢٩/٧/١٩٩٠).

• تواصلت الصدامات والاشتباكات بين المواطنين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فاسفرت عن اصابة ٤٥ مواطناً بجروح، واعتقال حوالى خمسين آخرين، فيما اعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلية كلّاً من الخليل وبيت عور التحتا، لليوم الثالث، مناطق عسكرية مغلقة، وفرضت حظر التجول على قرية مسلّية، قضاء جنين، وعلى قرية الغربية، قضاء رام الله، واستمر حظر التجول مفروضاً على قرية عتّيل، ورفع عن قرية عين يبرود (**الدستور**، ٢٨/٧/١٩٩٠).

١٩٩٠/٧/٢٨

• تواصلت الاشتباكات والصدامات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فجرح، في اثنائها، ٧٥ مواطناً؛ كما اقتلعت قوات الاحتلال عشرات الاشجار المثمرة في قرية حوّارة، وقررت هدم منزل في قرية قفّين، قضاء طولكرم؛ وفرضت غرامات مالية باهظة على اولياء امور اطفال في مدينتي غزة ورفح. من جانبها، تمكّنت

القوات الضاربة الفلسطينية من حرق، وتحطيم، عشرين سيارة اسرائيلية، في خلال هجمات نفّذتها في مناطق رام الله والخليل وطولكرم وجنين والقدس وقلقيلية وغزة (**الدستور**، ٢٩/٧/١٩٩٠).

• انفجرت شحنة ناسفة على «شاطىء القدس» في تل - ابيب، كانت موضوعة داخل انبوب معبأ بمواد متفجرة وقطع معدنية، فتسبّبت في مقتل سائحة كندية وجرح ثمانية عشر شخصاً آخرين. وافادت مصادر الشرطة وقوات الامن الاسرائيلية بأنه، منذ بداية هذا العام، وضع في منطقة تل - ابيب وغوش دان عدد من الشحنات الناسفة أعدت بالطريقة ذاتها. وتعتقد قوات الشرطة والامن بأن خلية فدائية، في منطقة تل - ابيب، قامت بوضع المواد الناسفة، وحتى الآن لم يتمّ الكشف عنها، على الرغم من الجهود المبذولة في اطار التحقيقات، والنشاطات المضادة، من قبل اجهزة الامن (**هآرتس**، ٢٩/٧/١٩٩٠).

• قال مصدر رفيع المستوى، في وزارة الخارجية الاميركية، ان الادارة الاميركية تنظر بخطورة، الى بيان وزير العلوم والطاقة الاسرائيلية، يوفال نئمان، الذي قال فيه «ان لدى اسرائيل رداً كيميائياً على تهديدات الرئيس العراقي، صدام حسين». واوضح المصدر انه ينوي مناقشة الامر مع الحكومة الاسرائيلية (**دافار**، ٢٩/٧/١٩٩٠).

١٩٩٠/٧/٢٩

• قالت مصادر فلسطينية مطلعة، ان الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، تلقّى رسالة خطية هامّة من الرئيس الاميركي السابق، جيمي كارتر، تتعلق بالجهود المبذولة لدفع عملية السلام في المنطقة والحوار الاميركي - الفلسطيني. وصرّح عرفات، لدى وصوله الكويت اليوم، قادماً من بغداد، بـ «ان لنا موقفاً لن نغيّره» من مسألة الحوار، مؤكداً ان م.ت.ف. لا تريد العودة الى الحوار بالاسلوب السابق الذي وصفه بأنه «حوار طرشان» (**الحياة**، ٣٠/٧/١٩٩٠). من جهة أخرى، اجتمع الرئيس عرفات مع امير دولة الكويت، الشيخ جابر الاحمد الصباح، وولي العهد رئيس مجلس الوزراء الكويتي، الشيخ سعد العبدالله الصباح، فأجري بحث في العلاقات الثنائية بين الكويت وفلسطين، وفي آخر تطوّرات القضية الفلسطينية (**وفا**، ٢٩/٧/١٩٩٠).

• تواصلت المواجهات والاشتباكات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، ممّا أدّى الى اصابة عشرات المواطنين بجروح. كما واصلت قوات الاحتلال حملاتها القمعية المتمثلة في الاقتحام والدهم والاعتقال. واستشهد الليلة الماضية، في مستشفى المقاصد، في القدس، سعيد يوسف ابو طه (٢٥ عاماً)، من خان يونس، وكان اصيب بجروح في العام ١٩٨٨، بعد ان صدمته سيارة عسكرية اسرائيلية. من جهة أخرى، عمّ الضفة والقطاع اضراب شامل، دعت اليه القيادة الموحّدة، بمناسبة مرور عشر سنوات على اعلان اسرائيل ضمّ مدينة القدس (**الدستور**، ٣٠/٧/١٩٩٠).

• اكتشف جهاز «الشاباك» الاسرائيلي خلية فدائية مؤلفة من ستة اعضاء متهمين بوضع شحنة ناسفة في العام الماضي. وذكرت مصادر اسرائيلية ان اربعة من اعضاء الخلية، ممّن تمّ اعتقالهم، هم من قرية طمرة، وثمة فتاتان بين الاعضاء الستة من قرية الجديدة ومجدالكروم. ورأس الخلية خالد كنعان، من طمرة الذي كان سافر الى المانيا لدراسة الحقوق (**هآرتس**، ٣٠/٧/١٩٩٠).

• سلّمت الشرطة الاسرائيلية، فيصل الحسيني، أمراً بغلق فروع جمعية الدراسات العربية في مدينة القدس الشرقية. وكان المركز الذي يديره الحسيني، اغلق قبل حوالى عامين بأمر من قائد المنطقة الوسطى، استناداً الى انظمة الطوارىء، غير ان نشاطات المركز استمرت في مكاتب فرعية مختلفة في القدس الشرقية، اذ اقتصر امر الغلق على المركز الرئيس، ولم ينص على وجوب ايقاف الانشطة البحثية التي يقوم بها (**هآرتس**، ٣٠/١/١٩٩٠).

• قرّرت سكرتارية حركة راتس في الكنيست التأكيد، من جديد، على موقف الحركة الشاجب لرفض الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة. ووفقاً للقرار، فان حركة راتس سوف تستمر في تشجيعها للقوات النظامية والاحتياطية للخدمة العسكرية الكاملة «وفقاً للقيم الانسانية والاخلاقية التي تؤمن بها الحركة» (**يديعوت حرونوت**، ٣٠/٧/١٩٩٠).

• عرض وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، اريئيل شارون، في حضور الحكومة الاسرائيلية، مشروعه لاستيعاب الهجرة. ويقضي المشروع بتخصيص ١٣,٥ مليار دولار خلال خمس سنوات، منها مليار ونصف المليار دولار تدفع مباشرة. غير ان الحكومة لم تتخذ

قرارها، في هذا الشأن، واتفق على عقد جلسة خاصة للحكومة، لاحقاً، تخصّص لدرس الموضوع. وكان مشروع شارون اصطدم بمعارضة قوية من وزير المالية الاسرائيلية، اسحق موداعي، الذي ربط بين بناء الشقق السكنية للمهاجرين وبين خطة التشغيل واستيعاب المهاجرين في مجالات التعليم والخدمات الاجتماعية. وقال موداعي: «بدون مثل هذه الخطة لا يمكن اتخاذ قرار بشأن رصد اموال للاسكان» (**يديعوت حرونوت**، ١٩٩٠/٧/٣٠).

• صرّح رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، لاذاعة «صوت الجنوب»، في جنوب لبنان، بأن اسرائيل لا تتدخل في الحروب الداخلية في لبنان إلّا في حال شكلت خطراً على امن اسرائيل. واضاف: «لم نقرر التدخل في هذه المرحلة، لكن احتمال ذلك يبقى قائماً، اذا ما تأكدنا من ان ثمة خطراً على أمننا» (**دافار**، ١٩٩٠/٧/٣٠).

١٩٩٠/٧/٣٠

• شهدت مدن وقرى ومخيمات فلسطين المحتلة مواجهات وصدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي استخدمت العيارات الحية والمطاطية وقنابل الغاز، ممّا أدّى الى اصابة عدد من المواطنين بجروح، واعتقال عدد آخر. وتمكّن نشطاء الانتفاضة من مهاجمة عدد من السيارات العسكرية الاسرائيلية وتحطيم عدد منها. واعلنت مصادر محلية عن استشهاد شاهر صباح بعاره (١٥ عاماً)، متأثراً بجروح أصيب بها خلال مواجهة مع جنود الاحتلال في مدينة نابلس القديمة، قبل أيام (**الدستور**، ١٩٩٠/٧/٣١).

• اكتشف جهاز «الشاباك» الاسرائيلي وقوات الجيش الاسرائيلي مخبأ تحت مبنى في حي القصبة، في نابلس، تابع لقيادة التنظيم المحلي لـ «فتح» المسمّى «جهاز الامن الثوري»، وعثر داخل المخبأ، الذي بني بدقة، على انواع مختلفة من الاسلحة (**عل همشمار**، ١٩٩٠/٧/٣١).

• تبيّن من وثيقة داخلية وزّعت في قطاع غزة من قبل ضابط الاركان للشؤون المالية في «الادارة المدنية» الاسرائيلية، شاؤول ادلر، ان «الادارة المدنية» رصدت للعام المالي ١٩٩٠/١٩٩١ مبلغ ٣٥٥ الف شيكل للمناسبات الاجتماعية والترفيه عن العاملين وابناء عائلاتهم. جاءت المبالغ هذه، التي اعتبرت «نفقات خاصة»، من اموال الضرائب التي يدفعها سكان المناطق المحتلة (**هآرتس**، ١٩٩٠/٧/٣١).

• وصل اسرائيل، في الاسبوع الماضي، خبير في مجال استقصاءات الرأي في الولايات المتحدة الاميركية، في زيارة سريعة للقدس، برفقة وفد زعماء عصبة الدفاع ضد تشويه السمعة، بهدف تحذير وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، وطاقم مكتبه، من التراجع المتواصل في مستوى تضامن الجمهور الاميركي مع اسرائيل (**هآرتس**، ١٩٩٠/٧/٣١).

• عزّز الجيش الاردني قواته على الحدود الجنوبية، بهدف افشال محاولات التسلّل من الاردن الى اراضي الضفة الفلسطينية المحتلة. وعلم ان الجيش الاسرائيلي والجيش الاردني استخلصا العبر من حادث «لوتان» الذي وقع قبل حوالى السنة. ومنذ ذلك الحين، لم تنجح أية عملية تسلّل عبر تلك الحدود (**دافار**، ١٩٩٠/٧/٣١).

١٩٩٠/٧/٣١

• دعت قيادة الانتفاضة، في ندائها الرقم ٦٠، الذي حمل اسم «نداء الاقصى»، الى تكثيف الجهد والطاقات تحت راية م.ت.ف. وحضّ النداء المواطنين على «الترفّع عن الخلافات وتعميق الديمقراطية للمحافظة على الطابع الشعبي للانتفاضة». واورد ان القيادة الوطنية سوف تعلن، قريباً، عن تشكيل «اللجنة القضائية العليا، التي سوف تحدّد الاجراءات القانونية المتبعة في دولة فلسطين، بما في ذلك الاجراءات المتعلقة بالتحقيقات». على صعيد الاحداث اليومية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، أصيب تسعة مواطنين في غزة ورفح ومخيمي النصيرات والمغازي بجروح، خلال اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية؛ فيما واصلت قوات الاحتلال حملات الدهم والتمشيط في نابلس، بعد الاعلان عن اكتشاف مخبأ للاسلحة في المدينة (**الدستور**، ١٩٩٠/٨/١).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، خلال جولته على جنوب قطاع غزة: «ينبغي تحسين الانضباط في الجيش الاسرائيلي؛ وسوف ننفذ ما هو مطلوب». واشار الوزير الى انه سيجرى بحث في تقرير لفيدوت وحوادث التدريبات في الجيش الاسرائيلي. من جهة أخرى، التقى ارنس بـ ١٨ شخصية عامة محلية تمثل المثقفين والمتدينيين في المنطقة (**معاريف**، ١٩٩٠/٨/١).

• بحث وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، برسالة شخصية الى نظيره الاسرائيلي، دافيد ليفي، دعاه فيها الى بدء حوار سياسي شامل معه. واقترح شيفاردنادزه، في الرسالة التي نقلها رئيس الممثلية السوفياتية في تل - ابيب، الكسي تستبكوف، عقد لقاء عمل أولي خلال الشهر المقبل، في نيويورك، بعد اعداد مسبق من قبل الطرفين. الاوساط الاسرائيلية في القدس علّقت اهمية كبرى على المبادرة التي جاءت من موسكو (**معاريف**، ١٩٩٠/٨/١).

١٩٩٠/٨/١

• اصيب أكثر من ثلاثين مواطناً بجروح، واعتقل حوالى خمسة وأربعين آخرين، في اثناء اشتباكات وصدامات وقعت في انحاء متفرّقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي قرّرت هدم ثمانية منازل في ترقوميا، ومنزلين في سلواد، في حين قطع مستوطنون ١٥ شجرة زيتون في أراضي قطنة، قرب القدس. من جانبها، تصدّت القوة الضاربة الفلسطينية للدوريات الاسرائيلية في مناطق الاشتباكات، وتمكّنت من تحطيم تسع عشرة سيارة اسرائيلية، وأصابت مستوطناً بجروح، في الخليل (**الدستور**، ١٩٩٠/٨/٢).

• ذكرت مصادر اسرائيلية ان سفينة من نوع «دبور»، تابعة لسلاح البحرية الاسرائيلي، دمّرت قارباً تابعاً للفدائيين قبالة شواطىء جنوب لبنان في منطقة «حزام الامن». وكان القارب في طريقه الى شواطىء فلسطين المحتلة، لتنفيذ عملية عسكرية ضد أهداف اسرائيلية، وعلى متنه فدائيان (**هآرتس**، ١٩٩٠/٨/٢).

• كشف قائد سلاح البحرية الاسرائيلي، اللواء ميخا رام، في حضور مراسلين عسكريين بمناسبة عيد السلاح، عن ان احواض بناء السفن الاسرائيلية ستقوم، في تشرين الاول (اكتوبر) المقبل، بتدشين سفينة الصواريخ ساعر - ٥,٤، التي ستجسّد التكنولوجيا المتطوّرة للسفينة ساعر - ٥. وسوف تحمل السفينة الجديدة، التي سُمّيت «نيريت»، لاول مرة، صواريخ مضادة للصواريخ من طراز «باراك»، وسيجري تسليمها لسلاح البحرية بعد ستة شهور (**هآرتس**، ١٩٩٠/٨/٢).

١٩٩٠/٨/٢

• تواصلت الاشتباكات والصدامات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأسفرت عن اصابة أكثر من ستين مواطناً بجروح؛ فيما واصلت القوات الاسرائيلية حملات القمع، المتمثّلة في عمليات الاقتحام والدهم والاعتقال العشوائي الذي بلغت حصيلته أكثر من أربعين مواطناً من مناطق مختلفة، وخصوصاً من قطاع غزة وشمال الضفة. من جهة أخرى، أقدم مستوطنون على قطع المياه عن قرى قبية وقطنة وبيت عنان؛ في حين هاجم شبان في بيت لحم دورية عسكرية محمولة، فأصابوا احد جنودها بجروح وحطّموا السيارة التي تقلّهم. من جهة أخرى، أعلن المعتقلون، في معتقل الظاهرية، اضراباً عن الطعام، احتجاجاً على ظروف اعتقالهم (**الدستور**، ١٩٩٠/٨/٣).

• توصّلت مجموعة مؤلفة من ١٨ عضو كنيست، من احزاب اليسار والمعراخ، الى اتفاق مبدئي مع مجموعة من شخصيات فلسطينية في المناطق المحتلة، تنتمي الى فصائل م.ت.ف. بشأن وثيقة مشتركة تبحث في العلاقات بين اسرائيل والفلسطينيين. وقد تكتّم الطرفان على مضمون الوثيقة، التي علم انها اعلان مشترك يتضمّن تأييد اجراء مفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين، حيث يقرّر كل منهما ممثّله الى المفاوضات، ولا يتطرّق الاعلان الى اقامة دولة فلسطينية (**هآرتس**، ١٩٩٠/٨/٣).

• حذّر رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، الرئيس العراقي، صدام حسين، من مغبّة مهاجمة اسرائيل. وقال، في حديث لصحيفة «يديعوت احرونوت»، ان العراق «سوف يدفع ثمناً باهظاً جداً، انْ هو أقدم على ذلك». وأضاف شومرون، ان اسرائيل تمتلك وسائل عدة للردّ على اسلحة العراق الكيميائية وصواريخه؛ لكنه استدرك قائلاً انه لا توجد مظلة محكمة الاغلاق (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/٨/٣). من جهة أخرى، زعم المستشار الاعلامي لرئيس الحكومة الاسرائيلية، آفي بزنر، ان الاجتياح العراقي للكويت «اثبت صحة ادعاء اسرائيل بأن النزاع مع الفلسطينيين لا يشكّل خطراً على السلام والاستقرار في الشرق الاوسط، وان الخطر الحقيقي يكمن في سياسة العراق» (**عل همشمار**، ١٩٩٠/٨/٣).

• صادقت الحكومة الاسرائيلية، في جلستها الخاصة، على خطة شاملة لاستيعاب الهجرة في مجالات الاسكان والعمل. والخطة هي حل وسط بين خطتي وزارة الاسكان ووزارة المالية، وتبلغ تكلفتها ٥١٠ ملايين شيكل، من خارج اطار الميزانية العامة (**دافار**، ٣/٨/١٩٩٠).

١٩٩٠/٨/٣

• شهدت مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين مواجهات وصدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي استخدمت العيارات الحيّة والمطاطية وقنابل الغاز، ممّا أدّى الى اصابة ما لا يقل عن ستين مواطناً؛ كما اعتقلت السلطات الاسرائيلية عشرين آخرين. الى ذلك، تمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من مهاجمة عدد من الدوريات العسكرية الاسرائيلية، وألحقت بها خسائر مادية (**الدستور**، ٤/٨/١٩٩٠).

١٩٩٠/٨/٤

• أسفرت المواجهات والاشتباكات الدامية، التي وقعت اليوم، بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية عن اصابة ٣٣ مواطناً بجروح وكسور وتسمّم واختناق، بسبب استخدام القوات الاسرائيلية العيارات الحيّة وقنابل الغاز السامّ ضد المتظاهرين الفلسطينيين؛ كما اعتقلت سلطات الاحتلال عشرات المواطنين. وكان أعنف الاشتباكات وقع في احياء التفّاح والرمال والنصر والشيخ رضوان ومخيم الشاطىء في غزة، ومخيم جباليا ومدينتي خان يونس ورفح وقرية بني سهيلة في القطاع (**الدستور**، ٥/٨/١٩٩٠).

• أصدر وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، أوامره الى الجيش الاسرائيلي بادخال مشروع صاروخ «حيتس» ضمن خطة عمله طويلة الاجل، والتي يتمّ تحديثها، حالياً، في شعبة التخطيط التابعة لهيئة الاركان العامة. من ناحية أخرى، استبعد ارنس، في مقابلة مع الاذاعة الاسرائيلية، ان تكون اسرائيل هدفاً استراتيجياً من الطراز الاول للعراق، على الرغم من عدم وجود شك لديه في ان الرئيس العراقي، صدام حسين، «لن يكتفي باحتلال الكويت، مثلما لم يكتف بحربه ضد ايران». وقال ارنس، ان صدام حسين «يبحث عن اهداف أخرى، وان لديه اطماعاً غير محدودة؛ ولكنه يدرك ان اسرائيل ليست الكويت ولا السعودية». وأضاف: «انني واثق من قدرة اسرائيل على هزيمته، اذا قرّر ان يبدأ حرباً معنا؛ كما انني واثق من قدرتنا على ردعه عن القيام بذلك» (**هآرتس**، ٥/٨/١٩٩٠).

١٩٩٠/٨/٥

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، مع الرئيس العراقي، صدام حسين؛ وأجري، خلال الاجتماع، استعراض شامل للتطورات الجارية في المنطقة وتفاعلاتها العربية والدولية، وسبل مواجهة التحديات التي تتعرّض لها الأمة العربية. واتفق الرئيسان على ضرورة حل القضايا العربية، كافة، في الاطار العربي، ومنع التدخّلات الاجنبية. واطلع الرئيس عرفات الرئيس العراقي على نتائج زيارته لكل من مصر وليبيا واليمن، واتصالاته مع الاطراف العربية الاخرى، لمعالجة القضايا العربية الراهنة. وكان الرئيس الفلسطيني وصل العاصمة العراقية، بغداد، قادماً من القاهرة، حيث أجرى، في مدينة الاسكندرية، مباحثات مع الرئيس المصري، حسني مبارك، تناولت التطورات الطارئة في الخليج، وسبل ايجاد حل عربي للمشكلة (**وفا**، ٥/٨/١٩٩٠).

• تواصلت الصدامات والاشتباكات في المناطق الفلسطينية المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فوقعت، خلالها، هجمات بالزجاجات الحارقة على أهداف اسرائيلية؛ وهاجمت القوات الضاربة الفلسطينية منزل احد المستوطنين في حي الثوري، في القدس، وسيارة اسرائيلية، مستخدمة، في ذلك، قنابل حارقة من صنع محلي. وأسفر الهجومان عن احتراق السيارة بالكامل؛ والحاق اضرار مادية كبيرة بالمنزل. كما وقع هجوم مماثل على باص اسرائيلي قرب قرية الخضر، قضاء بيت لحم. الى ذلك، أفادت أنباء بأنه تمّ تحطيم زجاج ثلاثين سيارة عسكرية، جرّاء هجمات نفّذها نشطاء الانتفاضة في مواقع الاشتباكات مع العدو، حيث أُصيب ثلاثون مواطناً بجروح، واعتقل ٢٥ آخرون، معظمهم من مدن جنين وطولكرم ونابلس وبيت لحم وغزة وقريتي قباطية والظاهرية (**الدستور**، ٦/٨/١٩٩٠).

• ناقشت الحكومة الاسرائيلية، في جلستها

الاخيرة، تطوّرات الوضع في الخليج العربي. وقد شارك في الجلسة رئيس الاركان الاسرائيلية، ورئيس الاستخبارات العسكرية، وكبار الضباط الاسرائيليين. وأفادت مصادر أمنية شاركت في الجلسة، أيضاً، بأن هناك احتمالاً ضعيفاً لقيام العراق بشنّ هجوم على السعودية. كذلك تمّ استعراض ظروف وكيفية دخول القوات العراقية الكويت (**هآرتس**، ١٩٩٠/٨/٦).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في حديث خاص لصحيفة «معاريف»، انه ليس لزاماً على الجيش الاسرائيلي ان يتّخذ استعداداً خاصاً بسبب التطوّرات الاخيرة في الخليج العربي. وقال، أيضاً، ان اسرائيل لم تفاجأ: «فقد كنّا مستعدين لمواجهة التهديد العراقي قبل اجتياح الكويت. وسنكون مستعدين في المستقبل، أيضاً، لمواجهة خطر كهذا» (**معاريف**، ١٩٩٠/٨/٦).

• حذّر رئيس لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست الاسرائيلي، الياهو بن ـ اليسار، في تعليق له على دخول القوات العراقية الكويت، من ان «الذين يساعدون العراق في بناء خيار غير تقليدي عليهم ان يقطعوا الاتصالات معه في غضون ساعات أو أيام». وقال، انه «لمن الافضل ان يتصرّفوا على هذا النحو من اجل مصلحتهم». امّا بالنسبة الى اسرائيل، «فهي تعتزم السهر على أمنها؛ وليفهم ذلك كل من ينبغي عليه ان يفهم» (**معاريف**، ١٩٩٠/٨/٦).

• وصل اسرائيل، خلال تموز (يوليو) الماضي، ١٧١٣٥ مهاجراً قدموا من الاتحاد السوفياتي. وهذا هو أكبر رقم للهجرة سجّل منذ موجات الهجرة الضخمة في العام ١٩٥١. وقد أوردت صحيفة «نيويورك تايمز» الاميركية تقريراً موسّعاً عن الفشل الاسرائيلي في استيعاب هذه الاعداد الضخمة من المهاجرين، فأشارت الى انه بسبب الصعوبات المالية في اسرائيل ازاء استيعاب الهجرة، بدأ بعض المهاجرين يكتبون الى أقاربهم ينصحونهم بالتريّث في المجيء الى اسرائيل. وطبقاً لآخر المعطيات، فقد بلغ مجموع الذين وصلوا اسرائيل، منذ مطلع هذا العام، ٧٤٩٣٦ مهاجراً (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/٨/٦).

١٩٩٠/٨/٦

• استشهدت المواطنة آمنة محمد زيد الكيلاني (٤٨ عاماً)، من جنين، متأثرة بجروح أصيبت بها جرّاء صدمها بشاحنة اسرائيلية؛ كما استشهد محمود عبدالله محمد ثلثين (ثلاثة أعوام)، من كفر لبد، وكان مستوطنون خطفوه وقتلوه وألقوا بجثته في منطقة قرب عنبتا المجاورة لبلدته. وكانت منطقة نابلس شهدت حداداً واضراباً عاماً على استشهاد مواطنين تعرّضا للتعذيب على أيدي المحتلّين الاسرائيليين، هما فريد ابو سارة ومروان صالح بروكات. على صعيد أنشطة الانتفاضة، أفادت التقارير بأن ٧٢ مواطناً جرحوا في خلال اشتباكات دامية وقعت مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، في غير مكان من المناطق المحتلة؛ كما اعتقل العشرات، في خلال حملة دهم واسعة قامت بها القوات الاسرائيلية، طاولت قرى منطقة طولكرم وقلقيلية، والمستشفى الاهلي في مدينة غزة (**الدستور**، ١٩٩٠/٨/٧).

• عثر شمال مدينة القدس على جثتين لشابين يهوديين وبهما آثار طعن بسكاكين. وفور اعلان النبأ، خرج آلاف اليهود الى شوارع القدس، احتجاجاً على الحادث، واعتدوا على عدد من السكان العرب. وقد تولّت قوات الأمن الاسرائيلية البحث عن مرتكبي الحادث (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/٨/٧).

• قال سكرتير عام حزب العمل الاسرائيلي، ميخا حاريش، ان جزءاً كبيراً من الوثيقة التي صاغها اعضاء كنيست من حزبه، بالاشتراك مع شخصيات فلسطينية في المناطق المحتلة، لا تتفق وقرارات الحزب. وعلى حدّ قوله، فان أعضاء الكنيست «الحمائميين»، الذين عقدوا هذا الاجتماع مع فلسطينيين، قد وضعوا حزب «العمل» في وضع مربك ومثير للخلاف. وأعرب حاريش عن «أسفه العميق على الذي تمّ بدون تنسيق مسبق مع الحزب» (**عل همشمار**، ١٩٩٠/٨/٧).

• أحاطت الولايات المتحدة الاميركية وزارة الخارجية الاسرائيلية علماً بتأجيل زيارة وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، لواشنطن. وأوضحت ان ارجاء الزيارة ينبع من قرار الرئيس الاميركي، جورج بوش، ايفاد وزير خارجيته، جيمس بيكر، الى تركيا، على خلفية احداث الخليج (**هآرتس**، ١٩٩٠/٨/٧).

١٩٩٠/٨/٧

• عقد رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، مباحثات مع وزير خارجية السويد، ستن اندرسون. وكان عرفات وصل العاصمة النمساوية، فيينا،

للمشاركة في تشييع الرئيس النمساوي السابق، برونو كرايسكي، الذي توفي، في ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٩٠، عن عمر ٧٩ عاماً. وقد أدّى الرئيس الفلسطيني التحية لجثمان الرئيس الراحل، في اثناء تشييعه (**الحياة**، ١٩٩٠/٨/٨).

• استشهدت المواطنة عزيزة سالم جابر (٢٥ عاماً)، من الخليل، اثر اصابتها برصاصة، في اثناء اطلاق مستوطنين، من مستوطنة كريات أربع، النار على عشرات الفلسطينيين في الخليل، بذريعة الردّ على مقتل اسرائيليين قبل أيام. وكانت سلطات الاحتلال الاسرائيلية اعلنت حالة الاستنفار القصوى، في ضوء تدهور الوضع العام في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بعد ازدياد الصدامات بين المواطنين والارهابيين الاسرائيليين في غير منطقة. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان مئات السيارات العربية اصيبت بأضرار، أو احرقت، وان عشرات المواطنين اصيبوا بجروح، جرّاء هجمات عصابات المستوطنين عليهم. وذكرت مصادر أخرى ان عدد الجرحى بين الفلسطينيين بلغ ٤٣ جريحاً، وانّ سلطات الاحتلال اعتقلت ٧٢ آخرين (**الدستور**، ١٩٩٠/٨/٨).

• دعا وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، اريئيل شارون، الحكومة الاسرائيلية الى طرد القيادة الفلسطينية من المناطق المحتلة فوراً. وقال، في جلسة لجنة الخارجية والامن التابعة لحزب الليكود: «كان من الواجب ان نطرد الليلة القيادة الفلسطينية؛ والمقصود حوالى ١٥٠ شخصاً من النشطاء في القدس؛ كما يجب اصدار أوامر الى الجيش الاسرائيلي بالقضاء على الارهاب» (**هآرتس**، ١٩٩٠/٨/٨).

• أعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بشكل قاطع، لرؤساء المجالس في الجولان، ان الجولان ليست موضع نقاش او مساومة، وانه لا يتصوّر القيام بخرق أي قانون، ولا حتى قانون ضمّ الجولان (**دافار**، ١٩٩٠/٨/٨).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في الكنيست، انه لا يرى في دخول القوات العراقية الكويت تغييراً في الوضع الجيو - استراتيجي لاسرائيل. لكن اسرائيل، على حدّ تعبيره، «سوف تتحرّك في حال حدوث تغيير، كأن يدخل الجيش العراقي الاردن» (**هآرتس**، ١٩٩٠/٨/٨).

• أكدت مصادر اميركية مسؤولة، ان الادارة الاميركية بذلت جهوداً مكثّفة لابقاء اسرائيل في الظل، منذ المراحل المبكرة من عمر أزمة الخليج، وأوعزت الى المسؤولين الاسرائيليين ان يتحاشوا التورّط في الحملة العسكرية الجارية ضد العراق (**الواشنطن بوست**، ١٩٩٠/٨/٨).

١٩٩٠/٨/٨

• عمّت موجة من الحقد المجنون أوساط المتطرفين اليهود الذين شنّوا هجمات على المواطنين الفلسطينيين في القدس وضواحيها، فأصابوا خمسين بجروح. وامتدت موجة الاعتداءات الحاقدة الى انحاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. ورشق مستوطنون في حي بات يام السيارات العربية بحجارة، فحطموا أكثر من عشرين منها؛ كما دارت اشتباكات بين المستوطنين في بات يام وأهالي بيت صفافا العرب. ورشق متطرّفون اسرائيليون سيارة عزت حلاحلة (٤٠ عاماً)، فأصيب بجروح خطرة؛ كما احرقوا سيارة في حي المصرارة وفي داخلها الطفلة ناريمان فراح، ممّا أدّى الى اصابتها بحروق (**الدستور**، ١٩٩٠/٨/٩).

• أشاد رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بأسلوب الرئيس الاميركي، جورج بوش، في تعامله مع أزمة الخليج؛ وزعم ان سياسة الولايات المتحدة الاميركية «تبعث على الثقة في كل أرجاء العالم الحر». وفي مقابلة مع مجلة «باري ماتش» الباريسية، قال شامير ان اسرائيل «قد تكون الهدف المقبل لعملية عسكرية عراقية في غضون بضعة أسابيع»؛ مضيفاً انه «على الرغم من اننا لا نريد التدخّل في النزاع العراقي - الكويتي، فاننا نعتقد بأن الوضع خطر جداً، لأنه من الواضح لنا ان [الرئيس] صدام حسين لن يتوقف في الكويت» (**هآرتس**، ١٩٩٠/٨/٩). وفي السياق عينه، تحدث شامير، في حضور خريجي دورة «كلية الامن القومي» في غاليلوت، فقال: «ان [الرئيس] صدام حسين قد تجاوز الحدود، ويريد شطب اسرائيل من الخارطة؛ ولكننا نملك القدرة على الصمود، وعلى الدفاع عن أنفسنا، وكذلك على صدّه وهزيمته، اذا دعت الضرورة الى ذلك؛ وان صدام حسين لن توقفه الاّ قوة فاعلة» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/٨/٩).

• ازدادت مخاوف القيادة السياسية الاسرائيلية من ان يبادر الرئيس العراقي، صدام حسين، الى

شنّ هجوم بالصواريخ ضد اسرائيل، الامر الذي يحفز حينئذ، العالم العربي على الوقوف الى جانبه (**هآرتس**، ٩/٨/١٩٩٠).

• سلّم سفير الولايات المتحدة الاميركية في اسرائيل، وليام براون، لوزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، رسالة صاغها نظيره الاميركي، جيمس بيكر، بقدر كبير من الودّ، أعرب بيكر فيها عن أسفه لليفي لتأجيل اجتماعه معه، نظراً الى تطوّرات الاوضاع في الخليج (**هآرتس**، ٩/٨/١٩٩٠). وبهذا الخصوص، أكدت وزارة الخارجية الاميركية ان اللقاء بين بيكر وليفي، في واشنطن، أُرجيء الى وقت لاحق من الشهر المقبل. وحرصت الناطقة باسم الوزارة، مارغريت تتوايلر، على الاشارة الى «تصميم الولايات المتحدة الاميركية على التوصّل الى حوار فلسطيني - اسرائيلي من اجل السلام، على الرغم من أزمة الخليج». وأضافت تتوايلر ان تأجيل هذه الزيارة جاء بسبب مغادرة بيكر الى تركيا (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٩/٨/١٩٩٠).

٩/٨/١٩٩٠

• استشهد المواطن عزت محمد حلاحلة (٤٠ عاماً)، من قرية خاراس، متأثراً بجروح أصيب بها، أمس، اثر مهاجمته من قبل زمرة من المستوطنين في حي تلبيوت، في القدس. وقد تواصلت اعتداءات المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين، خصوصاً في بيت صفافا والتلّة الفرنسية في القدس، وبلدة حلحول والخليل والبيرة وقرية كيسان. وذكر شهود عيان ان المستوطنين شنّوا حملة ارهاب وتخريب، واحرقوا عدداً من سيارات المواطنين، واقتحموا بعض المنازل، واعتدوا على سكانها (**الدستور**، ١٠/٨/١٩٩٠).

• ذكر مصدر أمني اردني مسؤول ان مقاتلات اسرائيلية انتهكت المجال الجوي للاردن؛ الّا انه رفض الادلاء بأية تفاصيل حول الحادث. وقد أُطلقت صفارات الانذار في مدن عمّان واربد والزرقاء، وهرع مئات المواطنين الى شرفات المنازل والشوارع لاستطلاع ما يحدث، الّا ان أية طائرات اسرائيلية لم تظهر في الاجواء (**الاهرام**، ١٠/٨/١٩٩٠).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، عقب الاطلاق التجريبي للصاروخ «حيتس»، ان هذا الصاروخ هو «انجاز تكنولوجي رائع، وليس لدي أي شك في اننا سنرغب في التزوّد به في المستقبل». وأضاف ارنس، «ان أية دولة في العالم لا تملك، اليوم، ردّاً على اعتراض صواريخ في الاجواء، بينما نطوّر نحن قدرة كهذه، ولدينا، في الوقت عينه، ردود أخرى» (**عل همشمار**، ١٠/٨/١٩٩٠).

• بعث رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، برسالة شخصية الى الرئيس الاميركي، جورج بوش، في محاولة، من جانبه، لرفع مستوى الاتصالات بين الدولتين، في كل ما يتعلق بالازمة في الخليج. وتدور الاتصالات، حتى الآن، على المستويات الفنية، حيث يمتنع الرئيس الاميركي عن اقامة علاقات مباشرة مع رئيس حكومة اسرائيل، مثلما فعل مع رؤساء دول آخرين في المنطقة. وقد أعرب شامير، في رسالته، عن تقديره «للسياسة الصارمة»، التي تتبعها الولايات المتحدة الاميركية في مواجهة «التهديدات العراقية» (**معاريف**، ١٠/٨/١٩٩٠).

• تقرّر، بعد مشاورات على مستوى عال في القيادتين، السياسية والعسكرية، في اسرائيل، انه لا توجد أية نيّة، في هذه المرحلة، لتوزيع أقنعة واقية من الغازات السامّة على السكان. وفي هذا الصدد، قال وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، انه «لا توجد ضرورة لتوزيع أقنعة، حالياً. ويجب ان يتحلّ كل الشعب في اسرائيل بالهدوء». ومن جهة أخرى، ذكرت مصادر عسكرية اسرائيلية ان هذا القرار اتّخذ بناء على معلومات استخباراتية واعتبارات أخرى (**عل همشمار**، ١٠/٨/١٩٩٠).

• بعث وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، برسالة الى نظيره الاسرائيلي، دافيد ليفي، أكد له فيها انه «يجب ايجاد حل للنزاع الفلسطيني - الاسرائيلي في شكل مستقل عن أزمة الخليج» (**الواشنطن بوست**، ١٠/٨/١٩٩٠).

١٠/٨/١٩٩٠

• تصاعدت، اليوم، حدّة الاشتباكات والصدامات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، ممّا أدّى الى اصابة أكثر من اربعين مواطناً بجروح واعتقال ثلاثين آخرين؛ كما قتل احد المتعاونين مع سلطات الاحتلال في قرية دورا، قضاء الخليل، وأشعلت النيران في منزل متعاون آخر، في مخيم جنين، وأجبره الأهالي

على مغادرة المخيم. من جهة أخرى، أُصيب جندي اسرائيلي بحروق، جرّاء القاء زجاجة حارقة على دورية اسرائيلية عسكرية في خان يونس. الى ذلك، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان خبراء المتفجّرات الاسرائيليين أبطلوا مفعول عبوة ناسفة عثر عليها في حقيبة كان قد القاها احد المارّة في سوق تجاري في تل - أبيب، ليلة أمس؛ وقد حاصرت الشرطة الاسرائيلية المكان بحثاً عن عبوات أخرى، واعتقلت شخصاً مشتبهاً به (**الدستور**، ١١/٨/١٩٩٠).

١٩٩٠/٨/١١

• ذكرت مصادر فلسطينية، في تونس، ان الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، التقى، بعد ظهر اليوم، في القاهرة، الرئيس السوري، حافظ الاسد. وجاء اللقاء على هامش أعمال القمة العربية الطارئة، التي عقدت في القاهرة للبحث في أزمة الخليج. وذكرت المصادر نفسها ان لقاء عرفات - الاسد امتد لساعة كاملة، وتطرّق الى «الوضع المتفجّر في المنطقة العربية والتهديدات التي يتعرّض لها الأمن القومي العربي». واتفق الجانبان على مواصلة الاتصالات والمشاورات حول تطوّرات ومستجدات أزمة الخليج (**الاتحاد**، ١٢/٨/١٩٩٠).

• استشهد المواطن باسل محمود محمد حمارشة (٢٣ عاماً)، اثر اصابته برصاصة في رأسه؛ كما أُصيب ثلاثون مواطناً بجروح، فيما شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة اعتقالات طاولت ٣٨ مواطناً. وكانت غالبية مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة شهدت تظاهرات، تأييداً للخطوات العراقية. وقد ندّد المتظاهرون بالغزو الاميركي للسعودية، وشجبوا قرارات القمّة العربية الطارئة التي عقدت في القاهرة، يوم أمس (**الدستور**، ١٢/٨/١٩٩٠).

• زعم رئيس حزب مبام الاسرائيلي، اليعيزر غرانوت، ان انضمام الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الى الرئيسين، العراقي والليبي، حول أزمة الخليج، «ضد غالبية الدول العربية والاسرة الدولية كلها، يضع علامة استفهام خطرة ازاء وضع م.ت.ف. كشريك محتمل في مسيرة السلام؛ كما يضع عقبة حقيقية على طريق الحوار بين قوى السلام في اسرائيل والزعامة الفلسطينية» (**عل همشمار**، ١٢/٨/١٩٩٠).

• حكم على الرقيب (احتياط) الاسرائيلي، داني اندفيلد، من رمات هشارون، بالحبس لمدة ثمانية وعشرين يوماً، بسبب رفضه الخدمة كحارس في معتقل «أنصار - ٣». وهذه هي فترة الحبس الثالثة له بسبب رفضه الخدمة. كما حكم على جندي احتياط اسرائيلي آخر، مظلي وعضو كيبوتس، بالحبس لمدة مماثلة، لرفضه الخدمة العسكرية في قطاع غزة (**عل همشمار**، ١٢/٨/١٩٩٠).

• بدأ رئيس الاركان الاسرائيلية وهيئة اركانه العامة في عرض خطة العمل طويلة الامد للجيش الاسرائيلي على وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس؛ وذلك بعد مواءمتها مع تخفيض الميزانية. وسيتمّ استكمال هذه الخطة بعد اتخاذ قرار نهائي، في الاسبوع المقبل، بشأن مستقبل مشروع الغواصات، الذي تقدر كلفته بـ ٥٧٠ مليون دولار (**عل همشمار**، ١٢/٨/١٩٩٠).

• اقترح وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، اريئيل شارون، على الولايات المتحدة الاميركية القيام بعمل عسكري ضد العراق، من أجل اخراج قواته من الكويت. وأعرب شارون، في مقابلة مع اذاعة الجيش الاسرائيلي، عن تقديره «بأن الحصار الاقتصادي على العراق لن يردع [الرئيس] صدام حسين، وان تأثيره سوف يزول مع مرور الوقت» (**عل همشمار**، ١٢/٨/١٩٩٠).

١٩٩٠/٨/١٢

• تواصلت الصدامات والاشتباكات العنيفة بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وتظاهر مئات المواطنين معبّرين عن تأييدهم للعراق، وشجبهم واستنكارهم الشديدين لدخول الجيوش الغربية منطقة الخليج. وقد رفع المواطنون علم العراق الى جانب علم فلسطين. وذكرت تقارير ان ٤٥ مواطناً أُصيبوا بجروح، خلال الصدامات مع قوات الاحتلال؛ كما حطمت القوات الفلسطينية الضاربة ١٣ سيارة اسرائيلية تابعة للجيش والمستوطنين (**الدستور**، ١٣/٨/١٩٩٠).

• ادّعى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بأن المخابرات الاسرائيلية تلقّت معلومات تفيد بأن الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، «أصدر أوامره

الى رجال "فتح" بمهاجمة وقتل المهاجرين الجدد، الذين يصلون من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل» (**هآرتس**، ١٣/٨/١٩٩٠).

• رفضت اسرائيل، بشكل قاطع، اقتراح الرئيس العراقي، صدام حسين، انسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة كأحد عناصر صفقة شاملة تؤدي الى انسحابه من الكويت. ووصف مصدر سياسي اسرائيلي، رفيع المستوى، اقتراح الرئيس العراقي بأنه «اجراء ذكي» من شأنه «توسيع تأييد جماهير الدول العربية والشعب الفلسطيني له كزعيم عربي لديه الاستعداد للنضال من اجل مصالح الأمة العربية». وأعربت مصادر، في القدس، عن خشيتها من ان يؤدي اقتراح صدام حسين الى تركيز الاهتمام الدولي، من جديد، على المناطق المحتلة وعلى الانتفاضة الفلسطينية (**هآرتس**، ١٣/٨/١٩٩٠).

• أوضحت معطيات رسمية حديثة لجهاز الدفاع الاسرائيلي ان ٩٠٦ آلاف اسرائيلي لا أماكن لهم في الملاجىء، في حال نشوب حرب؛ وان تكلفة تغطية النقص في نظام الملاجىء تقدر، حالياً، بخمسمئة مليون دولار على الاقل. امّا الملاجىء المتوفّرة في اسرائيل، فهي تتسع فقط لـ ٣٨٠٤٠٠٠ شخص (**عل همشمار**، ١٣/٨/١٩٩٠).

• صادقت الحكومة الاسرائيلية على تعيين زلمان شوفال سفيراً لاسرائيل في الولايات المتحدة الاميركية، بعد استقالته من الكنيست. وعلم ان حاييم كوفمان، عضو كنيست سابق من الليكود، سوف يحل مكان شوفال (**هآرتس**، ١٣/٨/١٩٩٠).

• كشفت مصادر صحفية النقاب عن ان رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، بعث برسالة الى الرئيس الاميركي، جورج بوش، أعلن فيها استعداد اسرائيل لتقديم المساعدة الى الولايات المتحدة الاميركية، بأي وسيلة تقترحها، من اجل ردع العراق (**نيويورك تايمز**، ١٣/٨/١٩٩٠).

١٣/٨/١٩٩٠

• واصل المواطنون في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين التعبير عن تأييدهم للعراق وشجبهم للتدخّل الاجنبي، متعدد الجنسية، في منطقة الخليج، وتدنيس المقدّسات الاسلامية هناك. وقد وقعت صدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، خلال تظاهرات قام بها المواطنون للتعبير عن موقفهم من أزمة الخليج، فأُصيب، في اثنائها، ٣٥ مواطناً بجروح، فيما تمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من تدمير عدد من سيارات الجيش الاسرائيلي والمستوطنين، وجرحت جندياً في بلدة قباطية (**الدستور**، ١٤/٨/١٩٩٠).

• نظرت شرطة منطقة المروج وقوات الامن الاسرائيلية بخطورة بالغة الى انفجار شحنة ناسفة في، الاول من أمس، على الطريق الترابية المؤدية الى مستوطنة «كتسير» في منطقة وادي عارة، حيث تمّ تفجيرها بواسطة السيطرة عليها من بعد (**دافار**، ١٤/٨/١٩٩٠).

• ورد في حيثيات ملف اتهام قدّم الى المحكمة العسكرية الاسرائيلية في رام الله ان قوات الامن الاسرائيلية أفشلت محاولة من جانب عناصر في «فتح» وضع سيارة مفخخة في ساحة مباني الحكومة الاسرائيلية، في القدس (**دافار**، ١٤/٨/١٩٩٠).

• قال المحامي شهاب الزعيم، من غزة، لوكالة الصحافة الفرنسية، ان المملكة العربية السعودية رفضت تجديد تصاريح الاقامة لنحو خمسة آلاف فلسطيني. وتوقع المحامي المذكور ان يتعرّض هؤلاء للطرد باتجاه الاردن، خلال أسابيع. وأشار المحامي الى انه يوجد نحو ٢٥٠ ألف فلسطيني يعملون، الآن، في السعودية (**الدستور**، ١٤/٨/١٩٩٠).

• قال رئيس مجلس محلي جولس، صلاح طريف، في رسالتين بعث بهما الى رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، ووزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، ان ثلاثة عشر شاباً من أبناء الطائفة الدرزية ارسلوا الى السجن العسكري، على خلفية رفضهم التطوّع في وحدات قتالية في الجيش الاسرائيلي (**دافار**، ١٤/٨/١٩٩٠).

١٤/٨/١٩٩٠

• تواصلت المواجهات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين والقوات الاسرائيلية، وقام متظاهرون فلسطينيون بكتابة، ورفع، الشعارات المؤيدة للرئيس العراقي، صدام حسين. وعمّت تظاهرات مختلف المدن والقرى منددة بالتدخّل الاجنبي في الخليج العربي، وأعلنت وقوف

الفلسطينيين الى جانب العراق في خندق واحد ضد الغزو الاميركي، والاوروبي الغربي، للمنطقة (الدستور، ١٥/٨/١٩٩٠).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في ختام زيارته لمدينة نابلس: «ان وقوف م.ت.ف. الى جانب صدام حسين لم يحسّن مكانتها في دول اوروبا الغربية، وفي الولايات المتحدة الاميركية، وفي الاتحاد السوفياتي». وأضاف: «ان اسرائيل يقظة ومستعدة للاحتمالات كافة». وأعرب عن أمله في ان «لا يفقد الملك حسين كرسيّه، والّا تندلع ثورات في المنطقة». وقال: «لقد أخطأ حسين في الماضي، ونأمل في ان لا يخطىء هذه المرة» (معاريف، ١٥/٨/١٩٩٠).

• لخّص وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، نتائج لقائه الاول بنظيره الالماني، هانس ديتريش غينشر، بثلاث نقاط: موافقة المانيا الاتحادية على تقويم اسرائيل لأزمة الخليج؛ وتفهّمها للخطوط الحمراء التي وضعتها اسرائيل لنفسها في الاردن؛ والتأكد من ان المانيا توافق اسرائيل على ان م.ت.ف. والفلسطينيين الذين أيّدوا الرئيس العراقي صدام حسين، قد كشفوا عن «وجوههم الحقيقية». وقال ليفي ان غينشر لم يُسمعه المطالب الاوروبية التقليدية من اسرائيل الداعية الى ضرورة الاعتدال وتقديم التنازلات (معاريف، ١٥/٨/١٩٩٠).

• قال مدير عام مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، يوسي بن - اهرون، ان كل التقويمات ازاء حصول تغيّر استراتيجي تجاه اسرائيل ليست صحيحة. «ان لدى المجتمع الدولي، الذي يعمل في الخليج، اعتباراته؛ ولدينا مصالحنا». وحول تأييد العرب في اسرائيل للرئيس العراقي، صدام حسين، قال بن - اهرون: «من المحزن جداً أن العرب الذين يعيشون بين ظهرانينا ينظرون اليه على انه بطل» (معاريف، ١٥/٨/١٩٩٠).

• ندّد عضوا الكنيست الاسرائيلي، يوسي ساريد (راتس) وامنون روبنشتاين (شينوي)، بتأييد عضو الكنيست الاسرائيلي، عبدالوهاب دراوشة، للرئيس العراقي، صدام حسين، وقالا: «ان موقف دراوشة، المتماثل مع موقف الزعماء الفلسطينيين في المناطق المحتلة بقيادة م.ت.ف. ينزل ضربة قاسية باحتمالات السلام والتفاهم ويخدم مصالح اليمين المتطرّف في اسرائيل». وادّعى ساريد وروبنشتاين، بأنه «لا يحق لدراوشة، الذي يتمتع بحقوق مواطن في اسرائيل وبعضوية الكنيست فيها، تأييد طاغية عدواني احتل دولة آمنة، وهدّد، بشكل متواصل، سلامة اسرائيل وأمنها» (عل همشمار، ١٥/٨/١٩٩٠).

• أفاد مصدر مقرّب من رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بأن شامير رفض اقتراحاً تقدّم به رئيس حركة «موليدت» عضو الكنيست، رحبعام زئيفي، للانضمام الى الحكومة، كوزير بلا حقيبة، مسؤولاً عن جهاز «الشاباك» (جهاز الامن العام) (هآرتس، ١٥/٨/١٩٩٠).

١٥/٨/١٩٩٠

• بعث رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، برسالة عاجلة الى الرئيس العراقي، صدام حسين، تسلّمها من عرفات سفير العراق لدى تونس، حامد علوان الجبوري. وذكرت مصادر فلسطينية ان الرسالة تتعلّق بالتحركات السياسية الواسعة التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية لايجاد حل سياسي عربي لأزمة الخليج، ونزع فتيل التفجير في المنطقة. من جهة أخرى، اجتمع الرئيس عرفات، في تونس، مع كلود شيسون، المبعوث الشخصي للرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران. كذلك تبادل عرفات رسائل عاجلة، حول الوضع في منطقة الشرق الاوسط، مع حكومات عدد من الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي (الرأي، عمّان، ١٦/٨/١٩٩٠).

• ساد الاضراب العام في المناطق الفلسطينية المحتلة، احتجاجاً على التواجد العسكري الاميركي في الاراضي الاسلامية المقدسة. وشهدت مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مسيرات وتظاهرات، تأييداً للموقف العراقي وتنديداً بالتدخل الاميركي في منطقة الخليج، رفعت، في اثنائها، صور الرئيسين، الفلسطيني ياسر عرفات والعراقي صدام حسين، فيما شهدت القدس وضواحيها مصادمات واسعة، أغلق نشطاء الانتفاضة، خلالها، الشارع الرئيس، ورشقوا الدوريات الاسرائيلية بحجارة؛ كما وقعت مصادمات عنيفة مماثلة في قرية سلوان (الرأي، ١٦/٨/١٩٩٠).

• أفشلت قوات الامن الاسرائيلية محاولة لبناء ملجأ خططت مجموعة من «فتح» لاستخدامه

في احتجاز جندي اسرائيلي ستقوم بخطفه، واجراء مفاوضات لاطلاق سراحه مقابل اطلاق معتقلين فلسطينيين. وكانت قوات الامن الاسرائيلية القت القبض على شخص تولّى الاتصال مع المجموعة، وبواسطته تمّ القاء القبض على مهندس يدعى فايز ابو زعتور، الذي قيل انه كان سيحصل على الأموال اللازمة لبناء الملجأ (**هآرتس**، ١٦/٨/١٩٩٠).

• قال وزير خارجية ايطاليا، جياني دي ميكيلس، ردّاً على أقوال نظيره الاسرائيلي، دافيد ليفي، خلال لقائهما في روما، ان المجموعة الاوروبية سوف تعيد النظر في موقفها من م.ت.ف. وتغيّر علاقاتها معها، في حال استمرار المنظمة في تأييد الرئيس العراقي، صدام حسين (**هآرتس**، ١٦/٨/١٩٩٠).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في حضور لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست: «لن نوافق على دخول أية قوات عراقية الاردن، وسنعمل ضدها، ونستخدم القوة لمنعها من ذلك» (**عل همشمار**، ١٦/٨/١٩٩٠). وحول أزمة الخليج، قال ارنس انه «لم يُطلب من اسرائيل الانضمام، بشكل فعّال، الى الحظر على العراق وغلق ميناء العقبة؛ فالولايات المتحدة الاميركية لديها الوسائل البحرية الكافية لتنفيذ هذا الامر» (**هآرتس**، ١٦/٨/١٩٩٠).

ببليوغرافيا

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاجتماع

١ باليس، الفي؛ «الروس قادمون»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٥٦ ـ ٧٨.

٢ جبس، عزيز؛ «آفاق الهجرة المستقبلية الى ' اسرائيل ' »، **الكاتب الفلسطيني** (دمشق)، العدد ١٩، ربيع ١٩٩٠، ص ١٢٧ ـ ١٤٢.

٣ جبّور، سمير؛ «الآثار المحتملة لهجرة اليهود السوفيات في الخارطة الحزبية في اسرائيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٢٠٧ ـ ٢٢٠.

٤ «صراع البقاء في اسرائيل بين المهاجرين الجدد والقدامى»، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٧، العدد ٣٢٤، ٢٣/٧/١٩٩٠، ص ١٨ ـ ١٩.

٥ الصوّاف، محمد توفيق؛ «ترحيل الفلسطينيين في ضوء الهجرة اليهودية الجديدة»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ١٩، ربيع ١٩٩٠، ص ١٧٥ ـ ١٨٣.

٦ عطايا، أمين؛ «الهجرة اليهودية الى فلسطين، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٩، ومشكلة الاستيعاب»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ١٩، ربيع ١٩٩٠، ص ١١٩ ـ ١٢٦.

٧ القصيفي، جورج؛ «الهجرة اليهودية الى فلسطين، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٩؛ توسيع القدس مقدمة لابتلاعها»، **الافق** (نيقوسيا)، السنة ١٠، العدد ٢٩٩، ١٩/٧/١٩٩٠، ص ٢٧ ـ ٣٤.

٨ كاخيا، ابراهيم؛ «الابعاد الاستراتيجية المترتبة من هجرة اليهود السوفيات الى فلسطين»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ١٩، ربيع ١٩٩٠، ص ١١٢ ـ ١١٨.

٩ كيّالي، ماجد؛ «الكيان الصهيوني؛ متغيّرات الهجرة والنزوح»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ١٩، ربيع ١٩٩٠، ص ١٤٣ ـ ١٥٨.

١٠ كيوان، مأمون؛ «هجرة يهود الاتحاد السوفياتي الى فلسطين؛ مقدّمات ونتائج»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ١٩، ربيع ١٩٩٠، ص ١٥٩ ـ ١٧٤.

١١ «هجرة؛ بنادق ' الفلاشا ' مقابل البنادق الاسرائيلية»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٩، العدد ٨٠٧، ٢٩/٧/١٩٩٠، ص ٢٨ ـ ٢٩.

١٢ «الهجرة في بازار الكبار»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٠٨، ٥/٨/١٩٩٠، ص ١٣ ـ ١٥.

١٣ Herzog, Chaim; "Israel; A Free Society Facing a Dilemma", *The Israel Yearbook, 1989*, Tel-Aviv: The Israel Yearbook Publications Ltd, [1990], pp. 92 - 98.

١٤ —, — ; "Jewish Solidarity with Israel", *The Israel Yearbook, 1989*, Tel - Aviv: The Israel Yearbook Publications Ltd, [1990], pp. 148 - 155.

١٥ Lipson, Deborah; "Absorbing the Wave; Laying the Groundwork for Soviet Immigration", *Israel Scene*, July 1990, pp. 5 - 9.

(انظر أيضاً، ١٢٠ ـ ١٢١)

○ الاحزاب والتكتلات

١٦ «اسرائيل؛ بعد التجديد لبيرس في زعامة حزب ' العمل ' ؛ التآكل في المعارضة»، **اليوم السابع**،

السنة ٧، العدد ٣٢٦، ٦/٨/١٩٩٠، ص ١٦ ـ ١٧.

١٧ بسطامي، مها؛ «بيرس، مجدداً، رئيساً لـ ' العمل ' [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٠٩، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ١٤٠ ـ ١٤٥.

١٨ بشارة، عزمي؛ «دوّامة الدين والدولة في اسرائيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٢٤ ـ ٤١.

١٩ خليفة، احمد؛ «حقيقة الصراع في الليكود قبل انهيار حكومة الوحدة الوطنية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ١٨٧ ـ ١٩٩.

٢٠ صرّاص، سمير؛ «الصراع الداخلي في حزب ' العمل ' يواجه حسم مسألتي السياسة والقيادة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٧.

٢١ «المؤتمر الثاني للحزب الديمقراطي العربي»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٠٨، ٥/٨/١٩٩٠، ص ٢٤ ـ ٢٥.

٢٢ وصفي، توفيق؛ «[بيرس] رئيساً للعمل»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٠٧، ٢٩/٧/١٩٩٠، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(انظر، أيضاً، ١١٩)

○ الاستيطان والمستوطنات

٢٣ «تهويد يافا؛ ' ترانسفير ' الفلسطينيين منها»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٠٧، ٢٩/٧/١٩٩٠، ص ١٠ ـ ١١.

٢٤ حطاب، يونس؛ «انشاء الحرس المدني في المستوطنات؛ خطر المذابح الجماعية ضد الفلسطينيين»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٣٦٨، ٢٢/٧/١٩٩٠، ص ١٧ ـ ١٨.

٢٥ عايد، خالد؛ «دور المستوطنين في مواجهة الانتفاضة / الثورة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٢٢١ ـ ٢٣١.

٢٦ عبدالرحمن، محمد؛ «اسرائيليات؛ اعتماد ' رسمي ' على المستوطنين في قمع الانتفاضة الفلسطينية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٠٩، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ١٣٣ ـ ١٣٩.

٢٧ «المبارزة الاسرائيلية على التهويد خطط وأساليب في أشدها؛ ' الترانسفير ' الهادىء نهج اسرائيلي قطري»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٠٨، ٥/٨/١٩٩٠، ص ١٠ ـ ١٢.

(انظر، أيضاً، ٩٠)

○ الاقتصاد

٢٨ ابو النمل، حسين؛ «الهجرة في المنظور الاقتصادي»، **الهدف** (دمشق)، السنة ٢١، العدد ١٠١٥، ٢٩/٧/١٩٩٠، ص ٥ ـ ٩.

٢٩ سلمان، رضى؛ «أزمة اسرائيل المائية ومياه لبنان»، **مجلة الدراسات الدولية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٢٣١ ـ ٢٤٤.

○ الإعلام

٣٠ Mashur, Lutfi; "The Story of al-Sinara", *New Outlook*, Vol. 33, No. 8 (306), August 1990, pp. 36 - 37.

٣١ Rafael, Gideon; "The Lost Jerusalem Post", *New Outlook*, No. 5 - 6 (303 - 304), May / June 1990, pp. 8 - 9.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٣٢ «مشروع ' هتحياه ' ؛ تهجير فلسطيني وأمن استيطاني [نص مشروع عضو الكنيست عن ' هتحياه ' الياكيم هعيتسني بتشكيل جيش عميل من الفلسطينيين لمساندة سلطات الاحتلال في قمع الانتفاضة]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٠٨، ٥/٨/١٩٩٠، ص ٢١.

٣٣ Shamir, Yitzhak; "Speech to the Likud Central Committee; Tel-Aviv, 12 February 1990 [Excerpts]", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XIX, No. 3 (75), Spring 1990, pp. 163 - 170.

٣٤ Toledano, Shmuel; "The 'Peace in Stages' Plan", *New Outlook*, Vol. 33, No. 8 (306), August 1990, pp. 20 - 23.

(انظر، أيضاً، ١٢٥)

○ الشؤون العسكرية

٣٥ عطية، ممدوح؛ «الخيار النووي الاسرائيلي

والامن القـومي»، **استراتيجيا** (بيروت)، السنة ٩، العدد ١٠١، تموز ـ آب (يوليو ـ اغسطس) ١٩٩٠، ص ٥ ـ ١١.

٣٦ كمـال، جمـال؛ «الذراع الاسرائيلية الثالثة؛ القـوة البحرية»، **استراتيجيا**، السنة ٩، العدد ١٠١، تموز ـ آب (يوليو ـ اغسطس) ١٩٩٠، ص ٢١ ـ ٢٣.

٣٧ Kaplan, Kenneth; "The IDF's Political War", *The Israel Yearbook, 1989,* Tel-Aviv: The Israel Yearbook Publications Ltd, [1990], pp. 87 - 91.

٣٨ Lehav, Pnina; "The Press and National Security", *The Israel Yearbook, 1989,* Tel-Aviv: The Israel Yearbook Publications Ltd, [1990], pp. 99 - 106.

٣٩ Moss, Norman; "Israeli Security; Myth and Reality", *New Outlook,* Vol. 33, No. 8 (306), August 1990, pp. 39 - 40.

O العلاقات الخارجية

٤٠ عبدالله، صلاح؛ «حدود التباين في العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٩، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ٩٢ ـ ١٠٤.

٤١ عبدالرحمن، محمد؛ «سوريا واحتمالات الصلح مع اسرائيل [تقرير]»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٧، العدد ٥/٧٧، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ٤١٤ ـ ٤٢٢.

٤٢ «الموقف الاسرائيلي؛ التحريض ضد العراق والبحث عن دور»، **اليوم السابع**، السنة ٧، العدد ٣٢٧، ١٣/٨/١٩٩٠، ص ١١.

٤٣ Wenger, Martha; "The Money Tree; US Aid to Israel", *Middle East Report,* No. 164 - 165, May - August 1990, pp. 12 - 15.

الصهيونية

٤٤ حدّاد، يوسف؛ «التماثل والتعاون بين الصهيونية والنازية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٩، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ٥٤ ـ ٧٧.

٤٥ Skirball, Haim and Michael Livni; "World Zionist Organization (WZO), Department of Education and Culture in the Diaspora", *The Israel Yearbook, 1990,* Tel-Aviv: The Israel Yearbook Publications Ltd, [1990], pp. 184 - 187.

فلسطين

O الاجتماع

٤٦ «جمعية سيدات الخليل»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٠٧، ٢٩/٧/١٩٩٠، ص ٤٥.

٤٧ «جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية؛ نجمة مضيئة على جبين الوطن»، **بلسم** (نيقوسيا)، السنة ٦، العدد ١٨٢، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ٦٩ ـ ٧٥.

٤٨ الشريف، سمير؛ «الاوضاع الصحية وانتشار الامراض الطفيلية في قطاع غزة»، **الكاتب** (القدس)، العدد ١٢٤، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ٢٩ ـ ٣٥.

٤٩ الدهون، ربعي؛ «المناطق المحتلة؛ هجرة المسيحيين ومخاطرها [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٩، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ١٤٦ ـ ١٤٩.

٥٠ «مستشفى الهوسبيس»، **بلسم**، السنة ٦، العدد ١٨٢، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ٨٥ ـ ٨٩.

٥١ Hammami, Rema; "Women, the Hijab and the Intifadah", *Middle East Report,* No. 164 - 165, May - August 1990, pp. 24 - 28

٥٢ Hiltermann, Joost R.; "Trade Unions & Women's Committees; Sustaining Movement, Creating Space", *Middle East Report,* No. 164 - 166, May - August 1990, pp. 32 - 36.

٥٣ "Medical Care in the Territories", *The Israel Yearbook, 1989,* Tel-Aviv: The Israel Yearbook Publications Ltd, [1990], pp. 243 - 244.

O الإعلام

٥٤ الخليلي، علي؛ «الصحافة الفلسطينية

والانتفاضة»، **صامد الاقتصادي** (عمّان)، السنة ١٢، العدد ٨٠، نيسان ـ حزيران (ابريل ـ يونيو) ١٩٩٠، ص ٥٢ ـ ٨١.

٥٥ يوسف، حسن م.؛ «الانتفاضة تبدع صحافتها الوطنية الجديدة؛ الخانوق الرقابي الاسرائيلي ولّد صحافة البيانات والحيطان»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ١٠١٧، ١٢/٨/١٩٩٠، ص ٢٢ ـ ٢٤.

○ الاقتصاد

٥٦ الجرباوي، علي ورامي عبدالهادي؛ «معضلة 'التنمية' في الاراضي الفلسطينية المحتلة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٢٤٥ ـ ٢٥٦.

٥٧ السعدي، حبيب؛ «العمّال الفلسطينيون في 'اسرائيل' والظروف الجديدة»، **فلسطين المسلمة** (لندن)، السنة ٨، العدد ٦، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ١٢ ـ ١٣.

٥٨ قوّاص، محمد؛ «الضفة والقطاع يسجّلان أول فائض تجاري مع اسرائيل؛ حين يصبح للانتفاضة أرقامها»، **اليوم السابع**، السنة ٧، العدد ٣٢٤، ٢٣/٧/١٩٩٠، ص ٢٤.

٥٩ «[نص قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لدعم الاقتصاد في الاراضي المحتلة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٠٨، ٥/٨/١٩٩٠، ص ٩.

○ تاريخ

٦٠ فلاح، غازي؛ «'أسْرَلة' الجغرافيا العربية لفلسطين» **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٩، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ١٥ ـ ٢٦.

○ تراجم

٦١ «الاديبة نجوى قعوار فرح»، **المواكب** (الناصرة)، السنة ٢٧، العدد ٧ ـ ٨، تموز ـ آب (يوليو ـ اغسطس) ١٩٩٠، ص ٤٨ ـ ٤٩.

٦٢ «بهجت ابو غريبة يروي مذكراته؛ الحلقة ٢٩»، **القدس الشريف** (عمّان)، السنة ٦، العدد ٦١، نيسان (ابريل) ١٩٩٠، ص ١٤ ـ ٢٣.

٦٣ الجوزي، نصري؛ «نجوى قعوار فرح»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ١٩، ربيع ١٩٩٠، ص ٣١٣ ـ ٣٢٠.

○ التعليم

٦٤ أيوب، محمد؛ «التعليم في قطاع غزة؛ أخطار وتحديات»، **الكاتب**، العدد ١٢٤، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ٢٣ ـ ٢٨.

٦٥ مدني، رشاد؛ «قراءة حول التعليم في قطاع غزة؛ (١)»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٠٦، ٢٢/٧/١٩٩٠، ص ٤٦.

٦٦ ـــــ، ـــــ؛ «قراءة احصائية في التعليم، في قطاع غزة، ١٩٩٠؛ (٢)»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٠٧، ٢٩/٧/١٩٩٠، ص ٤٦.

○ الثقافة

٦٧ ابو غزالة، إلهام؛ «المرأة في أدب غسان كنفاني»، **الكاتب**، العدد ١٢٤، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ٥٣ ـ ٦٤.

٦٨ حنّا، عبدالله؛ «نفائس الخزانة الخالدية في القدس الشريف»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ١٩، ربيع ١٩٩٠، ص ١٠٢ ـ ١١١.

٦٩ «... مهرجان الفن الاسلامي الخامس في تل السبع ـ النقب... ٣ ـ ٧ تموز (يوليو) ١٩٩٠»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٨، العدد ٦، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ٤١ ـ ٤٢.

٧٠ ياسين، ناصر؛ «وزير الداخلية الاسرائيلية يصدر قراراً باغلاق 'صوت الحق والحرية' بتهمة العداء للسامية»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٨، العدد ٦، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ٢٢ ـ ٢٣.

٧١ اليوسف، يوسف سامي؛ «أثر الثورة الفلسطينية في أدب غسان كنفاني»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ١٠١٥، ٢٩/٧/١٩٩٠، ص ٣٥ ـ ٤٠.

○ المدن والقرى والمخيمات

٧٢ سمعان، سمير؛ «المدن الفلسطينية التي اصبح يشكّل فيها الفلسطينيون أقلية ضئيلة،

بسبب الطرد والترحيل المبرمج؛ القسم الاول، حيفا»، **القدس الشريف**، السنة ٦، العدد ٦١، نيسان (ابريل) ١٩٩٠، ص ٧٦ ـ ٨٢.

٧٣ العسلي، كامل؛ «القدس تحت حكم العثمانيين؛ الحلقة الاولى»، **القدس الشريف**، السنة ٤، العدد ٥٦، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، ص ٣٣ ـ ٤٣.

٧٤ ـــ، ـــ ؛ «مؤسسات صلاح الدين الايوبي، وورثته، وآثارهم في بيت المقدس»، **القدس الشريف**، السنة ٦، العدد ٦١، نيسان (ابريل) ١٩٩٠، ص ٣٢ ـ ٤٧.

٧٥ Kollek, Teddy; "Sharing United Jerusalem", *The Israel Yearbook, 1989*, Tel-Aviv: Israel Yearbook Publications Ltd, [1990], pp. 135 - 147.

الفلسطينيون

٧٦ زيداني، سعيد؛ «المواطنة الديمقراطية والعرب في اسرائيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٤٢ ـ ٥٥.

٧٧ شلحت، أنطوان؛ «الفلسطينيون في اسرائيل؛ انتفاضة من أجل احراز ' اوتونوميا' [حكم ذاتي]»، **الملف**، المجلد ٧، العدد ٧٧/٥، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ٤٢٢ ـ ٤٣١.

٧٨ العمري، وليد؛ «فلسطينيو الداخل؛ خيار الحكم الذاتي»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ١٨٢ ـ ١٨٦.

٧٩ «هجرة الفلسطينيين من لبنان؛ ظروفها، مخاطرها، طرق مواجهتها»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ١٠١٤، ١٩٩٠/٧/٢٢، ص ٦ ـ ٧.

٨٠ Benjamin, Jesse; "The Negev Bedouin; The Struggle for Equal Rights", *New Outlook*, Vol. 33, No. 8 (306), August 1990, pp. 17 - 19.

٨١ "Human Rights in Judea, Samaria and the Gaza District", *The Israel Yearbook, 1989*, Tel-Aviv: The Israel Yearbook Publications Ltd, [1990], pp. 238 - 242.

○ الاضرابات والتظاهرات

٨٢ «الانتفاضة؛ تغييرات اجتماعية واسعة في حياة السكان»، **الحرية**، ١٩٩٠/٧/٢٢، ص ١٥ ـ ١٧.

٨٣ بلقزين عبدالاله؛ «العرب والانتفاضة»؛ **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٩، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ٣ ـ ٨.

٨٤ تماري، سليم؛ «مخاطر الرتابة؛ العصيان المحدود والمجتمع المدني»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ١٢ ـ ٢٣.

٨٥ «ثلاث سياسات لقتل الفلسطينيين؛ [مقتطفات من تقرير ' مؤسسة متابعة حقوق الانسان في الشرق الاوسط' بعنوان ' الجيش الاسرائيلي والانتفاضة]' »، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٠٨، ١٩٩٠/٨/٥، ص ١٧.

٨٦ حسين الحاج، احمد؛ «دراسة احصائية عن أسرى الانتفاضة الفلسطينية في معتقلات العدو الصهيوني»، **القدس الشريف**، السنة ٦، العدد ٦١، نيسان (ابريل) ١٩٩٠، ص ٤٨ ـ ٦٣.

٨٧ الحصري، ربى؛ «حول ظاهرة تصفية المتعاونين مع سلطات الاحتلال»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ١٧٤ ـ ١٨١.

٨٨ زريق، إيليا (وآخرون)؛ «عامان من الانتفاضة؛ صورة احصائية للضحايا الفلسطينيين»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٩٤ ـ ١١٤.

٨٩ شحادة، حسام؛ «الانتفاضة والمشروع الاستيطاني في الضفة والقطاع»، **بلسم**، السنة ٦، العدد ١٨٢، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ٥٦ ـ ٦٨.

٩٠ صايغ، يزيد؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً؛ مواجهة الخطط الاسرائيلية الجديدة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٩، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ١٢٩ ـ ١٣٢.

٩١ عبدالله، جوزيف؛ «خطة ارنس لقمع الانتفاضة؛ اعادة الروح للبدائل واقامة ميليشيا مسلّحة من العملاء»، **الهدف**، السنة ٢١،

العدد ١٠١٧، ١٢/٨/١٩٩٠، ص ٢٦ ـ ٢٧.

٩٢ عنباري، بنحاس؛ «الحجر يضعف والشحنة الناسفة تتعزّز»، **الملف**، المجلد ٧، العدد ٥/٧٧، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ٤٤٥ ـ ٤٤٩؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١/٨/١٩٩٠.

٩٣ قائمة بأسماء شهداء الشهر الثاني والثلاثين للانتفاضة»، **الكاتب**، العدد ١٢٤، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ١٧ ـ ١٨.

٩٤ كيّالي، ماجد؛ «الانتفاضة في عامها الثالث تصارع على جبهتين، توطيد الفعاليات النضالية وبناء السلطة الشعبية»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ١٠١٦، ٥/٨/١٩٩٠، ص ٦ ـ ٩.

٩٥ ملحم، هشام؛ «الانتفاضة تحدث اختراقاً اعلامياً في الولايات المتحدة [الاميركية]؛ صورة اسرائيل لدى الرأي العام الاميركي: فقدان نظام المناعة»، **اليوم السابع**، السنة ٧، العدد ٣٢٦، ٦/٨/١٩٩٠، ص ٨ ـ ١٠.

٩٦ Bowman, Glenn; "Religion and Political Identity in Beit Sahour", *Middle East Report*, No. 164 - 165, May - August 1990, pp. 50 - 53.

٩٧ Boyd, Dierdre L.; "Yes, Israel Shoots at Children and at Americans Who Get in the Way", *The Washington Report on Middle East Affairs*, Vol. IX, No. 3, July / August 1990, pp. 15, 64.

٩٨ Cohen, Stanley; "The Intifadah in Israel; Portents and Precarions Balance", *Middle East Report*, No. 164 - 165, May - August 1990, pp. 16 - 20.

٩٩ Greenberg, Joel; "The Year the Intifadah Turned on Itself", *The Israel Yearbook, 1989*, Tel-Aviv: The Israel Yearbook Publications Ltd, [1990], pp. 258 - 261.

١٠٠ "The Intifadah; Two Years Later", *The Israel Yearbook, 1989*, Tel-Aviv: The Israel Yearbook Publications Ltd, [1990], pp. 254 - 257.

١٠١ Kuttab, Daoud; "Occupied Palestine; The Need for a Rethink", *Middle East Report*, No. 164 - 165, May - August 1990, pp. 9 - 11.

١٠٢ Medad, Israel; "Human Rights Groups are Ignoring 'Intifadah'", *The Jerusalem Post International Edition*, 11/8/1990, p. 8.

١٠٣ Morrow, Lance; "An Intifadah of the Soul", *Time*, No. 30, 23/7/1990, pp. 14 - 23.

١٠٤ Niva, Steve; "US Organizations and the Intifadah", *Middle East Report*, No. 164 - 165, May - August 1990, pp. 72 - 74.

١٠٥ Seriphs, Matthew; "Muted Response Removes the Intifadah's Sting", *The Jerusalem Post International Edition*, 28/7/1990, p. 2.

١٠٦ Tamari, Salim; "Eyeless in Judea; Israel's Strategy of Collaborators and Forgeries", *Middle East Report*, No. 164 - 165, May - August 1990, pp. 39 - 44.

١٠٧ ——, —— ; "The Uprising's Dilemma", *Middle East Report*, No. 164 - 165, May - August 1990, pp. 4 - 8.

○ بيانات وتصريحات وخطب

١٠٨ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة؛ «[نص النداء الرقم ٦٠؛ نداء الاقصى، بتاريخ ٣٠/٧/١٩٩٠]»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ١٠١٦، ٥/٨/١٩٩٠، ص ١٦ ـ ١٧.

١٠٩ ——؛ «[نص] رسالة من معتقلي ' انصار ـ ٣' الى وفد [دول] المجموعة الاوروبية»، **الحرية**، العدد ٣٧١، ١٢/٨/١٩٩٠، ص ١٨.

القضية الفلسطينية

١١٠ «اتجاهات الرأي العام الاسرائيلي ازاء التسوية؛ ازدياد الاستقطاب، يميناً ويساراً»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ١٦٩ ـ ١٧٣.

١١١ بوش، جورج؛ «[نص بيانه] بشأن تعليق الحوار مع م.ت.ف. [بتاريخ] ٢٠/٦/١٩٩٠»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

١١٢ بيرس، شمعون؛ «سلام شرق ـ أوسطي»، **الملف**، المجلد ٧، العدد ٥/٧٧، آب (اغسطس)

١٩٩٠، ص ٤٣٩ ـ ٤٤١؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/٧/٢٠.

١١٣ حيدري، نبيل؛ «المقاومة الفلسطينية ـ دولياً؛ مرحلة التسويف الجديد [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٩، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ١٢٤ ـ ١٢٨.

١١٤ درور، يحزقئيل؛ «المشكلة الفلسطينية؛ مخطط عام (Grand Design) للخروج من الورطة»، **الملف**، المجلد ٧، العدد ٥/٧٧، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ٣٨٧ ـ ٤٠٢؛ نقلاً عن **استراتيجيا شاملة لاسرائيل**، القدس: اكدمون، ١٩٨٩.

١١٥ س. ش.؛ «المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً؛ مواجهة سلبيات الموقف الاميركي [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٩، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ١١٤ ـ ١١٧.

١١٦ شبيب، سميح؛ «مبادرة السلام الفلسطينية (الانجازات والتوقعات)»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٩، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ٩ ـ ١٤.

١١٧ شعبان، عبدالحسين؛ «معركة القرار الدولي الرقم ٢٣٧٩»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٩، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ٣٨ ـ ٥٣.

١١٨ صادق، عوني؛ «حزب العمل أمام المفترق؛ سياسة جديدة، قيادة جديدة، أم حزب جديد؟»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ١٠١٦، ١٩٩٠/٨/٥، ص ٢١ ـ ٢٤.

١١٩ غورباتشيوف، ميخائيل؛ «[مقتطفات من خطابه في الدورة الثالثة لمجلس السوفيات الاعلى بشأن تحذيره لاسرائيل من توطين اليهود السوفيات في الارض الفلسطينية المحتلة]»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

١٢٠ المدهون، ربعي؛ «مقايضة الفلاشا بالاسلحة والتكنولوجيا»، **الافق**، السنة ١٠، العدد ٣٠١، ١٩٩٠/٨/٢، ص ٢٠ ـ ٢١.

١٢١ «النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني؛ امكانات وعناصر حل [تقرير رئيس الوزراء الايرلندي السابق الى اللجنة الثلاثية غير الحكومية في اجتماعها في واشنطن في نيسان (ابريل) ١٩٩٠]»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٢٥٧ ـ ٢٧٠.

١٢٢ «[نص بيان مجلس جامعة الدول العربية الصادر عن اجتماع تونس، بتاريخ ١٥ ـ ١٩٩٠/٧/١٦، بشأن برنامج الحكومة الاسرائيلية الجديدة لضرب الانتفاضة وتعليق الحوار الاميركي ـ الفلسطيني]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٠٦، ١٩٩٠/٧/٢٢، ص ١٠ ـ ١١.

١٢٣ نوفل، احمد سعيد؛ «قراءة في موقف ديغول من القضية الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٩، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ٢٧ ـ ٣٧.

١٢٤ «وثيقة فلسطينية ـ اسرائيلية مشتركة [بين ستة عشر نائباً من احزاب اليسار والمعراخ ومجموعة من شخصيات فلسطينية من الارض المحتلة، بتاريخ ١٩٩٠/٨/٥]»، **الملف**، المجلد ٧، العدد ٥/٧٧، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ٤٥٧.

١٢٥ Goell, Yosef; "The Birth of a Palestinian Identity", *The Israel Yearbook, 1989*, Tel-Aviv: The Israel Yearbook Publications Ltd, [1990], pp. 223 - 226.

١٢٦ Kimball, Charles; "Protestant and Catholic Churches Show New Support for Palestinians", *The Link*, Vol. 23, No. 3, July / August 1990, pp. 1 - 3

١٢٧ "The Middle East Refugee Problem", *The Israel Yearbook, 1989*, Tel - Aviv: The Israel Yearbook Publications Ltd, [1990], pp. 227 - 231.

١٢٨ Stork, Joe and Rashid Khalidi; "Washington's Game Plan in the Middle East", *Middle East Report*, No. 164 - 165, May - August 1990, pp. 9 - 11.

منظمة التحرير الفلسطينية

١٢٩ ابو بكر، توفيق؛ «منظمة التحرير الفلسطينية والاصلاح الديمقراطي»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ١٠١٦، ١٩٩٠/٨/٥، ص ١٠ ـ ١١.

١٣٠ برقاوي، احمد؛ «نقد م.ت.ف. دفاع عنها...»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ١٠١٥،

١٩٩٠/٧/٢٩، ص ١٠ ـ ١١.

١٣١ "What the PLO is Really Saying", *The Israel Yearbook, 1989*, Tel-Aviv: The Israel Yearbook Publications Ltd, [1990], pp. 232 - 235.

○ بيانات وتصريحات وخطب

١٣٢ «[نص] بيان صادر عن فصائل [المنظمة] في لبنان [بشأن الاقتتال اللبناني في اقليم التفاح والانتشار العسكري الفلسطيني]»، **الحرية**، العدد ٣٧٠، ١٩٩٠/٨/٥، ص ٢٥.

▷ الاتحاد العام لطلاب فلسطين

١٣٣ «[مقتطفات من بيان الهيئة التنفيذية للاتحاد الى الطلاب الفلسطينيين في الارض المحتلة للحذر من مخططات الاحتلال الرامية الى تفريغ الجامعات والوطن من الشبان]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٠٨، ١٩٩٠/٨/٥، ص ٩؛ نقلاً عن **وفا** (تونس)، ١٩٩٠/٧/٢٧.

▷ الاتحاد العام لعمّال فلسطين

١٣٤ «[نص بيان الاتحاد بمناسبة الاول من أيار (مايو)، عيد العمّال العالمي]»، **فلسطيننا** (تونس)، العدد ٣٦، تموز (يوليو) ١٩٩٠، ص ٤٧.

▷ مصدر رسمي مسؤول

١٣٥ «[نص تصريحه بشأن تحريف وسائل الاعلام كلمة الرئيس ياسر عرفات (ابو عمار) في جلسة مجلس الجامعة العربية، في تونس، بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٥، بشأن مصر وزعمائها التاريخيين]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٠٧، ١٩٩٠/٧/٢٩، ص ٧.

▷ ناطق عسكري

١٣٦ «[نص بيانه، بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٨، بشأن مهمة قوة الفصل الفلسطينية في اقليم التفاح، في جنوب لبنان]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٠٨، ١٩٩٠/٨/٥، ص ٩.

المقابلات

١٣٧ حواتمة، نايف؛ «نرفض صيغة مؤتمر جنيف، ونتمسّك بالمؤتمر الدولي بمشاركة م.ت.ف.»، **الحرية**، العدد ٣٧١.

١٣٨ ـــ ، ـــ ؛ «الجدولة الاميركية هي المسؤولة عن انسداد الحوار»، **الحرية**، العدد ٣٦٩، ١٩٩٠/٧/٢٩، ص ٦ ـ ٨.

١٣٩ خليفة، سحر؛ «الادب الفلسطيني والانتفاضة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٨٦ ـ ٩٣.

١٤٠ سلامة، سمير؛ «التشكيليون الفلسطينيون أوصلوا قضيتهم الى العالم»، **بلسم**، السنة ٦، العدد ١٨٢، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ١٠١ ـ ١٠٥.

١٤١ العرابي، ابراهيم عبدالغفور (رئيس الهيئة العربية للتصنيع الحربي)؛ «الصناعة الحربية العربية مفتاح الحل العربي»، **استراتيجيا**، السنة ٩، العدد ١٠١، تموز ـ آب (يوليو ـ اغسطس) ١٩٩٠، ص ٥٥ ـ ٥٧.

١٤٢ مانديلا، نلسون؛ «نتماثل مع م.ت.ف. لأنها مثلنا تقاتل من أجل حق تقرير المصير»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ١٦٧ ـ ١٦٨؛ نقلاً عن [شبكة تلفزيون] ABC، ١٩٩٠/٦/٢١.

١٤٣ Jarbowi, Ali; "The PLO is Still Waging a Struggle for Recognition Rather Than for a Solution", *Middle East Report*, No. 164 - 165, May - August 1990, pp. 21 - 23.

١٤٤ Lambert, Jean - Marie (ICCP Executive Director); "For 42 Years, Israel hasn't Applied a Single UN Resolution", *Jerusalem*, No. 61, June 1990, pp. 28 - 29.

١٤٥ Perez, Yochanan; "Toledano Peace Plan; The First Step", *New Outlook*, Vol. 33, No. 8, August 1990, pp. 24 - 25.

١٤٦ Rabin, Yitzhak; "World Can do Little to Stop Saddam", *The Jerusalem Post International Edition*, 11/8/1990, p. 5.

اليهود في العالم

١٤٧ Nudel, Ida; "Soviet Jewry; Time is

Running Out", *The Israel Yearbook, 1989,* Tel-Aviv: The Israel Yearbook Publications Ltd, [1990], pp. 219 - 222.

١٤٨ Prital, David; "Jews in the Soviet Union", *The Israel Yearbook, 1989,* Tel-Aviv: The Israel Yearbook Publications Ltd, [1990], pp. 209 - 216.

١٤٩ Rivlin, Moshe; "Jewish National Fund; Greening the Land of Israel", *The Israel Yearbook, 1989,* Tel-Aviv: The Israel Yearbook Publications Ltd, [1990], pp. 188 - 194.

١٥٠ Schenker, Avraham; "The Movement for Secular Humanistic Judaism in Israel and in the Diaspora", *The Israel Yearbook, 1989,* Tel-Aviv: Israel Yearbook Publications Ltd, [1990], pp. 195 - 198.

١٥١ Sheetrit, Meir; "The Jewish Agency; The Need to Continue Nation - Building", *The Israel Yearbook, 1989,* Tel - Aviv: The Israel Yearbook Publications Ltd, [1990], pp. 167 - 174.

١٥٢ "The 60th Anniversary Assembly; A Time of Unprecedented Challenge and Opportunity", *The Israel Yearbook, 1989,* Tel-Aviv: The Israel Yearbook Publications Ltd, [1990], pp. 175 - 183.

الكتب ـ عروض ومراجعات

١٥٣ براي، بيتر؛ ترسانة اسرائيل النووية (ترجمة منير غنّام)، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٩، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ١١٠ ـ ١١٣ (مراجعة فايز ساره).

١٥٤ الحسيني، اسحق موسى؛ خليل السكاكيني الاديب المجدد، **اليوم السابع**، السنة ٧، العدد ٣٢٧، ١٣/٨/١٩٩٠، ص ٣٤ (مراجعة فؤاد ابراهيم عباس).

١٥٥ شاليف، آرييه؛ الانتفاضة؛ الدوافع، والخصائص، والانعكاسات (بالعبرية)، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

١٥٦ شبيب، سميح؛ محمد علي الطاهر؛ تجربته الصحفية في مصر، من خلال صحفه "الشورى" و"الشباب" و"العلم"، ١٩٣٤ ـ ١٩٣٩، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٩، آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ١٠٥ ـ ١٠٩ (مراجعة راسم المدهون).

١٥٧ شيف، زئيف وأيهود يعري؛ الانتفاضة (بالعبرية)، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ١١٥ ـ ١١٩ (مراجعة موشي ماخوضر).

١٥٨ فلاح، غازي؛ الفلسطينيون المنسيّون؛ عرب النقب، ١٩٠٦ ـ ١٩٨٦، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

١٥٩ المسيري، عبدالوهاب؛ الاستعمار الصهيوني وتطبيع الشخصية اليهودية؛ دراسات في بعض مفاهيم الصهيونية والممارسات الاسرائيلية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ١٢٠ ـ ١٢٢ (مراجعة عبدالهادي خلف).

١٦٠ هيكل، يوسف (رئيس بلدية يافا في العام ١٩٤٨)؛ ربيع الحياة، **اليوم السابع**، السنة ٧، العدد ٣٢٤، ٢٣/٧/١٩٩٠، ص ٤٢ (مراجعة نادرة جميل السراج).

١٦١ ياسين، عبدالقادر؛ الصحافة والحياة السياسية في فلسطين، ١٠٧ ـ ١٩٤٨، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ١٣٦ ـ ١٣٧ (مراجعة ماجد كيالي).

١٦٢ Ateek, Naim Stifan; *Justice and only Justice; A Palestinian Theology of Liberation,* ***The Link,*** Vol. 23, No. 3, July - August 1990, pp. 13 - 14 (Reviewed by Andrej Kriutz).

١٦٣ Friedman, Robert I.; *The False Prophet; Rabbi Meir Kahane; From FBI Informant to Knesset Member,* ***The Washington Report on Middle East Affairs,*** Vol., IX, No. 4, September 1990, pp. 64 - 65 (Reviewed by Andrew I. Killgore).

١٦٤ Hadawi, Sami; *Bitter Harvest,* ***The Washington Report on Middle East Affairs,*** Vol. IX, No. 3, p. 52 (Reviewed by

George Shadraui).

١٦٥ Halevi, Ilan; *A History of the Jews*, ***Middle East Report***, No. 164 - 165, May - August 1990, pp. 63 - 66 (Reviewed by Ammiel Alcalay).

١٦٦ Ilan, Amitzur; *Bernadotte in Palestine, 1948*, ***Middle East International***, No. 381 - 3/8/1990, pp. 22 - 23 (Reviewed by E.C. Hodgkin).

١٦٧ Melman, Yossi and Dan Raviv; *Behind the Uprising; Israelis, Jordanians, and Palestinians*, ***Israel Scene***, July 1990, p. 14 (Reviewed by Walter Eytan).

١٦٨ Muhawi, Ibrahim and Sharif Kanaana; *Speak Bird, Speak Again; Palestinian Arab Folktales*, ***Middle East Report***, No. 164 - 165, May - August 1990, p. 71 (Reviewed by Ann Barhoum).

١٦٩ Shafir, Gershon; *Land, Labor and the Origins of the Israeli - Palestinian Conflict, 1882 - 1914*, ***Middle East Report***, No. 164 - 165, pp. 69 - 71 (Reviewed by Joel Beinin).

١٧٠ Shohat, Ella; *Israel Cinema; East/West and the Politics of Representation*, ***Middle East Report***, No. 164 - 165, May - August 1990, pp. 63 - 66 (Reviewed by Ammiel Alcalay).

١٧١ Swirski, Shlomo; *Israel; The Oriental Majority*, ***Middle East Report***, No. 164 - 165, May - August 1990, pp. 63 - 66 (Reviewed by Ammiel Alcalay).

الكتب

١٧٢ حدّة، حسن؛ **موسى والتوراة**، دمشق: دار العربي للنشر، ١٩٩٠، ١٤٩ صفحة.

١٧٣ الحسيني، اسحق موسى؛ **خليل السكاكيني الاديب المجدد**، القدس: مؤسسة دار الطفل العربي، ١٩٩٠.

١٧٤ الزبيدي، ماجد (معدّ)؛ **الانتفاضة: وثائق وبيبليوغرافيا**، الجزء الاول، عمّان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ١٩٩٠، ٤٦٠ صفحة.

١٧٥ السيد، حسين عدنان؛ **عصر التسوية؛ سياسة كامب ديفيد وابعادها الاقليمية والدولية**، بيروت: دار النفائس، ١٩٩٠، ٣٢٦ صفحة.

١٧٦ شوملي، قسطندي؛ **الصحافة العربية في فلسطين، فهرس النصوص الادبية في جريدة فلسطين، ١٩١١ ـ ١٩٦٧؛ الجزء الاول: الفهرس الهجائي العام**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٩٠، ٤٩٨ صفحة.

١٧٧ ـــ، ـــ؛ **الصحافة العربية في فلسطين؛ فهرس النصوص الادبية في جريدة فلسطين، ١٩١١ ـ ١٩٦٧؛ الجزء الثاني، فهارس الانواع الادبية**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٩٠، ٥١١ صفحة.

١٧٨ العودات، حسين وياسين الشكر؛ **الموسوعة الصحفية العربية**، الجزء الاول، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٠.

١٧٩ **كل مكان واثر في فلسطين**، الجزء الاول، (ترجمة عيد حجاج)، عمّان: مركز الدراسات العبرية ـ الجامعة الاردنية، ١٩٩٠.

١٨٠ لين، ولتر؛ **الصندوق القومي اليهودي** (ترجمة محمود زايد ورضوان مولوي)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠، ٣٩٣ صفحة.

١٨١ محارب، محمود؛ **الحزب الشيوعي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨١؛ دراسة نقدية**، القدس: مؤسسة قضايا للدراسات، ١٩٨٩، ٢٨٦ صفحة.

١٨٢ النجار، اكرم؛ **جليلة؛ وهج في جذور الانتفاضة** (رواية)، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٩٠، ١٠٢ صفحة.

١٨٣ وزون، عادل؛ **الاجراءات الاسرائيلية ضد الطبقة العاملة الفلسطينية وحركتها النقابية في دولة فلسطين المحتلة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٩**، رام الله: مركز الدراسات العمّالية، ١٩٩٠.

١٨٤ هيكل، يوسف (رئيس بلدية يافا في العام ١٩٤٨)؛ **ربيع الحياة**، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٩٠.

١٨٥ *Amnesty International Report, 1990*, London: Amnesty International Publi-

cations, 1990, 298 Pages.

Bisharat, George Emile; *Palestinian Lawyers and Israeli Rule; Law and Disorder on the West Bank*, Austin: University of Texas Press, 1990. ١٨٦

Ilan, Amitzur; *Bernadotte in Palestine, 1948*, London: Macmillan Press, 1990. ١٨٧

Friedman, Robert I.; *The False Prophet; Rabbi Meir Kahane; From FBI Informant to Knesset Member*, London: Lawrence Hill Books, 1990, 282 Pages. ١٨٨

The Israel Yearbook, 1989, Vol. 44, Tel-Aviv: Israel Yearbook Publications Ltd, [1990], 320 Pages. ١٨٩

Lenczowski, George; *American Presidents and the Middle East*, Durham (NC): Duke University Press, 1989, 321 Pages. ١٩٠

Robert, Samuel J.; *Party and Policy in Israel; The Battle Between Hawks and Doves*, Boulder (CO.): Westview Press, 1990, 212 Pages. ١٩١

Viorst, Milton; *Reaching for the Olive Branch: UNRWA and Peace in the Middle East*, Bloomington: Indiana University Press, 1989, 122 Pages. ١٩٢

اعداد: ماجد الزبيدي

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.

ISSN 0258 - 4026

SHU'UN FILASTINIYAH

(Palestine Affairs)

No. 210., September 1990

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by

Al - Abhath Publishing Co. Ltd

16 Artemidos Street, Strovolos

P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription

Surface Mail: Arab coumtries & Europe - Individuals: $40, Institutions: $50 (add $30 for airmail postage); Other countries - Individuals: $50, Institutions: $60 (add $50 for airmail postage)

الثمن ١,٥ دينار في العراق ـ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ـ ١,٥ دينار في الاردن والكويت ـ
ولبيبا ـ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ـ دينار في تونس ـ ١٠
دراهم في المغرب ـ ١٠ دنانير في الجزائر ـ دولاران في الاقطار العربية الاخرى